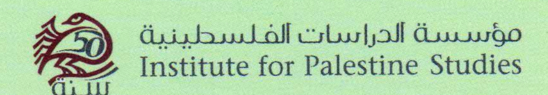
هجرة أو تهجير

ظروف وملابسات هجرة يهود العراق

عبّاس شبلاق



هذا الكتاب

لم يكن يهود الشرق في الأساس جزءاً من المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين. فقد كانت الطوائف اليهودية الأصلية في الشرق متجذرة في المجتمعات العربية والإسلامية التي تعيش فيها، ورأت في يهوديتها ديانة وليس قومية منفصلة عن مجتمعاتها. إن دراسة حالة يهود العراق، وهجرتهم الجماعية إلى إسرائيل في الفترة 1950–1951، ربما تمثل النموذج الأفضل لتحليل وفهم العلاقة بين الحركة الصهيونية ويهود الشرق، والعرب منهم خاصة، وذلك لتجذرهم ونقاوة أصولهم وما بلغوه من علم وازدهار ديني وتجاري ومن تفاعل مع بيئتهم المحلية. وتحاول هذه الدراسة، استناداً إلى الوثائق البريطانية والعراقية والإسرائيلية، سبر غور الأوضاع التي أحاطت بتهجير هذه الطائفة إلى إسرائيل بعد قيام الدولة العبرية وما لابسها من أدوار أدتها أساساً الحركة الصهيونية وساندتها قوى أجنبية ومحلية متنفذة ساهمت في تعزيز الدولة العبرية، وفي ولادة «مسألة يهودية» في الشرق.

عمل ريادي بارز يستحق التقدير لما ينطوي من سبر غور هذا الموضوع الذي لا يزال ملتبساً وخلافياً. إنه مدعاة للحفاوة لدى كل المهتمين بفهم نقدي وموضوعي لمأساة اليهود العراقيين.

Ella Shohat, New York University

إنها قصة خديعة تم تدبيرها بطرق خسيسة، لكنها أيضاً قصة مأسوية في العمق. إنه لفضل كبير لشبلاق ومعيار لإنسانيته أنه نجح في عرض هذين الجانبين على نحو مقنع ومؤثّر.

Peter Sluglett, Utah University, Salt Lake City

يعزز هذا الكتاب على نحو كبير فهمنا لتاريخ يهود العراق المعقّد والمضطرب.

Avi Shlaim, Oxford University

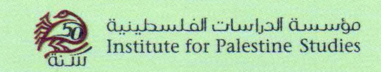
عبّاس شبلاق

زميل باحث في جامعة أكسفورد، دائرة دراسات التنمية الدولية. معني بدراسات الشتات والهجرة القسرية للاجئين وعديمي الجنسية داخل بلادهم وخارجها، وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.

ISBN 978-614-448-001-4



$ 12.00



هجرة أو تهجير
ظروف وملابسات هجرة يهود العراق

عبّاس شبلاق



تصميم الغلاف: علي القهوجي
صورة الغلاف: الملك فيصل الأول مع وجهاء
الطائفة اليهودية في العراق
مصدر الصورة: المؤلف

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O. Box: 11–7164
Postal Code: 1107 2230
Beirut – Lebanon
Tel.: 00961–1–804959. Fax: 00961–1–814193
Tel. & Fax: 00961–1–868387
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام 1963 غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي – متفرع من شارع فردان
ص. ب.: 7164 – 11
الرمز البريدي:2230 1107
بيروت – لبنان
هاتف: 804959-1-00961. فاكس: 814193-1-00961
هاتف/ فاكس: 868387-1-00961
E-mail: ipsbrt@palestine-studies.org
http://www.palestine-studies.org

الإهداء

إلى ذكرى الصديق الراحل
سامي دانيال

هجرة أو تهجير

ظروف وملابسات هجرة يهود العراق

Hijrah aw tahjīr: Ẓurūf wa–mulābasāt hijrat yahūd al–'Iraq

'Abbās Shiblāq

Emigration or Displacement: Conditions and Ambiguities Surrounding the Emigration of Iraqi Jews

Abbas Shiblaq

ISBN 978–614–448–001–4

الطبعة الأولى – بيروت
أيار/ مايو 2015

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

مُقدمة وشكر

خلال عملي في مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت في مطلع السبعينيات، وجدت نفسي ضمن حلقة ضيقة تضم باحثين وناشطين سياسيين مهتمين بدراسة العلاقة بين الحركة الصهيونية ويهود الشرق. ويشكل هؤلاء نصف السكان في إسرائيل، وجاء معظمهم من دول عربية. وكانت أغلبية جيل النكبة من الفلسطينيين ممن عايشوهم في فلسطين تسميهم «اليهود العرب». وكنا نسمع ونقرأ عن التمييز ضدهم في إسرائيل. وأخذ مركز الأبحاث الفلسطيني ينشر بعض المقالات عن أحوالهم ونضالاتهم المطالبة بالمساواة وعدم التمييز، ويتابع ما كان يصدر عنهم من بيانات ونشاطات احتجاج تقوم بها منظمات، مثل الفهود السود، إضافة إلى ما كانت تنشره منظمات وأحزاب يسارية، أبرزها الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكح) الذي كان قد انضم إليه عدد من اليهود العراقيين الشيوعيين.

وأبدى بعض القيادات في منظمة التحرير اهتماماً بالموضوع آنذاك، وصدر قرار عن جامعة الدول العربية في سنة 1974، بطلب من المنظمة، يدعو مَن يرغب من اليهود العرب إلى العودة إلى بلده العربي الأصلي، واسترجاع أملاكه المحتجَزة أو المتحفظ عليها بعد هجرته إلى إسرائيل. نظرياً، كان القرار خطوة في الاتجاه الصحيح، إلاّ إنه جاء متأخراً بعد عقدين أو ثلاثة عقود على هجرة أغلبيتهم الساحقة التي لم تكن أساساً جزءاً من المشروع الصهيوني الذي ظهر في أوضاع أوروبية خاصة. كما لم يرَ يهود الشرق أنفسهم في المجتمعات الإسلامية المتنوعة الأعراق والديانات والقوميات، إلاّ أقليات دينية تعايشت قروناً طويلة مع تلك المجتمعات وكانت جزءاً منها.

بعد انتقالي للعيش في لندن، جمعتني أوضاع الدراسة والعمل بعدد من اليهود العرب. وفي معظم تلك اللقاءات كنت أطرح على كل منهم أسئلة تتعلق بظروف هجرتهم وأوضاعهم وتطلعاتهم. وأتاحت لي المصادر المتوفرة في المكتبات الجامعية في لندن، وفي مركز الوثائق البريطاني، إضافة إلى موجودات مركز الوثائق الوطني في

بغداد، فرصة نادرة لإنجاز هذه الدراسة على الرغم من انشغالي بالعمل الصحافي في تلك الأثناء.

صدر هذا الكتاب بالإنكليزية عن دار الساقي في لندن، في طبعته الأولى سنة 1985، وفي طبعة ثانية منقحة قليلاً سنة 2005. وأبدت الأوساط الأكاديمية والإعلامية في الغرب اهتماماً به، وذلك لندرة ما كُتب عن الموضوع. كما قرر بعض الجامعات الأميركية المعنية بالدراسات الشرق الأوسطية اعتباره أحد المراجع المتعلقة بهذه الدراسات، وخصوصاً ما له صلة بوضع الأقليات، والصراع العربي- الإسرائيلي، وتاريخ الحركة الصهيونية ودراسات ما بعد الكولونيالية. واعتُبر الكتاب عملاً ريادياً، أو طلائعياً (pioneering) في موضوعه.

ولعل السبب الأول في ذلك يعود إلى عدم ظهور كتب تتناول أوضاع يهود العراق بعد هجرتهم، وخصوصاً رواية خروجهم نفسها وما رافقها من ملابسات. وربما كان ذلك بتأثير الفاجعة التي نزلت بهذه الطائفة المتجذرة بعد اقتلاعها من وطنها العراق وترحيلها الجماعي إلى إسرائيل. وكان ثمة كتب باللغة العبرية ألّفها مبعوثون صهيونيون أوفدتهم الحركة الصهيونية إلى العراق، قد نُشرت في إسرائيل. وقام مركز الدراسات الفلسطينية في جامعة بغداد، وبالتعاون أحياناً مع مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير في بيروت، بترجمات محدودة التوزيع لهذه الكتب عكست طريقة تفكير المؤسسة الصهيونية الأشكنازية في فلسطين في تلك الفترة في التعامل مع يهود الشرق. ووضع هؤلاء المبعوثون، وهم أساساً أوروبيون، تقارير عملانية عن مهماتهم في العراق من وجهة نظر استشراقية، ومن منظور العلاقة ذاتها بين السلطات الاستعمارية وسكان المستعمرات، ومن دون فهم مجتمعات الشرق وثقافة الطوائف اليهودية فيها. وفي الواقع، لم يكن هناك دوافع كامنة، أو «مسألة يهودية»، لحمل اليهود العرب الأصليين على الهجرة. إلاّ إن قيام إسرائيل وحاجتها إلى اليد العاملة اليهودية، لضمان سيطرتها على الأرض التي احتلتها في فلسطين، كانت الدافع الرئيسي وراء التهجير الجماعي لهذه الطوائف إلى إسرائيل. وجاء ذلك وفق خطط وضعتها الحركة الصهيونية مسبقاً بدعم كامل من القوى الاستعمارية المتنفذة في المنطقة العربية، في محاولة لتنفيذ تبادل للسكان بين المهجَّرين الفلسطينيين واليهود العرب، ولإفشال نموذج التعايش الطويل بين مختلف الطوائف والأقليات في البلاد العربية.

وثمة سبب ثان للاهتمام الذي حظي به هذا الكتاب، وهو أنه أول كتاب يستند إلى الوثائق العراقية والبريطانية التي أُفرج عنها والمتعلقة بهجرة هذه الطائفة على النحو الذي تمت فيه، إذ كانت هجرة من دون رغبتها، ومن وراء ظهرها، وساهم في تنفيذها أكثر من طرف محلي ودولي، وبتخطيط مُسبق من الحركة الصهيونية. وقد حرصتُ في هذه الطبعة العربية على مراجعة كل الأدبيات التي ظهرت في السنوات الأخيرة والمتعلقة بموضوع الدراسة، وعلى مراجعة بعض الوثائق العربية التي لم يتح لي الاطلاع عليه في الطبعتين الإنكليزيتين السابقتين.

ومع ظهور هذه الطبعة العربية أود أن أعبر عن امتناني وتقديري للملاحظات والنصائح القيمة التي أبداها عدد من الأصدقاء، بينهم: الصديق الراحل سامي دانيال (Sami Daniel)؛ بوب ستكليف (Bob Sutcliffe) من جامعة كنغستون (Kingston)؛ سامي زبيدة (Sami Zubeida) من جامعة لندن؛ بيتر سلغليت (Peter Sluglett) من جامعة دورهام (Durham)، ولاحقاً في جامعة يوتا (Utah) في سولت ليك سيتي (Salt Lake City). كما أعبر عن شكري لروجر أُوين (Roger Owen) في جامعة هارفرد حالياً على ما قدمه من تشجيع ومساعدة في بداية إعدادي هذه الدراسة.

ويهمني الإشارة إلى أنني استفدت من حوارات عديدة أجريتها مع عدد من اليهود العراقيين في الشتات بشأن حياتهم في العراق والأوضاع التي أحاطت بخروجهم منه. وأنا أشعر بامتنان كبير لهؤلاء، وبينهم: الأخوان حسقيل ويعقوب قوجمان؛ كلير وحبيبة مشعل؛ منير ويوسف شابي؛ الكاتب الموسوعي الراحل مير بصري الذي ترأس الطائفة الموسوية بعض الوقت قبل استقراره بلندن؛ المهندس والمؤرخ أحمد سوسة الذي التقيته في بغداد؛ إميل كوهين الذي لم يتوان عن مدي ببعض المراجع من مكتبته الخاصة. غير أن أياً من هؤلاء ليس مسؤولاً عن وجهات النظر التي عبرتُ عنها في هذا الكتاب.

كذلك استفدت من حوارات وكتابات عدد من الأكاديميين والمثقفين من اليهود العراقيين في إسرائيل والشتات صدرت بعد نشر طبعتي هذا الكتاب السابقتين، ومنهم: مير بصري؛ نسيم رجوان؛ ساسون سومخ؛ يهودا شنهاف؛ سامي ميخائيل؛ إيلا شوحط؛ أوريت باشكين؛ سامي زبيدة؛ حسقيل قوجمان؛ راشيل شابي. وأشكرهم على جهودهم في المساهمة في إزالة اللبس والتشويه اللذين لحقا بإرث تلك الطائفة وتاريخها وتجربتها الفريدة في الاندماج في مجتمع عربي متنوع ومتعدد الديانات والأعراق. كما أشكر

الصديق شريف كناعنة على موافقته على استعارتى عنوان هذه الطبعة العربية من كتاب أصدره شمل (مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني) تحت عنوان: «الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير».

كما أني مدين بالشكر لكل من الكاتبتين سلافة الحجاوي وسميرة المانع لما قدمتاه من عون ونصيحة بالنسبة إلى المصادر العربية، ومن صحف ووثائق في الأرشيف الوطني العراقي، وكذلك للأصدقاء الياس وأمينة نصر الله، وإيتل قوجمان، وكلير وحقي كوهين للمساعدة في مراجعة الكتب العبرية وترجمتها. كما أشعر بالامتنان والتقدير تجاه يهودا شنهاف ونور مصالحة لأعمالهما الأخيرة المستندة إلى وثائق جديدة في الأرشيف الإسرائيلي، الأمر الذي ساعدني في الاهتداء إلى حلقات البحث المفقودة في طبعتي هذا الكتاب السابقتين، والتي لم يتيسر لي في حينه الاطلاع عليها، وخصوصاً فيما يتعلق بالمواقف الإسرائيلية من موضوعات تبادل السكان والمقاصة بين حقوق اللاجئين الفلسطينيين وحقوق اليهود العراقيين.

وأتوجه بالشكر أيضاً إلى هيذر ألن (Heather Allen) ولوسين تامينيان (Lucine Taminian) لقراءتهما مسودة الكتاب الأولى واقتراح عدة تعديلات على النص تحريراً ولغة، وإلى زوجتي فرهان لما أبدته من عون وملاحظات قيّمة طوال فترة إعداد هذا الكتاب. كما أعبر عن امتناني وشكري لمؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت على إعداد هذه الطبعة العربية ونشرها. وإذ أعبر عن امتناني وشكري إلى كل هؤلاء الذين ساهموا في هذا العمل، فإن المسؤولية عن الأخطاء والهفوات التي قد يحتويها الكتاب تقع على عاتقي.

الفصل الأول

اليهود في العراق

خلفية تاريخية

رُسّمت حدود العراق الحديث الذي عُرف قديماً باسم ميسوبوتاميا (Mesopotamia)، أو بلاد ما بين النهرين، والذي يُعتبر موطناً لبعض حضارات العالم القديمة، كجزء من التقسيم الإقليمي الذي قامت به الدول الاستعمارية المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى. كما تعرّض لفتوحات وغزوات أجنبية عديدة، واستضاف مجموعات كثيرة من المهاجرين، ونتج من ذلك احتواؤه على عدة مجموعات دينية وعرقية متنوعة أكثر مما تحتويه بلاد عربية أُخرى.

شكّل اليهود في العراق طائفة دينية متجذرة ومتجانسة نسبياً، واستطاعوا عبر القرون المحافظة على هويتهم وثقافتهم المجتمعية وتقاليدهم، إذ لم يجبروا غالباً على تغيير دينهم إلاّ في حالات نادرة.[1] ولم يستقر مهاجرون يهود بالعراق عندما انتشرت موجة الهجرة السفاردية[2] من يهود الأندلس في حوض البحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً في أقاليم الإمبراطورية العثمانية خلال القرن الخامس عشر. كما لم يشهد هذا البلد وصول أعداد كبيرة من اليهود الأوروبيين خلال العهد الاستعماري. وقد شكلت هذه الحقيقة تبايناً ملحوظاً مع ما حدث في مصر وبلاد أُخرى في شمال أفريقيا العربية، حيث اختلط المهاجرون الأوروبيون باليهود الشرقيين، أي السفارديم، الأمر الذي أثر بدرجات متفاوتة في طابع وخصوصية الجماعات اليهودية الأصلية في هذه البلاد. فعلى سبيل المثال، قُدّر عدد المواطنين اليهود الأجانب سنة 1917 في مصر بـ 34.601 يهودي، أي ما نسبته 85.1٪ من مجموع عدد اليهود البالغ 59.507 نسمة آنذاك. ومن الجدير بالذكر أن نسبة 12٪ من الفرنسيين الذين وصلوا إلى الجزائر بعد احتلالها سنة 1830 كانت من اليهود.[3] وازداد

عدد اليهود الأوروبيين وتأثيرهم بشكل ثابت بعد ذلك في البلدين المذكورين.

ربما كان يهود اليمن، على غرار اليهود العراقيين، الطائفة الوحيدة المتأصلة الجذور والمنتظمة في أصلها بين الطوائف اليهودية في البلاد العربية، لكن بسبب اختلاف الأوضاع بين البلدين، ظل يهود اليمن يفتقرون إلى الانفتاح على العالم، وإلى الثراء والتقدم الثقافي والعلمي والتفاعل في مجتمعاتهم، أي إلى المزايا التي تمتع يهود العراق بها. أمّا الطوائف اليهودية الأصلية في مصر ودول المغرب العربي ومجتمعات إسلامية أُخرى فقد اختلطت بموجات الهجرة السفاردية، ولاحقاً الأوروبية.

يختلف الدارسون في تحديد أصول يهود العراق، فيرجح بعضهم أنها تعود إلى الجزيرة العربية، ويرى آخرون أنهم جاؤوا إلى بلاد ما بين النهرين في فترة العهد البابلي عندما سباهم نبوخذ نصّر إلى بابل. ويميل أصحاب الرأي الأخير هذا إلى تقدير أن اليهود الأكراد، أو بعضهم، هم من سلالة مَن نزحوا عن أرض كنعان في العهد البابلي.[4] وفي إثر سيطرة الفرس على بابل سمح لهم قورش بالعودة إلى أرض كنعان، إلاّ إن كثيراً منهم فضل البقاء في بلاد ما بين النهرين. وفي تقديرنا أن يهود العراق الحديث هم في الواقع مزيج من قبائل عربية – يهودية أو تهوَّدت– اختلطت بمن نزحوا عن أرض كنعان عبر عصور طويلة. وشهد يهود بلاد ما بين النهرين، كغيرهم من سكان المنطقة، عهوداً متعددة من الغزوات والحكم، إلاّ إنهم في كثير من الأحيان تقربوا إلى مركز السلطة، وشهدوا فترات من الأمان والازدهار، وغدت مراكزهم الدينية والعلمية مراجع تنوير ليهود العالم.

ويشير جواد علي في دراسته عن «تاريخ العرب قبل الإسلام»، نقلاً عن كتاب «الأغاني» للأصفهاني وابن هشام واليعقوبي، إلى عروبة يهود الجزيرة العربية. ويذكر استناداً إلى المدونات التاريخية السالفة أن اليهودية كانت منتشرة في العصر الجاهلي بصورة عامة بين عدد من القبائل العربية في كل من الحجاز واليمن ونجد والحيرة والبحرين.[5] ويشير المؤرخ أحمد سوسة، نقلاً عن إسرائيل ولفنسون، إلى أن المتهودين من القبائل العربية ظلوا، إلى حد بعيد، في عزلة عن أبناء دينهم في البلاد الأُخرى، ويتكلمون اللغة العربية الصافية لا الآرامية التي كانت لغة اليهود في بلاد الشام، وكان اتصالهم بيهود فلسطين ضعيفاً.[6] ويرى سوسة أن يهود الجزيرة العربية انتقلوا في أغلبيتهم إلى العراق بعد إخراجهم من الجزيرة زمن الخليفة عمر بن الخطاب.[7]

يجمع الباحثون في الديانة اليهودية على أن التلمود[8] البابلي الذي كتب في بلاد

الرافدين، يُعد، بعد التوراة، أكبر دائرة معارف يهودية شاملة، فهو يضم، إلى جانب الفرائض الدينية والتفسير، عدداً لا يحصى من القصص والأمثال والقوانين وأصول التربية والأخلاق والعقائد والأحداث التاريخية. كما يتناول علوم الطب والفلك والفلسفة والمنطق واللغة. وفي الإجمال، فإنه يحتوي على جوهر التراث الثقافي والديني لليهود في القرون الخمسة الأولى بعد الميلاد. ويورد نسيم رجوان ما مفاده أن التلمود مشروع علمي اشترك في كتابته الحاخامون وعلماء الدين في الديار المقدسة وفي بلاد الرافدين. وفي رأيه، يُجمع المؤرخون والباحثون على أن التلمود الأورشليمي بقي حتى يومنا هذا صعب الفهم وغامضاً، ولذا لم يحظ بالشعبية والشهرة اللتين نالهما التلمود البابلي الذي ظل على مر العصور مصدر الثقة الرئيسي للقانون والشريعة اليهوديين.[9]

ومع وصول الإسلام إلى بلاد الرافدين عقب هزيمة الفرس في معركة القادسية، اعتُبر اليهود «أهل ذمة»، لأنهم أصحاب كتاب، وعوملوا معاملة حسنة، كما ائتُمنوا على أموالهم وأعراضهم وأملاكهم، ومُنحوا الحرية الكاملة في إقامة شعائرهم الدينية وممارسة طقوسهم، ونبغ منهم أطباء وعلماء استفادت منهم الدولة الإسلامية في شتى أصقاعها. وكان العلماء ورجال الدين اليهود في الأندلس ينهلون من أمور الدين والعلم من بغداد التي اعتبروها مرجعيتهم في كثير من القضايا الدينية والعلمية، واستمر هذا الوضع حتى عهد الدولة العثمانية. وفي إثر صدور التنظيمات العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر، صدرت القوانين الوضعية التي ساوت بين جميع الرعايا، ورفعت الجزية عن اليهود، فتمتعوا بإدارة ذاتية واسعة لشؤونهم الدينية والطائفية طبقاً للنظام الملي. وانتُخب ممثلون عنهم في مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني)، كما عُيّن عدد منهم في المجالس الإدارية. وفي تلك الفترة ابتدأت النهضة التعليمية اليهودية منذ أنشأ الاتحاد الإسرائيلي العالمي (الأليانس) مدرسة في بغداد سنة 1865 بمنهاج أوروبي عصري.

وعلى الرغم من محافظة اليهود العراقيين على هويتهم المجتمعية، فإن هذا لم يمنعهم من أن يكونوا مواطنين أصليين، أو من أن يندمجوا في المجتمع العراقي اندماجاً كاملاً، إذ شكلوا جزءاً لا يتجزأ من تاريخ العراق الحديث اجتماعياً وثقافياً، وتركوا بصمتهم وتأثيرهم في نواح متعددة من الحياة فيه. وكانوا ذوي أصول عربية أو مُتعربين؛ بمعنى أن تقاليدهم وأساطيرهم ولغتهم كانت عربية، كما استخدموا اللغة العربية في تراتيلهم وطقوسهم الدينية. أمّا لهجتهم التي كانت شديدة الشبه بلهجة

منطقة الموصل، فقد اعتبرها البعض بين أكثر اللهجات أصالة وقرباً من لهجة منطقة شبه الجزيرة العربية.

وفي معالجة الأكاديمية أوريت باشكين (Orit Bashkin) مسألة الهوية في دراستها عن يهود العراق تستعير الإطار النظري الذي عبّر عنه روجرز بروبيكر(Rogers Brubaker) في دراسته عن تطور كل من مسألة الهوية والقومية والإثنية، كما يراها الأفراد في مجتمع متنوع الأصول والديانات، مثل العراق، إذ يرى أن هذه المفاهيم في تحول دائم وليست ثابتة. فالقومية والإثنية هما تصنيفان عملانيان وتشخيص لتعبيرات ثقافية، ولإطارات وهياكل مؤسساتية، ولمشاريع سياسية، تُفهم في سياق معين، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً وسيكولوجياً. وترى باشكين، في تطبيقها هذا المنظور، أن يهود العراق سعوا لإقامة علاقة، ثقافياً وتاريخياً، بالمجتمع المحيط ذي الأغلبية العربية، عبر تبني الهوية والإثنية العربيتين.[10] وتناقش باشكين أن ثلاثة عناصر ساهمت في تشكيل الإثنية العربية ليهود العراق: الأول هو الدولة ورؤية النخبة العربية الإسلامية لفكرة كل من الهوية العربية والعراقية؛ الثاني هو رؤية اليهود أنفسهم لفكرة كل من الوطن والعروبة؛ الثالث هو رؤية الفئات الوطنية الأُخرى (مسلمون سنة وشيعة ومسيحيون) ليهود العراق أنهم «عراقيون يهود»، «مواطنون عراقيون»، «يهود عرب»، «صهيونيون»، «أهل كتاب»، وهو ما يعتمد على الرؤية الجيو ـ سياسية والجيو ـ ثقافية للفئات نفسها التي تصنفهم.[11]

وذكَر عزرا حداد، وهو كاتب وصحافي وتربوي مخضرم، في افتتاحيته في صحيفة «البلاد» اليومية سنة 1936، بأن «اليهود هم عرب قبل أن يكونوا يهوداً»، وبأنهم عاشوا في الجزيرة العربية قبل وصول اليهودية، وذلك في معرض تعليقه على صعود الاتجاهات القومية العربية ذات الصبغة الإثنية في أواسط الثلاثينيات، خلال فترة حكومة ياسين الهاشمي، والتي ترافقت مع ثورة الفلسطينيين ضد البريطانيين لفتحهم أبواب الهجرة لليهود. وظل محور كتابات حداد يركز على نقطة جوهرية أساسية هي أن عروبة يهود العراق تعود إلى ما قبل اليهودية أو الإسلام، وأنهم مواطنون، ولاؤهم لوطنهم العراق، ولا علاقة لهم بما يجري في فلسطين.[12] وظل سكان المشرق العربي والفلسطينيون يسمون اليهود الذين عاشوا بينهم «العرب اليهود» أو «اليهود العرب» وأحياناً «يهود أولاد عرب»، ويميزونهم من الأوروبيين الذين وفدوا إلى المنطقة خلال فترة الحكم الاستعماري.[13]

إلاّ إن مفهوم العربي اليهودي، كما يلاحظ سليم تماري في دراسته عن حياة

الكاتب اليهودي الفلسطيني إسحق الشامي، أصبح ملتبساً مع تقدم المشروع الصهيوني في فلسطين. وينقل تماري عن الناقد أرنولد براند أن الشامي كان «أحد ألمع كتّاب فلسطين في بداية القرن العشرين»، وكانت «أعماله تلقي ضوءاً ساطعاً على ظاهرة في طريقها إلى الزوال ـ وهي هوية العربي اليهودي.»[14] وهو مفهوم يرى براند أنه أصبح «مشبعاً بالتناقض، وكأن صاحبه يعاني من انفصام في الشخصية، فهو يشير إلى فئة منسية من تجمعات المشرق العربي في فترة كانت تشكل تياراً ملحوظاً في عصر نهضة الثقافة العربية وانبعاث القومية الحديثة. ونرى صورة اليهودي العربي حاضرة في الحركات المناوئة للمركزية العثمانية، واستمرت في التميز في مصر وبلاد الشام والعراق حتى بعد ظهور الحركة الصهيونية في فلسطين وتبني بريطانيا لمشروع الوطن القومي اليهودي.»[15] واستحضر تماري تعبير شخصية العربي اليهودي من خلال أعمال عدد من الكتّاب ذكر بعضهم، مثل الكاتب والمسرحي المصري يعقوب صنوع، والكاتب الأكاديمي العراقي ساسون سومخ، والشاعر والروائي العراقي سامي ميخائيل.[16] ويمكن إضافة أسماء لامعة أُخرى إلى القائمة، منها: الكاتب السوري موسى عبادي؛ المصري إبراهيم عبادية؛ ومن العراقيين الشاعر أنور شاؤول؛ الكاتب والشاعر مير بصري؛ الروائي الأكاديمي شمعون بلاص؛ الكاتب نسيم رجوان؛ سمير نقاش؛ السينمائية إيلا شوحط؛ الروائي نعيم قطان. وكان هؤلاء في معظمهم، كما يلاحظ تماري، ما زالوا يرون أنفسهم «يهوداً عرباً» أو «عرباً يهوداً» على الرغم من محاولات طمس الجانب العربي في هوياتهم المركّبة، ومن إشكالية الانتماء بسبب هويتهم اليهودية من ناحية، وانتمائهم العروبي من جهة أُخرى.[17]

ويلاحظ تماري أن التمييز الحالي بين فئتي «العرب» و«اليهود» كأنهما مجموعتان تستثني إحداهما الأُخرى أو تستبعدها، لم يكن تمييزاً سائداً بين المثقفين اليهود في المجتمعات العربية والإسلامية. ويشير إلى مقالة نشرها يهودا شنهاف يعارض فيها مفهوم «نفي الشتات» المستمَد من أعمال المؤرخ أمنون راز ـ كراكوتسكين، والذي يشكل «ليس فقط نفياً لفكرة الغيتو اليهودي في شرق أوروبا، وإنما أيضاً نفي لثقافة اليهود الشرقيين في محيطهم العربي والفلسطيني.»[18] ويذهب شنهاف إلى حد القول إن تجربة هؤلاء مختلفة عما حدث ليهود أوروبا، فاليهود الشرقيون لم يدخلوا في تجربة الشتات ليتوجب عليهم العودة إلى التاريخ، كما يرى المنظّرون الصهيونيون، لأن تاريخهم اليهودي استمر في

المشرق. وبهذا يقدم شنهاف، في رأي تماري، «نموذجاً تحليلياً تاريخياً لا يضع اليهودي العربي في تناقض مع انتمائه العروبي، ويتحدى في الوقت نفسه مشروع إزالة عروبة اليهود الشرقيين الذي تبنته القومية اليهودية الحديثة.»[19] ويرى تماري أن هذا النموذج يسمح لأصوات أُخرى بأن تُسمَع، مثل صوت الروائي سامي ميخائيل حين يقول في روايته «فكتوريا»: «كنا نعتبر أنفسنا عرباً من أصول يهودية، وشعرنا بأننا أكثر عروبة من العرب... لم نشعر بأننا ننتمي إلى المكان، بل إن المكان ينتمي إلينا.»[20]

التغيرات الديموغرافية للطائفة اليهودية

يصعب التحقق بدقة من عدد اليهود في العراق. إلاّ إن الإدارة البريطانية قدّرت سنة 1920 مجموع السكان فيه بـ 1.754.500 نسمة، وكان يُعتقد أن عدد اليهود بينهم بلغ في ذلك الوقت 58.000 شخص.[21] وشهدت هذه الأرقام ارتفاعاً فورياً بعد الاحتلال البريطاني، إذ شملت تغطية المناطق البعيدة، حيث اختار كثير من العراقيين في ذلك الحين، وضمنهم اليهود، العيش بعيداً عن أعين السلطات في محاولة للتهرب من ضريبة الرؤوس العثمانية. ومع ذلك، ليس هناك ما يؤكد دقة تلك الأرقام لعدم شمولها أعداداً أكبر من السكان في المناطق الريفية النائية في تلك المرحلة المبكرة من مباشرة الإدارة البريطانية عملها، وتقديرها أعداد اليهود في بغداد وحدها خلال السنة نفسها بـ 50.000 نسمة، أي أن عددهم خارجها كان لا يتجاوز 8000 شخص وهو ما يستبعده آخرون، بينهم المؤرخ العراقي يوسف رزق الله غنيمة الذي عرض تقديرات أُخرى تشير إلى أن عدد أفراد الطائفة اليهودية بلغ في السنة المذكورة أعلاه 87.488 نسمة.[22]

أمّا وفقاً للإحصاءات العراقية الرسمية المرتكزة على إحصاء السكان لسنة 1947، فبلغ عدد أفراد الطائفة اليهودية 117.000 شخص، أو 2.6٪ من المجموع الكلي للسكان البالغ 4.5 ملايين نسمة (انظر الجدول 1–1). غير أن البعض يعتقد أن عملية الإحصاء هذه لم تكن دقيقة بالكامل، ولم يتم إجراؤها دائماً بالشكل الصحيح. ورجّحت مصادر غير رسمية في الطائفة اليهودية نفسها أن العدد الحقيقي لليهود في أواخر الأربعينيات كان أعلى من الرقم الرسمي بنحو عشرة آلاف إلى عشرين ألفاً.[23]

عاش يهود العراق حتى بداية القرن العشرين في أحياء خاصة بهم في المدن الرئيسية، لم تشبه أحياء الأقلية اليهودية الموجودة في أوروبا قط، كما لاحظ المؤرخ

الجدول 1-1

التشكيل الديني والعرقي في العراق (1947)

(بالآلاف)

الطائفة	المدينة	النسبة المئوية	الريف	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
المسلمون						
عربي شيعي	673	41.9	1671	56.5	2344	51.4
عربي سُني	428	26.7	472	16.0	900	19.7
كردي سني	176	10.9	664	22.4	840	18.4
فارسي شيعي	49	3.1	3	0.1	52	1.2
تركماني سني	39	2.5	11	0.3	50	1.1
تركماني شيعي	11	0.7	31	1.1	42	0.9
فايلي كردي شيعي	14	0.9	16	0.5	30	0.6
غير المسلمين						
المسيحيون	94	5.9	55	1.8	149	3.1
اليهود	113	7.0	4	0.2	117	2.6
اليزيديون والشبك	2	0.1	31	1.0	33	0.8
الصابئة	5	0.3	2	0.1	7	0.2
المجموع	1604	100	2960	100	4564	100

المصدر: «إحصاء السكان لسنة 1947» (بغداد: وزارة الشؤون الاجتماعية، 1954). سقط بعض الفئات بمن فيها نحو 170.000 نسمة من العشائر البدوية، وتبقى مع ذلك قريبة من الواقع. انظر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 40.

حنا بطاطو، وإنما كانت مختلفة عنها كلياً. ووفقاً لما يوضحه بطاطو، فقد كانت الحياة المدينية أو الحضرية في المدن الكبيرة في العراق قائمة على أساس المحلة أو حي المدينة، وقد عكسا صورة التنوع في المجتمع العراقي، إذ مالت الطوائف والطبقات والمجموعات القبلية أو العرقية إلى العيش في محلة منفصلة خاصة بكل منها. وكانت

الحياة الاجتماعية – الاقتصادية تتمحور حول المحلة كفضاء عام ومفتوح لكل من هذه الجماعات.[24]

وأدت التطورات الاقتصادية والتعليمية إلى إضعاف سيطرة المحلة بالتدريج، وبدأ اليهود بالانتقال إلى أحياء إسلامية ومسيحية وبالعكس، في مطلع القرن الماضي، وقد شهدت هذه العملية تزايداً وتسارعاً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الأولى. وأبدى أحد مبعوثي الوكالة اليهودية في سنة 1946، وكان يزور بغداد من حين إلى آخر[25] لجمع الأموال، ملاحظة مفادها أن بغداد تغيرت بصورة كبيرة، فقد نمت وازدهرت وانتشر اليهود في مناطق عديدة، وخصوصاً في الأحياء الحديثة.[26]

حدثت تغيرات ديموغرافية رئيسية في أواسط القرن التاسع عشر، تمثلت في التالي:

أولاً: الهجرة الداخلية الكبرى والمهمة التي حدثت من الشمال إلى الجنوب في أعقاب فتح قناة السويس، الأمر الذي أدى إلى تغيير مسالك الطرق التجارية البرية، أي من أوروبا إلى الهند عن طريق حلب في سورية، والموصل في شمال العراق، واستبدالها بممر بحري، وهو ما أدى إلى تفضيل استخدام ميناء البصرة العراقي في الدرجة الأولى. كذلك شجعت التغييرات التي أُدخلت خلال فترة حكم الوالي العثماني مدحت باشا (1869–1872) على الهجرة من الشمال إلى الجنوب، وشملت إصلاحات في الأرض، وتأسيس مدارس حديثة، وعقد معاهدات صلح بين القبائل في وسط العراق وجنوبه، وحماية المدن من الهجمات التي كانت تشنها القبائل البدوية.

ثانياً: التحول الحضري السريع وحياة التمدن بعد الحرب العالمية الأولى. لقد تسببت موجة الهجرة من المناطق الريفية بزيادة كبيرة في عدد سكان بغداد والبصرة، وبدرجة أقل في الموصل. وما إن بدأت الأوضاع الاقتصادية بالتدهور في الشمال في أواخر القرن التاسع عشر، حتى أخذ اليهود، شأنهم في ذلك شأن الآخرين، في الانتقال إلى الجنوب، حيث لم يكن يوجد سوى جماعتين يهوديتين صغيرتين في أنحاء جنوب العراق كافة، أي في البصرة والحلّة، في منتصف القرن المذكور، لكن هاتين المجموعتين أصبحتا أكبر عدداً وأكثر انتشاراً في مطلع القرن العشرين، واستقرت جماعات إضافية بالعمارة وقلعة صالح وعلي الغربي والمسيّب.

دشن اليهود حدثاً هو الأول من نوعه، تمثل في انتقالهم في تلك الفترة للاستقرار بمراكز دينية شيعية، مثل النجف. ومع أن حركة الانتقال اليهودية أخذت في الانحسار

بعد الحرب العالمية الأولى، إلاّ إن وتيرتها بقيت تزداد إلى منطقة البصرة. ووفقاً لإحصاء السكان سنة 1947، كان 5473 يهودياً يسكنون في أربع مناطق جنوبية هي: العمارة (2131)؛ المنتفيق (حالياً محافظة ذي قار، 652)؛ الحلة (1865)؛ الديوانية (825).

وُجدت أكبر جماعة يهودية في العراق في العاصمة بغداد.[27] وقدَّر الرحالة بنجامين بن جوزيف سنة 1848 عدد العائلات اليهودية في العاصمة بـ 3000 نسمة. أمّا البريطانيون فقدروا عدد اليهود الموجودين في بغداد بـ 50.000 شخص في سنة 1920. ووفقاً لإحصاء السكان سنة 1947 بلغ عدد اليهود في بغداد 77.542 نسمة، الأمر الذي لا يترك مجالاً للشك في حقيقة ازديادهم فيها بشكل ثابت. وعدا العوامل المذكورة، فقد تزايد هذا النمو المطرد عن طريق هجرة بعض الجماعات اليهودية من إيران خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ومن الإقليم الكردي والمناطق الجنوبية في العراق نفسها بعد الحرب العالمية الأولى.

بلغ عدد اليهود في المناطق الوسطى الباقية 4670 شخصاً في سنة 1920، و4681 شخصاً وفقاً لإحصاء سنة 1947. وهذه المناطق هي: ديالى (2851)؛ دُليم (محافظة الأنبار، 1442)؛ الكوُت (349)؛ كربلاء (39). أمّا في شمال العراق، فقد انتشرت أعداد من الجماعات اليهودية الصغيرة، حيث كانت أكبر هذه الجماعات في مدينة الموصل، وبلغ عدد العائلات اليهودية سنة 1848 وفقاً للرحالة بنجامين بن جوزيف 450 عائلة. وبقي عدد السكان ثابتاً عند 3000 يهودي تقريباً حتى بداية القرن العشرين. ويبدو أن ضعف المكانة الاقتصادية لمدينة الموصل ساهم في رحيل اليهود إلى بغداد، وفي أحيان قليلة إلى أوروبا.

حدث بعض الهجرات اليهودية إلى مدن أصغر في المنطقة الشمالية بعد تطور صناعة النفط في الشمال في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وبلغ عدد اليهود وفقاً للأعداد الرسمية 13.833 يهودياً في جميع المناطق الشمالية سنة 1920، وارتفع إلى 19.767 يهودياً بحسب الإحصاء السكاني لسنة 1947، بما في ذلك المناطق التالية: أربيل (3109)؛ السليمانية (2271)؛ كركوك (4042).

أقام نحو 66٪ من يهود العراق ببغداد والبصرة سنة 1920، بينما ارتفعت هذه النسبة في هاتين المدينتين إلى 74٪ وفقاً لإحصاء السكان لسنة 1947، في حين سكن 22.5٪ في مدن أُخرى. أمّا اليهود الباقون الذين بلغت نسبتهم 3.5٪، فقد عاشوا في مناطق اعتبرتها

السلطات العراقية مناطق ريفية، علماً بأن القاطنين في الريف كانوا في معظمهم من اليهود الأكراد ممن يقيمون أساساً بمنطقتين شماليتين هما الموصل وكركوك، حيث كان 20.1٪ من السكان اليهود فيهما يعيشون في المناطق الريفية.[28] وتختلف هذه النسبة بفارق 1.2٪ فقط عن نسبة اليهود الموجودين في المناطق الريفية في مقاطعات الجنوب والوسط.

وعلى الرغم من أن اليهود كانوا قبل خروجهم الجماعي في خمسينيات القرن الماضي يشكُلون نسبة عالية من الطبقتين العليا والمتوسطة، وأفضل حالاً من سائر السكان بصورة عامة، فإنه كان هناك فوارق اجتماعية وثقافية بين مجموعات متعددة منهم، عكست، ولو بمقدار أقل، الانقسامات الموجودة في المجتمع العراقي بين المناطق المدينية والريفية، وفيما بين مختلف المقاطعات العراقية. ويستذكر نعيم قطان، وهو أديب وروائي يهودي عراقي، وجود أحياء فقيرة منفصلة في بغداد، مثل أبو سيفين وقنبر علي، كانت تعيش فيها عائلات يهودية فقيرة ذات أصول كردية في الغالب. كذلك أشار قطان إلى قيام بعض العائلات اليهودية الثرية، وضمنها عائلته، بتوظيف فتيات يهوديات من تلك الأحياء الفقيرة للعمل كخادمات.[29]

الجدول 1–2

اليهود في العراق بحسب مكان إقامتهم (1947)

	المناطق الكردية (محافظتا الموصل وكركوك)		محافظات أُخرى		المجموع
	المدينة	الريف	المدينة	الريف	المجموع
ذكر	5222	1312	52.568	862	59.964
أنثى	5527	1393	50.657	459	58.036
المجموع	10.749	2705	103.225	1321	118.000
نسبة يهود الريف إلى عددهم في المحافظات		20.1		1.2	3.5

المصدر: Hayyim Cohen, «A Note on Social Change Among Iraqi Jews, 1917–1951,» *Jewish Journal of Sociology*, vol. 8, no. 2 (December 1966b), p. 175.

استناداً إلى إحصاء سنة 1947، ومصادر الطائفة اليهودية لسنة 1950.

قسم حاييم كوهين اليهود العراقيين إلى ثلاث فئات مستنداً إلى الإحصاءات العراقية مع تعديلات طفيفة استقاها من مصادر الطائفة في سنة 1950.[30] وهذه الفئات هي:

1. يهود بغداد والبصرة الذين شكلوا سنة 1950 نحو 75٪ من مجموع السكان اليهود العراقيين، والذين بدأت أحوالهم الاقتصادية والثقافية في التحسن قبل الحرب العالمية الأولى.
2. يهود كردستان الذين كان بعضهم هاجر جنوباً إلى المدن الرئيسية خلال النصف الأول من القرن الماضي. وبقيت الأغلبية الساحقة مع ذلك مشتتة في القرى والمدن الصغيرة، ولم يطرأ أي تحسن على أوضاعها الاقتصادية والتعليمية.
3. الجماعات اليهودية الصغيرة خارج كردستان، والتي شكلت سنة 1950 نسبة 15٪ من اليهود العراقيين، ولم تتمكن هذه الجماعات من الاستفادة من المراكز التعليمية والصحية التي أُنشئت إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى.

تحديث التعليم والاندماج الثقافي

حظي اليهود القاطنون في المدينة، ممن كان لهم اتصالات وعلاقات بالعالم الخارجي وتأثروا بها، بفرص أفضل في الحصول على تعليم عصري وحديث أكثر من معظم العراقيين الآخرين. وتحسنت إمكانات اليهود التعليمية عبر إنشاء الاتحاد الإسرائيلي العالمي في فرنسا اتحادَ المدارس الإسرائيلية (الأليانس)، ومن خلال الروح والروابط المجتمعية القوية بين أفراد الطائفة، والتي ساعدت على تأسيس أكثر من مركز تدريب تعليمي ومهني عبر تبرعات قدمها أعضاء بارزون في الطائفة جمعوا ثرواتهم عن طريق التجارة في الخارج، مثل آل ساسون وآل خضوري.

أُسست أول مدرسة للأليانس للأولاد في بغداد سنة 1865، أمّا مدرسة البنات فأُنشئت سنة 1893. وفُتح مزيد من المدارس الابتدائية في المدن والقرى لاحقاً. وانتهجت هذه المدارس مناهج تعليمية حديثة اشتملت على لغات أجنبية، مثل الفرنسية والإنكليزية والتركية، بالإضافة إلى اللغة العربية. وشكّل خريجو الأليانس بعد الاحتلال البريطاني أول نواة من الموظفين في جهاز الدولة الناشئة حديثاً. ويشير أبراهام توينا إلى أنه بفضل تحسن الوضع الاقتصادي لليهود العراقيين بشكل ثابت بعد الحرب العالمية الأولى، ارتقى نظام التعليم اليهودي وأصبح أكثر انتشاراً. وأسس فاعلو خير ومُحسنون يهود،

في الغالب، مدارس عديدة خلال عشرينيات القرن الماضي، كانت تتم المحافظة على استمرار العمل فيها من خلال أموال الجماعات اليهودية والمساهمات المنتظمة التي كانت تقدمها الحكومة العراقية.[31]

استمر عدد المدارس التي كانت الجماعات اليهودية تشرف عليها في التزايد إلى حين الخروج الجماعي لليهود في الفترة 1950–1951، كما يبين الجدول 1– 3 الذي استثنى تلاميذ المدارس الحكومية والخاصة غير اليهودية. والملاحَظ أنه كان هناك مدارس جديدة ما زالت في قيد الإنشاء حتى بعد إعلان دولة إسرائيل سنة 1948. وأشار أبراهام يتسحاقي في دراسته عن «تعليم اليهود في العراق في القرن العشرين» إلى أنه بين تسع مدارس أسستها الجماعات اليهودية بعد استقلال العراق، تم بناء ست مدارس أُخرى في الأربعينيات، بما في ذلك مدرستان بنيتا في الفترة 1948–1949.[32] وارتفع مجموع عدد التلاميذ الذين كانوا يتعلمون في هذه المدارس من 1655 تلميذاً إلى 3043 تلميذاً. كما شُكلت تسع لجان فرعية بين عشر لجان تابعة للجنة التعليمية للطائفة سنة 1949.[33]

الجدول 1– 3

مدارس بإشراف الطائفة اليهودية في بغداد

السنة	عدد المدارس	عدد التلاميذ	الميزانية (دينار عراقي)
1920	8	–	5511
1930	11	7182	22.900
1935	12	7911	19.700
1945	14	10.021	57.500
1949	20	10.391	80.300

المصدر: Abraham Hayim Twena, ed., *Jewry of Iraq: Dispersion and Liberation, Part V, Jewish Education in Baghdad* (Ramla: Geoula Synagogue, 1975), p. 74 (Hebrew).

وفقاً لأرقام سنة 1950 استقاها من الطائفة اليهودية.

أُنشئت عدة مؤسسات أُخرى بالإضافة إلى المدارس الاعتيادية، كان بينها مدرسة للمكفوفين والأيتام ومدارس موسيقى ومراكز مهنية ومنظمات خيرية. ويذكر رئيس منظمة المهاجرين العراقيين في إسرائيل أن الطائفة اليهودية في العراق خلفت وراءها 37 مؤسسة في بغداد وحدها، كانت تعمل تحت إشراف الطائفة، ويتعلم فيها ما مجموعه 20.000 طالباً.[34]

فتحت المدارس الحكومية أبوابها لليهود ولأقليات عرقية ودينية أُخرى كذلك. وعندما أصبحت السلطة في الإمبراطورية العثمانية في يد حزب تركيا الفتاة سنة 1908، فُتحت مدارس حديثة للأولاد والبنات في بغداد، بالإضافة إلى كلية تدريب معلمين وكلية حقوق. وتلقى عدد من اليهود تعليمه في هذه المدارس، في حين انضم كثيرون إلى الكليات التركية بهدف دراسة الطب والقانون والصيدلة والهندسة.[35] وانتهجت الحكومة العراقية بعد الاستقلال سياسة تعليمية تسعى لتقليص الهوة بين الأقليات في محاولة لتحقيق وحدة وطنية. فأُسس مزيد من المدارس خلال الثلاثينيات، وارتفع عدد التلاميذ في كليات التعليم العالي بشكل سريع، كما ازداد عدد اليهود الذين انضموا إلى مدارس الحكومة.

وأشار أبراهام تويتا، في دراسته عن تعليم اليهود في بغداد، إلى أن كثيراً من اليهود العراقيين كان يفضل إرسال أبنائه إلى مدارس الحكومة كون التعليم فيها مجانياً.[36] وشرح أن مدارس الطائفة اليهودية وفرت في الأساس تعليماً ابتدائياً خلال الأربعينيات، بينما كان التعليم الثانوي من نصيب مدارس الحكومة بصورة عامة. ولم يُفرض أي قيود على عدد التلاميذ اليهود المسموح به في مدارس الحكومة وكلياتها، على الرغم من أن العدد الذي تقدم لاحقاً إلى كليات الطب والعلوم بناء على إعطاء الأفضلية لمجموعات عرقية ودينية قليلة الفرص، قد أثر سلباً، في رأي تويتا، في فرص دخول اليهود هذه الكليات، كما كان الوضع سابقاً. ووفقاً لأبراهام يتسحاقي فإنه لم يتم تزويد الكليات بالأعداد المخصصة لبعض الأقليات من غير اليهود على نحو كامل.[37]

بدأ الطلاب اليهود بالالتحاق بالجامعات في العراق والخارج بعد الحرب العالمية الأولى. واختار مَن سافروا بهدف الدراسة التوجه أساساً إلى أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وتركيا والهند، بالإضافة إلى دول مجاورة، مثل سورية ولبنان ومصر. ولا تتوفر أعداد وإحصاءات دقيقة عن عدد الطلاب الذين أكملوا تعليمهم العالي، لكن يوجد دليل كاف مفاده أن نسبة الخريجين من أبناء الطائفة اليهودية كانت أعلى كثيراً من نسبة سائر العراقيين. وازداد أيضاً عدد الطلاب اليهود الذين أُرسلوا إلى الخارج عن طريق منح حكومية. ويشير يتسحاقي إلى أن نصف مجموع هؤلاء الذين درسوا في الخارج بواسطة المنح كان من اليهود.[38]

وشمل مشروع بحث خاص، نفذته مؤسسة الشعب اليهودي المعاصر في الجامعة

العبرية في القدس، قائمة بأسماء اليهود المولودين في العراق، والذين أكملوا تعليمهم الجامعي حتى سنة 1951.[39] وعلى الرغم من أن هذه القائمة غير مكتملة أو نهائية، فإنه يمكن جمع بعض المعلومات المفيدة منها، إذ أكمل قرابة 1000 يهودي تعليمهم العالي في النصف الأول من القرن الماضي: بلغ عددهم 15 طالباً فقط في السنوات 1901–1910 مقارنة بنحو 550 طالباً خلال الفترة 1940–1950، كان بينهم 60 امرأة. وفي سنة 1950 بلغ عدد الخريجين 120 طالباً، كان بينهم 15 امرأة. ووَفَد جميع الخريجين في السنوات الثلاثين الأولى (1901–1930) من المدينتين الرئيسيتين، بغداد والبصرة، أمّا اليهود الذين أتوا من المدن الأصغر فقد تخرجوا في وقت لاحق. وأخيراً، كان القانون هو الموضوع الرئيسي الذي فضله اليهود، تلاه الطب، ومن بعده الصيدلة والهندسة والاقتصاد. وانضم بعض الطلاب إلى معاهد تدريب المعلمين وتخرج عدد قليل منهم في مجال الدراسات الإنسانية.

يمكن الحصول على دليل عن التحصيل العلمي لليهود العراقيين من الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، كما قدمت في الجدول 1– 4. ومن الممكن استخلاص عدد من النتائج فيما يتعلق بنسبة التعليم بين المهاجرين الإسرائيليين من البلاد الإسلامية:

1. كانت نسبة تعليم اليهود العراقيين أعلى بين مجموعة الفئة العمرية الأصغر، أي بين سن 15 عاماً و59 عاماً، إذ بلغت 69.5٪. أمّا الذين تخطوا سن 60 عاماً فبلغت نسبة تعليمهم 27.8 ٪ فقط.
2. . كان هناك فارق شاسع بين نسب تعليم الرجال والنساء اليهود العراقيين، وخصوصاً بين كبار السن.
3. كانت نسبة تعليم اليهود العراقيين أقل منها بين اليهود القادمين من مصر وتركيا وسورية ولبنان، إلاّ إنها كانت أعلى من نسبة تعليم اليهود الآتين من إيران أو اليمن.
4. تعدّت نسبة المتعلمين بين يهود العراق المهاجرين إلى إسرائيل حينما جرت عملية الهجرة الجماعية بصورة عامة 50٪، بينما بلغت نسبة المتعلمين في العراق عموماً 15٪ فقط سنة 1958. وتبين إحصاءات التعليم في إسرائيل لسنة 1961 (الجدول 1–4) أن نسبة تعليم اليهود العراقيين بعيد عملية الهجرة الجماعية ليست أقل من النسبة العامة للمهاجرين إلى إسرائيل.[40]

الجدول 1-4

نسبة التعليم بين المهاجرين من الشرق الأوسط إلى إسرائيل

(نسبة مئوية)

مكان الولادة	السن وقت الهجرة				متوسط سنوات الدراسة
	29-15	44-30	59-45	+60	
مصر والسودان	94.7	90.2	75.6	62.1	–
تركيا	84.1	68.3	54.7	34.3	–
سورية ولبنان	76.0	58.3	46.9	48.8	–
العراق	69.5	52.9	39.2	27.8	–
إيران	63.7	47.2	31.5	23.0	–
اليمن وعدن	45.0	35.5	28.6	30.8	–
الرجال					
مصر والسودان	95.6	92.2	83.4	78.9	9.3
تركيا	89.4	79.4	71.3	56.6	6.6
سورية ولبنان	87.2	83.4	68.8	71.7	–
العراق	82.7	75.7	62.2	51.3	7.4
إيران	81.3	70.5	52.3	38.2	6.4
اليمن وعدن	74.5	64.5	56.3	57.1	6.0
النساء					
مصر والسودان	93.9	–	–	–	–
تركيا	78.4	58.1	42.1	22.5	5.3
سورية ولبنان	65.0	37.4	30.1	22.5	–
العراق	56.1	28.5	14.2	6.8	2.9
إيران	46.5	21.5	8.4	3.2	1.0
اليمن وعدن	18.1	4.9	2.5	1.8	0.8

المصدر: «إحصاء السكان في إسرائيل لسنة 1961»، الملحق 30، مركب من الجدولين 2 و8.

أدى تأسيس المدارس الحديثة إلى تصاعد النزعة العلمانية العصرية في التعليم بين اليهود العراقيين مقارنة بتراجع ملحوظ في كل من التعليم الديني والتقليدي. أمّا المدراش واليشيفاه (وهي مدارس ومعاهد دينية) ففقدتا أهميتهما بحلول الأربعينيات، وكان دورهما يُقوض باستمرار. وركز البرنامج التقليدي في المدارس اليهودية الحديثة على ضرورة التعليم باللغة العربية في موضوعات كثيرة، مثل الأدب والعلوم والجغرافيا والتاريخ والرياضيات، مع التشديد على أهمية اللغة الإنكليزية أكثر مما يعطى هذا الموضوع أهمية في المدارس الحكومية التي قام العديد منها باختيار اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى، وقامت هذه المدارس بتحضير الطلاب للجلوس لامتحانات يتم إدارتها فرنسياً. كذلك مهد التعليم الحديث الطريق أمام المتخصصين من مثقفين وتربويين كي يتم الأخذ بآرائهم ونصائحهم فيما يتعلق بإدارة شؤون الطائفة اليهودية.

وأدار اليهود، على غرار غيرهم من غير المسلمين، الشؤون الخاصة بطائفتهم في ظل نظام المِلَّة.[41] وكان هناك مجلسان، أحدهما زمني أو دنيوي، والآخر روحي، واستمدا خلال الحكم العثماني شرعيتيهما القانونيتين من فرمان أصدره السلطان (عبد العزيز الأول) سنة 1864، وعُمل به لاحقاً عبر قانون الطائفة اليهودية رقم 77 لسنة 1931 تحت الحكم البريطاني. كان المجلس الزمني يُعرف باسم المجلس الجسماني، أمّا المجلس الروحي فقد عرف بالروحاني.[42] وتقلص مع الوقت نفوذ المجلس الروحاني الذي تكوّن من رجال الدين، وأصبحت صلاحيته مقصورة أساساً على الشؤون المتعلقة بالزواج والطلاق والشهادة على الوصايا وما شابهها. ومُنحت السلطة للمجلس الزمني الذي كان يتم اختيار أعضائه كل سنتين لإدارة الشؤون المدنية، مثل التعليم والصحة والأعمال الخيرية والنِّعَم الدينية والشؤون المالية، كما منح صلاحيات فرض الضرائب على الجماعات وإدارة الإيرادات. وشكّلت ضرائب الجباية والضرائب المدفوعة على اللحم الكوشر مصادر إيرادات الطائفة الرسمية.

ويلاحَظ أنه منذ أواخر العشرينيات، بدأ يتولى إدارة المجلس الزمني متخصصون ومفكرون، مثل: المحامين والأطباء والأساتذة، أو التجار الذين رفضوا ضيق أفق المحلّة وسعوا لتحقيق اتحاد واندماج أكبر في المجتمع العراقي. وعلى الرغم من أنهم كانوا يقومون بإدارة شؤون الطائفة بطريقة أكثر تقدماً وتحرراً من الوسط الاجتماعي المحيط، فإنهم حافظوا على هويتهم كعراقيين مع بعض التميز الخاص بهم كطائفة دينية. وساهم

الاتجاهان الليبرالي والعلماني في حدوث ترابط واتحاد أكثر قوة بين اليهود العراقيين والثقافة العربية، وهو ما أدى، بدوره، إلى تسريع حدوث عملية الاندماج الثقافي التي أعطت اليهود دوراً أكثر فعالية وحيوية في الحياة العامة والحياة الثقافية بسبب إجادة مثقفيهم اللغات العربية والفرنسية والإنكليزية، واطلاعهم المبكر نسبياً على الثقافة الغربية.[43] وبرز عدد كبير من الكتّاب والشعراء اليهود المتميزين ممن كانت أعمالهم المكتوبة والمنشورة باللغة العربية تحظى بتقدير كبير، منهم: عزرا حداد، والشاعر أنور شاؤول، ومراد ميخائيل، ويعقوب بلبول، وسلمان شينا، وسليم درويش وشقيقه سلمان، وإبراهيم يعقوب، وعُبيدة، وسليم الكاتب، وسليم قطان. وكان المثقفون اليهود من أوائل الذين بدأوا ترجمة الكتب إلى العربية من لغات أُخرى، وخصوصاً من اللغات الأوروبية.

وأدت أسماء يهودية بارزة دوراً ريادياً في انتشار المطابع العربية والتركية في بلاد ما بين النهرين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في ظل الحكم العثماني. وتولى عدد من اليهود تحرير عدد من المجلات الصادرة في تلك الأثناء، بينها «الزهور» الصادرة باللغتين العربية والتركية، و«بين النهرين» و«التفكر».[44] وبادر عدد من الصحافيين اليهود، في ظل الحكم الملكي، بتأسيس عدد من دُور الصحافة والمجلات، منها: «الحارس» (1920)، و«المصباح»[45] (1924–1929)، و«الحصاد» (1929–1937)، و«البستان» (1929–1938)، و«البريد اليومي» (1948)، وكان جميعها يصدر باللغة العربية. كما ساهم صحافيون يهود آخرون في الصحافة العراقية والمحلية، وقام بعضهم بالكتابة من حين إلى آخر في الصحافة العربية خارج العراق، ولا سيما في لبنان ومصر.[46]

كذلك تميز كثيرون من يهود العراق في الموسيقى، تماماً كما فعلوا في تركيا وإيران، من خلال عملهم مغنين ومؤلفين موسيقيين وعازفي آلات تقليدية. وبرز عدد كبير منهم في إحياء المقام، وهو نمط غنائي ارتبط أصلاً بفترة الحكم المزدهرة للعباسيين (750–1258) الذين اتخذوا من بغداد عاصمتهم. ويذكر حسقيل قوجمان في دراسته عن الموسيقى العصرية في العراق أسماء 32 موسيقياً يهودياً على الأقل ممن يُعتبرون من أفضل 100 موسيقي فيه،[47] بينهم: الأخوان صالح وداود الكويتي؛ عازف العود عزرا كوهين المعروف بعزوري العواد؛ عازف القانون صيون إبراهيم؛ عازف العود داود كوهين المعروف باسم داود الكردي وابنه سليم؛ عازف الكمان صالح بقال؛ عازف القانون شاؤول زنكي؛ عدد من ضابطي الإيقاع. وينقل نسيم رجوان عن نيل ليندن

(Neil Linden) أنه عندما شارك الموسيقي العراقي المشهور محمد القمبنجي في مؤتمر الموسيقى العربية الأول في القاهرة سنة 1932، كان جميع أعضاء الفرقة المشاركة معه من اليهود، ما عدا واحداً. كما أن الموسيقي حسقيل معلّم كان أحد العازفين في الحفلات التي أدتها المغنية المصرية الشهيرة أم كلثوم خلال زيارتها العراق في الثلاثينيات. أمّا الأخوان صالح وداود الكويتي فكانا من أشهر موسيقيي المقام اليهود.[48]

ويذكر حسقيل قوجمان، في مقالة نشرها في كتاب نسيم رجوان المعنون «موجز تأريخ يهود العراق»، أن غناء المقامات اقتصر في البداية على الرجال، وكانت صَديقة الملاّية أولى النساء اللاتي غنينها، تبعتها سليمة مراد وسلطانة يوسف اللتان غنتا بعض المقامات كمغنيتين برزتا حديثاً، بالإضافة إلى زهور حسين التي كانت تغني مقام دشت.[49]

وتشير مصادر بعض الكتّاب اليهود العراقيين إلى محاولات مسرحية مبكرة، لكنها لم تتجاوز الأعمال المسرحية المدرسية، مع عدم استبعاد مشاركة عدد من كتّاب وممثلين يهود في أعمال مسرحية مبكرة مخصصة للكبار. ويلاحَظ أن الكتّاب والفنانين اليهود في العراق كانوا يُعتبرون جزءاً من الحياة الثقافية العامة في الشرق العربي، حيث حافظوا على اتصالاتهم وعلاقاتهم بالكتّاب والفنانين في بلاد عربية أُخرى. ونَدَر وجود صحف عبرية أو صهيونية في العراق بعكس لبنان ومصر وتونس.[50] ويمكن القول باختصار إن أعمال أهل الفكر والفن من اليهود العراقيين كانت عربية في الجوهر وفي التفكير.

الدور التجاري والاقتصادي

كان اليهود في بلاد ما بين النهرين في القرون الوسطى، أو في القرن التاسع عشر يعملون في أغلبيتهم في الحرف اليدوية، أو بائعين متجولين، أو في أعمال تجارية صغيرة في بغداد، أو في الزراعة وخصوصاً في إقليم كردستان. إلاّ إن هذا الوضع سرعان ما تغير في أواخر القرن التاسع عشر، إذ أدت الطائفة اليهودية دوراً بارزاً في مجالات الائتمان والمصارف والتجارة الخارجية. وأشار تقرير قنصلي بريطاني في سنة 1879 إلى «تركيز التجارة» في أيدي اليهود في بغداد في تلك الأثناء.[51] وصدر تقويم رسمي مشابه في تقرير سري عُرف باسم تقرير شوحط في سنة 1910 عن الطائفة اليهودية في بغداد، وأُرسل إلى إستانبول، مع وجود حاشية تحتوي على ملاحظات تفسيرية قام بتدوينها القنصل العام البريطاني في بغداد،[52] جاء فيها ما يلي: «لقد احتكر اليهود فعلاً التجارة

المحلية، ولا يستطيع كل من المحمديين أو المسيحيين منافستهم.»

ويُعزى الدور التجاري المهم الذي تمتع به اليهود إلى عدد من العوامل هي:

أولاً: امتلاك اليهود رأس المال، ووفرة أرصدتهم في البنوك، وقدرتهم على الاقتراض وفتح اعتمادات بنكية أتاحت للتجار منهم كسب موطئ قدم في التجارة مع بريطانيا، وهو ما أكد سيطرتهم بين الصرافين الذين يقرضون المال،[53] كما مكّنهم هذا من استيراد بضائع من الهند وبريطانيا وغيرهما، وكانوا يقومون بذلك من دون وساطة من التجار الإنكليز.

ثانياً: ساعدت صلات التجار اليهود في المدن، وخصوصاً بغداد، بأشخاص من ديانتهم نفسها وبأقارب سبق لهم أن هاجروا إلى أماكن عديدة من العالم، ولا سيما إلى ساحل مالابار والصين وإنكلترا، على بناء مؤسسات تقدم الخدمات التجارية وتمتلك شبكة اتصالات فعالة. ويرجع تاريخ الهجرة اليهودية إلى الهند إلى القرن التاسع، لكن لم يذهب تجار بغداد إليها بأعداد كبيرة إلاّ بعد إبطال الاحتكار التجاري لشركة الهند الشرقية. ومع بداية القرن العشرين أصبح كل تاجر بارز في بغداد يمتلك بيوتاً تجارية فرعية في الهند وإنكلترا، حيث امتلك كل من عزرا ساسون وحسقيل شماس وشاؤول حسقيل معلّم ويهودا زلف بيوتاً تجارية في مدينة مانشستر. أمّا صهيون بيخور وعزرا إسحق صالح فقد امتلكا شركات في كل من بومباي ولندن. كما امتلك السير أي. س. خضوري شركات في هونغ كونغ وشانغهاي ولندن، وأصبح في سنة 1926 نائب رئيس الجمعية الإنكليزية– اليهودية. وتفوقت عائلة ساسون التي كان يُطلق عليها اسم «روتشيلد الشرق» على جميع هؤلاء التجار في الثراء، وفي تعدد نشاطاتها وانتشار مصالحها التجارية في العديد من البلاد.

ثالثاً: أثر ازدياد اهتمام بريطانيا وغيرها من الدول الغربية بالعراق في تحسين أوضاع التجار اليهود. وحُولت الدولة العراقية الحديثة إلى ملحق اقتصادي للإمبراطورية البريطانية، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى. وبحلول سنة 1919 تم استثمار خمسة ملايين فرنك من رأس مال بريطانيا التجاري في العراق. وفي السنة نفسها بلغت الواردات من إنكلترا ثلثي مجموع واردات العراق الإجمالية تقريباً. وكان تجار يهود يديرون معظم هذه التجارة من قبل.[54] وأصبح التجار المسلمون مجرد وسطاء نتيجة السيطرة التجارية الراسخة للتجار اليهود، ولم يكن في استطاعتهم مجاراة أو منافسة وكلاء العمولة، أو

البضائع الإنكليزية الصنع.

عندما أُسست غرفة تجارة بغداد في الفترة ما بين سنة 1926 وأواخر الثلاثينيات، شكلت بريطانيا والشركات الفرنسية – الإنكليزية المختلطة، أو الشركات الأميركية– الفرنسية– الإنكليزية، الأغلبية العظمى من أعضاء الغرفة الذين يُطلق عليهم اسم «الفئة الأولى»، والذين كانت تتراوح رؤوس أموالهم ما بين 22.500 دينار و75.000 دينار عراقي، ولم ينتم إلى هذه الفئة سوى مسلم عربي واحد.[55] كذلك لم يشكل اليهود بين أعضاء الفئة الأولى في غرفة التجارة البالغ عددهم 25 عضواً في الفترة 1938–1939 أكثر من 10 أعضاء. وبلغ عدد أعضاء الغرفة التجارية من اليهود 212 عضواً، أو 43٪ من مجموع الأعضاء البالغ 498 عضواً (انظر الجدول 1–5). وهكذا شكل يهود بغداد أكبر مجموعة تجارية في تلك الأثناء، سواء من حيث العدد أو الثراء.

وعلى الرغم من أن التقدم التجاري لليهود تزامن مع توسع المصالح البريطانية، فإن من الخطأ اعتبار ذلك توافقاً كلياً مع رغبات بريطانيا. ففي حين ساعد التجار البريطانيون التجار اليهود بعضهم بعضاً، إلاّ إنهم كانوا متنافسين فيما بينهم. وظهر هذا بجلاء، إذ كان كبار التجار اليهود يعملون في التجارة لحسابهم الخاص، في الوقت الذي كان البريطانيون يفضلون العمل فيها من خلال وكلاء العمولة، أو الحصول على حصة مباشرة في التجارة المحلية. ومن ناحية أُخرى، استحدثت الإدارة البريطانية فرص عمل جديدة للمتعلمين من اليهود الذين كانوا أكثر كفاءة من غيرهم لتولي وظائف الخدمة المدنية الجديدة. وشغل كثيرون منهم منصب كبير الكتبة لدى المستشارين البريطانيين الذين كانوا يعتمدون عليهم بسبب إلمامهم ومعرفتهم المحلية الواسعة بطبيعة البلد وثقافة سكانها.

كان اليهود العراقيون، إذن، بارزين في مجال الخدمة المدنية، وخصوصاً في مجالات الخزانة العامة والنقل والبنوك والشركات الأجنبية، إذ كانت أغلبية الموظفين العاملين في خط سكة الحديد وميناء البصرة وشركة النفط العراقية، على سبيل المثال، من اليهود. وربما يُعتبر ساسون حكيم حسقيل (أو السير ساسون حسقيل) الشخصية اليهودية القيادية البارزة، وهو واحد من الأعضاء الثمانية في أول حكومة ألّفها السير بيرسي كوكس (Sir Percy Cox) المفوض السامي البريطاني في العراق، إذ كان أول وزير للمالية فيه. واحتفظ اليهود بمكانتهم البارزة في الخدمة المدنية بعد الاستقلال، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو التطور السريع في الخدمات العامة، والوجود الدائم

الجدول 1-5

تشكيل غرفة تجارة بغداد، العام المالي 1938/ 1939

فئة العضوية	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	المجموع
القدرة المالية(أ) الحد الأعلى بالدنانير (ب)	75.000	22.500	7500	2250	375	100	
مجموع عدد الأعضاء (ج)	25	22	84	130	162	75	498
بريطانيون	12	3	5	1	2	–	23
غربيون آخرون	2 (هـ)	–	2	3	2	–	9
يهود عراقيون	7	11	44	73	58	19	212
يهود آخرون	3 (و)	–	–	–	–	–	3
مسلم سُني عربي عراقي	1	1	8	15	39	17	81
مسلم شيعي عربي عراقي	–	2 (ز)	11	17	33	24	87
مسلم سُني كردي عراقي	–	–	2	–	–	4	6
مسيحي عراقي (د)	–	2	6	12 (ح)	18	5	43
صابئة عراقي	–	–	–	–	4	5	9
عرب من غير العراقيين	–	3 (ط)	4	2	5	1	15
آخرون	–	–	2 (ي)	7 (ك)	1 (ل)	–	10

أ. حددت اللجنة الإدارية للغرفة القيمة المادية التي يملكها كل عضو بناء على رأس ماله وحجم تجارته، وعلى معلومات وأوضاع أخرى ذات صلة، ترى اللجنة من الملائم أخذها في الحسبان.

ب. الدينار الواحد يساوي باونداً إسترلينياً واحداً.

ج. ضمت العضوية شركات وتجاراً وأصحاب الحرف الذين يعملون بشكل فردي.

د. بمن فيهم الأرمن.

هـ. عضو فرنسي- بريطاني وآخر أرمني – أميركي – فرنسي – بريطاني.

و. عضو يهودي فرنسي ويهوديان بريطانيان.

ز. ضمت شركة سنية – شيعية مختلطة.

ح. شملت تاجراً أصله تركي – سوري مختلط.

ط. شيعة فرس.

ي. شملت مؤسسة تجارية يهودية – مسيحية مختلطة.

ك. ثلاثة أعضاء فرس وأربعة هنود.

ل. عضو هندي.

المصدر: «التقرير السنوي للعام المالي 1938/ 1939» (بغداد: غرفة التجارة، لا تاريخ)، ص 165-166، مقتبس في: Batatu, op. cit., p. 245.

للمستشارين البريطانيين في المؤسسات والدوائر الحكومية. ولم يبدأ دور الموظفين اليهود في الخدمة المدنية بالانحسار إلاّ عندما أخذ الخريجون من المسلمين ومن أقليات أُخرى في منافسة اليهود في الوظائف، وعندما تحول اليهود المحترفون وذوو الخبرة بالتجارة إلى إدارة تجارتهم الخاصة. ومع ذلك، حافظ اليهود على أهميتهم النسبية في مجالات الخزانة العامة للدولة والنفط والبريد وسكة الحديد.[56]

وشهد العراق تحت الحكم الملكي (1932–1958) ازدياداً سريعاً في حجم الطبقة الوسطى. وتكمن الدلالة على ذلك في ازدياد عدد التجار ذوي الدخل الشهري الذي يزيد على 150 ديناراً، أي ارتفاع الدخل من 1862 ديناراً في سنة 1932/ 1933 إلى 5445 ديناراً في سنة 1942/ 1943. ونما الجهاز الإداري للدولة بشكل سريع بعد الاستقلال، وبلغ عدد موظفي الحكومة، باستثناء موظفي الميناء وسكك الحديد، 3143 موظفاً فقط سنة 1920، وارتفع العدد إلى 9740 موظفاً بحلول سنة 1938. أمّا بالنسبة إلى الموظفين الإداريين والتقنيين العاملين في سكك الحديد فقد ارتفع عددهم من 1639 موظفاً سنة 1927 إلى 1738 بعد عقد من الزمن.[57] وكانت هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في حالة الطائفة اليهودية، وقد كان في الإمكان ملاحظتها من خلال تحسن مستوى كل من معيشتها وتعلمها، وازدياد سيطرتها في مجال الخدمة المدنية، ومن خلال نجاحها التجاري وارتفاع عدد أصحاب الحرف بين أفرادها. ورافق هذه التغيرات انتقال ديموغرافي داخل هذه الجماعة، والهجرة من مناطق ريفية إلى مراكز مدينية كبيرة.

صنّف تقرير شوحط الذي كتب سنة 1910 شرائح الطائفة اليهودية الاجتماعية على النحو التالي: بلغت نسبة الأثرياء والموسرين مادياً الذين تكونوا في معظمهم من التجار وأصحاب المصارف 5٪، أمّا الطبقة الوسطى التي تكوّنت من صغار التجار وتجار التجزئة والموظفين فوصلت نسبتها إلى 30٪، بينما بلغت نسبة الفقراء 60٪ والمتسولين 5٪.

وتغيرت البنية الاجتماعية إلى حد بعيد خلال الأربعينيات. وعلى الرغم من عدم توفر أعداد دقيقة فإنه يمكن الخروج ببعض الاستنتاجات من المعلومات التي تم نشرها في إسرائيل عن التشكيل المهني للمهاجرين اليهود العراقيين الذين وصلوا إليها خلال سنة 1951. ومن الجدير بالذكر أن هذه المعلومات تشمل نحو 90٪ من الطائفة اليهودية العراقية، أمّا الـ 10٪ المتبقية فتشكل اليهود الذين لم يهاجروا إلى إسرائيل، وحصلوا في الأرجح على حصة أكبر كثيراً في الحرف والتجارة والوظائف الرسمية من أولئك الذين

قاموا بالهجرة إليها. وبقيت الطبقة الثرية في العراق أو غادرته إلى بلاد أُخرى، مثل إيران وتركيا ولبنان، ودول أوروبا.

- بلغت نسبة الموظفين من المهاجرين اليهود العراقيين الذين كانوا يعملون في الوظائف المهنية والتقنية 5.8٪ تقريباً، وكانت هذه النسبة قريبة من معدلاتها بين المهاجرين في المجتمعات الآسيوية عموماً، إلاّ إنها أقل من معدلاتها بين المهاجرين الوافدين من المجتمعات الأوروبية والأميركية (11.3٪)، وأعلى من معدلاتها في أوساط المهاجرين من المجتمعات الأفريقية (3.6٪).
- شكل اليهود العراقيون المهاجرون الذين عملوا في التجارة نسبة عالية بلغت 28.4٪، وكانت هذه النسبة أعلى من مثيلاتها بين العاملين في التجارة من المهاجرين الوافدين من مجتمعات أُخرى.
- كانت نسبة المهاجرين اليهود العراقيين الذين عملوا في مجالي الطب والتعليم (3.8٪) أعلى من معدلاتها بين العاملين في هذين المجالين بين المهاجرين من مجتمعات أُخرى، وأعلى كذلك من بعض المجتمعات الأوروبية.
- أمّا فيما يتعلق بالنسبة التي شكّلها المهاجرون اليهود العراقيون الذين عملوا في الزراعة فقد بلغت 3.3٪، وكانت أقل من نسبة المهاجرين الذين عملوا في هذا المجال مقارنة بأي مجموعة أُخرى، بمن فيهم المهاجرون الأوروبيون الذين بلغت نسبتهم 6.1٪.
- أخيراً، كانت نسبة العمال غير المهرة من اليهود العراقيين (7.5٪) أقل من نسبتهم في أي مجموعة أُخرى، بما في ذلك المجتمعان الأوروبي والأميركي (13.8٪).

كذلك كان للنمو المتصاعد للطبقة الوسطى تأثير آخر في المجتمع اليهودي العراقي، إذ بدأ المسلمون، وخصوصاً الشيعة منهم، بأداء دور أكبر في مجال التجارة، في الوقت الذي شرع المسلمون الأكثر ثقافة وعلماً من الجيل الجديد في المنافسة بهدف الحصول على وظائف في القطاعين العام والخاص. ويلاحظ جوزيف شيختمان (J.B. Schechtman) أن المكانة الاقتصادية النسبية التي كان يتمتع بها اليهود العراقيون بدأت تضعف عندما انتهت فترة الانتداب البريطاني في سنة 1932.[58] كما لاحظ أنه في حين كان اليهود العراقيون يديرون 95٪ من الحجم الكلي للتجارة في سنة 1914، انخفضت هذه النسبة إلى ما بين 85٪–90٪ سنة 1933، ثم راوحت ما بين 65٪–70٪

سنة 1946. ومع ذلك، يرى شيختمان أن الطائفة اليهودية حافظت على مكانتها الاقتصادية القوية إلى حين خروج اليهود الجماعي.

إن خفض حصة اليهود من حجم التجارة الكلي لا يعني بالضرورة تقليل حجمها أو قيمتها، بل على العكس تماماً، فقد ازدهرت تجارتهم خلال الثلاثينيات والأربعينيات فيما يتعلق بحجم رؤوس الأموال المستثمرة وعدد التجار. ومع ذلك، لم تتلاءم هذه الزيادة في تجارة اليهود مع زيادة حجم التجارة الكلي، إذ بدأت أعداد متزايدة من التجار المسلمين بالظهور، وخصوصاً الشيعة. وعندما غادر التجار اليهود البلد أخذ التجار الشيعة مكانهم في غرفة تجارة بغداد.

الجدول 1-6
تشكيل اللجنة الإدارية لغرفة تجارة بغداد
سنوات مُختارة

السنة	مجموع الأعضاء	عرب سنة	عرب شيعة	أكراد	يهود	مسيحيون	بريطانيون
1936–1935	18	4	2	1	9	–	2
1949–1948	18	4	6	1	7	–	–
1951–1950	18	6	9	1	2	–	
1958–1957	18	4	14	–	–	–	–

المصدر: غرفة تجارة بغداد، «تقارير سنوية، 1935–1936»، ص 14؛ 1948–1949، ص 25؛ 1957–1958، ص 10، مقتبس في: Batatu, op. cit., p. 271.

المصادر والملاحظات

1 حدث بعض «التأسلم» في القرون الأولى وخلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين، إذ اعتنق بعض اليهود الديانة البهائية. ومع ذلك، كانت تلك حالات نادرة لا يمكن أن تقاس بعمليات إجبار اليهود الإيرانيين على التخلي عن دينهم، والتي حدثت خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، أو تلك التي جرت خلال فترة التنوير في أوروبا. انظر:

Hayyim Cohen, «A Note on Social Change Among Iraqi Jews, 1917–1951,» *Jewish Journal of Sociology*, vol. 8, no. 2 (December 1966b), p. 207.

2 السفارديم هم اليهود الذين هاجروا من إسبانيا بعد سقوط الأندلس ويتحدثون العربية واللادينو. واستقروا بعد خروجهم منها بحوض البحر الأبيض المتوسط، وخصوصاً في الأقاليم العثمانية. ويضم اليهود الأشكناز الأوروبيون في إسرائيل السفارديم إلى اصطلاح اليهود الشرقيين، وهو اصطلاح غير دقيق، إذ يشمل المزراحيم وهم الطوائف اليهودية الشرقية الأصلية التي تعيش في المجتمعات العربية والإسلامية منذ أقدم العصور، كيهود العراق واليمن وإيران وتركيا ومصر وبعض دول المغرب العربي قبل هجرة السفارديم إلى المنطقة. والمزراحيم اصطلاح ابتدعه اليهود الأشكناز الأوروبيون مؤخراً، وأطلقوه على الطوائف اليهودية الأصلية في الشرق العربي والإسلامي عموماً. لمزيد انظر:

Ella Shohat, «The Invention of the Mizrahim,» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxix, no. 1 (Autumn 1999), pp. 5–20; Idem., «Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of Its Jewish Victims,» *Social Text*, nos. 19/20 (1988), pp. 1–35; Idem., *Taboo Memories*: *Diasporic Voices* (Durham: Duke University Press, 2006).

3 حاييم كوهين، «النشاط الصهيوني في العراق»، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973)، ص 48.

4 أحمد سوسة، «حياتي في نصف قرن» (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986)، ص 90.

5 وخصوصاً أسماء قبائل وبطون من يهود يثرب، منها: بنو النضير، وبنو قريظة، وبنو قينقاع، وبنو زعورا، وبنو عكرمة، وبنو محمر، وبنو عوف، وبنو زيد، وبنو الشطية، وبنو ثعلبة، وبنو بهدل، وبنو القصيص. وينقل جواد علي عن المستشرق نولدكه أن ليس بين أسماء القبائل والبطون اليهودية الاثني عشر التي كانت في منطقة الحجاز في فترة ظهور الإسلام اسم يظهر عليه الملامح اليهودية غير اسم واحد وهو زعورا. المصدر نفسه، ص 97.

6 إسرائيل ولفنسون (أبو ذؤيب)، «تاريخ اليهود في بلاد العرب: في الجاهلية وصدر الإسلام»،

ترجمة جوزيف نسيم (مصر: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1345هـ/ 1927م)، ص 11–12، 75. ورد في: المصدر نفسه، ص 98.

7 سوسة، مصدر سبق ذكره، ص 99.

8 كلمة تلمود العبرية تعني تدريساً أو تعليماً باللغة العربية.

9 نسيم رجوان، «موجز تأريخ يهود العراق: من سبى بابل إلى نزوحهم عام 1951» (القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1998)، ص 34.

10 Orit Bashkin, *New Babylonians: A History of Jews in Modern Iraq* (Stanford, California: Stanford University Press, 2012), pp. 2–3.

11 Ibid.

12 Nissim Rejwan, *The Last Jews in Baghdad: Remembering a Lost Homeland* (Austin: University of Texas Press, 2004), pp. 107–108.

13 على سبيل المثال، انظر شهادة زهية شبلاق والدة الكاتب في:

Regev Nathansohn and Abbas Shiblak, «Haifa *Um al-Gharib:* Historical Notes and Memory of Inter-Communal Relations,» in *Haifa Before and After 1948: Narratives of A Mixed City*, edited by Mahmud Yazbak and Yfaat Weiss (Dordrecht: Institute for Historical Justice and Reconciliation and Republic of Letters Publishing, 2011), vol. 6, pp. 149–181.

14 سليم تماري، «الجبل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية» (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005)، ص 225.

15 المصدر نفسه، ص 226.

16 انفرد ساسون سومخ وعالم الاجتماع يهودا شنهاف باستخدام تعبير «اليهودي العربي» في عنوان مذكرات الأول.

Sasson Somekh, *Baghdad, Yesterday: The Making of an Arab Jew* (Jerusalem: Ibis editions, 2007);

17 تماري، مصدر سبق ذكره، ص 226.

18 المصدر نفسه، ص 231.

19 المصدر نفسه؛

Yehouda Shenhav, «Jews from Arab Countries and the Palestinian Right for Return», *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 1 (2002a), pp. 27–56.

20 تماري، مصدر سبق ذكره، ص 231. انظر أيضاً:

Sami Michael, *Victoria* (London: Macmillan, 1995).

21 India Office, extracted from «Note on Mobilization in Mesopotamia, 1918–1920,» dated 13 June, Appendix A, 371/5076, E8136/13/46.

22 يوسف رزق الله غنيمة، «نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق» (بغداد: مطبعة الفرات، 1924)، ص 183.

23 عن تقرير كتبه شاؤول ساسون ابن الحاخام الأكبر، والمؤرخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 1950، قدّر فيه عدد اليهود بـ 150.000، انظر: الوثائق البريطانية FO 371 /82431, EQ 147 /58.

24 Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), pp. 17–19.

25 Abraham Hayim Twena, ed., *Jewry of Iraq: Dispersion and Liberation, part V, Jewish Education in Baghdad, 1832–1951* (Ramla: Geoula Synagogue, 1975), p. 170 (Hebrew).

26 على سبيل المثال، سكن الشيعة في محلة الدهانة وصبابيغ الآل (القشنيد) وسوق العطارين في الضفة الشرقية من بغداد، وأقام اليهود على الأكثر بمحلة التورات وتحت التكية وأبو سيفير وسوق حنون، وقطن المسيحيون محطة النصارى وراس القرية، والسنّة الذين يعيشون في باقي الأقسام من الجانب الشرقي للمدينة ينقسمون بحسب مختلف الانتماءات الاقتصادية: فالعسكريون الأتراك سكنوا في الميدان، والعوائل الأرستقراطية والموظفون الكبار سكنوا في دكان شنارة، والحرفيون سكنوا داخل باب الشيخ، وضباط الجيش ذوو الأصول المتواضعة وعناصر أُخرى سكنوا ضواحي باب الشيخ. وكان التقسيم ضيقاً أكثر بين الحرفيين الذين كانوا منظمين في مختلف المهن أو النقابات. فأعضاء المهنة نفسها كأنهم أفراد من العائلة ذاتها يرغبون في السكن في الشارع نفسه.

27 ما لم تجر الإشارة إلى غير ذلك، فإن الأرقام الواردة هنا تقديرية، لكنها قريبة من الواقع، وهي مأخوذة من:

Abraham Ben–Jacob, *History of the Jews in Iraq: From the End of Gaonic Peroid (1038 CE) to the Present Time* (Jerusalem: Ben – Zvi Institute, 1965) (Hebrew).

28 إن نسبة سكان المناطق الريفية بين اليهود الأكراد في منتصف القرن التاسع عشر كانت أكثر منها في إحصاء سنة 1947، بينما يجب النظر بحذر إلى نسبة هؤلاء من سكان المناطق الريفية في المناطق الوسطى والجنوبية الواردة في هذا الإحصاء (انظر الجدول 1–2). ويعود ذلك إلى أن بعض اليهود لم يكن في الواقع يقيم بصورة دائمة بهذه المناطق، وإنما يتنقل بحسب عمله. ويبدو ذلك من غلبة عنصر الرجال في المناطق الريفية في هذه المناطق.

29 Naim Kattan, *Farwell Babylon* (Toronto: McCleland and Stewart, 1976), pp. 40, 129.

30 Cohen, op.cit, p. 205.

31 Twena, op. cit., pp. 69–71.

32 Abraham Itzhaki, «Education of Jews of Iraq in the Twentieth Century: Comparative Study,» Unpublished Monograph (Hebrew).

33 Twena, op. cit., p. 73.

34 Ibid.

35 عبد الرزاق الهلالي، «تاريخ التعليم في العراق في العصر العثماني: 1638–1917» (بغداد: الأهلية للنشر والطباعة، 1959)، ص 208.

36 Twena, op. cit., p. 170.

37 Itzhaki, op. cit.

38 Ibid.

39 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 124، 125.

40 هناك عدد غير معروف، لكن يمكن تقديره بحدود 8000-10.000 شخص من اليهود العراقيين ممن هاجروا إلى دول أُخرى غير إسرائيل، أو كانوا في الخارج في أثناء الهجرة الجماعية واستقروا بالبلاد التي يعيشون فيها، أو بقوا في العراق. ويمكن الافتراض أن هذه الفئات تميزت نسبياً بالثراء وبمستوى تعليم عال، إلاّ إن الإحصاءات الإسرائيلية لا تشملها.

41 بحسب هذا النظام شمل اصطلاح «أهل الكتاب»، في المقولة المعروفة، النصارى واليهود والصابئة، وكان لهم حقوق معينة، ضمنها الحق في العبادة وإدارة شؤونهم المدنية والدينية وفق قوانينهم الدينية. لكن كان على اليهود والمسيحيين دفع الجزية في مقابل حماية الحكم الإسلامي، وتُلغى الجزية تلقائياً حين يفشل الحاكم المسلم في تأمين الحماية اللازمة للدفاع عنهم. وأُلغي هذا النظام مع الإصلاحات الإدارية العثمانية في سنة 1856 حينما وقّع السلطان عبد المجيد الأول وثيقة عرفت باسم «خط شريف همايون» أكدت مساواة المسلم بغير المسلم في الخدمة العسكرية وفرض الضرائب.

42 لمزيد من التفصيلات، انظر:

David Solomon Sassoon, *A History of the Jews in Baghdad* (London: The Penguin Press, 1950).

43 Rejwan, op. cit., p. xv.

44 Ibid., p. xiv.

45 يشير أحمد سوسة إلى أن صحيفة «المصباح» الأسبوعية كان صاحبها ومدير تحريرها المسؤول سلمان شينا، وعمل الشاعر أنور شاؤول الملقب بـ «السموأل» رئيس تحريرها. وينتقد سوسة تركيزها على إبراز أخبار الطائفة اليهودية، ويصف صاحبها بأنه «صهيوني» يعمل على تفرقة أبناء الوطن الواحد. ويذكر أن الصحيفة صدرت في 10 نيسان/ أبريل 1924 واستمرت ثلاث سنوات ثم توقفت. انظر: سوسة، مصدر سبق ذكره، ص 134-135.

46 برزت أسماء عديدة في عالم الصحافة بين اليهود. وعلى سبيل المثال، انظر مداخلة مير بصري في: رجوان، مصدر سبق ذكره. انظر أيضاً: سليم البصون، «الجواهري بلسانه وقلمي» (بغداد: دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر، 2013).

47 حسقيل قوجمان، «الموسيقى الفنية المعاصرة في العراق» (لندن: نشر المؤلف، 1978).

48 Neil Van Der Linden, «The Classical Iraqi Maqam and Its Survival,» in *Colors of Enchantment: Theater, Dance, Music, and the Visual Arts of the Middle East*, edited by: Sherifa Zuhur (Cairo: American University of Cairo Press, 2001), pp. 321-335.

49 حسقيل قوجمان، «مساهمة يهود العراق في الموسيقى»، في: رجوان، مصدر سبق ذكره، ص 219-226.

50 ومع ذلك أشار أحمد سوسة إلى أن صحيفة «المصباح» المعنية بأحوال اليهود كانت تعبّر في رأيه عن اتجاهات صهيونية. انظر: سوسة، مصدر سبق ذكره.

51 Batatu, op. cit., p. 225.

52 التقرير موقع بالأحرف الأولى (H. D. S.) التي تعود إلى اسم مُعد التقرير، وهو ما يوحي غالباً بأنه هارون داود شوحط (Haron Da'ud Shohet) الذي عمل مترجماً لسنوات طويلة في القنصلية العامة البريطانية. انظر:

Elie Kedourie, «The Jews of Baghdad in 1910,» *Middle Eastern Studies*, vol. 7, no. 3 (October 1971), pp. 355–361.

53 يشير بطاطو إلى أنه بين 39 صرافاً في بغداد في سنة 1936 كان 35 منهم من اليهود.

كما يشير معروف إلى أن اليهود أسسوا عدداً من البنوك خلال فترة الانتداب البريطاني، بينها: بنك زلخا وكريديه، وإدوارد عبودي، وبنك خاريث ((Kharith) الذي فتح فروعاً في عدد من البلاد العربية، منها مصر وسورية ولبنان. وقد برز دور بنك زلخا في العراق، وكانت الحكومة العراقية تحول مساهمتها إلى جامعة الدول العربية عن طريق فرع هذا البنك في القاهرة. انظر:

خلدون ناجي معروف، «الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952» (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 7، 1975)، ص 121–122.

54 Batatu, op. cit., pp. 242–243.

55 غرفة تجارة بغداد، «التقرير السنوي للعام المالي 1937/ 1938»، في: .Ibid., p. 246

56 أسماء الموظفين المدنيين الكبار الآخرين الذين ذكرهم أبراهام بن - يعقوب، ومنهم: إسحاق حسقيل حاييم الذي تبوأ وظيفة مهمة في وزارة العدلية، وإبراهيم الكبير الذي كان وكيل وزارة المالية، وسليم درزي وكيل وزير البرق والبريد، وموشيه شوحط مساعد المدير العام لسكك الحديد، وداود سمرة نائب رئيس محكمة التمييز، وعزرا إلياهو مساعد المدير في مكتب الشؤون العامة. انظر: .Ben–Jacob, op. cit., pp. 235–236

57 Batatu, op. cit., p. 331.

58 Joseph B. Schechtman, *On Wings of Eagles: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry* (New York: T. Yoseloff [1961]), pp. 89, 104.

الفصل الثاني

الإرث الاستعماري وتأثيره في يهود العراق

البريطانيون والاهتمام بيهود العراق

أدى ازدياد النفوذ الاستعماري في المشرق العربي، بدءاً من النصف الأخير من القرن التاسع عشر، إلى تغيير أوضاع الأقليات وإدخال الصهيونية السياسية إلى المنطقة. ومع نهاية الحكم العثماني في الحرب العالمية الأولى أصبحت بلاد ما بين النهرين تحت النفوذ البريطاني كدولة منفصلة، سميت العراق، استحدثها البريطانيون وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو المعدة مسبقاً مع الفرنسيين لاقتسام منطقة المشرق العربي.

تدعي المصادر البريطانية، بصورة عامة، أن الطائفة اليهودية في العراق احتاجت إلى الحماية عندما تولى البريطانيون حكم بلاد ما بين النهرين. وينقل الأكاديمي البريطاني العراقي الأصل إيلي خضوري (Kedourie) عن غيرترود بيل (Gertrude Bell) أن يهود العراق طالبوا بحكم بريطاني مباشر في البلد.[1] بينما يشير السير أرنولد ويلسون (Sir Arnold Wilson)، المفوض البريطاني للشؤون المدنية في العراق، في سنة 1930، إلى أنهم طالبوا سلطات الاحتلال البريطاني بما يضمن حياتهم وشرفهم وأموالهم قبل الموافقة على إقامة حكومة عربية موقتة في تشرين الأول/ أكتوبر 1920.[2]

يجوز الافتراض أن اليهود، شأنهم شأن الأقليات الأُخرى، يميلون، بهدف الحماية، إلى ممالأة السلطة السائدة في البلد، أياً تكن، تركية أم بريطانية. فالأتراك، على سبيل المثال، اعتبروا اليهود رعايا مخلصين، ولربما كان هذا هو سبب تغيير البريطانيين كبير الحاخامين فوراً بعد الاحتلال باعتباره موالياً للأتراك.[3] ومن الجائز أيضاً أن يكون بعض وجهاء اليهود طالب بضمان الحقوق الدستورية لهذه الطائفة، وذلك خلال فترة

عدم الاستقرار التي أعقبت سقوط الحكم التركي وإقامة حكومة عربية تحت رعاية البريطانيين. وعلى الرغم من ذلك، فإن من الخطأ افتراض أن يكون اليهود العراقيون طالبوا، كطائفة، بحكم بريطاني مباشر. وثمة وجهات نظر ربما عبّرت عنها، في الغالب، الفئة العليا من التجار اليهود باعتبارها المستفيدة الأولى من الوجود البريطاني، كما عبّر عن مثلها نفر من وجهاء المسلمين والمسيحيين في رسالة إلى المفوض السامي البريطاني في حزيران/يونيو 1921.[4]

وتجدر الملاحظة أنه لا يوجد مبرر للمطالبة بضمانات أو بحكم بريطاني مباشر في تاريخ العلاقات بين اليهود والسلطات التركية. والحق يقال إن المؤرخ اليهودي أبراهام غولانتي (Abraham Goalanté)، الذي درس أوضاع الطوائف اليهودية تحت الحكم العثماني، استنتج أن معاملة اليهود في المقاطعات العثمانية كانت أفضل بصورة واضحة مما كانت عليه في أوروبا. وأشار إلى أن تركيا أعطت اليهود الهاربين من أوروبا الشرقية حق اللجوء، بعد اندلاع ظواهر لاسامية في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، وسمحت لهم بالإقامة أينما أرادوا بالأقاليم العثمانية.[5] وفي الواقع، فإن مسألة الأقليات في هذه الأقاليم أخذت أهميتها تزداد بعد تعاظم قوى الاستعمار الأوروبي في المشرق العربي. ومنح نظام الامتيازات الأجنبية والحماية رعايا بعض الدول الأوروبية من الأجانب وبعض الأقليات عدة مزايا، بما فيها الإعفاء من عدد من الضرائب وعدم الخضوع للقوانين المحلية، وبالتالي استخدمت القوى الاستعمارية هذه الأمور ذريعة لاكتساب موطئ قدم لها في الأقاليم العثمانية، الأمر الذي عجّل في سقوط الحكم العثماني. وادعت فرنسا، مثلاً، حق حماية الكاثوليك والموارنة، وروسيا حق حماية الروم الأورثوذكس، في حين بسطت بريطانيا حمايتها على الدروز، وذلك بسبب عدم وجود طائفة أنغليكانية في المنطقة التي كان الإنكليز أول من قدّر دور الطوائف اليهودية فيها.

ولعل مصدر هذا الاهتمام بالطوائف اليهودية كان الدور الذي يؤديه اليهود في المجال التجاري، فضلاً عن بدء اهتمام بريطانيا بحل ما يسمى المسألة اليهودية خارج حدود أوروبا. ويلاحظ وليد الخالدي أنه ساد اعتقاد آنذاك أن وجود اليهود الأوروبيين في المشرق العربي من شأنه أن يخدم المصالح البريطانية، ويجد في الوقت نفسه حلاً لمشكلة هجرة اليهود إلى بريطانيا ذاتها.[6] فمنذ أواخر القرن التاسع عشر طُرحت مشاريع في الأوساط البريطانية الرسمية تسعى لإسكان اليهود الأوروبيين في المشرق

العربي. وفي هذا الإطار، تم التباحث في شأن عدة مناطق في البلاد العربية، بينها المنطقة الجنوبية من بلاد ما بين النهرين ومنطقة العريش في سيناء، بالإضافة إلى مناطق أُخرى في العالم.[7] إلاّ إن تلك المشاريع اصطدمت بمعارضة تركية، الأمر الذي أدى إلى عدم متابعتها. ومع ذلك، بُذلت جهود مكثفة لإسكان اليهود في فلسطين، وذلك بعد ظهور الصهيونية كحركة سياسية سنة 1897 بدعم من بعض القوى الاستعمارية الأوروبية. لكن سرعان ما أصبح واضحاً أن السلطات التركية تعارض المشروع الجديد، كما عارضت المشاريع السابقة.

تغيرت الخريطة السياسية في المشرق العربي تغيراً جذرياً نتيجة الحرب العالمية الأولى، إذ طُرد الأتراك من المنطقة التي سيطر عليها البريطانيون والفرنسيون، فانفتح المجال واسعاً أمام النشاطات الصهيونية التي سُمح بممارستها في الفترة ما بين الحربين العالميتين في الدول التي استحدثها البريطانيون والفرنسيون في المشرق العربي. لكن تفاوتت حرية العمل الصهيوني وتأثيره في مختلف الطوائف اليهودية في المشرق العربي، وذلك تبعاً لمدى النفوذ الأوروبي وحجم اليهود الأوروبيين ووجودهم في أوساط تلك الطوائف. وعلى سبيل المثال، بقيت النشاطات الصهيونية مسموحاً بها رسمياً حتى أواخر الأربعينيات في مصر، حيث عاش عدد كبير من اليهود الأوروبيين، بينما لم تنتشر بدرجة كبيرة في دول، كالعراق وإلى حد ما في سورية، حيث كان عدد اليهود الأوروبيين قليلاً، وكانت الحركة الوطنية المحلية أكثر يقظة إزاء هذا الخطر مما هي عليه في دول عربية أُخرى، كما أن النشاطات الصهيونية فيها لم تكن بالعلنية نفسها التي كانت عليها في مصر.[8]

الصهيونية في مواجهة الشرق

يقدم أبراهام ليون (Abraham Léon) تحليلاً علمياً عن أسباب انتشار اللاسامية في أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، وذلك استناداً إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي حفزت ظهورها، وبروز ما يسمى المسألة اليهودية، فقد كتب:

> يمكن فهم الوضع المأسوي لليهودية في عصرنا، من خلال الوضعين الاجتماعي والاقتصادي غير المستقرين. فكان اليهود أول من أُقصي عند سقوط الإقطاع. وبالتالي، أدى أفول الرأسمالية واضمحلالها أيضاً إلى

رفضهم. ووجدت الجماهير اليهودية نفسها محشورة بين سندان الإقطاع المتداعي ومطرقة الرأسمالية المتعفنة.[9]

ويرى مكسيم رودنسون (Maxime Rodinson) وآخرون أن الصهيونية السياسية التي برزت كأحد الحلول للمسألة اليهودية تبقى ظاهرة أوروبية، ولا تزال العوامل التي أدت إلى بروزها غير موجودة في الشرق، حيث ساد إلى وقت قريب نمط الإنتاج والعلاقات الاقتصادية السائدة في القرون الوسطى.[10]

قامت الحركة الصهيونية على فكرة اتحاد قومي يهودي يدعو إلى تأسيس دولة يهودية. ومع ذلك، يبقى أن نجاح هذه الحركة يعود، إلى حد بعيد، إلى دعم القوى الاستعمارية التي اعتبرتها مشروعاً يخدم مصالحها. وكان مؤسسها تيودور هيرتسل يرى أن تحقيق الحركة مشروعها في بناء وطن قومي لليهود في فلسطين يعني بالنسبة إلى أوروبا «بأننا سنخدم هناك كرواد للحضارة في مواجهة البربرية.»[11]

عاشت مجموعات عرقية ودينية متعددة في الشرق، ومع ذلك، طغت العوامل الثقافية المشتركة على أي فوارق بينها. وعاش اليهود في الدول الإسلامية كطوائف دينية، وكانت حياتهم الاجتماعية في الغالب تحمل خصائص المواطنين غير اليهود الثقافية والاجتماعية نفسها.[12] وحتى بعد ظهور الحركات القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر، ليس هناك ما يشير إلى أن الطوائف اليهودية اعتبرت نفسها أقلية قومية، أو أن المجتمعات التي عاشت فيها نظرت إليها على أنها كذلك، في حين بقيت الهوتان الثقافية والاجتماعية بين يهود الشرق الأصليين ويهود أوروبا الوافدين إلى المنطقة، الذين استوطنوا الدول الإسلامية، واسعتين سعة الهوة ذاتها التي تكمن بين المجتمعات الإسلامية والمجتمعات الأوروبية. وكتب أحد الكتّاب المصريين اليهود، يعقوب الإسكندراني، في وصف حالة اليهود في مصر، قائلاً: «كانت الطائفة اليهودية في مصر منقسمة على نفسها ثقافياً ومادياً وعاطفياً، قسم تشبث بعناد بهويته المصرية، وقسم آخر ربط مصيره بالقوى الأجنبية فساهم ذاتياً في إنهاء وجوده المادي والثقافي في مصر.»[13]

ثمة دلائل تشير إلى أن الحركة الصهيونية اعتبرت، في مرحلة مبكرة، المواطنين اليهود الشرقيين مجرد قوة عمل احتياطية تستوردها عند الحاجة. واقترح ج. ثورن (J. Thorn)، وهو مستشار حركة الاستيطان اليهودي، في تقرير إلى المكتب الصهيوني

في فلسطين سنة 1908، «استخدام فقراء يهود الشرق الذين ما زالوا في المستوى الثقافي نفسه للفلاحين العرب»،[14] من أجل إيجاد حل لمسألة النقص في اليد العاملة في المستوطنات اليهودية. وجاء هذا الاقتراح عقب تراجع عزيمة مستوطني الموجة الثانية للهجرة الأوروبية، وشكواهم من صعوبة المناخ في فلسطين، ومعاناتهم جراء قساوة العمل البدني الشاق، الأمر الذي كاد يهدد بفشل المشروع الصهيوني الاستيطاني، إذ أدت المخاوف من حدوث أمر كهذا إلى جلب عدة آلاف من اليهود اليمنيين في أقل من سنتين ليعملوا في الزراعة في فلسطين. وجُلب رجال في مقتبل العمر من الطوائف اليهودية في الهند ومراكش (جبال الأطلس) وكردستان العراق واليمن، في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته، ليعملوا في المستوطنات في نواحي مدينة طبرية ومناطق حارة أُخرى من وادي الأردن وفي جنوب فلسطين.

تجلت مشكلة أُخرى أمام القائمين على المشروع الاستيطاني في فلسطين الذين اعتبروا المشروع حلاً لمشكلات يهود أوروبا الشرقية، لا لمشكلة يهود الشرق، فقد اكتشف الصهيونيون الأوروبيون أن ازدياد عدد اليهود الشرقيين ربما يضر بـ «نوعية» المجتمع اليهودي في فلسطين ككل (الييشوف). وفي مقال نُشر في ربيع سنة 1912، قدم أحاد هعام، وهو أحد كبار المفكرين اليهود الذين تملّكهم الشك في شأن الصهيونية السياسية، ملاحظاته بالقول:

> في الآونة الأخيرة وصل يهود من اليمن وسكنوا المستوطنات، حيث يعملون هناك كعمال.... في حين أن عاداتهم تختلف اختلافاً تاماً عن عاداتنا. والسؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً هو: هل انتشارهم هذا لن يؤثر في نوعية الييشوف، وهل سيكون هذا التغيير أمراً حميداً؟[15]

في المقابل، كانت الطوائف الأكثر تطوراً بين يهود الشرق في تركيا وبلاد الشام والعراق ومصر، تساورها الشكوك تجاه الصهيونية، وانشغل مفكروها في معظمهم بجدال محموم في شأن الحركة الصهيونية. أمّا يهود إستانبول الذين كانوا الأكثر تنوراً بين تلك الطوائف، فقد اشتركوا في نشاطات ضد الصهيونية العالمية، وأصدروا صحيفة «الماصرانت» (*al-Masrant*/1897-1919) التي كانت تحذر من الصهيونية.[16]

في الواقع، مَنْ قاموا بالنشاطات الصهيونية بين يهود الشرق هم يهود أوروبيون لم يكن لهم أي دراية بهذه الطوائف قط. واعتبر كل من حاييم كوهين وأندريه شوراكي (André

Chouraqui) أن حاجز اللغة والاختلاف الثقافي عاملان أعاقا تطور هذه النشاطات بين الطوائف الشرقية.[17] ويعتقد كوهين أن العامل الرئيسي للنشاط الصهيوني في العراق بعد الحرب العالمية الأولى كان بسبب وجود الاستعمار البريطاني فيه، وهو تقدير صحيح إلى حد بعيد. والملاحَظ أنه بعد الحرب العالمية الأولى، لم تفتح الجمعية الصهيونية فرعها الأول في بغداد، وإنما في البصرة، وذلك بسبب الحضور البريطاني المبكر فيها. لكن سرعان ما أُغلق هذا الفرع نتيجة اعتراض مدير مدرسة الأليانس وكبير الحاخامين في المدينة. وكان المفوض السامي البريطاني للعراق في تلك الأثناء السير بيرسي كوكس (Sir Percy Cox) قد أجاز الجمعية الصهيونية لبلاد الرافدين، وأعطاها الترخيص بالعمل العلني في البلد في سنة 1921. ومع أن هذا الترخيص سُحب رسمياً بعد سنتين، إلاّ إن هذه الجمعية استمرت في نشاطها من خلال اليهود الأوروبيين، أو البريطانيين الذين عاشوا في العراق فترات متعددة، والظاهر أنهم أقاموا علاقات بيهود محليين لغاية جمع التبرعات لهكيرن هكييمت، وهو الصندوق القومي اليهودي، ولكيرن هيسود، وهو الصندوق التأسيسي لفلسطين، لتمويل عمليات الهجرة واستيعاب المهاجرين. ويشير حاييم كوهين إلى أن العراق احتل المرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والصين في التبرعات للحركة الصهيونية في السنوات الأولى لدخول البريطانيين.[18]

وتشير مستندات من الأرشيف الصهيوني، فحصها كوهين، إلى أن عملية جمع التبرعات المالية شكلت النشاطات الأساسية للصهيونية في العراق في العشرينيات.[19] وكان حجم التبرعات كبيراً في بداية الحقبة (1920–1924) في فترة الحكم البريطاني المباشر، لكنها انخفضت بصورة جدية بعد ذلك. ولم يحضر يهود عراقيون أياً من المؤتمرات الصهيونية العالمية التي عُقدت بعد سنة 1927. وفي الواقع، فإن المندوبين الذين اشتركوا قبل ذلك في المؤتمرات الصهيونية لم يكونوا يهوداً عراقيين، وإنما يهود من الأجانب الذين تمكنوا من بيع عدد كاف من الشيكلات المطلوب بيعها في العراق كي يتم اختيارهم مندوبين إلى تلك المؤتمرات، وفق قوانين المؤتمر الصهيوني.[20]

وعلى الرغم من الترحاب البروتوكولي الذي كان المبعوثون الصهيونيون يُستقبلون به، بسبب مساعدة سلطات الانتداب وبعض الرسميين العراقيين الكبار، فقد تبين أن يهود العراق كانوا غير مبالين، وفي الغالب معادين لهم.[21] وعندما أُجيز العمل للجمعية الصهيونية في العراق، التقى وفد، برئاسة زعماء الطائفة، المفوض السامي البريطاني

لإعلامه بمعارضة ذلك.[22] واستناداً إلى ما ذكره كوهين، فإن الصهيونية لم تنجح في جذب أي من الشخصيات ذات التأثير في الطائفة، وأن مَن قام بهذه النشاطات بصورة رئيسية هو يهودي محلي لا يملك أي تأثير في الطائفة، ووصفته المنظمة الصهيونية العالمية نفسها بـ «المدرس الفاشل».[23] ويذكر سلمان درويش أن المدرس ذاته طُرد بعد ذلك إلى فلسطين بطلب من زعماء الطائفة.[24]

وكتب السير أرنولد ويلسون، بمناسبة ذكرى وعد بلفور، إلى وزارة المستعمرات تقريراً يقوّم فيه ردة الفعل التي أحدثها إعلان الوعد في العراق، جاء فيه:

> لم يثر هذا الإعلان أي اهتمام في بلاد ما بين النهرين، ولم يترك أي علامة مؤثرة في التفكير السياسي المحلي في بغداد، حيث عاشت خلال عدة قرون أعداد كبيرة من السكان اليهود، ولم تسبب لها علاقتها بالعرب القلق الذي ينتابها تجاه حكامها الأتراك.... ولقد تبادلتُ الحديث عن هذا الإعلان (وعد بلفور) مع عدة أعضاء في مجلس الطائفة اليهودية، ممن لنا علاقات ودية بهم، فكان تعليقهم أن فلسطين بلد فقير، والقدس غير صالحة للسكن، وأن بلاد ما بين النهرين، مقارنة بفلسطين، جنة عدن التي طُرد منها آدم.... وقال أحدهم: «أعطنا حكومة جيدة وسنجعل هذا البلد قمة الازدهار.... وبالنسبة إلينا، فإن بلاد ما بين النهرين هي الوطن، وطننا القومي، إذ إن يهود بومباي وإيران وتركيا سيفرحون بالقدوم إلينا. هنا الحرية والإمكانات.... ربما نحصل على الحرية في فلسطين، لكن لن يكون لنا مستقبل هناك.»[25]

وفي الحقيقة، فإن مواقف بعض الشخصيات ذات التأثير في الطائفة اليهودية كانت تنتقد مخططات الصهيونية وأيديولوجيتها. ومثال لذلك الآراء التي تضمنتها رسالة مناحم صالح دانيال، إحدى الشخصيات البغدادية البارزة، إلى المنظمة الصهيونية العالمية في سنة 1922، يجيب فيها عن طلب المنظمة مساعدته في تشجيع النشاط الصهيوني في العراق. وتوقع دانيال مخاطر على الطائفة نتيجة الأساليب السياسية التي تنتهجها الحركة الصهيونية، فكتب يقول:

> يقوم اليهود في الوقت الحاضر بنشاطات تستوجب اللوم، من دون أي مبالاة بمشاعر العراقيين أو إحساس بها، ومن دون الأخذ في الاعتبار الأوضاع السياسية في هذا البلد. فمناصرتهم الصهيونية علناً من دون أي لياقة، كما فعلوا مؤخراً، في قضية لا يعتبرها العرب أجنبية فحسب، بل أيضاً معادية....

> فهم في تقديري وبلا أدنى شك سينجحون في النهاية في جعل أنفسهم عنصراً أجنبياً في هذا البلد. وهكذا، سيكون من الصعب الدفاع عن مواقفهم التي ربما تكون في بلاد أُخرى أموراً محبذة ومرغوباً فيها جداً.[26]

هناك شخصية بارزة أُخرى هي يوسف الكبير، وهو محام يهودي بغدادي، هاجم الأيديولوجيا الصهيونية في رسالة نشرتها جريدة «الزمان» العراقية الناطقة بالإنكليزية في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1938، اعتبر فيها «أن المشكلة التي مضى وعد بلفور في حلها كانت، وما زالت، مشكلة أوروبية في كلتا الحالتين، في الأصل، وفي الأوضاع الراهنة.» وأضاف قائلاً: «يحمل هذا الإعلان (وعد بلفور) في طيه مخاطر يمكن اعتبارها بهلوانيات سياسية، وهو مخطط أُقيم بوضوح على شراكة غير مقبولة.» ويشير الكبير إلى «سقم الرأي القائل بقومية يهودية»، وذلك في مجال التعليق على الصعوبات التي ستجابهها الصهيونية في فلسطين. ويعلق على فكرة حق اليهود في المطالبة بفلسطين الآن كونها كانت موطنهم قبل ألفي عام، بالقول: «إن إعادة التاريخ الجغرافي إلى وضعه القديم، إذا ما قُبلت كنظرية واقعية، فستثير من جديد مشكلات جمة، على غرار ما يحدث في أولستر (Ulster/ مقاطعة متنازع بشأنها بين البروتستانت والكاثوليك في إيرلندا الشمالية حالياً)، كما تعطي الألمان حجة قانونية بالنسبة إلى حقوق يدعونها في أوروبا الشرقية.... إذ تنشر أوساط متنفذة في الصحافة الألمانية أن أوروبا الشرقية وحتى نهر الفولغا كانت كلها، في بعض الفترات الزمنية، تحت سلطة ألمانيا. وإذا ما تقبلنا هذا كأساس قانوني لدعم ادعاءاتنا، فلا يبقى لنا إلاّ أن نستحضر التاريخ بحذافيره بحسب عهود تلائمنا. وكلنا يعرف أن العلم الحديث يستطيع أن يعمل كل شيء. وعلاوة على ذلك، إذا قرر المرء إرجاع قوانين التاريخ ألفي عام إلى الوراء، فليس هناك ما يمنعنا من إرجاعها أربعة آلاف عام أو خمسة آلاف عام. وهكذا، يصبح عالمنا الحاضر محكوماً بنوع متطرف من الحفريات وعلم الآثار.»[27]

ويعتبر عالم الاجتماع الإسرائيلي يهودا شنهاف في مقالة نشرها عن مشروع عبدان، الذي أقامه البريطانيون في إيران بالتعاون مع شركة سوليل بونيه اليهودية للإنشاءات ومقرها في فلسطين، أن هذا المشروع «نموذج لمسيرة القومية الصهيونية بالمعنى الواسع ذي الطبيعة الاستعمارية»، والمتماهية مع السياسة الاستعمارية الأوروبية، والتي يمكن اعتبارها امتداداً لها. وينقل شنهاف عن إنزو سيريني (Enzo Sereni)، رئيس المجموعة

الأولى من المبعوثين الصهيونيين إلى العراق فور دخول البريطانيين الثاني إليه بعد سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، تأكيده أهمية «المهمة الحضارية التي يقوم بها المبعوثون الغربيون ببث الروح القومية في قلب منطقة الهلال الخصيب وبلاد الشام (Levant)»، في الوقت الذي يعترف بوجود اختلاف ثقافي مع اليهود العرب.[28] ويوضح شنهاف أن «الصهيونيين يرون اليهود العرب من خلال منظورين أو معيارين: منظور الاستعمار الأوروبي والحركة الصهيونية التي هي نتاج القومية الأوروبية، والذي يعتبرهم 'الآخر' أو 'المختلف'، والمنظور الثاني الذي يراهم جزءاً من الشعب اليهودي. وتبرز إشكالية تناقض الواقع مع خلط كلا المنظورين. فيهود الشرق يُعتبرون، من جهة، جزءاً من شعوب الشرق المستعمَرة ممن يتحدثون إحدى اللغات الشرقية المنقرضة، وهم بهذا المنظور موضوع لاستعمار الحركة الصهيونية (الأوروبية الطابع والامتداد) بالمعنيين الديني والقومي. كما ينظَر إليهم، في الوقت ذاته، باعتبارهم عرباً (وبهذه الصفة هم أدنى قدراً)، كونهم منحدرين من سلالات يهودية قديمة ذات قدسية.... مثل يهود اليمن الذين يُعتبرون من سلالة القبائل العشر المفقودة.»[29]

وتلمس إيلا شوحط، في الطبعة الثانية لكتابها عن السينما الإسرائيلية، مدى الهوة في رؤية الآخر من اليهود العرب لدى الزعامات الصهيونية التي تتماهي نظرتها مع النظرة الاستعمارية الأوروبية عموماً إلى شعوب الشرق. وتنقل شوحط، على لسان دافيد بن-غوريون وسياسيين إسرائيليين آخرين، كثيراً من المواقف التي تعكس النظرة الدونية إلى تلك الشعوب. ومن هذه المواقف وصف بن-غوريون المهاجرين من يهود الشرق بـ «الجهلة ممن يفتقدون كلاً من الثقافة اليهودية والإنسانية.... إننا لا نريد أن يكون الإسرائيليون عرباً.... علينا أن نحارب هذه الروح وقيم الفساد السائدة في بلاد الشام (Levant)، ونحافظ على القيم اليهودية الحقة التي تجلت في الشتات.»[30]

ويذكر كمال الصليبي في سيرته الذاتية المعنونة «طائر على سنديانة» أنه عاشر نوعين من الطلاب اليهود خلال دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت الانتدابية في ثلاثينيات القرن الماضي وأربعينياته. فقد كانت المجموعة الأولى من اليهود العراقيين والسوريين، والعديد من هؤلاء نشط في حلقات معادية للاستعمار. أمّا المجموعة الثانية فكانت من الطلبة اليهود الوافدين من فلسطين والناطقين باليديشية، ومعظمهم ذو توجهات صهيونية. ويلاحظ صليبي أن المجموعة الأولى كانت منسجمة فكرياً وثقافياً

في الحلقات الطلابية العربية، بينما تميزت المجموعة الثانية بالانعزال عن رفاقها، ونادراً ما كانت تتكلم العربية، وكانت تتوجس الحيطة والحذر والشك في الآخرين.[31]

كان هناك هجرة ضئيلة لليهود من العراق إلى فلسطين قبل سنة 1948 لأسباب دينية لا أيديولوجية. ويذكر نسيم رجوان أن اليهود في فلسطين كانوا يجولون على الطوائف اليهودية في المنطقة لبيعها مدافن لها في فلسطين وبهدف جمع التبرعات. وكان يهود بغداد يأتون إلى فلسطين بغرض زيارة المدن الأربع المقدسة لديهم، وهي القدس والخليل وطبرية وصفد، ويشترون أحياناً أراضي فيها لدفن موتاهم. وقلة منهم استوطنت في الخليل والقدس سنة 1854 اعتقاداً منها أن ظهور المسيح الموعود بات وشيكاً.[32] إلّا إن أياً من هذه النشاطات لا يمكن، في أي حال، وصفه بالصهيوني بالمعنى الحديث بقدر ما هو إرث ديني.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر العشرينيات وإعلان قانون التجنيد الوطني أو الإجباري في العراق سنة 1934، ربما ساعدا في الحث على الهجرة. وليس لدينا أرقام دقيقة عن الهجرة في تلك الفترة المبكرة، لكن كوهين يقدم تقديرات تعتمد على أرقام الوكالة اليهودية، والتي تستند في جانب منها إلى إحصاءات سلطات الانتداب، وذكر أن نحو ثمانية آلاف يهودي من أصل عراقي استقروا بفلسطين قبل سنة 1948 (انظر الجدول 2-1).

الجدول 2-1
اليهود العراقيون المهاجرون إلى فلسطين
(1948-1919)

السنة	العدد
1923 – 1019	171
1931 – 1924	3290
1938 – 1932	2937
1945 – 1939	1532
1948 – 1946	65
المجموع	7995

المصدر: الوكالة اليهودية، مقتبس في: حاييم كوهين، «النشاط الصهيوني في العراق»، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973)، ص 109، 112.

ولو أخذنا بعين الاعتبار العدد الأكبر من الأكراد ممن كانوا بين المهاجرين الذين جلبتهم الوكالة اليهودية في الثلاثينيات للعمل كمزارعين، إذ تشير الإحصاءات إلى أن عددهم كان خمسة آلاف،[33] كما أن قسماً من هؤلاء المسجلين كمهاجرين ربما مات أو ترك فلسطين بعد وصوله إليها، فإن تلك الأرقام عن المهاجرين اليهود العراقيين قد يكون فيها بعض المبالغة. وفي الواقع، فإنه يمكن الافتراض أنه كان يعيش يهود عراقيون في الهند في سنة 1948 أكثر ممن كان يقطن منهم في فلسطين، حيث عاشت هناك طائفة يهودية بغدادية مزدهرة تضم أكثر من 6500 شخص.[34]

الحركة الوطنية التحررية واليهود في العشرينيات

طبق الانتداب البريطاني في العراق مبدأين استعماريين: الأول استغلال كل من التفرقة العنصرية والدينية بين السكان إلى أقصى حد، والآخر إقامة حكم محلي موال للبريطانيين وضعيف نسبياً. وقد أتاح تعدد الأديان والأعراق في المجتمع العراقي للسلطات البريطانية تنفيذ المبدأ الثاني وسهّل عليها المهمة. فعلى سبيل المثال، أُعطيت الوعود للأكراد والأشوريين في المراحل الأولى بعد الاحتلال البريطاني للعراق في الوقت نفسه الذي كانت سلطات الانتداب ترغب في استغلال علاقات اليهود التجارية القديمة. وكتب المفوض المدني البريطاني سنة 1918: «إن أكثر العناصر التي نحن في حاجة إلى تشجيعه بالدرجة الأولى هو الطائفة اليهودية في بغداد.»[35]

ومن جهة أُخرى، باشر البريطانيون فوراً تنفيذ سياستهم لدعم حكومة موقتة موالية لهم أُلّفت في ظل هيمنة السنّة، وابتكروا أسلوباً خاصاً للسيطرة، وهو كما لاحظ بيتر سلغليت (Peter Sluglett)، في مقدمة كتابه «بريطانيا في العراق» (*Britain in Iraq: 1914–1932*)،

> أسلوب لا يثير الاعتراض، وزهيد التكلفة إلى أبعد حد، وبموارد محدودة، لكن بإدارة عريقة في التقاليد الاستعمارية.... لقد ابتكرت السلطات البريطانية بذلك نظاماً للسيطرة يعتمد على مزيج من الحذاقة والمداهنة والخداع، تمسك بريطانيا، من خلاله، بزمام الأمور من دون أن تعمد إلى إظهار سطوتها بصورة علنية خرقاء، بل تنشئ سلطة محلية موالية في الأساس، وإن بدت معاندة أحياناً فهذا أمر حيوي.[36]

نظر كثير من العراقيين الوطنيين إلى الامتيازات الممنوحة، في ظل الحكم البريطاني، لبعض الأقليات الدينية والعرقية كجزء لا يتجزأ من الإرث الاستعماري، الأمر الذي ساعد فقط في إثارة الحقد والعداء بين فئات الشعب. وأصبح النضال من أجل تحقيق المساواة مطلباً يرتبط بالنضال لنيل الحرية والاستقلال، وبالرغبة في التخلص من الحكم البريطاني في العراق. وعندما اتضح للسلطات البريطانية بعد حين أن الأفضل لها تعزيز سلطة الحكومة المركزية في العراق، نكثت بكل الوعود التي قطعتها في الأصل لبعض الأقليات الدينية والعرقية. فتمرد الأكراد ضد الحكومة المركزية مطالبين بالاستقلال الذاتي، واضطُهد، في فترة لاحقة، الأشوريون الذين استخدمتهم بريطانيا في البداية وجندتهم لوضع حد لثورة العشرين (العربية الكردية) التي اندلعت ضدها، وضُربت حركتهم على يد الجيش العراقي في سنة 1933، وتعرض اليهود البغداديون لعمليات عنف غير مسبوقة في حزيران/يونيو 1941، وهذا ما سنوضحه لاحقاً.

ويعزو ألبرت حوراني عمليات العنف هذه إلى عوامل النشأة الفتية للدولة العراقية، لا إلى الضغينة لدى أي من الأكثرية أو الأقلية. ويُبرز تفسيره هشاشة التركيبة الطائفية للمجتمع العراقي وغموضها، لكنه لم يرَ في تلك الأحداث نتيجة طبيعية للسياسة الاستعمارية التي سعى البريطانيون لاتباعها.[37] وعلى الأقل، يبدو أن الوطنيين العرب، وبينهم الوطنيون العراقيون الساعون للتخلص من الحكم التركي، والعاملون لاحقاً خلال ثورة العشرين ضد البريطانيين، اعتبروا اليهود إخواناً ورفاقاً لهم، وهم، أو على الأقل أكثريتهم كانت تعتبر اليهود في البلاد العربية جزءاً لا يتجزأ من السلالة العربية.[38] وأصدرت لجنة الثورة العربية سنة 1915، أي قبل عامين من صدور وعد بلفور، بياناً جاء فيه: «أيها العرب من ذوي الديانة اليهودية والمسيحية انضموا إلى صفوف إخوانكم المسلمين، ولا تستمعوا إلى أولئك الذين يدعون أنهم يفضلون الأتراك بلا دين على العرب أصحاب المذاهب الدينية الأُخرى. إن هؤلاء جهلة لا يعرفون المصالح الأساسية للأمة العربية.»[39]

وكان عدد من اليهود البغداديين انضم إلى المسيحيين والمسلمين الذين شجبوا السياسة البريطانية في فلسطين في 1 تشرين الأول/أكتوبر 1919، وأرسل بعضهم برقيات إلى جريدتي «العراق» و«النهضة» تأييداً لموقف العرب من إعلان وعد بلفور.

وقد ظل الوطنيون العراقيون يعتبرون اليهود بينهم «إخواناً لهم ورفاق طريق»، وذلك

بعد أعوام من انتهاء الحكم التركي في العراق وانشغال الوطنيين العراقيين بجولة نضال جديدة، هذه المرة ضد البريطانيين. فبعض الأدلة التي كشفها خالد عبد المحسن التميمي في دراسته عن الزعيم الوطني جعفر أبو التمن، والمعتمدة أساساً على وثائق فرنسية وبريطانية، يشير بوضوح إلى أن كلتا القيادتين الوطنية والدينية، من السياسيين والعلماء، حثت العراقيين على توحيد نشاطاتهم السياسية والاجتماعية مع رفاقهم المواطنين اليهود والمسيحيين خلال ثورة العشرين العراقية ضد البريطانيين. وعمل جعفر أبو التمن، أحد الزعماء الرئيسيين لهذه الثورة، بسرعة على تهدئة المخاوف وتوحيد مختلف الفرق، وذلك حين انتشرت شائعات أن الموت يحدق باليهود والمسيحيين بسبب موالاة بعضهم للإنكليز. وأُرسل البيان المنشور في 29/ 5/ 1920 إلى زعماء اليهود والمسيحيين، كما وُزعت البيانات في المقاهي والحوانيت التي يرتادها غير المسلمين، تعلن ما يلي:

> إلى جميع إخواننا من أبناء الوطن الأعزاء، مسيحيين ويهوداً، لا بد من التوضيح بأننا في هذا البلد شركاء في السراء والضراء.... نحن أخوة عاش أجدادنا على صداقة وتعاون.... أرجو أن لا تعتبروا بأن التظاهرات التي يقوم بها المواطنون سوف تؤثر على حقوقكم.... إننا لا نسعى إلى أي هدف سوى مطالبة حكومتنا الحالية لتحقيق تعهداتها للشعب العراقي والتي نُشرت في الصحف.... عليكم بأن تتأكدوا بأن اتحادنا والتأييد المتبادل سوف يظهر. إننا ندعوكم باسم الوطن والوطنية لنتحد ونعمل لأجل تحقيق مبادئنا وسعادتنا المشتركة وتجعلونا بذلك شاكرين.[40]

وعندما اندلع العنف في فلسطين سنة 1929، أقام الوطنيون العراقيون، تعاطفاً مع انتفاضة الفلسطينيين، جمعية للاحتجاج ولدعم القضية الفلسطينية، على غرار تنظيمهم اجتماعات عامة وتظاهرات ضد الصهيونيين والبريطانيين في سنة 1928 حين قدم الصهيوني المشهور ألفريد موند (Alfred Mond الذي أصبح لاحقاً اللورد ميلشيت Lord Melchett) لزيارة بغداد في فبراير/ شباط من السنة نفسها. واتبعت الحكومة العراقية القمع واستخدام القوة لتفريق التظاهرات، واعتقلت العديد من الطلاب. وتشير تقارير دائرة التحقيقات الجنائية في الشرطة العراقية (السي آي دي/ .C. I. D) إلى الدور النشيط الذي أداه المستشارون البريطانيون والمفتشون الإداريون في فروع تلك الدائرة في المحافظات، والمتمثل في كبت الشعور الشعبي تجاه فلسطين، وفي قمع التظاهرات في تلك الفترة. وهكذا، قضوا

بالتدريج على نشاطات الجمعية المذكورة.[41] كذلك أشارت وثائق تلك الدائرة، في تلك الفترة، إلى أن جعفر أبو التمن ورفاقه الوطنيين عبّروا عن رأيهم بوضوح، وفحواه أن قضية فلسطين «ستؤدي بالنتيجة إلى التصادم مع السلطات البريطانية في العراق ومع حلفائهم العرب في المنطقة....وأن اليهود في العراق هم ليسوا المستوطنين اليهود الجدد في فلسطين.... وألقوا باللوم (في تلك المرحلة المبكرة) على يهود روسيا وألمانيا والدول الأوروبية الأُخرى نتيجة ما كان يحدث في فلسطين آنذاك.»[42]

وشارك عدد من يهود بغداد المسلمين والمسيحيين في إدانة السياسة البريطانية في فلسطين، إذ أرسل بعضهم برقيات إلى صحيفتي «العراق» و«النهضة» في 1 أيلول/ سبتمبر 1929، تأييداً للعرب ضد وعد بلفور.[43] ونظمت القوى الوطنية في العراق اجتماعاً شعبياً في جامع الحيدرخانة في 13 تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها، شاركت فيه جماهير غفيرة من المسلمين والمسيحيين واليهود ومن جميع طبقات المجتمع، واستمعت إلى خطابات جعفر أبو التمن وزعماء وطنيين آخرين، منددة بالبريطانيين الذين يساندون المخطط الصهيوني في فلسطين، ومتهمة الحكومة العراقية الخاضعة لتأثير خارجي بالإذعان للسياسة البريطانية. وعزا الأديب والشاعر اليهودي أنور شاؤول المشكلات في فلسطين إلى سياسة الاستعمار البريطاني، وبلّغ الجمهور أن وعد بلفور وُضع تنفيذاً للمصالح الاستعمارية. وكرر الخطباء الإعلان أنهم ضد الصهيونية لا اليهودية.[44]

الاستقلال المنقوص ومواقف التيارات السياسية

أُعلن انتهاء الانتداب البريطاني واستقلال العراق رسمياً في كانون الأول/ ديسمبر 1932. إلاّ إن هذا الإعلان لم يحمل معه تغييرات جديدة مهمة، إذ ظلت السلطة الحاكمة الموالية للبريطانيين كما هي من دون تغيير، وأبقت معاهدة التحالف مع بريطانيا، التي وقّعت قبل الاستقلال، كثيراً من الشك في معنى «الاستقلال» ومدى تأثيره في إحداث التغيير الذي ينشده الشعب العراقي. ويرى وليد خدوري أن الوطنيين اعتبروا معاهدة التحالف هذه الموقعة سنة 1930، «عائقاً أمام تحقيق الطموحات السياسية للشعب العراقي، وحجر عثرة في سبيل تطور المجتمع والاقتصاد العراقيين.»[45]

وشهد العراق تحت الحكم الملكي نهضة كبيرة وملحوظة للطبقة الوسطى في المدن نتيجة تطور الاقتصاد الذي جلبته عوائد النفط واتساع القطاع العام والخدمات.[46]

كما رافق ذلك تحولان متناقضان سارا في اتجاهين متعارضين. ففي الوقت الذي تلاحقت التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأخذت الطبقات الاجتماعية تتشكل بوتيرة سريعة، اعتمدت الملكية، عموماً، في بنيتها وطريقة عملها، أساليب النظام القديم الذي ورثته عن البريطانيين، وهو ما أجج الصراع ما بين النظام القائم برعاية البريطانيين والطبقات الاجتماعية الحديثة النشأة والمطالبة بإنجاز الاستقلال الوطني، وبإنهاء معاهدة سنة 1930 مع بريطانيا، وبإشاعة الحرية والحقوق الديمقراطية للشعب. وكانت الطبقة الحاكمة إحدى السمات البارزة للحياة السياسية في العراق في ظل الحكم الملكي. ومع غياب إمكان العمل الديمقراطي، اضطرت المعارضة أحياناً إلى التعبير عما يختلج في نفسها بوسائل أُخرى، فحدثت تمردات قبلية وانتفاضات مدينية وإضرابات. وأدت اثنتان من هذه الانتفاضات إلى إسقاط الحكومة في كل من سنة 1948 وسنة 1952، بينما أخفقت انتفاضة ثالثة في تحقيق ذلك سنة 1956.

ويشير المؤرخ عبد الرزاق الحسني إلى أن الأحكام العرفية (قوانين الطوارئ) كانت تُعلن في كل مناسبة، وتُفرض قيود صارمة، بحيث عاش العراق الملكي في ظل الأحكام العرفية مدة أطول مما عاش من دونها، إذ فُرضت ست عشرة مرة خلال الفترة 1920–1958.[47] وأدى هذا العامل إلى دخول الجيش معترك الحياة السياسية في مرحلة مبكرة من حياة العراق المستقل، وكان هذا من التجارب الأولى من نوعها في الشرق الأوسط. فكانت النتيجة أن بعض الضباط بات يرى في الانقلابات العسكرية نوعاً من التغيير السياسي المفيد. وهكذا أسقط انقلاب عسكري بقيادة اللواء بكر صدقي الحكومة العراقية في تشرين الأول/ أكتوبر 1936، وحدث انقلاب آخر، بقيادة أربعة عقداء عسكريين أُطلق عليهم اسم المربع الذهبي، بعد ذلك بأربعة أعوام في نيسان/ أبريل 1941، بهدف تثبيت رشيد عالي الكيلاني في رئاسة الحكومة من دون رغبة الوصي على العرش، الأمير عبد الإله، الموالي للبريطانيين، الأمر الذي اضطر الأخير إلى الهرب إلى خارج البلد. وكان الوصي يسعى في ذلك الحين للتخلص من الكيلاني بتشجيع من البريطانيين بسبب رفض الأخير الخضوع لمطالبهم بخوض العراق الحرب إلى جانب الحلفاء، والسماح بدخول القوات البريطانية إليه من جديد.

خلال معظم فترة الحكم الملكي، يمكن الحديث عن تيارين داخل الحركة الوطنية: الأول مثّل الوطنيين الديمقراطيين، والثاني مثّل القوميين أو الوحدويين العرب،

وقد عمل كلاهما على إنهاء الهيمنة البريطانية. فركز الديمقراطيون[48] على الحقوق الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية، بينما سعى القوميون العرب لتحقيق الوحدة العربية، وكانوا أقل تسامحاً إزاء الأقليات القومية والعرقية. وأصبح هذا الانقسام في الصف الوطني أكثر عمقاً مع مرور الزمن، وأدى هذا الاستقطاب دوراً حاسماً في تاريخ العراق الحديث. وقد مثل التيار الديمقراطي، خلال الثلاثينيات، جماعة الأهالي التي قامت بدور مهم في تلك الفترة، ودخلت في ائتلاف غير راسخ وقصير الأمد مع بكر صدقي (1936– 1937)، شهد العراق خلاله، أول مرة، مسحة من الليبرالية السياسية والإصلاح.[49] ومثّل التيار القومي العربي حركة الكيلاني التي أصبح العراق خلال فترة حكمها في ربيع سنة 1941 ملاذاً للناشطين من القوميين الملاحَقين من السلطات الاستعمارية في دولهم، وخصوصاً زعماء وطنيين من سورية ولبنان وفلسطين. ومثّل التياران، بعد الحرب العالمية الثانية، الحزب الوطني الديمقراطي والشيوعيون من جهة، وحزب الاستقلال من جهة أُخرى، وكانا جناحي الحركة الوطنية في تلك الأثناء.

أوجدت مرحلة سيطرة القوميين الأولى، خلال فترة حكومة ياسين الهاشمي القصيرة (1935–1936)، وفي الثلاثينيات عموماً، بعض القلق لدى اليهود، يتعلق مصدره بعوامل، منها تصاعد التوتر وأعمال العنف ضد الفلسطينيين العرب في إبان ثورتهم الكبرى (1936–1939)، الأمر الذي بات مصدر انشغال وقلق لدى العراقيين عموماً، فدفعهم إلى المساهمة في مد المجاهدين بالمال والسلاح. وربما الأهم هو سعي بعض السياسيين العراقيين من القوميين للحد مما رآه امتيازات لليهود كان يعكسها وضعهم المتقدم تجارياً وتعليمياً. وتذكر سيلفيا حاييم أن اليهود تعرضوا لمضايقات خلال فترة حكومة الهاشمي، وقُتل اثنان منهم في حوادث فردية اتضح أنها كانت لأسباب جنائية.[50] ويذكر المؤرخ خلدون ناجي معروف أن تقارير مبالغاً فيها، وغير صحيحة، كانت تبثها وكالة أنباء صهيونية في فلسطين،[51] وصحيفة «التايمز» اللندنية في تلك الأثناء.[52] لكن الصحيح أن الأحداث الدامية في فلسطين خلال انتفاضة الفلسطينيين تركت صدى شعبياً واسعاً في العراق، عبّر من خلاله العراقيون عن تعاطفهم معهم، فشكلوا لجاناً شعبية للدفاع عنهم ومد يد العون إليهم. ويذكر صلاح الدين الصباغ، أحد العقداء الأربعة الذين قادوا حركة 1941، والذي مات شنقاً بعد سقوطها، أن أحد أسباب اندلاع حركة 1941 في العراق كان «فشل الحكومة العراقية في مساعدة عرب فلسطين.»[53]

اليهود في عين العاصفة – الفرهود

كانت فترة 1936–1941 بلا شك فترة استثنائية بامتياز، ملأى بالأحداث، إذ تصاعد فيها الصراع بين القوى الاستعمارية الساعية للحفاظ على مواقعها في المشرق العربي وبين قوى التحرر العربية في المنطقة. ولجأ عدد من الزعماء العرب الوطنيين والملاحَقين من السلطات الاستعمارية في بلادهم إلى العراق. وكان بينهم الزعيم الوطني الفلسطيني الحاج أمين الحسيني مع عدد من رجاله، وأسس مع الزعماء الوطنيين السوريين والعراقيين واللبنانيين، ممن لجأوا إلى العراق، اللجنة العربية التي أُتيح لها خلال الفترة العصيبة من نيسان/أبريل حتى أيار/مايو1941، لا قيادة مقدرات العراق فحسب، بل سعت أيضاً لتحقيق المطالب التحررية للحركات الوطنية في بلاد الشام (شملت سورية ولبنان والأردن وفلسطين).[54] وتزامنت هذه التطورات مع اندلاع الحرب العالمية الثانية في فترة كانت الحكومة البريطانية تسعى لجر العراق إلى دخول الحرب إلى جانبها. لكن حكومة رشيد عالي الكيلاني رفضت الضغوط البريطانية، وعندما طالبه الوصي على العرش بتقديم استقالته تنفيذاً لتعليمات البريطانيين، سانده العقداء الأربعة في الجيش العراقي، أعضاء المربع الذهبي،[55] الذين طالبوا ببقاء الحكومة.

تضامن الشعب العراقي، بجناحي المعارضة الرئيسيين من القوميين والديمقراطيين، بصورة عامة، مع حكومة الكيلاني. ويذكر بطاطو أن الشيوعيين أيدوها في البداية.[56] وكانت هذه الحكومة قد أعلنت عزمها على إبقاء العراق خارج معمعان الحرب، وهو ما أعطى البريطانيين الحجة لاحتلاله من جديد كجزء من استراتيجيتهم الحربية. وكانت الحرب في الشرق الأوسط هي العامل الأهم، في حساب الخبراء العسكريين، الذي حسم الحرب لمصلحة الحلفاء. واستند البريطانيون إلى معاهدة التحالف مع العراق التي أُبرمت سنة 1930، علماً بأن هذا البلد لم تكن تتهدده في الواقع أي مخاطر من دول مجاورة، وكانت تركيا والاتحاد السوفياتي لا يزالان في تلك الفترة على الحياد. أمّا الوصي على العرش الأمير عبد الإله الذي ترك بغداد، فقد لجأ إلى القوات البريطانية، أولاً في الخليج، ثم في الأردن. وتم إنزال هذه القوات التي ضمت جنوداً من الهند وأستراليا ونيوزيلندا في البصرة في بداية أيار/مايو 1941 واقتربت من بغداد في أواخر الشهر نفسه، بينما شاركت قوات أُخرى كان ضمنها قوة حرس الحدود من البادية الأردنية، ووحدة

عسكرية من منظمة إرغون تسفائي لئومي، أي المنظمة العسكرية القومية، وهي منظمة يهودية من فلسطين، أُلحقتا بإمرة القيادة البريطانية الزاحفة من الشرق بعد عبورها الحدود من الأردن.[57]

غادر الزعماء الوطنيون العراق في 30 أيار/مايو 1941، اعترافاً منهم بخسارة المعركة، واحتلت القوات البريطانية أماكن استراتيجية في ضواحي بغداد، ورجع الوصي بمساعدة حرابها إلى العاصمة العراقية في 1 حزيران/يونيو من السنة نفسها. وظلت بغداد، يوماً أو يومين، من دون سلطة، في فترة حرجة وملأى بالتوتر والانفعال، بعد أن أدرك الوطنيون أن النضال الذي خاضوه ضد البريطانيين وأنصارهم لمدة شهر واحد انتهى بالخسارة والإخفاق.

في هذا الجو المشحون بمشاعر الفشل والإحباط لدى العراقيين، واجه اليهود البغداديون أول عملية عنف كبيرة ضدهم بعد سقوط حكومة الكيلاني وفرار عناصرها القيادية. وإذا أُخذت في الاعتبار طبيعة هذا الحدث الذي لم يكن له سابقة، والتأثير الذي تركه في نفوس كثير من اليهود، تبرز ضرورة تفسير مختصر لتعاقب الأحداث في تلك الأيام الفاصلة في تاريخ العراق. ويذكر الحسني أن حوادث مخلة بالأمن اندلعت في العاصمة في 1 حزيران/يونيو، وانتشرت بسرعة، فقد سُرقت بيوت ومخازن، وجُرح وقُتل نحو 250 – 300 شخص، أكثرهم من اليهود. وسُميت أعمال العنف هذه «الفرهود»، وهي تعني لدى العراقيين عمليات النهب في غياب القانون والنظام.

ويورد عبد الرزاق الحسني وخلدون ناجي معروف أنه تقررت عودة الوصي على العرش، الأمير عبد الإله، وصحبه من معسكر الحبانية إلى بغداد يوم الأحد الموافق فيه 1 حزيران/يونيو، الذي صادف عيد الشفوعوت (نزول التوراة)، فخرج لفيف من اليهود إلى المطار للمشاركة في استقباله، وكان فريق من المسلمين والمسيحيين قد خرج للغرض نفسه. لم يُخفِ اليهود فرحتهم بانتهاء حكم رشيد عالي الكيلاني وبعودة البريطانيين، وحدثت مشادة كلامية بين يهودي ومسلم أدت إلى تضارب، وما لبث أن اشترك فيها لفيف من الفريقين. وأسفر الحادث عن جرح 17 يهودياً، توفي اثنان منهم لاحقاً، فأسف الجميع لهذا الحادث غير المنتظر، واعتُبر منتهياً باعتقال المعتدين.[58] وفي مساء اليوم التالي (الاثنين) أعلنت لجنة الأمن الداخلي في متصرفية بغداد بياناً سمحت فيه للجمهور بالتجوال من دون تحديد للوقت. واعتبر الجمهور، عموماً، أن الحالة في العاصمة

أصبحت عادية، فخرج الناس يتنزهون في الشوارع، إلاّ إن قطاعات من الجيش العراقي المنسحبة من جبهات القتال في الحبانية بدأت تصل إلى بغداد، يتملكها إحساس عميق بالخيبة والغضب.

ويشير الحسني في عرض الأحداث التي أدت إلى العنف إلى الغبطة العلنية التي عبّرت عنها مجموعات من اليهود حين تناهى إلى سمعها أنباء وصول القوات البريطانية إلى ضواحي بغداد، ورجوع الوصي على عرش العراق، الأمر الذي اعتبره الوطنيون تصرفاً استفزازياً فتملكهم الإحساس بالإهانة.[59] هناك شك، طبعاً، في أن يكون إعلان بعض اليهود فرحه هو السبب الوحيد في اندلاع العنف الذي لم يسبق له مثيل، لكن من الممكن أن يكون السبب الأساسي في الضغط على الزناد. وتشير سيلفيا حاييم إلى أن أفراد الطائفة اليهودية وزعماءها كانوا ينصحون بالحذر والاحتراس بسبب قلقهم إزاء هذا التعبير العلني عن الفرح الذي قام به بعض اليهود.[60]

وتبالغ المصادر الصهيونية في تصوير تأثير الدعاية النازية في الشبان العراقيين نتيجة نشاطات المركز الثقافي الألماني في بغداد، إذ خدم فريتز غروبا (Fritz Grobba) كمبعوث للحكومة الألمانية في العاصمة العراقية، ومكّنه ذلك من تمتين علاقة بلده بالمنطقة العربية قبل أن يصبح مسؤول الدعاية النازية في ألمانيا بعد عودته إليها. ومما لا شك فيه أن تنظيمات الفتوة التي تشكلت في عدد من الدول العربية، وبينها العراق، تأثرت بالتجربة الألمانية، في المظهر والانضباط، وفي التمسك بنموذج من التعبئة الوطنية المتشددة والمنغلقة في آن واحد، إلاّ إن ذلك لم يستند إلى مبادئ عنصرية كما دعت إليها النازية، بقدر ما كان دفاعاً عن أوطان سيطر عليها الأجنبي بحسب رؤية القوميين. من الصحيح الافتراض أن الألمان استغلوا بذكاء مظالم العرب إزاء المستعمر البريطاني في فلسطين والعراق، وأن كثيراً من الوطنيين العراقيين أيضاً كانت تتملكه الريبة والامتعاض من ميول الطائفة اليهودية الموالية للبريطانيين. ويروي الحسني أن الشائعات عن تعاون اليهود مع البريطانيين أصبحت اعتقاداً شعبياً سائداً في بغداد قبل سقوط حكومة الكيلاني،[61] وقواه اشتراك فرقة عسكرية يهودية من فلسطين، تحت قيادة بريطانية، في الحرب ضد الوطنيين.[62]

وهناك آخرون يؤمنون بأن البريطانيين هم المسؤولون الرئيسيون عن العنف كجزء من سياستهم التي أرادت تحويل غضب الجماهير عنهم في زمن كانت عملية احتلالهم

البلد جارية على قدم وساق، ومن هؤلاء أبراهام تونيا[63] الذي يورد على الأقل ثلاثة أحداث لدعم هذا الرأي، كما يقدم مير بصري، رئيس الطائفة اليهودية بالوكالة في الستينيات، رأياً شبيهاً، إذ ألقى اللوم الرئيسي على البريطانيين.[64] أمّا حاييم كوهين فيورد أن البريطانيين تجاهلوا أحداثاً شبيهة، وإن كانت على مستوى أصغر، وأشاحوا بوجوههم عنها في مدينتي البصرة والفالوجة، حيث سُلبت بيوت ودكاكين من دون تمييز بين الأملاك اليهودية وغير اليهودية.[65]

إن عدم وجود وثائق متعلقة بأحداث العنف في حزيران/يونيو 1941 ضمن وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي أُفرج عنها، يفتح بلا شك باب التفسيرات والتحليل تبعاً للجهات التي تضعها.[66] ويبقى الافتراض الأقرب إلى التصديق أن البريطانيين لم يُبدوا أي حماسة للتدخل، وهذا ما أكدته فريا ستارك (Freya Stark) التي كانت تشغل وظيفة رسمية رفيعة المستوى في السفارة البريطانية في بغداد في تلك الأثناء، إذ قالت إن القوات البريطانية التي رابطت على مسافة أميال خارج العاصمة العراقية كانت حريصة على عدم دخول المدينة إلاّ إذا دُعيت.[67] بينما أبدى الوصي على العرش وأنصاره من السياسيين العراقيين المرفوضين من الشعب العراقي القدر نفسه من القلق والإحراج إذا ما دعوا القوات البريطانية إلى التدخل مباشرة في قمع المتظاهرين في الشارع. كذلك عبر أحد ضباط الاستخبارات العاملين في إحدى الوحدات البريطانية المرابطة قرب بغداد عن مثل هذا التشخيص للموقف البريطاني، إذ ذكر أن البريطانيين ومؤيديهم من السياسيين العراقيين كانوا حريصين على عدم التدخل البريطاني المباشر خشية إضعاف مركز الوصي، في وضع دقيق وحساس.[68]

كذلك من غير المستبعد أن تكون الأوضاع الاقتصادية المتردية في ذلك الوقت من الأسباب التي أدت إلى اندلاع أعمال الشغب، فقد كانت وسائل المعيشة غالية، وشرائح الجماهير الفقيرة لا يمكنها الحصول عليها. ويظهر أن أكثرية المشتركين في عملية النهب كانت من سكان الأحياء الفقيرة المحيطة ببغداد. ووصفت ستارك جموع الدهماء المشتركة في عملية النهب بالقول إنها «أتت من الضفة الثانية لنهر دجلة من أجل السلب لا القتل، وكانت أحياء الأغنياء هدفها.» وواصلت وصف الأحداث قائلة إنه «منظر غريب على الجسور التي تربط ضفتي النهر في بغداد (الكرخ والرصافة)، جماهير تذهب شرقاً بأياد فارغة لتعود محمَّلة بحمولات شتى.»[69] وقدرت ستارك أن 60 شخصاً أو 70

شخصاً من الناهبين قُتلوا عندما أصدر الوصي على العرش الأمر إلى قوات كردية موالية، جُلبت على وجه السرعة من الشمال، باقتحام بغداد وفرض منع التجول فيها، وبإطلاق الرصاص على كل من يُشاهَد في الشارع.[70] ويشير الحسني إلى أن كثيراً من العراقيين اتهم التجار اليهود وشركاءهم من المتنفذين في تلك الأثناء بالمسؤولية عن النقص في السلع والمواد الغذائية، وعن المتاجرة بالسوق السوداء بسبب الحصار الاقتصادي الذي فرضه البريطانيون طوال شهر أيار/مايو 1941 الذي اندلع فيه القتال.[71]

في ضوء تلك الخلفية من أجواء الاحتقان المشحونة بالإحساس بالهزيمة والفشل، تضافرت عناصر استثنائية شديدة التعقيد، فاندلعت أحداث عنف ونهب طوال يومين في مطلع حزيران/يونيو، أُجري في إثرها تحقيق رسمي طغت عليه الرواية البريطانية عنها، إذ أُلقي اللوم على كل من الدعاية الألمانية ومجموعة الكيلاني من القوميين وقوات الشرطة والجيش والشبان من الفتوة والوطنيين العرب، وخصوصاً مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني الذي كان مطارداً من البريطانيين (انظر الملحق 2، النص الكامل لتقرير اللجنة الرسمية الخاصة التي شُكلت للتحقيق في أحداث الفرهود ضد اليهود).

وقدرت لجنة التحقيق عدد الذين قُتلوا بـ 110 أشخاص (بينهم 28 امرأة) من يهود وغيرهم، بينما ذكر رئيس الطائفة اليهودية، في كتاب رفعه إلى الحكومة، أنه سقط 130 قتيلاً، بينهم 25 مفقوداً، وجُرح 450 شخصاً. وتظل الأرقام في الحالتين أكثر صدقية من تلك التي قدرتها مصادر صهيونية في الخارج وأعطت أرقاماً أعلى كثيراً لاسباب دعائية، إذ يذكر إيلي خضوري أرقاماً لعدد القتلى في حدود 600 شخص، استقاها في الغالب من المصادر الصهيونية نفسها التي أشار إليها معروف، مع عدم وجود أي دليل يدعم صحة هذه الادعاءات، أكان من مصادر عراقية أم من الطائفة اليهودية نفسها.[72] واتضح لاحقاً عدم صحة تلك الأرقام، وأن أرقام لجنة التحقيق، وخصوصاً تلك التي قدمتها رئاسة الطائفة، كانت الأكثر صدقية.[73] واعتُقل أشخاص عديدون وقُدموا إلى محاكم عسكرية، وأُعدم ثلاثة منهم في 13 تموز/يوليو 1941، في حين تبرعت الحكومة بمبلغ 70.000 دينار عراقي للجنة الإغاثة اليهودية.[74]

تعددت الروايات، طبعاً، عن تفصيلات أحداث الفرهود، أسبابها وتأثيرها في اليهود وفق ما يخدم الأغراض السياسية لأصحابها. ومما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية أرادت استغلال هذه الأحداث لاستعادة نفوذها المتراجع بعد تنامي قوى المعارضة

المطالبة بالحرية والديمقراطية، ولفرض عودة الوصي وطاقم السياسيين التقليديين الموالي للبريطانيين. أمّا القيادة الصهيونية فرأت في أحداث العنف فرصة ملائمة لشن حملة دعائية عالمية ضد العراق بهدف تعميق الشرخ بين اليهود وسائر أفراد الشعب العراقي تمهيداً لتهجير اليهود، والأهم وضع اليد على ثروتهم، كما سيتضح لاحقاً.

ويشير جميع الدلائل إلى أن أحداث الفرهود لم تكن أمراً مدبَّراً تقف وراءه جهة منظَّمة من القوميين المتطرفين أو الفتوة، بل على العكس من ذلك، كان فورة غضب موجهة أساساً ضد البريطانيين والطبقة الحاكمة الموالية لهم. وحدث ذلك مع دخول مجموعات من عسكريين مهزومين عائدين على غير هدى من الجبهة، ومن آخرين من الأعراب من سكان حزام الفقر المحيط ببغداد. ولم يكن الخصم بالنسبة إلى الوطنيين العراقيين هو اليهود، وإنما البريطانيون الذين ما زالوا، بعد سنوات من الاستقلال الشكلي، متحكمين في مقدرات البلد النفطية وفي سياسته الخارجية.

وفي هذا الأطار كان ملائماً للبريطانيين وللحركة الصهيونية تصوير التيارات السياسية ذات التوجه القومي العربي التحرري، في تلك الأثناء في العراق وفلسطين، أنها ذات ميول نازية ولاسامية كما في أوروبا. وهو في رأيي توصيف خطأ تمت استعارته من أوضاع وواقع مغايرين تماماً لما كانت عليه الحال في أوروبا، فعلاقات الحركات التحررية في المشرق العربي لم تكن قائمة مع الألمان على أسس عقائدية، وإنما كانت مصلحة محضة، كما أرادها زعماء هذا التيار في تلك الفترة، وكما رأتها تيارات تحررية أُخرى في مناطق متعددة من العالم، ساعية للتخلص من السيطرة الاستعمارية في تلك الأثناء.[75]

ويورد الحسني عدم وقوع أي اعتداءات على اليهود خلال تولي حكومة الكيلاني السلطة، وأن الأخير رفض الإذعان لطلبات اعتقال صالح جبر، محافظ مدينة البصرة آنذاك، بسبب تسهيله تهريب الوصي على العرش إلى خارج العراق في تلك الأثناء، وهو الموقف الذي اتخذه مفتي فلسطين، إذ نصح للرجلين عدم القيام بأعمال انتقامية ضد الموالين للبريطانيين.[76] ويلفت نسيم رجوان نظر رفاقه الكتّاب المدافعين عن الرواية الصهيونية الرسمية إلى أن أحداث الفرهود وقعت بعد أن غادرت حكومة الكيلاني البلد.[77]

إن اعتبار الفرهود عملية موجهة أساساً ضد اليهود لهو إفراط في التبسيط، إلى حد

التشويه، بل هو بالأحرى تعبير عن شعور عميق ومكبوت بالعداء تجاه البريطانيين وضد الطبقة الحاكمة الموالية لهم وجد متنفساً في أعمال عنف ضد اليهود. ويشير الكاتب والصحافي البريطاني المخضرم ديفيد هيرست (David Hirst) إلى هذا الموضوع، بقوله:

> في مناسبات نادرة من التاريخ العربي نجد مسلمين أو مسيحيين، في القضية نفسها، يهاجمون اليهود في أوج غضبهم، ولم تكن اللاسامية، بالشكل التقليدي الذي نعرفه عن الأوروبيين، هي الدافع إلى ذلك، وإنما نوع من التعصب الجائر في لحظات من الرفض والغضب.... فلدى اليهود، كما لدى غيرهم من الأقليات الأخرى، نزعة إلى الارتباط بهذا الحاكم الجائر من أجل الاستفادة، الأمر الذي تعتبره الأكثرية تحالفاً. وهذا يعني في وقتنا الحاضر أن الطوائف اليهودية المحلية، من العراق وحتى بلاد المغرب، لقيت معاملة تفضيلية خاصة، على عدة مستويات، من مختلف الأسياد الفرنسيين أو البريطانيين المسيطرين على العالم العربي.

ويرى هيرست أنه «إذا وجب على اليهود العرب تحمل قسط من لوم أنفسهم نتيجة الشعور بالحسد والغيرة ضدهم بسبب هذا الوضع، فهم يستحقون لائمة أقل للسبب الثاني لعداء العرب ضدهم، وهو الصهيونية التي أثبتت في النهاية أن آثارها المدمرة في حياتهم لا تعرف حدوداً.»[78]

فشل الصهيونية

تركت أحداث الفرهود صدمة نفسية لدى اليهود في العراق، فقد هزت أعمال العنف المنقطعة النظير تلك كثيرين منهم، ودفعتهم إلى فحص علاقاتهم من جديد بالعراقيين الآخرين، وأضعفت إحساسهم بالأمان بصورة جدية، ولو موقتاً. وعلى الرغم من أن هذه الأحداث أصبحت جزءاً من القصَص الشعبي اليهودي، فإن تحولاً في الرأي تجاه الصهيونية لم يظهر، وإنما حدث ذلك فقط بعد ثمانية أعوام أو تسعة أعوام لاحقة، حين استغلت الحركة الصهيونية أحداث الفرهود على نحو كامل مع قيام دولة إسرائيل. وعلى العكس من ذلك، آثرت أغلبية اليهود من الجيل الجديد المثقف الانخراط في العمل السياسي والابتعاد عن العزلة السياسية في المجتمع العراقي، والتقت رغبة هؤلاء

المثقفين مع الزعماء التقليديين للطائفة في معاداة الصهيونية لما ستجلبه من مخاطر وشيكة على مصيرهم.

وهناك ما يشير أيضاً إلى أن يهود بغداد تجاوزوا تأثير مأساة أحداث الفرهود التي مرت بهم، وسعوا لتناسي أحداث العنف والمضي في حياتهم الاعتيادية. ويمكن أن يُفسر أحد أسباب ذلك بالانتعاش التجاري الذي حدث خلال الحرب، والذي استفاد منه في الدرجة الأولى رجال الأعمال اليهود، إذ عمل كثيرون منهم مقاولين وممولين للقوات البريطانية المحتلة (تقدر بنحو 100.000 جندي). وتشير تقارير رسمية بريطانية في أواخر صيف سنة 1941 إلى أن العائلات اليهودية القليلة التي حصلت على تأشيرات سفر إلى الخارج (بصورة عامة إلى الهند للانضمام إلى أقارب لهم هناك) سرعان ما غيرت رأيها،[79] كما كانت حركة بناء المدارس والمنشآت الخاصة بالطائفة والتفوق التجاري والمشاركة السياسية تنمو باطراد إلى حين قيام إسرائيل سنة 1948.

أُصيب المبعوثون الصهيونيون، الذين قدموا إلى العراق خلال الحرب العالمية الثانية، بالدهشة من عدم استجابة يهود العراق لهم في تلك الأثناء، مع أن الوجود البريطاني قدم، بلا شك، فرصاً مؤاتية لإنعاش النشاطات الصهيونية، وساعد في ذلك، كما يبين يوسف مئير ويهودا أطلس، وجود وحدات عسكرية يهودية من فلسطين ضمن قوات الاحتلال البريطاني.[80] وتم إيفاد مبعوثين صهيونيين من فلسطين إلى العراق في سنة 1942 باعتبارهم عاملين في الجيش البريطاني، ويذكر يهودا شنهاف أنهم عملوا بغطاء إضافي آخر كموظفين في شركة سوليل بونيه للإنشاءات التي نفذت عدداً من المشاريع لمصلحة البريطانيين في العراق وإيران ودول عربية أُخرى، وهي شركة تمتلكها الهستدروت (نقابة العمال اليهود في فلسطين). وحظي قسم من المبعوثين الصهيونيين بدعم قوي في ذلك الوقت من خلال علاقاته التجارية بموظفين عراقيين رسميين موالين للبريطانيين.[81]

وكان الاهتمام الرئيسي للمبعوثين الصهيونيين هو كسب اليهود الأوروبيين الذين هاجروا من بلادهم خلال الحرب ووجدوا ملجأً في أوروبا وعدد من الدول العربية والإسلامية. ويشرح دافيد كيمحي كيف أُرسل هؤلاء المبعوثون إلى البلاد العربية والأوروبية لتنظيم نقل هؤلاء اليهود المهاجرين إلى فلسطين، فيشير إلى أن الطائفة اليهودية في العراق، مثل أخواتها في مصر وتونس، ترددت، ولم تكن ميالة إلى الاشتراك

في ذلك.[82]

كانت المهمة الأساسية للمجموعة الأولى من المبعوثين الصهيونيين،[83] حين قدمت إلى العراق في آذار/مارس 1942، إقامة شبكات اتصال لنقل اليهود البولنديين والألمان الذين لجأوا إلى مناطق مجاورة للاتحاد السوفياتي وإيران، واتجه اهتمام أولئك المبعوثين في المرحلة الأخيرة إلى أوساط الشبان اليهود، فأقاموا منظمة شبه عسكرية للفتيان سُميت تنوعاه، وأُخرى أُطلق عليها هحلوتس، أي منظمة الطلائعيين أو الرواد (The Pioneer Movement)، وذلك تنفيذاً لسياسة الهجرة إلى فلسطين. لكن الأحداث تدل على أن نشاطات المبعوثين أخذت تضمحل في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أن توقفت نهائياً سنة 1945. ففي 9 تشرين الأول/أكتوبر 1942، بعث أحد المبعوثين آنذاك، واسمه دان رام، برسالة إلى يغآل ألون، رئيس العمليات الخارجية في الهاغاناه في تلك الفترة، يعلمه فيها بفشل نشاطاتهم في العراق، ويقترح العودة إلى فلسطين.[84]

ولم تكن قد مرت تسعة أشهر على عمليات العنف في بغداد، حين كتب إنزو سيريني، زعيم الحركة الصهيونية السرية في العراق، إلى الوكالة اليهودية معبراً عن دهشته من عدم وجود الحماسة بين اليهود البغداديين من أجل فلسطين، ويعزو ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي الذي جلبته الحرب، وإلى ما يسميه قدرة اليهود على النسيان والاندماج، وإلى موقف الحكومة العراقية التي دفعت تعويضات لضحايا عمليات العنف. ويستنتج في أيلول/سبتمبر 1942 قائلاً: «لا يجب أن ننسى أننا أضعنا الفرصة لعمل سريع كهذا، عندما لم نحاول، قبل المذابح، أن نعد الوسائل المناسبة لاستغلال هذه 'الفرصة الذهبية'.»[85]

وساعد عامل آخر مهم على تهدئة مخاوف اليهود العراقيين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو زيادة تأثير القوى الديمقراطية في الحركة الوطنية (على حساب القوميين) وإعطاؤها قضايا اجتماعية ومحلية الأولوية، واستمر هذا الاتجاه في التصاعد حتى قيام إسرائيل في أيار/مايو 1948. وكان مهد لهذا التطور زيادة النقمة الشعبية ضد حكومة النخب التقليدية الموالية للبريطانيين، وتصاعد حدتها بسبب العبء الثقيل الذي وقع على كاهل الفلاحين وذوي الدخل المحدود من فئات الشعب، والنقص في المواد الغذائية وتدهور الإنتاج الزراعي وهبوط عوائد النفط نتيجة القيود التي فرضها البريطانيون لتسديد ديونهم الناجمة عن الحرب، هذه الأمور كلها ساعدت في خلق مناخ

من التذمر والضيق لدى الشعب. وارتفعت أسعار كثير من السلع الأساسية من خمسة أضعاف إلى عشرة أضعاف، وأصبحت أكبر من قدرات النسبة الأعظم من السكان الذين لا يملكون الفرصة لتحسين أحوالهم المعيشية، ولا الوسيلة الديمقراطية والشرعية للتعبير عن الظلم اللاحق بهم. وفي الوقت نفسه، ظل المبدأ الذي حكم السياسة البريطانية في الأربعينيات، بصورة عامة، هو نفسه الذي حكمها في الماضي، ومفاده أن «علينا الوصول إلى أهدافنا باستخدام نفوذنا من دون أن نحتاج إلى أن نحكم مباشرة.»[86] أمّا الفئة الحاكمة الموالية للبريطانيين فتمسكت بأساليب التعسف والقمع إزاء مطالب الشعب الاجتماعية والديمقراطية.

تجدر الملاحظة أنه في قمة عنفوان الحركة الوطنية التي سيطرت فعلاً على شوارع بغداد في إبان وثبة شباط/ فبراير 1948،[87] شعر اليهود بأنهم أكثر أماناً وأكثر قرباً إلى سائر العراقيين. ووصف بعض اليهود العراقيين في إسرائيل هذه الوثبة بأنها كانت «عهداً من الأخوة والتسامح في زمن بدت فيه فلسطين جداً بعيدة.»[88] وحين مرت ذكرى الشاب اليهودي شاؤول طويق الذي قُتل على يد الشرطة في تظاهرة احتجاج شعبية في أثناء الوثبة، أي قبل أشهر قليلة من قيام دولة إسرائيل، اعتبرته صحيفة «اليقظة»، لسان حال القوميين، في عددها الصادر في 5 شباط/ فبراير 1948، «أحد شهداء الشعب العراقي في نضاله من أجل الحرية»، علماً بأن الصحيفة عبرت بصورة عامة عن وجهة نظر الجناح اليميني من القوميين ممثلاً في حزب الاستقلال المعروف بمواقفه المتشددة إزاء اليهود. واستمرت «اليقظة»، خلال الشهرين التاليين على هذا التأبين، في نشر قائمة أسماء يهود ساهموا في جهود الحرب العربية في فلسطين.[89]

لذلك يصعب في تقديرنا تقبل الرأي الذي طرحه حاييم كوهين في تعليقه على أحداث العنف ضد اليهود سنة 1941 في بغداد، فقد كتب أن الدعاية ضد اليهود أصبحت أكثر تأثيراً، منذ العشرينيات وخصوصاً في الأربعينيات، إذ بدأ المسلمون الوطنيون ينظرون إلى اليهود كأقلية صهيونية لا كطائفة دينية ضعيفة، وكصهيونيين، اعتُبر اليهود خَوَنة بالنسبة إلى القضية العربية. فحجج كوهين لا تساعد في فهم المواقف التي اتخذتها الأحزاب الوطنية والديمقراطية في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تجاه المواطنين اليهود الذين يعيشون بين العراقيين، كما أنه لا يجد تفسيراً لتوجه الشبيبة اليهودية إلى الانخراط في العمل السياسي مع الأحزاب الديمقراطية، وخصوصاً

الشيوعيين. ويغفل كوهين عن موقف رجال الدين والوطنيين مثلاً في بعض البلاد العربية، كلبنان وتونس والجزائر والمغرب، فكثيرون من أولئك ساندوا يهود بلادهم ضد الخطوات التي اتخذتها حكومة فيشي ضدهم خلال الحرب العالمية الثانية،[90] كما فشل في رؤية خطوط التمييز بين مختلف الاتجاهات في الحركة الوطنية. وحتى لو افترضنا أنه قصد جناح القوميين العرب داخل الحركة الوطنية، فمن المشكوك فيه أن يكون لدى القوميين موقف أيديولوجي متماسك يمكن أن يُعتبر ابتعاداً عن الموقف التقليدي السائد في المنطقة العربية في النظر إلى اليهود كطائفة دينية على الرغم مما شابه من ارتباك بعد قيام إسرائيل.

وفي رأينا أن التفسير الأقرب إلى القبول هو أنه مع تقدم المشروع الصهيوني في أواخر الأربعينيات، وخصوصاً بعد تأسيس إسرائيل، ساد الارتباك لدى بعض أقسام الحركة الوطنية العربية من القوميين، وكان الدافع إلى ذلك أسباب وعوامل متعددة، منها غموض الفكرة الصهيونية نفسها، كما لاحظت ماريون ولفسون وآخرون، وبُعدها عن التعريف الدقيق لما يسمى «القومية اليهودية» المستندة إلى الدين.[91] وربما من الصحيح القول أيضاً إن ردات فعل النخب السياسية الحاكمة الموالية للبريطانيين، الضعيفة والمرفوضة شعبياً، ساهمت في خلق حالة من انعدام التمييز بين الصهيوني واليهودي، بسبب عجزها عن حماية الطائفة اليهودية، ونتيجة الإجراءات التي اتخذتها على نحو يشكك عملياً في مواطنية يهود العراق. وقد قدمت هذه النخب خدمة كبيرة لإسرائيل، إذ رأت السلطات في الشيوعيين والتيار الديمقراطي عموماً خطراً أكبر عليها من الصهيونيين، وحاربتهم في وقت كان اليهود يُقبِلون على الانخراط في هذا التيار ابتعاداً عن الصهيونية، وتمسكاً بالبقاء في ظل نظام عصري مدني وديمقراطي يستند إلى قيم الحرية والمساواة. وفي مرحلة الهزيمة والتراجع في فلسطين، رأت النخب السياسية الموالية للبريطانيين أن مصلحتها تقتضي التحالف مع التيارات الأكثر عصبوية وتطرفاً في التيار القومي حفاظاً على نفسها. وبذلك، اكتمل المشهد الذي أعدته الحركة الصهيونية وحلفاؤها من القوى الكبرى لتهجير اليهود، وخضعت لتنفيذه القوى الحاكمة في العراق في تلك الفترة.

ويرى مير بصري، الذي يعبر عن اعتقاد واسع لدى اليهود العراقيين، أن لا أساس للافتراض أن انبثاق الحركة القومية العربية من الضروري أن يغير وضع الجماهير

اليهودية، كطائفة دينية في البلاد العربية. وفي تقديره أنه «لولا قيام إسرائيل لما كان سيحدث شيء لليهود العراقيين، وكان في إمكانهم البقاء هناك كأي أقلية دينية أُخرى.»[92] ويلاحَظ أن الرواية الصهيونية عن وضع الطوائف اليهودية في المجتمعات العربية والإسلامية وهجرتها منها لم تعد مقنعة.[93] كذلك نُشر عدد من الدراسات وكتب المذكرات الشخصية في الأعوام الأخيرة لمجموعة من الكتّاب والأكاديميين اليهود معظمهم من أصول عراقية، بينهم شمعون بلاص ويهودا شنهاف وسامي ميخائيل ومير بصري وساسون سومخ وسليم فتال ونسيم رجوان وأنور شاؤول ورفائيل شابيرو وإيلا شوحط وفيوليت شماش وسامي سموحا وراشيل شابي وأوريت باشكين، كان أكثر موضوعية وقدم صورة أقرب إلى الواقع للأجيال الشابة من الإسرائيليين.

المصادر والملاحظات

1 Elie Kedourie, *The Chatham House Version and other Middle Eastern – Studies (*London: Weidenfeld & Nicolson, 1970), p. 300.

2 Ibid.

3 Abraham Hayim Twena, ed., *Jewry of Iraq: Dispersion and Liber*ation, *Part v, Jewish Education in Baghdad, 1832–1951 (*Ramla: Geoula Synagogue, 1975), p. 7 (Hebrew).

4 Report from the High Commissioner for Mesopotamia (Cox) to the Secretary of State for the Colonies, 11th June, CO 730/2/34955.

5 Hayyim Cohen, *The Jews of the Middle East, 1860–1972* (New York: John Wiley & Sons, 1973), p. 18.

6 Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest* (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 97, 114.

7 Fritz Konrad Ferdinand Grobba, *Männer und Mächte im Orient* (Zurich: Masterschmidt, 1967).

8 Ya'acoub Daoud Eskandarany, «Egyptian Jewry, Why it Declined,» *Khamasin*, vol. 5 (1978), p. 29.

انظر أيضاً ترجمة المقالة إلى العربية في: رفائيل شابيرو، «الصهيونية ورعاياها من اليهود الشرقيين» (بيروت: دار الحمراء، 1991)، وهو على ما يبدو مترجماً عن عدد «خماسين» المشار إليه.

9 انظر أيضاً: محمد أبو الغار، «يهود مصر: من الازدهار إلى الشتات» (القاهرة: دار الهلال، 2004)؛

Abraham Léon, *The Jewish Question: A Marxist Interpretation* (New York: Pathfinder Press, 1970), p. 226.

10 Maxime Rodinson, *Cult, Ghetto, and State* (London: Saqi Books, 1983).

11 Theodor Herzl, *The Jewish State* (London: Central Office of the Zionist Organization, 2nd edition, 1934), p. 30.

12 لمزيد من التفصيلات، انظر: Rodinson, op. cit.

13 Eskandarany, op. cit., p. 29.

14 Alex Bein, *History of the Zionist Colonization* (Ramat-Gan, Israel: Massada Press, 1970), p. 97 (Hebrew).

15 Ahad Ha'am, *Collected Works* (Tel Aviv: Jewish Publishing House, 1947), p. 426 (Hebrew).

16 Cohen, op. cit.

17 حاييم كوهين، «النشاط الصهيوني في العراق»، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: منظمة

التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973)، ص 38–47.

لمزيد من التفصيلات، انظر أيضاً:

André Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa* (Philadelphia, Pennsylvania: Jewish Publication Society of America, 1968).

18 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 9، 93.

19 المصدر نفسه، ص 36.

20 المصدر نفسه.

21 Yehouda Shenhav, «Jews from Arab Countries and the Palestinian Right for Return,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 1 (2002a), pp. 27–56.

22 يذكر عبد اللطيف الراوي نقلاً عن نوري السعيد أن المقابلة تمت من دون علم الحكومة العراقية. عبد اللطيف الراوي، «عصبة مكافحة الصهيونية في العراق، 1945–1946: دراسة ووثائق اليسار العراقي والمسألة الفلسطينية» (دمشق: دار الجليل، 1986).

23 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 36.

24 سلمان درويش، «كل شيء هادئ في العيادة» (القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1981)، ص 33.

25 Arnold Wilson, *Mesopotamia, 1917–1920: A Clash of Loyalties; A Personal and Historical Record* (London: Oxford University Press; H. Milford, 1931), pp. 305–306.

26 Elie Kedourie, «The Jews of Baghdad in 1910,» *Middle Eastern Studies*, vol.7, no. 3 (October, 1971), p. 357.

27 *The Iraq Times*, 5 November 1938.

28 Yehouda Shenhav, «The Phenomenology of Colonialism and the Politics of 'Difference': European Zionist Emissaries and Arab-Jews in Colonial Abadan,» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, vol. 8, no. 4 (2002b), pp. 522–545.

29 Ibid., p. 535.

30 Ella Shohat, *Israeli Cinema: East/West and the Politics of Representation* (London: I.B. Tauris, 2010), p. 106.

31 كمال الصليبي، «طائر على سنديانة: مذكرات» (عمان: دار الشروق، 2002)، مقتبس في: سليم تماري، «الجبل ضد البحر» (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005)، ص 225.

32 Nissim Rejwan, *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1985), p. 201.

33 Norman Berdichevsky, «The Iraqi Jews: The Oldest Diaspora, Now Safe in Israel,» *New English Review* (February 2012).

34 Amnon Shiloah et al., *Jewish Communities from Central, Southern and Eastern Asia in*

Israel (Jerusalem: Hebrew University, 1976), p. 63.

35 Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 311.

36 *Peter Sluglett, Britain in Iraq*, 1914–1932 (London: Ithaca Press, 1976), preface.

37 Albert Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, 1947), p. 64.

38 خالد التميمي (محقق)، «محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية» (لندن: دار الوراق للنشر والتوزيع، 1996)، ص 269–270.

انظر ايضاً: Hourani, op. cit.

39 Batatu, op. cit., p. 258.

40 التميمي، مصدر سبق ذكره، ص 269–270.

41 «سري للغاية» مذكرة من وزارة الداخلية العراقية إلى جميع دوائر التحقيقات والمؤرخة 12 سبتمبر [أيلول] 1929. محفوظة في الأرشيف الوطني البريطاني رقم: CO/3036/17، مقتبسة في: المصدر نفسه، ص 270.

42 قسم التحقيقات الجنائية (C.I.D.) «سري»

Secret, Report no. S.B. 400, 20 August 1929, File no. 16/78, in N.A.I, New Delhi, CO/1983

مقتبس في: المصدر نفسه، ص 270.

43 قسم التحقيقات الجنائية (C.I.D.) «سري»

Secret Report no. S.B. 400, 14 September 1929, No.S.B 435, file no.7/17/144, in N.A.I, New Delhi,

مقتبس في: المصدر نفسه، ص 264–269.

44 المصدر نفسه، ص 269.

45 Walid Khadduri, «The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony,» in: *Zionism, Imperialism and Racism*, edited by Abdul – Wahab Kayyali (London: Croom Helm, 1979), pp. 311–312.

46 سعيد عبود السامرائي، «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي» (النجف: مطبعة القضاء، 1973)، ص 138.

47 عبد الرزاق الحسني، «الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية» (صيدا: مطبعة العرفان، ط 2، 1971)، ص 351.

48 يشمل هذا المصطلح في العراق، كما في أغلبية الدول العربية، الأحزاب اليسارية، كالشيوعيين وأحزاب يسار الوسط الممثلة في الحالة العراقية آنذاك بالحزب الوطني الديمقراطي.

49 فؤاد حسين الوكيل، «جمعية الأهالي في العراق، 1932–1937» (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1980).

50 Sylvia G. Haim, «Aspects of Jewish Life in Baghdad under the Monarchy,» *Middle*

Eastern Studies, vol. 12, no. 2 (May 1976), pp. 188–208.

51 يذكر خلدون معروف اسم الوكالة اليهودية (The Jewish Agency for Palestine). انظر: خلدون ناجي معروف، «الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952» (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 8، 1976)، ص 17.

52 المصدر نفسه، ص 16–18.

53 انظر صلاح الدين الصباغ، «فرسان العروبة في العراق: مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ» (الرباط، المغرب: تانيت للنشر، 1994)، ص 119–120.

54 الوطنيون العرب الذين لجأوا إلى العراق، ومنهم: حسن أبو السعود؛ عادل أرسلان؛ جورج أنطونيوس؛ سعد الله الجابري؛ إسحق وأمين وجمال وداود ومنيف وموسى الحسيني؛ راسم الخالدي؛ منصور داود؛ عزة دروزة؛ إسحق درويش؛ أمين رويحة؛ أكرم زعيتر؛ حسن سلامة؛ رياض الصلح؛ عز الدين الشوا؛ عارف عبد الرزاق؛ سليم عبد الرحمن؛ عادل ونبيه العظمة؛ موسى العلمي؛ فوزي القاوقجي؛ شكري القوتلي؛ سعد الدين عبد اللطيف؛ معين الماضي؛ جميل مردم بك؛ الطيب الناصر؛ مصطفى الوكيل.

انظر: أنيس صايغ، «الهاشميون وقضية فلسطين» (بيروت: جريدة المحرر، 1966)، ص 187.

55 العقداء الأربعة هم: صلاح الدين الصباغ؛ فهمي سعيد؛ كامل شبيب؛ محمود سليمان. وكانوا على صلات حسنة بنفر من السياسيين ممن لم يفسدهم الحكم، وعلى رأسهم رشيد عالي الكيلاني.

56 Batatu, op. cit., pp. 453–455.

57 صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 109–111.

58 معروف، مصدر سبق ذكره، ص 35–36.

59 الحسني، مصدر سبق ذكره، ص 69.

60 Haim, op. cit., pp. 188–191.

61 الحسني، مصدر سبق ذكره، ص 69.

62 لتفصيلات أكثر، انظر: صايغ، مصدر سبق ذكره، ص 26، 83.

63 Twena, op. cit., pp. 89–90.

64 في مقابلة أجراها معه المؤلف، 6 كانون الثاني/ يناير 1981، لندن.

65 Hayyim Cohen, «The Anti-Jewish Farhud in Baghdad, 1941,» *Middle Eastern Studies,* vol. 3 (October 1966a), p. 8.

66 تذكر ماريون ولفسون أن الوثائق البريطانية المتعلقة بالفرهود غير مسموح بكشفها قبل سنة 2017. إلاّ إن المؤلف لم يجد عند إعادة فحصه وثائق تلك الفترة ما يفيد بوجود وثائق أو ملف خاص بالفرهود في مركز الوثائق الوطني في لندن في نيسان/ أبريل 2013. ومع ذلك، كشفت تقارير صحافية بريطانية– لم تنفها الحكومة البريطانية – في تشرين الأول/ أكتوبر 2013 عن وجود ملايين الوثائق التي ما زالت تحفظ في مواقع رسمية سرية غير متاحة للجمهور. انظر:

Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab Word* (London: Faber and Faber, 1980).

67. Freya Stark, *East is West* (London: John Murray, [1945]), p. 160.

68 يوسف مئير، «خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق»، ترجمة حلمي عبد الكريم الزعبي (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1976)، ص 63.

69. Stark, op. cit., p. 160.

70. Ibid.

71 عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية» (صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، ط 1، 1955b)، المجلد الثامن، ص 102–103، 195–196.

72. Kedourie, *The Chatham House Version...*, op. cit., p. 307.

73. Abraham Twena, *Jewry of Iraq: Dispersion and Liberation, Part VI, The Pogrom in Baghdad* (Ramla: Geoula Synagogue, 1977), pp. 111, 112 (Hebrew).

74. Haim, op. cit., pp. 194–195.

75 لمزيد من التفصيلات في هذا الموضوع، انظر: مراجعة عباس شبلاق لكتاب أوريت باشكين عن يهود العراق، في: «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 99 (صيف 2014)، ص 174–179.
Orit Bashkin, *New Babylonians: A History of Jews in Modern Iraq* (Stanford, California: Stanford University Press, 2012).

76 تتعمد المصادر الصهيونية المبالغة فيما يتعلق باعتداءات فردية ربما تكون حدثت لليهود خلال الفترة القصيرة من عمر حكومة الكيلاني لدوافع دعائية وسياسية، وهو ما فعله الشيوعيون لاحقاً في إطار حملتهم على القوميين، بينما يشير بطاطو إلى أنهم ساندوا حركة الكيلاني في البداية. انظر:

كوهين، مصدر سبق ذكره؛ Batatu, op. cit., pp. 453–455؛ معروف، مصدر سبق ذكره، ص 36؛ عثمان كمال حداد، «حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941» (صيدا، لبنان: المكتبة العصرية [1951])، ص 126–127.

77. Sasson Somekh, *Baghdad Yesterday: The Making of an Arab Jew* (Jerusalem: Ibis editions, 2007); Salim Fattal, *In the Alleys of Baghdad* (Tel Aviv: Salim Fattal, 2012); Nissim Rejwan, *The Last Jews in Baghdad* (Austin: University of Texas Press, 2004).

78. David Hirst, *The Gun and the Olive Branch* (London: Faber and Faber, 1977), p. 161.

79. Baghdad to FO, September 1941, FO371/2711687/29/41.

80 لمزيد من التفصيلات انظر:

مئير، مصدر سبق ذكره، ص 281؛
Yehuda Atlas, *The Jewish Underground Movment in Iraq* (Tel Aviv: Ma'arakot, 1969), pp. 243–246 (Hebrew).

81. Shenhav, «The Phenomenology of Colonialism ...,» op. cit., pp. 522–545.

82. Jon and David Kimche, *The Secret Roads: The «Illegal» Migration of a People, 1938–1948* (Westport, Connecticut: Hyperion Press, 1 976), pp. 60–62.

83 ضمت المجموعة الأولى ثلاثة أعضاء هم: عزرا خضوري؛ شماريا غوتمان؛ إنزو سيريني قائداً

للمجموعة، وقتل لاحقاً في إيطاليا.

84 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 159.

85 المصدر نفسه، ص 156.

86 Minutes of Sir Alexander Cadogan, dated 12 January 1944; FO file number unclear, E 345/37/9.

87 «الوثبة» هي انتفاضة شعبية عارمة حدثت في شباط/ فبراير 1948 احتجاجاً على توقيع معاهدة بورتسمَوث (Portsmouth) التي أسقطت آنذاك حكومة صالح جبر. وتعتبر الوثبة من الفترات القليلة في تاريخ العراق الحديث، والتي اتحدت فيها القوى والأحزاب القومية مع القوى والأحزاب الديمقراطية لتحقيق أهداف مشتركة.

88 انظر: مثير، مصدر سبق ذكره، ص 281؛
Atlas, op. cit., pp. 243–246.

89 انظر: أعداد فبراير/ شباط ومارس/ آذار 1948 من صحيفة «اليقظة»، مركز الوثائق الوطني، بغداد.

90 على سبيل المثال، انظر: خيرية قاسمية، «النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه: 1908–1918» (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973)؛ قاسم عبده قاسم، «اليهود في مصر: من الفتح العربي حتى الغزو العثماني» (القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1987).

91 Woolfson, op. cit., p. 112.

92 مقابلة أجراها معه المؤلف، 6 كانون الثاني/ يناير 1981، لندن.

93 في بحث أعده طالب في جامعة أكسفورد عن يهود بغداد يصل إلى هذا الاستنتاج، انظر:
Ari Alexander, «The Jews of Baghdad and Zionism: 1920–1948,» M. A. Thesis in Modern Middle Eastern Studies, Magdalen College, University of Oxford, 2004.

الفصل الثالث

تهيئة المشهد للهجرة والتمسّك بالبقاء

كان لليهود في العراق الحقوق نفسها التي كان يتمتع بها باقي العراقيين جميعاً، وذلك وفق الدستور العراقي الذي سُنّ سنة 1932، كما كان لهم الحق في إدارة شؤون طائفتهم، وفي انتخاب أربعة ممثلين عنهم إلى مجلس النواب زاد عددهم إلى ستة في سنة 1946. وكان يهيمن على المجلس مبدئياً أغنياء التجار وكبار الموظفين الحكوميين وزعماء عشائر وزعماء دين؛ وهي بنية ألقت بظلها على الطائفة اليهودية التي آثرت الابتعاد بصورة عامة عن أجواء الخلاف المسيطرة على السياسة العامة للكتل السياسية الرئيسية، والحفاظ على علاقات جيدة بأكثرية الحكومات العراقية المتعاقبة.

يهود العراق والمشاركة في العمل السياسي

في الواقع، كان اليهود العراقيون بعيدين عن السياسة خلال عصور عديدة، ويُعزى هذا الدور السلبي إلى تقديرهم موقعهم في المجتمع كأقلية ضعيفة على الرغم من تقدم أوضاعهم الاقتصادية. ومن الملاحَظ أنه على الرغم من أن صعود الطبقة الوسطى العراقية سمح بتشكيل منظمات اجتماعية وسياسية أيام الحكم الملكي، فقد امتنع مثقفو الطبقة الوسطى اليهودية من تشكيل منظماتهم الخاصة، أو من الانضمام إلى المنظمات القائمة.

وخلافاً لما حدث في مصر ولبنان وفلسطين، حيث كان لليهود الأوروبيين دور فعال في تأسيس الأحزاب الشيوعية المحلية، فإنه لم يكن لليهود في العراق أي دور في إنشاء الحزب الشيوعي العراقي، وإنما ظهروا فقط بعد أن أصبحت الشيوعية قوة

ذات شأن في البلد. أمّا الدور البارز الذي أداه المسيحيون في الأعوام الأولى لتأسيس الحزب الشيوعي العراقي فمرده، وفق حنا بطاطو، إلى «العجز الاجتماعي الذي تعانيه الأقليات الدينية.»[1] وهذا بالنسبة إلى اليهود لم يشكل لديهم سوى أمر ثانوي. ويرى بطاطو أن «إبعادهم عن المناصب السياسية والاجتماعية يبدو أنه لم يُثر لديهم كثيراً من الاهتمام، وخصوصاً أن وضعهم الاقتصادي كان الأفضل بين كل الطوائف الأُخرى. طبعاً فإن انتعاشهم الاقتصادي النسبي وسط حالة عامة من التردي المعيشي شكل، بالنسبة إليهم، مصدر خطر. وهذا العامل إلى جانب عامل آخر أكثر خطورة، يتمثل في عواقب تأثير التقدم الذي أحرزه المشروع الصهيوني في فلسطين، قد أديا مجتمعَين إلى طرح موقع اليهود في العراق ومصيرهم إلى المجهول. لذا، يمكن القول إن عدم شعورهم بالأمان ساهم بالدرجة الأولى في توجه مثقفيهم نحو الشيوعية في الأربعينيات.»[2]

لكن وقائع الحرب العالمية الثانية وأحداث العنف في العراق خلال أيار/مايو 1941، كانت بمثابة إنذار لليهود بضرورة تفاعلهم مع هموم المجتمع العراقي، وخصوصاً في أوساط الشبيبة المتعلمة. كما أن بروز الجناح الديمقراطي في الصفوف الأولى لقيادة الحركة الوطنية، وتأثير الحركة الصهيونية في وقت لاحق في فلسطين، كان لهما مجتمعين مفعولهما وأثرهما في المثقفين اليهود الذين أخذ التساؤل يتبلور وينتشر بينهم عن الأسباب التي دفعت الجيل القديم من اليهود إلى الابتعاد عن الانخراط في النشاط السياسي العام في العراق. ورأى بعضهم أن هذه المواقف السلبية أدت إلى عزل الطائفة اليهودية عن أوساط الشعب العراقي الواسعة والعريضة، فبادرت أعداد من الجيل الجديد إلى الانضمام إلى الأحزاب السياسية، ولا سيما الحزب الشيوعي العراقي، إذ رأت أن مستقبلها مقرون بالاتجاه العام لمسيرة الجماهير العراقية. وعلى سبيل المثال، أعلن بيان مخطوط باليد وزعه شيوعي يهودي، وصدر باسم الشباب اليهودي الحر، أنه «لن تهدأ الأوضاع بالنسبة إلى الأقليات، ولن يستقر وجودها الاجتماعي، حتى تستولي الطبقة العاملة العراقية على السلطة. وهو ما يدفع الطليعة من الشرفاء من الشباب اليهود القلقين نحو الشيوعيين الذين يمثلون الجماهير الكادحة.»[3]

وانضم آخرون، وخصوصاً في أوساط الشباب ومن عائلات فقيرة نسبياً، إلى الحركة الصهيونية التي أسسها مبعوثون جاؤوا من فلسطين. وشكلت النجاحات التي

حققتها هذه الحركة عالمياً مبعث ثقة للقيام بمغامرات مماثلة. وبين هذه النجاحات، في الدرجة الأولى، كان قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/ نوفمبر1947، والذي يعترف بالمطلب الصهيوني الداعي إلى إقامة دولة يهودية في جزء من فلسطين، وإعلان إنشاء دولة إسرائيل في أيار/مايو 1948، إضافة إلى الإغراءات بفوائد الهجرة إلى فلسطين، والتي قدمها هؤلاء المبعوثون إلى عدد من الشباب من قليلي الفرص، وما تتيحه من فرص عمل جديدة وتمتُّع بالحرية الفردية التي يفتقدها جيلهم في مجتمع محافظ نسبياً، كالمجتمع العراقي.

وهكذا، تركز الصراع الرئيسي بين الصهيونية والشيوعية في أواخر الأربعينيات على النفوذ في أوساط أجيال الطائفة اليهودية الشابة، والتأثير فيها. ومع ذلك، بقيت النشاطات السياسية محصورة داخل جيل الشباب بصورة عامة، بينما ظلت الأكثرية الساحقة من أفراد الطائفة مخلصة لموقفها التقليدي في عدم التدخل في السياسة.

المثقفون اليهود والحركة الديمقراطية

في بداية سنة 1946 شهد العراق فترة قصيرة من الليبرالية، وبدت العناصر الديمقراطية القوة السياسية الأبرز بعد الحرب. وظهر في تلك الفترة خمسة أحزاب سياسية رئيسية،[4] لكن الحكومة سرعان ما شددت المراقبة على نشاطاتها، بينما واصلت السلطة تزلفها بالحديث عن المساهمة القيّمة لتلك الأحزاب. ودخل عدد ليس قليلاً من المثقفين اليهود معترك الحياة السياسية في تلك الأثناء، منهم مَنْ انضم إلى الجناح اليساري في تيار الوسط داخل الحزب الوطني الديمقراطي وساهم في صحيفته «صوت الأهالي»،[5] ومنهم من انخرط في الحزب الشيوعي العراقي السري الذي واجه تنكيل السلطات ومضايقاتها.

ويذكر بطاطو أنه لم يكن لليهود دور مهم في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، ولم يكن بينهم أعضاء في مكتبه السياسي، وذلك إلى حين اعتقال مؤسس الحزب وأمينه العام يوسف سلمان يوسف (الملقب بفهد) سنة 1947. ويشير إلى أن تمثيل اليهود في مختلف لجان الحزب المركزية خلال الفترة 1941 – 1947، وفي مؤتمريه سنة 1941 وسنة 1945، ظل قليلاً عددياً ونسبياً. ومع ذلك، يقول بطاطو إنه كان لهم حضور كبير في المنظمة النسائية الحزبية، كما يوضح أن عضويتهم كانت مركزة بصورة واسعة في العاصمة، وكان

لهم تمثيل مهم في التشكيلات الوسطى والدنيا لمنظمة بغداد الحزبية الكبرى. وفي رأيه، فإن ذلك التركيز يفسر الدور الذي أداه بعض اليهود في قيادة الحزب خلال فترات قصيرة بعد اعتقال فهد (نيسان/أبريل – آب/أغسطس 1947، وكانون الأول/ديسمبر 1948 – شباط/فبراير 1949).[6]

عندما رفضت السلطات العراقية إعطاء الحزب الشيوعي العراقي حق العمل العلني خلال الحقبة الليبرالية في سنة 1946، تمكن الشيوعيون من الحصول على ترخيص رسمي لجمعية تُعتبر في نظر السلطات أقل معارضة، فأنشأوا عصبة مكافحة الصهيونية. ولربما استعاروا الفكرة من تشكيل منظمة مشابهة كان أسسها الناشطون الديمقراطيون من المثقفين اليهود في مصر سنة 1942، وكان هدفها الكفاح ضد الصهيونية ومعارضة هجرة اليهود إلى فلسطين، وربطتهم بمصالح الشعب المصري والحركة الوطنية المصرية.[7]

وكان الترخيص الذي حصلت عليه عصبة مكافحة الصهيونية في 16 آذار/مارس 1946 تطوراً مهماً بالنسبة إلى الشيوعيين وإلى الطائفة اليهودية على حد سواء. فالشيوعيون كانوا في حاجة إلى منبر يعبّرون من خلاله عن آرائهم، بينما رأى كثيرون من اليهود في هذا المنبر فرصة للإفصاح عن هويتهم العراقية ورفضهم الحركة الصهيونية. وشكلت العصبة فرصة مهمة لليهود البغداديين للانخراط في الحياة السياسية، ونجحت في جذب كثيرين من مثقفيهم، وبالتالي إبرازهم. ولم تكن هذه العصبة مكونة من اليهود فقط، بل كانوا يشكلون أيضاً أغلبية أعضائها ومحور نشاطها. وشارك في لقاءاتها كثيرون، كما حظيت صحيفتها اليومية، «العصبة»، بانتشار واسع نسبياً. ويشير أطلس، وهو أحد المؤرخين الصهيونيين، إلى أن اجتماعات الحركة الصهيونية سنة 1946 لم يكن يحضرها سوى عدد قليل من الناس، بينما تجاوزت أعدادهم أضعاف ذلك بكثير في اجتماعات العصبة، وأن جريدة «العصبة» كانت تُصدر ستة آلاف نسخة يومياً.[8]

وسرعان ما اتخذت عصبة مكافحة الصهيونية لنفسها دور المتحدث الجريء والناطق باسم الطائفة اليهودية في العراق بشأن القضية الفلسطينية. وجرت مراسلات بينها وبين مختلف الجهات المحلية والعالمية، كما اتصلت بالوطنيين الفلسطينيين الذين مثلتهم الهيئة العربية العليا، وكذلك باللجنة التنفيذية لاتحاد عمال فلسطين. وأبدت الصحافة التقدمية العربية، وخصوصاً في مصر ولبنان، اهتماماً بتغطية نشاطات العصبة في العراق.[9]

ويمكن القول إن إنجاز العصبة الحقيقي كان مساهمتها في الجدل بشأن الصهيونية في وقت كانت الأحداث في فلسطين ومواقف الحكام العرب الموالين للبريطانيين تُحدث إرباكاً كبيراً، لا في أوساط الشعب العراقي فحسب، بل أيضاً لدى الجماهير العربية في دول عربية أُخرى. ونشرت العصبة سلسلة مقالات بتوقيع الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي فهد، وطُبعت لاحقاً في كراس خاص باسم «رسائل العصبة، 1946»، بيّنت فيها الفوارق بين اليهودية والصهيونية ورأت في الأخيرة «ربيبة الاستعمار». كذلك نشرت مقالات أُخرى كتب إحداها أمينها العام، يوسف هارون زلخة، شارحاً أن ليس لليهود أي قضية أُخرى عدا بيئتهم الاجتماعية. وترى العصبة في انعدام الديمقراطية في الدول العربية أرضاً خصبة للصهيونية، وتبين أهمية مشاركة الجماهير العربية والهيئات الشعبية والديمقراطية في النضال ضد الاستعمار البريطاني المسؤول عن إقامة المشروع الصهيوني في فلسطين.[10]

وكانت العصبة قبل حصولها على الترخيص قد اكتشفت الضرر الذي يمكن أن تلحقه الصهيونية بالطوائف اليهودية في البلاد العربية والإسلامية بصورة عامة، فحذر مؤسسوها، في كراس نُشر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1945، من أن القصد من إصدار وعد بلفور كان تحويل وجهة «نضال العرب الموجه ضد الاستعمار نحو جماهير اليهود، وبذلك تخلق منهم حاجزاً يختفي وراءه الاستعمار، فيحافظ على امتيازاته ويستمر في استغلاله، وفي التطفل على دماء الشعوب العربية.»[11] ودعت العصبة العرب إلى مقاطعة البعثة الأنغلو – أميركية عندما زارت العراق في آذار/ مارس 1946، وذلك لكونها «غير مفيدة» وتضلل العرب. كما حثت الحكومات العربية على عرض القضية الفلسطينية على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإنهاء الانتداب البريطاني وفسح المجال أمام الشعب الفلسطيني لتنفيذ حقه في إقامة دولته الديمقراطية، بحيث يتمكن كل شعب من أن يعيش بمساواة من دون أي إجحاف أو تفرقة بسبب عرقه أو دينه.[12]

واتسع تأثير عصبة مكافحة الصهيونية، خلال عمرها القصير، حتى شمل بعض أغنياء اليهود البغداديين الذين لم يكن إعجابهم بالشيوعية كبيراً، لكن بعضهم رأى أن مكافحة الصهيونية خطوة في الاتجاه الصحيح جديرة بالتشجيع. وربما كان الأكثر أهمية هنا ما رآه المبعوثون الصهيونيون في الشيوعية بصورة عامة، وفي عصبة مكافحة الصهيونية بصورة خاصة، إذ اعتبروهما حجر عثرة رئيسياً ضد نشاطاتهم.[13] وكتب

أحدهم من بغداد، أوائل سنة 1942، وفي جو ملائم عقب الاحتلال البريطاني، أن إحدى الصعوبات الأساسية في جذب الشباب هنا هي النشاط الذي يقوم به الشيوعيون والذي ينتشر بسرعة.[14] ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية، اشتكى المبعوثون من أن عملهم في العراق يواجه خطر الفشل، وأن الشباب يتركون منظمة هحلوتس وينضمون إلى الشيوعيين. وكتب أحد المبعوثين الذين زاروا بغداد سنة 1946، إلى رؤسائه في فلسطين يطلب البحث في هذا الموضوع بصفته قضية ملحة، وإرسال شخص يستطيع رفع معنويات الأعضاء القليلين الذين بقوا في المنظمة ويشجعهم على الاستمرار في عضويتهم.[15]

أضعف قرار الاتحاد السوفياتي المفاجئ بالتخلي عن موقفه السياسي السابق، ودعمه قرار الأمم المتحدة الصادر سنة 1947 والقاضي بتقسيم فلسطين، بصورة ملموسة، موقع الشيوعيين بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، لا في العراق فحسب، بل أيضاً في المشرق العربي كله. ومما لا شك فيه أن هذا القرار أثار أيضاً الإرباك والصدمة داخل صفوف الحزب الشيوعي العراقي الذي كان قد تصدى بشدة لمبدأ إقامة الوطن القومي لليهود. أمّا الأعضاء اليهود في الحزب الذين كانوا رأوا في الصهيونية خطراً على اليهود أنفسهم، فقد تملكتهم الحيرة، إذ كانوا هم أنفسهم أرسلوا، في 29 أيار/ مايو 1946، مذكرة إلى رئيس الاتحاد السوفياتي والأمين العام للحزب الشيوعي، جوزيف ستالين، يقولون فيها ضمن ما يقولون:

> إننا نلتمس منكم أيها الرفيق ستالين أن تؤيدوا القضية الفلسطينية عندما تُعرض على الأمم المتحدة. إن حق العرب الفلسطينيين في الاستقلال واضح وقضيتهم ليس لها أي صلة بمشكلة اليهود المشردين [في أوروبا]. ونحن على ثقة بأن حكومتكم، التي تعتمد مبادئها وسياستها الخارجية على حق الشعوب في تقرير مصيرها، ستقف إلى جانب العرب في محنتهم هذه.[16]

انعكس موقف الاتحاد السوفياتي هذا، بصورة سلبية وخطرة، على مكانة الشيوعيين وصدقيتهم في نظر جماهير الشعب، ووسع الهوة بينهم وبين مختلف القوى الوطنية الأُخرى. لكن تلك الهوة سرعان ما جُسرت، نوعاً ما، عندما تكاتفت فصائل الحركة الوطنية كافة في انتفاضة شعبية كبيرة في شباط/ فبراير 1948 سُميت الوثبة، احتجاجاً على معاهدة بورتسمَوث الموقعة مع بريطانيا، ومن أجل المطالبة بالحقوق الديمقراطية. إلاّ

إن السلطات الحاكمة بادرت إلى استغلال الوضع بمهارة بعد عدة أشهر حين استخدمت تدخلها العسكري الرمزي في فلسطين في أيار/مايو 1948 لتضرب القوى الديمقراطية في العراق، إذ كان الديمقراطيون اليهود لقمة سائغة كونهم متهمين من جانب الحكومة بخدمة الصهيونية عبر نشاطاتهم الشيوعية. وهذا ما حدث في دول عربية أُخرى، كمصر والأردن، إذ بادرت إلى إعلان الأحكام العرفية/أحكام الطوارئ لتصفية حساباتها مع قوى المعارضة الديمقراطية.

وكانت السلطات العراقية استبقت ذلك فشنت عبر وسائل إعلامها الرسمي حملة منظمة ضد عصبة مكافحة الصهيونية، متهمة إياها بأنها في الواقع تخدم الصهيونية وتسعى لتقويض صمود العراق.[17] وقد جاء هذا الادعاء في الفترة نفسها التي أشارت التقارير إلى أن الصهيونية هددت زعماء العصبة بالقتل إذا لم تكف عن نشاطها.[18] وحلّت السلطات العصبة بعد ثلاثة أشهر من الترخيص، كما ألغت رخصة جريدتها، واعتُقل زعماؤها وأُحيلوا على المحاكم العسكرية، وحُكم عليهم بالسجن فترات متعددة[19] (انظر نص قرار المحكمة بتجريم أعضاء العصبة، الملحق 3).

ويستذكر الكاتب الإسرائيلي إسحق بار – موشيه، وهو من أصل عراقي، الحجج التي تذرعت بها السلطات العراقية آنذاك لإعادة صوغ مقولة أحد القضاة في محاكمة أعضاء عصبة مكافحة الصهيونية، وفحواها أن يهود العراق ينقسمون إلى صنفين: أكثرية لا تهتم بالسياسة، لكنها تنظر إلى القدس كمركز ديني، وأقلية تهتم بالسياسة وتهدف من وراء ذلك إلى خدمة الصهيونية، بصرف النظر عن كونها منتمية إلى الحزب الشيوعي أو إلى غيره من الأحزاب.[20] ويلتقط كاظم حبيب الأجواء الكافكائية التي تمت فيها المحاكمة، ذلك بأن القاضي فسّر كلمة «مكافحة» الصهيونية بطريقة بهلوانية واعتبرها دعماً ومناصرة للصهيونية، لا محاربتها[21] (انظر الملحق 3).

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن وقائع فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تثبت اشتراك المثقفين اليهود في الحركات الوطنية في المشرق العربي، وتؤكد اندماج يهود العراق في النضال من أجل الحقوق الديمقراطية والاستقلال الوطني، وتشير إلى انتهاء مرحلة ابتعادهم عن المشاركة في الحياة السياسية في العراق. وفي الواقع، فإنه يمكننا أن نثبت بوضوح أن مواقف الأنظمة الأوتوقراطية/التسلطية الخاضعة للنفوذ الاستعماري آنذاك، كانت تخدم القضية الصهيونية من خلال مضايقاتها القوى الديمقراطية والتنكيل

بها. وفي الحقيقة، يشير كثير من المؤرخين الصهيونيين إلى أن النشاط الصهيوني، الذي أصيب بالفشل في أوساط يهود العراق، خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، أُعيد إحياؤه في إثر حل عصبة مكافحة الصهيونية واعتقال ناشطيها. إلاّ إنه حظي، هذه المرة، بدعم دولة إسرائيل بعد قيامها، وما وفره ذلك من دعم دولي، وبهدف محدد هو دفع يهود العراق إلى الهجرة إلى إسرائيل.[22]

تداعيات قيام إسرائيل على الوضع السياسي في العراق

إن إعلان إقامة دولة إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948، والحرب التي أعقبته غيرا، بصورة أساسية، الخريطتين الجغرافية والسياسية في المشرق العربي كله. وكان من نتائج هذا الأمر الرئيسية إعادة تكتل القوى السياسية في العراق في السنتين الأخيرتين قبل نشوء إسرائيل سنة 1948، إذ واجهت السلطات الحاكمة في العراق عدة أزمات متفاقمة. وعلى الرغم من القمع المتواصل، فإن نفوذ القوى الديمقراطية كان يزداد بثبات مع تعاظم المشكلات الاجتماعية وعدم ارتياح الشعب نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد البطالة. وجرت سلسلة من الإضرابات في مرافق حيوية أساسية، مثل ميناء البصرة وسكك الحديد والبريد، أدت إلى استخدام الأجهزة الأمنية العنف. ففي إحدى تظاهرات عمال مصفاة النفط الاحتجاجية قُتل على الأقل 16 عاملاً برصاص الشرطة العراقية.[23]

وتركز النضال الجماهيري في تلك الفترة على المطالبة بالحقوق الديمقراطية والكفاح من أجل قضايا اجتماعية وسياسية محلية. أمّا النظام الذي أعاده البريطانيون إلى الحكم بصورة قسرية في حزيران/يونيو 1941، فكان في حالة من التراجع. وأدى اندلاع الوثبة في شباط/فبراير 1948 إلى إسقاط حكومة صالح جبر قبل ثلاثة أشهر من إعلان قيام دولة إسرائيل، وهو ما عكس عمق المشكلات السياسية التي تكتنف الطبقة الحاكمة في العراق، وازدياد الشكوك فيما يتعلق بفرص استقرارها في المستقبل. وتبين الوثائق البريطانية الرسمية مدى قلق الحكومة البريطانية آنذاك، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن بدائل من القيادات التقليدية الموالية لها.[24]

لم يغير إعلان قيام دولة إسرائيل المشهد السياسي في منطقة المشرق العربي فحسب، بل أبعد أيضاً عن مركز الاهتمام القضايا والأزمات الداخلية التي كانت تعصف

في هذه البلاد، إذ استغلت الطبقات الحاكمة الواقع الجديد استغلالاً تاماً، لا في العراق فحسب، بل أيضاً في الدول العربية المجاورة له، مستخدمة الدخول الرمزي للقوات العربية إلى فلسطين حجة لإعلان الأحكام العرفية في عدد من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. واتُخذ هذا التدبير، بصورة عامة، ليساعد هذه الحكومات العربية في ضرب قوى المعارضة الداخلية والنامية. وقامت السلطات بحملة مدبرة واسعة لضرب العناصر الديمقراطية ومحو مكتسباتها البسيطة، في مصر والعراق ولبنان وسورية والأردن.[25] ويذكر حسقيل قوجمان في مذكراته عن سنوات اعتقاله في العراق (بسبب انضمامه إلى عصبة مكافحة الصهيونية وإلى حزب التحرر الوطني الذي هو، في الحقيقة، وجه آخر للحزب الشيوعي العراقي)، أن أحكام السجن، وأحياناً الإعدام، كانت تصدر بصورة عشوائية فورية عن عبد الله النعساني، الحاكم العسكري المعيَّن بمقتضى الأحكام العرفية المفروضة آنذاك. كما أنه جرى فصل المعتقلين اليهود عن سائر زملائهم من المعتقلين السياسيين العراقيين، وأُلحقوا بالمعتقلين اليهود من المبعوثين والناشطين الصهيونيين وبآخرين من المعتقلين الجنائيين من اليهود.[26] كما يذكر أن بعض الشيوعيين من غير المسلمين تحول إلى الإسلام بناء على طلب قيادات في الحزب الشيوعي العراقي، إلاّ إنه رفض ذلك.[27] وكان على الشيوعيين اليهود أن يجدوا كفيلاً مسلماً ليخرجوا من السجن بعد خفض الأحكام على المعتقلين عقب ثورة 1958.[28]

ويذكر شقيق حسقيل الأصغر يعقوب قوجمان، وكان شيوعياً، كيف اضطر هو وآخرون من الشيوعيين إلى الهرب عبر الحدود إلى إيران خوفاً من ملاحقة السلطات، مشيراً إلى الحجم الكبير للشظف والمعاناة اللذين عايشوهما فيها، بينما كانت الحركة الصهيونية تقدم العون والدعم اللوجستي إلى المغادرين بصورة غير شرعية عبر الحدود مع إيران وتستثني الشيوعيين، الأمر الذي حمل يعقوب ورفاقه من الشيوعيين على اجتياح القنصلية الإسرائيلية في طهران والاعتصام فيها بهدف تسفيرهم إلى إسرائيل للالتحاق بعائلاتهم هناك.[29] ويذكر عودة الأشهب، وهو شيوعي فلسطيني، في مذكراته أن الجيش المصري اعتقله جنوب فلسطين عندما دخلتها الجيوش العربية سنة 1948، بينما اعتقل الجيش الأردني رفاقاً آخرين من الشيوعيين والوطنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية.[30]

ولعل هذا التطور كان الأبرز والأكثر وضوحاً في حالة العراق. فكان الإحساس بالقبضة

الحديدية لسلطات المحاكم العرفية ظاهراً في مختلف وجوه الحياة السياسية، إذ مُنعت الاجتماعات العامة، وأُجبرت الأحزاب السياسية على تجميد نشاطاتها، وأُلغيت النقابات، كما فُرضت رقابة صارمة على المطبوعات. واعتُقل عدد كبير من ناشطي المعارضة، أغلبيتهم من الشيوعيين، بينما تمت اعتقالات أُخرى بصورة عشوائية شملت عديدين. وفي شباط/ فبراير 1949، وبعد أشهر من التردد، شعرت السلطات بأنها تملك القدرة على إرسال أربعة من زعماء الشيوعيين إلى حبل المشنقة، بينهم فهد، الأمين العام للحزب الشيوعي العراقي، وكل من زكي بسيم وحسين الشبيبي ويهودا صدّيق. وتبع ذلك إعدام ساسون دلال الذي تولى مسؤولية قيادة الحزب فترة قصيرة خلال حملة الاعتقالات، كما أُلقي القبض على جميع أعضاء اللجنة المركزية في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها.

وضع هذا التحول الذي طرأ على السياسة الداخلية للسلطات العراقية حركة المعارضة في موقع صعب. وكانت حجة السلطات الحاكمة أن المصلحة الوطنية العليا تقتضي اتخاذ هذه الإجراءات. وبهذه الذريعة، تمكنت من أن تحسم الجدل لمصلحتها، على الأقل موقتاً، في شأن المطالبة الشعبية بإصلاحات اجتماعية وديمقراطية. وبعد أن كانت الحركة الوطنية موحدة وقوية خلال الوثبة ضد معاهدة بورتسمَوث، أصبحت منقسمة بشأن عدد من القضايا والأولويات التي توحّدت بشأنها سابقاً. وتحت راية القضية القومية، عثرت السلطات على حليف جديد هو الجناح اليميني للقوميين. فبعد فشل التدخل العسكري العربي في فلسطين، ألّف رئيس الحكومة نوري السعيد حكومة ائتلافية مع حزب الاستقلال في مطلع سنة 1949، ورأى كلا الشريكين أن الصهيونية وليدة الشيوعية، وتبنّيا مقارنة بين وضع اليهود في العراق ووضع الفلسطينيين المطرودين من بلدهم على أيدي الصهيونيين، وهي مقارنة تخدم، في الواقع، الأهداف الصهيونية، وما يعنيه ذلك في النظر إلى يهود العراق كأقلية قومية لا كأقلية دينية. ويذكر المؤرخ عبد الرزاق الحسني أن برنامج هذا الائتلاف الحكومي تجاهل الإصلاحات الاجتماعية والسياسية، ورأى أن هناك رغبة مشتركة في محاربة الصهيونية والشيوعية بالقدر نفسه.[31]

تزود دراسة المنشورات التي صدرت في تلك الفترة المرء بوضوح بالتحول في مواقف بعض القوى القومية آنذاك. فصحيفة «اليقظة» التي عكست رأي حزب الاستقلال، سرعان ما أدارت ظهرها للموقف المتسامح من اليهود خلال فترة الوثبة، وشرعت في الهجوم على مَنْ سمتهم الثلاثة الأشرار، وهم، في رأيها، الشيوعيون والصهيونيون

واليهود. وجادلت هؤلاء الذين يقومون بمحاولة عسيرة للتمييز الكاذب بين الصهيونية واليهودية.[32] كما وصفت، في مقالين نُشرا فيها، إسرائيل بـ «مؤامرة شيوعية ضد العرب»، معتبرة في افتتاحيتها أن الأميركيين يكنون صداقة أكثر للعرب مما للصهيونيين.[33] وفي 7 أيار/مايو 1948، وقبل أسبوع واحد من إرسال وحدات عسكرية عراقية إلى فلسطين، انتقدت صحيفة «اليقظة» بشدة إضراب العمال في مصافي النفط، واتهمت الشيوعيين واليهود بالوقوف وراء ما سمته العمل الهدام الذي يقف حجر عثرة أمام الجهود الحربية في فلسطين. وحذرت من أن

> العمال ينوون تحدي أوامر القيادة العليا، هكذا يضللون الشعب ويبعدون اتجاه انتباهه عن القضية المركزية، وهي فلسطين.... ما ينوون الحصول عليه هو مجرد هراء، ليس من شيء آخر أغلى من نقطة دم واحدة تُراق للعرب في فلسطين.[34]

ورحبت صحيفة «اليقظة»، في 16 أيار/مايو من السنة نفسها، بإعلان القوانين العرفية، كـ «خطوة ضرورية» لكشف «الطابور الخامس للعدو داخل العراق.» وبعد أن تحركت القوات العسكرية العراقية نحو فلسطين أخذت الصحيفة تسلّي قراءها بتقارير عن سلسلة الانتصارات في الجبهة، وعندما ظهرت حقيقة عجز الجيوش العربية صبت جام غضبها على اليهود العراقيين. وفي أحد التعليقات اليومية، حث رئيس تحرير الصحيفة، سلمان الصفواني، العراقيين على مقاطعة الحوانيت اليهودية، وكتب في 23 أيار/مايو قائلاً: «دعنا نحرر الشعب من سلطة الاقتصاد العبودي التي فرضتها الأقلية اليهودية.» وحين أرغمت القوات الصهيونية الجيوش العربية على التراجع إلى ما وراء خطوط التقسيم التي قررتها الأمم المتحدة، وتقدمت لاحتلال مناطق إضافية، دعا الصفواني إلى اتخاذ خطوات ضد الطائفة اليهودية مقتبساً المقولة الشعبية المتداولة «العين بالعين والسن بالسن والبادئ أظلم.»[35]

لا تعبّر صحيفة «اليقظة»، طبعاً، عن مزاج الشعب العراقي في تلك الفترة، ومن الخطأ اعتبار موقفها ممثلاً لرأي العراقيين. فهناك صحف حرة أُخرى، مثل «صوت الأهالي»، لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، لم تشارك «اليقظة» في موقفها من اليهود ووقفت إلى جانبهم في قضايا كثيرة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الموقف المتطرف لصحيفة «اليقظة»، والرابط بين ما كان يجري في فلسطين ويهود العراق، خلق بلبلة وترك مرارة لدى

الرأي العام العراقي، ساهم في تفاقمهما مواقف حكومة عاجزة وقصيرة النظر، الأمر الذي ساعد عملياً الحركة الصهيونية في خططها لتهجير اليهود واقتلاعهم من وطنهم، العراق.

الهزيمة في فلسطين وبدء فرض القيود على اليهود

لم يكن لدى السلطات الحاكمة في البلاد العربية، خلال الأربعينيات، القدرة على التصدي للميليشيات الصهيونية، أو الرغبة في ذلك، إذ انشغلت بتعزيز سلطتها في إطار حدودها الحديثة كما رسمها المستعمرون الأوروبيون. وتشير التقارير البريطانية آنذاك إلى أن العدد الكلي للجيوش العربية التي دخلت فلسطين في الحرب سنة 1948، كان 19.200 جندي. وكانت هذه الجيوش مشتتة وموزعة القيادة والهدف وضعيفة الخبرة والتسليح، بينما كانت القوات الصهيونية المدربة والمسلحة جيداً والمنضبطة تحت قيادة واحدة، تضم 74.000 عنصر.[36] وكانت مساهمة العراق في الجهود الحربية في فلسطين (نحو 5000 جندي مجهزين بمعدات حربية بدائية) ضعيفة إلى حد كبير كسائر المساهمات العربية الأُخرى. ورأى السفير البريطاني في بغداد في ذلك الوقت، في تقرير له، أن المساهمة العراقية المحدودة لم تكن سوى «مساهمة رمزية تعبر عن نيات طيبة، فالوصي كان في الواقع يعد العدة ليواجه الضغط المتزايد بسبب الاضطرابات الداخلية.»[37]

ثمة عامل آخر، لا بد من ملاحظته هنا، تجلى في التنسيق المسبق بين القيادتين السياسيتين في الأردن والعراق بشأن الدور الذي ستؤديه الوحدات العسكرية الأردنية والعراقية في فلسطين، وهي الوحدات العربية الأكثر عدداً والتي أُنيطت بها المهمات الرئيسية. وتشير الدلائل إلى أن هذا التنسيق تم برعاية بريطانية، وتجاهل الوحدات العسكرية الزاحفة من مصر وسورية ولبنان، بالإضافة إلى تجاهله دور المقاومين الفلسطينيين. وتعتبر المصادر البريطانية الرسمية أن التنسيق الأردني – العراقي تم في اجتماع عُقد قبل ثلاثة أسابيع من قيام دولة إسرائيل بين الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله وملك الأردن عبد الله في العاصمة الأردنية عمّان، واتُفق بموجبه، ضمن أمور أُخرى، على عدم تجاوز هذه القوات حدود التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة ورفضها العرب.[38] واتضح أن الملك الأردني الذي أُنيطت به قيادة الجيوش العربية إلى فلسطين، بناء على قرار من جامعة الدول العربية، كان قد عقد تفاهماً سرياً مبكراً مع الزعماء الصهيونيين، يهدف، كما عبّر عن ذلك آفي شلايم، إلى «إجهاض قيام دولة فلسطينية

واقتسام السيطرة على فلسطين»، وذلك استناداً إلى وثائق إسرائيلية وبريطانية.[39] ومع انتهاء المعارك، تمكنت القوات الصهيونية، في أوائل سنة 1949، من احتلال مناطق واسعة تقدر مساحتها بنحو 77٪ من أراضي فلسطين التاريخية أو الانتدابية، وهي تزيد بنسبة 20٪ على حصة إسرائيل وفق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة (57٪ من مساحة فلسطين). كذلك شُرد ما يزيد على 800.000 من الفلسطينيين العرب، من مجموع 1.300.000 في تلك الأثناء، واستولت إسرائيل على مدن بكاملها وعلى مئات القرى التي امتدت على طول الساحل وفي شمال البلد وجنوبه.[40]

ولم يمض وقت طويل حتى بدا أن آثار الفشل في فلسطين تهدد، بصورة جدية، مواقع الطبقات الحاكمة في الدول العربية، محدثة تغييرات مثيرة للقلق في المشرق العربي.[41] وقد ارتأت السلطات العراقية أن تتشبث بمساعدة البريطانيين والأميركيين، سعياً منها لتفادي المضاعفات الناجمة عن الفشل الذريع في فلسطين، ولكبح جماح الجماهير الغاضبة في الداخل، فقامت بمحاولاتها هذه عن طريق الملك الأردني عبد الله. وكل ما كانت تبتغيه هذه السلطات، آنذاك، هو صيغة تحافظ بها على ماء وجهها، وتمكّنها من إرجاع القوات العراقية من فلسطين.[42]

أدى الموقف العدائي المتصلب للزعامة الصهيونية لاحقاً إلى تقويض موقف السلطات العراقية الحاكمة، إذ بدأت التقارير تتوارد آنذاك عن الفظاعات التي ارتكبتها القوات الصهيونية ضد الفلسطينيين العرب، وتصل شيئاً فشيئاً إلى العراق، مؤججة الغضب والمشاعر ضد اليهود. وأخذت أفواج من اللاجئين الفلسطينيين المشردين تبحث عن ملجأ في الدول العربية المحيطة هرباً من المذابح التي ارتكبتها القوات الصهيونية، والتي كان أبرزها تلك التي حدثت في قرية دير ياسين الواقعة غربي مدينة القدس في 9 نيسان/ أبريل 1948. وتبعها بعد ذلك سلسلة من المذابح وعمليات النهب والطرد للفلسطينيين في مدينتي طبرية وحيفا في الشهر نفسه. وهكذا، أنجزت الميليشيات الصهيونية عملية تدمير منظمة لأكثر من 600 بلدة وقرية عربية، خلال سنة 1948 حتى أواخر سنة 1950. وسمحت الحكومة العراقية بالإقامة لعدد تجاوز 8000 لاجئ فلسطيني وصلوا إلى العراق في صيف سنة 1948، كانت أغلبيتهم من القرى المحيطة بمدينة حيفا، بينما طُرد آخرون خلال الفترة كانون الأول/ ديسمبر 1948 - كانون الثاني/ يناير 1949 عندما اكتسحت القوات الصهيونية المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش العراقي في

منطقة جنين التي تُعدّ خارج الحدود المخصصة لليهود بحسب قرار التقسيم.[43] وفي كثير من الحالات قدمت الحكومة الإسرائيلية بيوت اللاجئين الفلسطينيين في المدن التي احتُلت إلى القادمين الجدد من المهاجرين اليهود،[44] كما جمدت كل الأموال الفلسطينية العربية في جميع المصارف، في 20 تموز/يوليو 1948، وأصرت على رفض الإفراج عن أي أموال كان يمكن أن يستفيد الفلسطينيون منها في تخفيف المصائب التي لحقت بهم في إثر تشريدهم.

ألقت هذه التطورات الدراماتيكية المتلاحقة بظلها على اليهود العراقيين. ومن الواضح أن السلطات العراقية أبدت تجاوباً بشأن المطالبة بالإجراءات ضد اليهود بعد ضم حزب الاستقلال القومي إلى الحكومة، إذ رأت في هذه الإجراءات فرصة لتحويل انتباه الجماهير العراقية عن الهزيمة في فلسطين، ولإبعادها عن المطالبة بإصلاحات اجتماعية وسياسية. واتُخذت هذه المواقف والإجراءات إرضاء للعناصر المتطرفة المؤتلفة مع الحكومة الساعية لتجنب أي مساءلة في شأن هزيمة وطنية ماحقة، وأي غضب واسع في الشارع. علاوة على ذلك، فإن مواصلة السلطات قمع القوى الديمقراطية في الحركة الوطنية العراقية وملاحقتها، باتت تجد ما يبررها بالتركيز على وضع اليهود وخلق الصعوبات أمامهم. فالتمييز ما بين اليهودية والصهيونية الذي استمر فترة طويلة في المجتمع العراقي، أخذ يتلاشى، بصورة عامة، نتيجة الأحداث في فلسطين وموقف السلطات العراقية. ولعل هذا كان الإنجاز الأهم للحركة الصهيونية بالنسبة إلى اليهود العرب، فقد غذته النخب الحاكمة الأوتوقراطية والخاضعة للاستعمار في الدول العربية آنذاك. ويمكن القول إن نجاح الحركة الصهيونية لم يكن في حل «المسألة اليهودية»، وهي مسألة أوروبية محض، وإنما في خلق «مسألة يهودية» في المشرق العربي، الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية للطوائف اليهودية وللمجتمعات نفسها في العالمين العربي والإسلامي، على حد سواء.

وعلى الرغم من عدم سن أي قانون خاص يمكن وصفه بأنه قانون تمييزي موجه ضد اليهود، فإن الواقع العملي لوضع اليهود في العراق أخذ يتدهور بعد قيام دولة إسرائيل. ولا يمكن تفسير الخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية سوى بأنها تشجع على إثارة الشك في مواطَنة رعاياها اليهود، إذ فرضت قيوداً صارمة على سفرهم إلى الخارج وعلى بيع أملاكهم، وبذلت جهوداً لإقصائهم عن الجيش والشرطة والخدمات

العامة. وتشير المعلومات التي صرحت بها وزارة الخارجية العراقية، إلى أن 775 موظفاً عُزلوا عن مناصبهم في الخدمات العامة في الفترة أيار/ مايو 1948 – كانون الأول/ ديسمبر 1949.[45]

بدأ اليهود يشعرون بأن الفرص الاقتصادية التي أتيحت لهم في الماضي بدأت تضيع منهم. فالمصارف اليهودية، على سبيل المثال، جُردت من التصاريح الرسمية لها بالتعامل بالعملات الأجنبية. ومن الصعب الجزم ما إذا كانت هذه الخطوة ناجمة عن مجرد الشك، أم توجد أدلة على محاولات لتهريب الأموال إلى الخارج بطرق غير مشروعة. وأصبح من الصعب على التجار اليهود الحصول على تصاريح الاستيراد، ولو أن أصحاب النفوذ منهم تمكنوا من نيلها.[46] وتوقف منح الشركات اليهودية عطاءات حكومية، كما اشتكى بعض رجال الأعمال اليهود من أن الضرائب المفروضة عليه أثقل وطأة من تلك المفروضة على نظرائه من المسلمين.[47]

لا بد من ملاحظة أن بعض العراقيين ذوي الميول القومية رأى أن هيمنة اليهود على الأعمال التجارية والخدمات العامة هي من الامتيازات الخاصة التي مُنحوا إياها نتيجة تأثير خارجي.[48] ولم يجرِ تداول مثل هذه الآراء علناً في الماضي، ولم تحمل أي طابع رسمي قبل الحرب العربية – الإسرائيلية سنة 1948. أمّا بعد أن انضم القوميون إلى حكومة نوري السعيد، فقد تمثلت هذه الآراء في نشاطات حكومية رسمية. وعلى سبيل المثال، يستعيد مهدي كبة، ممثل حزب الاستقلال في الحكومة، والذي شغل منصب وزير التموين في أوائل سنة 1949، في مذكراته، كيف أنه قرر تقليص حصة المستوردين اليهود من العملة الصعبة التي تمنحها الحكومة.[49] ومع ذلك، من المشكوك فيه أن هذه الخطوات زعزعت هيمنة اليهود على التجارة، إذ يشير كبة نفسه إلى أن رجال الأعمال دائماً يجدون طريقة للتأثير في أصحاب الشأن ممن هم في السلطة.[50] وهي ملاحظة غالباً ما تكون صحيحة إذا ما أخذنا في الاعتبار ما ذكره بطاطو، وما تضمنته الوثائق البريطانية، من أن بعض التجار الأغنياء اليهود ظل على صلة وثيقة بأصحاب السلطة.[51]

حمّل كثير من القوميين العراقيين اليهودَ مسؤولية الضائقة الاقتصادية التي واجهت العراق في الفترة 1948 – 1949. وفي واقع الحال، ربما يكون الأقرب إلى الصحة افتراض أن تلك الضائقة تفاقمت نتيجة القلق الذي أصاب رجال الأعمال اليهود، في ظل أجواء

من عدم الثقة سادت بعد الحرب في فلسطين، فقد أصبحت الاعتمادات المالية محدودة نتيجة فقدان الثقة لدى اليهود. وطفت إلى السطح في ذلك الوقت ادعاءات من بعض المسلمين فحواها أن امتناع اليهود من المجازفة برأس مالهم كان جزءاً من سياسة متعمدة لضرب اقتصاد العراق. وألحقت تلك الدائرة المغلقة من الشك وعدم الثقة الضرر بالإمكانات الاقتصادية لرجال الأعمال اليهود وبالعراق والشعب العراقي. لكن، ليس من السهل الاستنتاج ما إذا كان الضرر الذي أصاب رجال الأعمال اليهود، في تلك الأثناء، أكبر مما قاساه رجال الأعمال العراقيون ككل أم لا، في ظل الضائقة الاقتصادية وتدهور الأوضاع آنذاك.

إن الأحكام العرفية التي استُخدمت بصورة مباشرة ضد الشيوعيين في معظم الحالات، مارستها السلطات العراقية ضد اليهود في صيف سنة 1948، الأمر الذي استغلته الأبواق الصهيونية على الساحة الدولية في عدد من تقاريرها.[52] وتركزت تلك الأحداث، على ما يبدو، في مدينة البصرة، حيث أُعدم رجل الأعمال اليهودي شفيق عدس علناً في أيلول/سبتمبر 1948 بتهمة بيع مخلفات الجيش البريطاني لإسرائيل. ومن الصعب الجزم بصحة التهمة أو بعدمها، لكن من المهم أن نبين أيضاً أنه كان لعدس شركاء مسلمون، وكان مقرباً من بعض أصحاب النفوذ، إلاّ إنه كان الوحيد الذي عوقب. وتمت وقائع المحاكمة علناً كأنها صُممت لزرع الخوف بين اليهود القلقين، في وقت تأكدت هزيمة الجيوش العربية في فلسطين.[53]

ترك المصير المأسوي لعدس آثاراً مهمة في مواقف اليهود وغيرهم في العراق، على حد سواء، فقد كان أحد أكبر أغنياء اليهود في البلد، لكن ارتباطه بالطائفة اليهودية لم يكن قوياً. كما أن محاكمته وإعدامه ولّدا مخاوف كبيرة لدى اليهود، لأنهما كشفا أن حتى الذين لديهم علاقات تجارية متينة، والمقربين من مراكز القوى في السلطة من اليهود، ليسوا حصينين ولا يوجد من يحميهم. وهكذا، أصبح المجال مفتوحاً أمام الصهيونيين لاستغلال شعور عدم الاطمئنان هذا ليثبتوا أن لا مستقبل لليهود في العراق بعد اليوم. ودفع هذا الوضع كثيرين من غير اليهود إلى الطعن في إخلاص يهود العراق، بمن فيهم البارزون المندمجون في المجتمع العراقي اندماجاً كاملاً.

وفي مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الخارجية الأميركية في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، رداً على ادعاءات الصهيونيين الأميركيين أن الأحكام

العرفية استهدفت اليهود مباشرة، كررت الوزارة، بإصرار، أن السلطات العراقية «تستهدف الشيوعيين، بصورة أساسية، سواء أكانوا يهوداً أم غير يهود»، مبدية استغرابها، مع ذلك، لـ «وجود عدد كبير من الشيوعيين بين اليهود.» ورأت أنه من المفيد تقديم بعض الأرقام إسناداً لما تدعيه،[54] فبينت أن 276 يهودياً أُدينوا في المحاكم العرفية لـ «نشرهم آراء الشيوعيين والصهيونيين الهدامة»، مقارنة بـ 1188 من غير اليهود «أُدينت أكثريتهم لأسباب لها علاقة بالإخلال بالأمن.»[55]

ولعل من الأهمية بمكان ملاحظة أن وزارة الخارجية العراقية تُبرز، في المذكرة ذاتها التي بعث بها السفير البريطاني السير هنري ماك إلى لندن، الفارق بين معاملة إسرائيل للعرب الفلسطينيين ومعاملة اليهود في العراق. وقد استخدم مندوبون عرب رسميون هذا التناظر أو المقارنة، بين الفينة والأُخرى، فيما يعتبرونه رداً على الصهيونية، بينما هو يخدم في الواقع وجهة نظرها بالكامل.[56] وتسلط المذكرة بعض الضوء على المواقف التي اتخذتها السلطات العراقية، والتي رأت فيها أن حربها الأساسية هي ضد الشيوعيين ومؤيديهم، مبينة أن التعسفات التي تعرض لها اليهود في العراق، خلال الحرب في فلسطين أو بعدها مباشرة، هي قضية جانبية. كذلك أشارت إلى أن الأحكام العرفية جرى تخفيفها إلى حد كبير بعد أيلول/سبتمبر 1948، وأن ما يُسمّى المحكمة الثالثة في البصرة، والتي أقيمت في إطار الأحكام العرفية، قد أُلغيت، لافتة إلى أن رفع هذه الأحكام في أواخر سنة 1949 خفف القيود المفروضة على حرية تنقل اليهود. ووصفت تقارير أميركية وبريطانية تصرفات السلطات العراقية خلال سنة 1949 بأنها «تصرفات معقولة ومعتدلة.»[57]

وجد المثقفون اليهود أنفسهم في موقف صعب، فهم رفضوا العزلة والابتعاد عن العمل السياسي في ظل نظام فاسد موال للبريطانيين ومرفوض شعبياً، وعندما انخرطوا في النشاط ضمن التيارات الديمقراطية، اتُهموا بالعمل لمصلحة الصهيونية. ويبقى أن خيار قياداتهم التقليدية الابتعاد عن العمل السياسي، وخيار الأجيال الشابة من المثقفين الانخراط فيه، يعبران عن رؤيتين تبدوان مختلفتين، لكنهما تعكسان في الواقع رغبة مخلصة من جانب اليهود في التمسك بوطنهم كعراقيين. وقد اعتبر بعض اليهود العراقيين خطوات الحكومة العراقية أمراً لا مفر منه وإجراءات موقتة اتخذت في ضوء الأعمال العدوانية في فلسطين. وهذه، على الأقل، وجهة النظر التي صرح بها رئيس الطائفة

الحاخام باشي ساسون خضوري، الذي رأى أن الخطوات العراقية أقل وطأة، مثلاً، من تلك التي اتخذتها واشنطن ضد المواطنين اليابانيين في أميركا خلال الحرب العالمية الثانية.[58] وفي أواخر صيف سنة 1949، سعى الرسميون العراقيون وزعماء الطائفة اليهودية لعقد لقاءات من أجل تخفيف الآثار التي أحدثتها الإجراءات الحكومية السابقة، وقد بدا أن هذه اللقاءات عُقدت «بروح من التسامح والتفاهم.» ففي تقرير أرسله السير هنري ماك إلى وزارة الخارجية البريطانية في تشرين الأول/ أكتوبر 1949، جاء فيه أن وفداً قيادياً من اليهود العراقيين يترأسه الحاخام خضوري زار القائم بأعمال رئيس الحكومة العراقية عمر نظمي قبل ثلاثة أيام فقط. وبحسب التقرير، طرح الوفد المذكور أمام نظمي أربعة مطالب هي: إلغاء القيود المفروضة على اليهود العراقيين فيما يتعلق بالسفر إلى خارج البلد؛ عدم فصل موظف من الخدمات الحكومية على أساس انتمائه الديني؛ إلغاء القيود التي فُرضت على اليهود بشأن شراء العقارات أو بيعها؛ إلغاء أي تفرقة ضد اليهود عند طلبهم تصاريح لممارسة بعض المهن.[59]

وتشير التقارير إلى أن نظمي استجاب للمطالب، على النحو التالي: أولاً، إن في نية الحكومة العراقية تخفيف الشروط المفروضة على اليهود فيما يتعلق بسفرهم إلى الخارج قريباً جداً؛ ثانياً، أعرب عن أنه يعارض، شخصياً، أي فصل من الوظيفة على أساس ديني، ولا يعتقد أن عدد الذين فُصلوا على هذا الأساس كبير؛ ثالثاً، إن القيود التي وُضعت على المعاملات لشراء الأملاك وبيعها سيبطل مفعولها تلقائياً مع إلغاء العمل بالأحكام العرفية. وأخيراً، أضاف أنه استلم بعض الشكاوى من الأقليات الأُخرى في العراق بشأن التفرقة، واعداً بأن الجهود تُبذل لدراسة هذه الشكاوى، واعتماد طريقة المحاصصة النسبية للدخول إلى مختلف الجامعات ودور المعلمين.

وكتب السير هنري ماك لاحقاً معلقاً على ذلك اللقاء بقوله:

> في ضوء الوضع الجديد الذي خلقته دولة إسرائيل، أعتقد أن من العدل ملاحظة أن الحكومة العراقية تستخدم أسلوب التسامح في معاملتها اليهود العراقيين. وإن ما يُعبّر عن ذلك في الواقع هو تجاوبها وموافقتها على لقاء وفد يهودي والاستجابة لمطالبه، في ظل وضع حساس ودقيق كما وصفتُه، وفي وقت تواصل إسرائيل إصدار بيانات استفزازية.[60]

النشاط الصهيوني وتهيئة المشهد محلياً ودولياً للتهجير

كان لإقامة دولة إسرائيل تأثير كبير في الطوائف اليهودية في العالم. ورأى زعماء الكيان الجديد أن أكبر خدمة يُسدونها لليهود هي إنهاء «الدياسبورا»، أو الشتات، وذلك عبر جعل هجرة الجوالي اليهودية في الخارج أولوية أساسية لازمة لبناء الدولة. وادعى هؤلاء الزعماء أنهم يمثلون اليهودية في العالم كله، الأمر الذي رفضه العديد من تلك الطوائف.[61] ومع ذلك، تمكنت القيادة الإسرائيلية من السيطرة على المنظمات اليهودية العالمية بالتدريج، ونجحت في توجيه نشاطات هذه المنظمات ومخططاتها لخدمة حاجات الدولة الجديدة ومصالحها السياسية.

لعل أهم العوامل في تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين هو الدعم الذي قدمته القوى الغربية العظمى لإسرائيل، إذ أدركت هذه القوى، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية ذات المكانة الصاعدة حينها، أن إسرائيل يمكنها أن تؤدي دوراً مهما يخدم مصالحها في المنطقة، تماماً كما فعلت بريطانيا في السابق. وباتت الإدارة الأميركية، في عهد الرئيس هاري ترومان الذي كان يسعى لفترة رئاسية ثانية، متجاوبة بالمطلق مع مطالب مجموعات الضغط الداعمة لإسرائيل. وأعطى هذا العامل إسرائيل نفوذاً وتفوقاً على الساحة الدولية، بينما كانت بريطانيا تسعى لدور تتقرب فيه إليها، ويمكّنها من الحفاظ على ما تبقى من نفوذها المتداعي في المنطقة.

وضع قيام إسرائيل اليهود العراقيين العاديين وسائر يهود الشرق، وربما يهود العالم أجمع، في موقف صعب يتمثل في الولاء المزدوج، إذ كانوا يشعرون بتعاطف كبير إزاء محنة اليهود الأوروبيين الذين آوتهم إسرائيل، وربما شعروا بالاعتزاز بشأن حقيقة تأسيس اليهود الدولة بحد ذاتها، وهو ما قد يعزز الشعور بالتماثل وبهوية ربما تكون افتراضية، لكنها مشتركة بين يهود العالم. ويمكن مقارنة شعورهم هذا، إلى حد ما، بشعور يهود بريطانيا أو يهود الولايات المتحدة. أمّا موقف يهود العراق تجاه الصهيونية فهو أكثر تعقيداً بسبب الصراع الذي أثارته تجاه ولاءاتهم الأُخرى: تجاه المجتمع الذي عاشوا فيه، وتجاه عاداتهم وثقافتهم التي تعكس الثقافة والعادات الجامعة للشعب والمجتمع العراقيين. لذا، يمكن القول إن تعاطف يهود العراق مع إسرائيل بقي تعاطفاً مجرداً لم يصل إلى حد الرغبة في الهجرة إليها والتخلي عن إرث قرون من العيش المشترك ومن

الثقافة والتقاليد المشتركة. ويصف مراسل جريدة «جويش كرونيكل» وضع يهود العراق قبيل الهجرة الجماعية بما يلي:

> إن مشكلة ازدواجية الولاء في العراق ليست قضية نظرية محضة. وبما أن مؤسسي العراق الحديث كانوا قد بنوا دولتهم على أساس نظرية القومية العربية، فإن الصهيونية، وفقاً لمفهومهم، هي حركة عدوانية ضمنت موطئ قدم لها في فلسطين ستستخدمه للسيطرة على كل الشرق الأوسط في مرحلة مقبلة. لذلك، لا يمكن أن يكون الإنسان وطنياً عراقياً مخلصاً، وفي الوقت نفسه يعطف على الصهيونية أو يتعاطف معها.[62]

جددت الحركة الصهيونية نشاطاتها في العراق، بعد قيام إسرائيل، بإصرار ومصادر دعم أكبر، وبهدف واضح هو حث يهود العراق على الهجرة إليها. ونفذت الدولة الفتية هذه النشاطات بما أتاحته إمكاناتها، يساندها جهاز دعاية عالمي ومنظم تنظيماً جيداً. ولم تكن الصهيونية جريمة يعاقب عليها القانون في معظم الدول العربية، وحتى بعد قيام دولة إسرائيل، لكنها أصبحت كذلك في العراق فقط في تموز/يوليو 1948، وذلك حين عُدل قانون العقوبات الجنائية فاعتبر الصهيونية (Zionism) والفوضوية (Anarchism) والشيوعية (Communism) جرائم يعاقب عليها القانون. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا يوجد أي أدلة تثبت أن السلطات كانت تقلق من النشاطات الصهيونية قلقها إزاء نشاط القوى العراقية الأُخرى المعارضة لها سياسياً داخل البلد.

ونُفذت أكبر حملة اعتقالات بحق ناشطين صهيونيين في الفترة تشرين الأول/أكتوبر 1949 – حزيران/يونيو 1951، ويبدو أن اعتقالهم تم مصادفة لا نتيجة تحريات كُرست لها جهود مكثفة. ويذكر يوسف مئير، وهو أحد عملاء الموساد في العراق آنذاك، أن هذه الاعتقالات أربكت السلطات العراقية، وكانت نتيجة عرضية لجهود فروع أُخرى للشرطة، لا من عمل الأجهزة الاستخباراتية التي يفترض أنها تلاحق النشاط الصهيوني.[63] وكان هناك ادعاءات فحواها أن بعض النشاطات الصهيونية، على الأقل، كان في الإمكان تأمينه وتسهيله من خلال تقديم الرشاوى لرسميين عراقيين في السلطة.[64]

حققت النشاطات الصهيونية في هذه المرحلة بعض أهدافها التي تمثلت، بصورة خاصة، في تجنيد أعضاء من الشباب في العراق. أمّا نطاق عملها فظل محدوداً، وذلك

نتيجة ازدياد المخاوف في إثر إقامة دولة إسرائيل. وكان شعور كثيرين من اليهود بأن هذا التوتر ليس إلاّ أمراً موقتاً، وسرعان ما يزول عندما يحل السلام في فلسطين. وفي ظل وجهة النظر هذه، لم تحقق الحركة الصهيونية سوى قليل من النجاحات في العراق. وعلق الدبلوماسي العراقي المخضرم عدنان الباجه جي، الذي كان مندوب العراق في الأمم المتحدة في تلك الأثناء، قائلاً إن العامل الأساسي للنجاح الدائم والمضمون يعتمد، من وجهة نظر إسرائيل، على مدى إقناع يهود العراق بعدم جدوى جهود السلام. وفي هذه الحالة، وفي رأي الباججي، يكون لتأثير حملة الدعاية الصهيونية العالمية والدور الذي تؤديه إسرائيل دولياً العامل الحاسم في تقرير مصير الطائفة اليهودية لا الدور الثانوي الذي تقوم به الصهيونية من نشاطات داخل العراق.[65]

وجرى اعتقال بعض الناشطين الصهيونيين في بداية تشرين الأول/أكتوبر 1949 نتيجة تحريات عن النشاطات الشيوعية. وبحسب ادعاء مدير الشرطة العام، فإن 48 يهودياً كانوا قد اعتُقلوا، تراوحت أحكام 33 منهم بين سنتين وخمس سنوات، وبُرّئ 15 منهم. وادعى حاييم كوهين أن اعتقالات تشرين الأول/أكتوبر قضت تقريباً على الحركة الصهيونية في العراق، إذ قال:

> .... أصبح من الواجب تهريب حوالي ستين مرشداً من العراق في مدة قصيرة من الزمن، ولم يبق سوى بضعة مرشدين. ولولا السماح بالهجرة، بعد أشهر معدودة من ذلك، لكانت هذه الأزمة قد قضت على الحركة السرية أو لكان من الواجب إقامتها وبناؤها من جديد.[66]

ويعزز هذا كله الرأي القائل بأن التأثير الصهيوني فيما يبدو ليس نتيجة عمل منظمة قوية، بل استغلال ناجح للأحداث في ظل حملة موجهة ومنظمة داخل العراق وخارجه. وكتب لاحقاً أحد الناشطين معتبراً أنه تم الشروع في إقامة المنظمة على أساس خلايا صغيرة، ولم يكن من السهل إقامة منظمة تضم المئات، أو الآلاف من الأعضاء، من خلال تلك الخلايا. وتم تبني برنامج عمل يعتمد على بث المعلومات عما يحدث في البلد ونشرها. وكانت الأقسام الأُخرى من التنظيم تبنت هذه الطريقة.[67]

استغل الصهيونيون موقف السلطات العراقية وبيانات العناصر القومية المتطرفة التي خلطت بين اليهودية والصهيونية، كما استغلوا إعدام عدس والاعتقالات وقيوداً أُخرى، وذلك من أجل إعادة التذكير بأحداث الفرهود لرفع درجة قلق اليهود ونشر الذعر

فيما بينهم.

كان من أهم نتائج الاعتقالات في تشرين الأول/أكتوبر 1949 الحملة الصهيونية العالمية التي لم يسبق لها مثيل، والتي أعطت هذه القضية أبعاداً جديدة. وكان هناك تقارير عن عهد الإرهاب، أو التعذيب والاضطهاد لآلاف اليهود العراقيين الذين زُعم أنهم نُقلوا إلى معسكرات الاعتقال (concentration camps)، نُشرت بشكل واسع عبر وسائل الإعلام في أوروبا والولايات المتحدة.[68] ولم تكن هذه الحملة عارية من الصحة فحسب، بل كان واضحاً أيضاً أن الهدف منها هو إشاعة أجواء من الكراهية والعداء في العراق تجاه اليهود. واعترف لاحقاً قسم ممن كان لهم ضلع في هذه الحملة بأن الروايات التي ادعت الوحشية كانت، في حقيقة الأمر، ملفقة في بعض الأحيان.[69]

شعرت الحكومتان البريطانية والأميركية، على حد سواء، في ذلك الوقت، بأن التقارير الصادرة عن المنظمات الصهيونية مبالغ فيها. لذلك رفضتا الاحتجاج لدى السلطات العراقية، كما طالبهما بذلك كثير من المنظمات الصهيونية. فقد رأى السفير البريطاني لدى واشنطن في برقية سرية بعث بها في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1949 أن

> الرأي العام الرسمي في وزارة الخارجية الأميركية يعتقد أن عملية التهييج الصهيوني متعمدة، وقد جرت لسببين: أ- لتساعد في جمع تبرعات مالية في الولايات المتحدة؛ ب- لتخلق مشاعر مؤيدة في الأمم المتحدة في محاولة لإبعاد الانطباع السيئ الذي خلّفه تصرف اليهود تجاه اللاجئين العرب. ويدعي اليهود أن الحكومة الإسرائيلية تبدي اهتماماً كاملاً بيهود العراق، لكنها تستعد لتكون قاسية تجاه الطائفة التي لا يرغب معظم أعضائها، بحسب ما يسلّم بذلك الدكتور إيلات (دبلوماسي إسرائيلي)، في تحويل ولائه إلى إسرائيل.[70]

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان للحملة الصهيونية أهداف أُخرى، إذ عمقت القلق والشعور بعدم الارتياح المتفشيين بين يهود العراق. وبدأ راديو إسرائيل يذيع برامج خاصة موجهة إليهم يعدهم فيها بإنقاذهم، بينما ذهبت إحدى الصحف الإسرائيلية إلى أبعد من ذلك، مطالبة الحكومة الإسرائيلية بأن «تعلن أن كل اليهود العراقيين مواطنون إسرائيليون يحق لها الدفاع عنهم.»[71]

ركزت الحملة الصهيونية نشاطها على شجب قيادة الطائفة اليهودية في العراق

والسلطات العراقية، على حد سواء. وجاءت هذه الحملة عندما أخذت الضجة التي أثارتها الحرب في فلسطين تخمد، وشرع كلا الجانبين في السعي للتغلب على النتائج التي أسفرت عنها. لكن الأهم بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي كان استثمار نتائج الحرب باعتباره الطرف المنتصر. واكتشفت الحكومة العراقية أنها في ورطة، ذلك بأن اعتقال عملاء الموساد يمكن أن يعطي مبرراً للمطالبة بالاستمرار في القيود المفروضة على اليهود، كما أصبح واضحاً أن الحملة الصهيونية تهدف إلى تشويه سمعة العراق دولياً. ولم تكن الحكومة معتادة على مثل هذا الهجوم الشرس الذي شنته المنظمات الصهيونية وحلفاؤها في الغرب في الساحة الدولية، كما لم تكن مجهزة لمواجهة آلة الدعاية الصهيونية بأي شكل.

وتمثل الرد العراقي في رسالة بعث بها وزير الخارجية العراقية إلى كل من الحكومة البريطانية والأميركية في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، عقب تظاهرات صهيونية عارمة وعدائية ضد القنصلية العراقية في نيويورك،[72] يشير فيها إلى أن الحكومة العراقية تنظر إلى تلك التظاهرات بعين الجد، وذلك لما يمكن أن تسفر عنه من أعمال عنف في العراق نفسه، وأنها ترتئي إصدار تعليمات إلى الصحافة ومحطات الإذاعة بعدم الإشارة إلى تلك التظاهرات.[73] وإذا أخذنا بعين الاعتبار العجز الواضح للحكومة العراقية عن عمل شيء، والضعف الجدي الذي أصاب الشيوعيين، فالقوة الوحيدة التي أمكنها صد الدعاية الصهيونية كانت زعامة الطائفة اليهودية نفسها، لكنها باتت أضعف من السابق وافتقدت الوحدة والتماسك، ولم تنجح سوى في الحصول على تنازلات قليلة من الحكومة العراقية بشأن تخفيف القيود على اليهود، ولم تكن تنازلات مهمة، وجاءت متأخرة في أغلب الأحيان. ويعيد الحاخام باشي ساسون خضوري إلى الأذهان المهمة الصعبة التي كانت تواجه قيادة الطائفة في تلك الفترة، في قوله:

> لقد أُطلقت مدافع الدعاية في الولايات المتحدة، إذ تُدفع الدولارات الأميركية لإنقاذ اليهود العراقيين، سواء أكانوا في حاجة إلى ذلك أم لا. وكانت مذابح يومية تُذكر في صحيفة «نيويورك تايمز»، ضمن تقارير، لاحظ قليلون أن مصدرها تل أبيب.... فلماذا لم يُشِر أحد إلى أن القيادة الثابتة والمسؤولة ليهود العراق تؤمن بأن هذا بلدها في اليسر وفي العسر، وأنها مقتنعة بأن هذه الأزمة ستمر؟[74]

هيأت كل من الحملة الصهيونية في خريف سنة 1949 وردة الفعل الرسمية العراقية عليها، على ما يبدو، المشهد لما سيأتي من تطورات، إذ أصبح مصير الطائفة اليهودية مرتبطاً، بصورة متزايدة، بنزاع ابتكره الصهيونيون وسلّمت به السلطات العراقية، أو أذعنت له بالتدريج. وكانت استقالة خضوري من رئاسة الطائفة في 11 كانون الأول/ ديسمبر1949 نذير سوء، لأنها كانت بمثابة هزيمة لقيادتها التي لم تعكس، في الواقع، التركيب الاجتماعي ليهود العراق، إذ كانت اللجنة القيادية للطائفة مكونة أساساً من ذوي المهن العليا ومن تجار أغنياء ذوي صلات جيدة بقادة سياسيين ورسميين رفيعي المستوى. لذا كان الرأي السائد في القيادة هو رأي علية القوم من اليهود المتمكنين اقتصادياً. وكانت صدقيتهم تعتمد على مدى نجاحهم في تخفيف حدة القيود المفروضة على الطائفة، وعلى تحقيق تقدم ملموس في هذا الشأن. وعلى ما يبدو، فإن القيادة علقت آمالها بالحصول على تنازلات بعد أن التقت القائم بأعمال رئيس الحكومة في تشرين الأول/ أكتوبر 1949. ومع هدوء المشاعر الملتهبة في إثر انتهاء العمليات القتالية في فلسطين، لاح بصيص أمل لدى الطائفة بأن الصراع العربي – الإسرائيلي سيتم حله قريباً.

لربما كان رد الحكومة العراقية الحذر على الحملة الصهيونية سببه الحرص على التأكد إذا كان هناك ما يبرر فعلاً ذلك التفاؤل بالنجاح في التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، في وقت كانت لجنة التوفيق الدولية تواصل اجتماعاتها لهذا الغرض في جنيف. وعلى أي حال، فقد حقق وفد قيادة الطائفة نجاحاً متواضعاً في لقائه الرسميين العراقيين. وعلى الرغم من أن بعض الوعود الرسمية جرى تنفيذه، فإن مهاجمة قيادة الطائفة والانتقادات الموجهة إليها تواصلت وتركزت على كبير الحاخامين، الحاخام باشي ساسون خضوري. ويبدو أن استقالته كانت هزيمة لسياسته وانتصاراً للصهيونيين الذين ركزوا هجومهم التحريضي عليه، وبثوا الشائعات ضده، واتهموه بالتقصير عقب اعتقالات عملاء الموساد في تشرين الأول/ أكتوبر. وقد خلف ساسون في رئاسة الطائفة اليهودية حسقيل شيمطوف، وكان أيضاً كسلفه من نخبة المتمكنين من وجهاء الطائفة اليهودية، وجاء توليه رئاستها نتيجة ضغط المبعوثين الصهيونيين المرسَلين من إسرائيل ممن رأوا ضرورة التخلص من خضوري، إذ تبين أن شيمطوف هو أداة طيّعة في أيديهم.

وفي تعليق صحيفة «جويش كرونيكل» في 1949/12/30 على استقالة خضوري، أعلنت أن الحاخام يحظى بدعم أكثر الأعضاء أصحاب الشأن في الطائفة. وجاء في

تعليقها ما يلي:

إن ساسون وهؤلاء اليهود البغداديين، الذين لديهم ما يتحسرون على فقدانه، عادوا الصهيونية لأنها جلبت لهم البؤس. وهم يعلمون، حق العلم، بأن أحداثاً كانت قد اندلعت ضد اليهود في بغداد قبل ظهور الصهيونية، لكن التسامح الإسلامي أتاح لليهود البغداديين، بصورة عامة، إمكان إقامة مركز تنويري وتجاري مزدهر. وهم ومن على شاكلتهم يودون البقاء في العراق. فلهم وشائج قوية ببيوتهم وعاداتهم والأماكن المقدسة لأنبيائهم، ولا يريدون تركها والشروع مرة أخرى في حياة جديدة في معسكرات المهاجرين في إسرائيل، حيث هم يؤمنون بأن الناس هناك غير وديين تجاه اليهود الشرقيين.[75]

المصادر والملاحظات

1 Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq* (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978), p. 651.

2 Ibid.

3 Ibid.

4 الأحزاب هي: حزب الاستقلال ويمثل الجناح اليميني من القوميين العرب؛ حزب الأحرار ويمثل الوسط الليبرالي؛ الحزب الوطني الديمقراطي ويمثل يسار الوسط؛ حزب الوحدة الوطنية وحزب الشعب يمثلان الجناح اليساري.

5 سلمان درويش، «كل شيء هادئ في العيادة» (القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1981).

6 في مقابلة مع الكاتب (لندن، 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011) أكد كل من حسقيل ويعقوب قوجمان وجهة النظر التي عبر عنها بطاطو بشأن دور اليهود في الحزب الشيوعي، وخصوصاً بروز ساسون دلال قائداً فعلياً للحزب في بغداد في أوضاع استثنائية، وكذلك الدور الفعال الذي أدته المراة العراقية اليهودية في التنظيم.

7 انظر: أحمد غنيم وأحمد أبو كف، «اليهود والحركة الصهيونية في مصر (1897–1947)» (القاهرة: دار الهلال، 1969). انظر أيضاً: سهام نصار، «اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية» (بيروت: دار الوحدة، 1980).

8 Yehuda Atlas, *The Jewish Underground Movement in Iraq* (Tel–Aviv: Ma'arakot, 1969), p. 247 (Hebrew).

9 عبد القادر ياسين، «عصبة مكافحة الصهيونية في العراق»، «شؤون فلسطينية»، العدد 15 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1972)، ص 158–166.

10 يوسف هارون زلخة، «الصهيونية عدوة العرب واليهود» (بغداد: مطبعة الحكمة، 1946)، ص 46.

11 ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 161.

12 جريدة «الرأي العام»، العدد 1479، 18 آذار/ مارس 1946.

13 حاييم كوهين، «النشاط الصهيوني في العراق»، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973)، ص 133.

14 المصدر نفسه.

15 المصدر نفسه، ص 173–177.

16 Batatu, op. cit., p. 598.

17 انظر: عبد اللطيف الراوي، «عصبة مكافحة الصهيونية في العراق، 1945–1946: دراسة ووثائق اليسار العراقي والمسألة الفلسطينية» (دمشق: دار الجليل، 1986)، ص 123–124.

18 بشأن الشكوى التي تقدم بها رئيس عصبة مكافحة الصهيونية يوسف هارون زلخة ضد القاضي خليل أمين، والتي تضمنت الإشارة إلى تهديد وجهته إذاعة صهيونية تبث من فلسطين إلى قادة العصبة. انظر: المصدر نفسه، ص 134.

19 صحيفة «صوت الأهالي»، 16 أيلول/ سبتمبر 1948.

20 إسحق بار – موشيه، «الخروج من العراق: ذكريات، 1945–1950» (القدس: مجلس الطائفة السفارادية، 1975)، ص 198–207.

21 كاظم حبيب، «اليهود والمواطنة العراقية: محنة يهود العراق بين الأسر الجائر والتهجير القسري الغادر» (برلين: كاظم حبيب، 2009)، ص 113.

22 على سبيل المثال، انظر: كوهين، مصدر سبق ذكره؛

Yusof Me'ir, *Beyond the Desert: Underground Activities in Iraq, 1941–1951* (Tel-Aviv: Ministry of Defense, 1973) (Hebrew).

وهو ما أكده الأخوان حسقيل ويعقوب قوجمان في مقابلتين مع الكاتب، لندن، 27/ 10/ 2010 و25/ 11/ 2011.

23 لمزيد من المعلومات، انظر: سعاد خيري، «من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق» (بغداد: مطبعة الأديب، جزآن، 1974)، ج 1، ص 146.

24 على سبيل المثال، انظر: رسالة السفير البريطاني في بغداد إلى لندن.

Sir H. Mack to FO, 3 January 1949, FO 371/75128, E 74/1011/93.

25 انظر مثلاً جريدة «اليقظة»، 17، 18، 30 أيار/ مايو 1948.

26 حسقيل قوجمان في مقابلة مع الكاتب، لندن، 27/ 10/ 2010. انظر أيضاً: حسقيل قوجمان «ذكرياتي في سجون العراق السياسية ودفاعاً عن الماركسية في محنتها» (بغداد: لا ناشر، 2004).

27 قوجمان في مقابلة مع الكاتب.

28 المصدر نفسه.

29 يعقوب قوجمان في مقابلة مع الكاتب، لندن، 25/ 11/ 2011.

30 عودة الأشهب، «تذكرات عودة الأشهب»، سلسلة صفحات من الذاكرة الفلسطينية، رقم 8 (بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بير زيت، 1999). ويصف في مذكراته اعتقاله من جانب الجيش المصري في جنوب فلسطين. كما يذكر أن رفاقاً شيوعيين آخرين تم اعتقالهم على يد الجيش الأردني، وبينهم مخلص عمرو الذي توفي تحت التعذيب.

31 عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي» (صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، 1955b)، المجلد 8، ص 58، 81–83.

32 صحيفة «اليقظة»، 3 أيار/ مايو 1948.

33 المصدر نفسه، 4، 23 أيار/ مايو 1948.

34 المصدر نفسه، 7 أيار/ مايو 1948.

35 المصدر نفسه، 23 أيار/ مايو 1948.

36 British Intelligence Report for the War Office, dated 22 May 1948, assessed the relative strength of the warring side. They described the Jewish forces as processing «numerical superiority, interior lines, coordinated command, high moral and offensive spirit» (CO 537/3926), Colonial Secretary Report, June 1948.

37 Baghdad to FO, 24 April 1948, telegram no. 444, FO 371/68471, E 5142.

لمزيد من المعلومات عن دور الجيش العراقي في الحرب في فلسطين، انظر: نور الدين محمود، «مذكراتي عن القضية الفلسطينية، 1948–1949»، مخطوطة غير منشورة.

38 Ibid.

39 Avi Shlaim, *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine, 1921–1951*, (New York: Columbia University Press, 1990), p. viii.

40 من أجل مزيد من التفصيلات، انظر:

Walid Khalidi, «Why Did the Palestinians Leave?» *Middle East Forum*, vol. 24 (July 1959); Idem, ed., *From Haven to Conquest* (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1971).

41 شهدت سورية سلسلة من الانقلابات العسكرية سنة 1949، وجرى اغتيال الملك عبد الله في تموز/ يوليو1951. وبعد سنة حدث الانقلاب العسكري في مصر الذي أسقط النظام الملكي وأوصل جمال عبد الناصر ومجموعة الضباط الأحرار إلى السلطة.

42 Baghdad to FO, 27 January 1949, telegraph no. 92, FO 371/75133, E1330.

43 استناداً إلى مصادر وزارة الخارجية العراقية، فإن مئات اللاجئين الفلسطينيين ألقي بهم، خلال الفترة 28 كانون الأول/ ديسمبر 1948 – 13 كانون الثاني/ يناير 1949، إلى المناطق التي كانت تحت حماية القوات العراقية في منطقة جنين، وقد هاجمتهم الفرق الصهيونية عندما اتجهوا نحو خط الجبهة الفاصل بين القوات العراقية والقوات الصهيونية.

44 في سنة واحدة (1949) جرى إسكان 130.000 مهاجر يهودي في بيوت عربية أساساً في الرملة واللد، بعد أن تم تشريد سكان المدينتين، وذلك بحسب المصادر الإسرائيلية. انظر: تقريراً عن الهجرة يعتمد على الأرقام التي أعطتها الوكالة اليهودية في سنة 1950.

Tel Aviv to FO, 2 February 1950, FO 371/87618, ER 1574/1.

45 عدد المطرودين من مختلف الدوائر هو كما يلي:

وزارة الشؤون الاجتماعية	159
وزارة المالية	51
سكك الحديد العراقية	261
الإدارة العامة للموانئ	109

الإدارة العامة للبرق والبريد	38
إدارة الأعمال العامة	24
وزارة الاقتصاد	11
وزارة الدفاع	4
وزارة المصارف	117
دائرة الطيران المدنية	1
المجموع	775

Baghdad to FO, 12 December 1949, FO 371/75183.

46 Baghdad to FO, 21 March 1950, FO 371/82422, EQ 1103/2.

47 Ibid.

48 على سبيل المثال، انظر: علي الوردي، «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث» (بغداد: مطبعة المعارف، ستة أجزاء، ط2، 1976)، ج 1، ص 42؛ محمد مهدي كبة، «مذكراتي في صميم الأحداث، 1918–1958» (بيروت: دار الطليعة، ط1، 1965)، ص 242–243.

49 كبة، مصدر سبق ذكره، ص 242.

50 المصدر نفسه، ص 245–246.

51 Batatu, op. cit., pp. 311–312.

انظر أيضاً مذكرة السفارة البريطانية إلى لندن:

Baghdad to FO, 21 March 1950, FO 371/82422, EQ 1103/2.

52 عن معاملة اليهود العراقيين، على سبيل المثال، انظر: مذكرة المؤتمر اليهودي العالمي (World Jewish Congress)، بتاريخ 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1949، والتي قدمت للأمم المتحدة في: FO 371/75183.

53 بحسب المصادر البريطانية، كان هناك عامل عدائي شخصي في هذه القضية، وهو ما سبب استقالة وزير الدفاع صادق البصام، إذ كان مسؤولاً عن تعسف المحاكم العرفية ضد اليهود (من بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية «سري» بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1949، وزارة الخارجية البريطانية 371/75182, E 770/93/1571). ولم توجد أسباب أُخرى لاستقالة البصام. وكان قد انتقد السياسة البريطانية في فلسطين، ولعل هذا أضعف وضعه. وفي رسالة الاستقالة يتهم البريطانيين والأميركيين بالتآمر ضد العرب، وقد شكى أيضاً من «التدخل الدائم» من زملائه الوزراء باسم اليهود في قضايا تخص تنفيذ القانون العرفي. وتساءل قائلاً: «لماذا لم يحتجوا حين اقتيد آلاف العرب والمسلمين إلى المحاكم العرفية لصالح تأمين الجهود الحربية البريطانية» (في الحرب العالمية الثانية). انظر: الحسني، مصدر سبق ذكره، المجلد السابع، 1955a، ص 16–17.

54 Enclosure no. 1 in Sir H. Mack's dispatch to London, no. 236 (369) 64/49, dated 12 December 1949 (371/75183).

55 Ibid.

56 يبدو كأن بعض الموظفين العرب ورث هذا التناظر الوظيفي من أسياده المستعمرين. ومن خلال فحص وثائق وزارة الخارجية البريطانية، يُصدم المرء من واقع أن المسؤولين البريطانيين كثيراً ما كانوا يشيرون إلى الصهيونيين أو الإسرائيليين بكل بساطة بـ «اليهود». وفي تقرير بعث به المندوب السامي البريطاني في بغداد إلى لندن، في 13 آذار/ مارس 1949، معلقاً على الادعاءات التي قدمتها هيئة مبعوثي الطائفة اليهودية في بريطانيا، بشأن المعاملة السيئة التي يتلقاها يهود العراق، قائلاً إن كثيراً من تلك الادعاءات مبالغ فيه، وبعضها ليس هناك أي دليل على صحته. كما أنه برر موقف الحكومة العراقية بالقول: «إنها في الحقيقة مفاجأة، فعلى الرغم من أعمال التحريض المتطرفة بسبب ما يقوم به الصهيونيون في فلسطين، يوجد نسبياً قليل من التمييز ضد اليهود في هذه البلاد (العربية).»

Baghdad to FO, 'Confidential', 13 March 1949, FO: 371/75187, E 369/5/49.

57 أعلن رئيس الحكومة في تلك الفترة مزاحم الباجه جي في البرلمان في كانون الثاني/ يناير 1949 أنه «لن يجيز أي اضطهاد ضد اليهود»، ويبدو أنه حاول إرضاء بعض العناصر الموجودة في مجلس الوزراء. وبحسب إعلان السلطات هناك حاجة ملحة إلى قانون عرفي فعال وعملي ليصد التيار القومي المتطرف الذي قادته السلطات حين كان ملائماً لمصلحتها في صيف سنة 1948 (انظر الملحق 2).

58 Elmer Berger, *Who Knows Better Must Say so!* (New York: American Council for Judaism, 1955), p. 34.

59 Baghdad to FO, 27 October 1949, telegram no. 208 (369) 36/49, F 371/75183.

60 Ibid.

61 اندلع خلاف عميق بعد إعلان دولة إسرائيل، إذ إن الصهيونيين الأميركيين الذين يمتنعون من الهجرة إلى إسرائيل كانوا قد رفضوا الموافقة على مبدأ بن ـ غوريون الذي يقول إن الهجرة هي الشرط الأساسي للصهيونية. انظر:

Report on 23rd Congress held in Jerusalem, 14–30 August 1951,» Tel Aviv to FO, 6 September 1951, FO 371/91751, ER 157210.

62 *The Jewish Chronicle* (30 December 1949).

63 صادق حسن السوداني، «النشاط الصهيوني في العراق: 1914–1952» (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1980)، ص 308–309.

64 انظر على سبيل المثال: Me'ir, op. cit.

وكان ترجم هذا الكتاب إلى العربية حلمي عبد الكريم الزعبي بعنوان: «خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق»، ونشره مركز الدراسات الفلسطينية في بغداد، 1976.

65 عدنان الباجه جي في حديث مع قناة «العربية»، برنامج الذاكرة السياسية، 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

66 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 178.

67 المصدر نفسه.

68 انظر على سبيل المثال: .The Jewish Chronicle (29 October 1949)

69 انظر على سبيل المثال: يوسف مئير، «خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق»، ترجمة حلمي عبد الكريم الزعبي (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1976)، ص 402.

70 Washington to FO, telegram no. 5182, 2 November 1949, FO 371/75187.

71 *Habocer*, date unknown, see FO 371/751182, E 12899.

72 الحكومة العراقية، وزارة الإعلام، 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949.

73 كان بعض الخطب والتقارير التي ألقاها المسؤولون العرب في الأمم المتحدة خطابياً، يعكس وضع الحكومات العاجزة التي تحاول نيل عطف الدول الغربية أكثر من كونه تهديداً لأمن اليهود العراقيين، كما زعمت المصادر الصهيونية. انظر على سبيل المثال: كلمة المندوب السوري فارس الخوري (*New York Times*, 19 February 1947)، وكلمة المبعوث المصري التي نشرت في: *The Guardian*, 25 November 1947. ومع ذلك، فإن المجلس السياسي لجامعة الدول العربية اتخذ قراراً في 9 شباط/ فبراير 1948 وافقت الدول الأعضاء فيه على اتخاذ «خطوات قاسية ضد أي عمل معاد لليهود والذي من الممكن أن يلحق الضرر بيهود الدول العربية.» انظر: الحسني، مصدر سبق ذكره، المجلد 7، 1955a، ص 292.

74 Berger, op. cit., p. 30.

75 *The Jewish Chronicle* (30 December 1949).

الفصل الرابع

حيثيات قانون إسقاط الجنسية

خلفية صدور قانون إسقاط الجنسية

أقرت حكومة توفيق السويدي في 4 آذار/ مارس 1950 القانون رقم 1 لسنة 1950 بعد الموافقة عليه في مجلسي النواب والأعيان. وجاء القانون الجديد ملحقاً لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية (رقم 62 لسنة 1933)، الذي خول مجلس الوزراء العراقي «إسقاط الجنسية العراقية عن أي مواطن عراقي يرغب باختياره الحر في مغادرة العراق نهائياً» (نص قانون إسقاط الجنسية في الملحق 4). ولم يُعلَن، في الوقت ذاته، أي إجراءات بشأن القضايا المالية، أو أي ترتيبات أُخرى بشأن الأملاك. وخلال مناقشة القانون، كان أحد أبرز المتحدثين عضو مجلس الأعيان مزاحم الباجه جي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، وقد اعترض عليه متهماً الحكومة بالضعف والخضوع لمطالب الصهيونيين. وذكّرها بمقالة نشرها إدوين صامويل، نجل هربرت صامويل (Herbert Samuel/ أول مندوب سام لبريطانيا في فلسطين)، والذي استقر بإسرائيل وأصبح مواطناً فيها، في مجلة «الشرق الأوسط» (*The Middle East*) الأميركية في كانون الثاني/ يناير 1949، تناول فيها موضوع اليهود المقيمين بالدول العربية، مقترحاً مبادلتهم بالعرب الفلسطينيين (نص خطاب الباجه جي في الملحق 5).

كذلك قدم العين عزرا مناحم دانيال مداخلة مؤثرة خلال مناقشة القانون في مجلس الأعيان، عارضاً ارتباط اليهود العميق بوطنهم العراق، ومتسائلاً عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لطمأنة اليهود الذين يفضلون البقاء في وطنهم على الرحيل عنه.[1]

ورداً على استجواب عدد من أعضاء مجلس النواب في حينه، أعلن وزير الداخلية صالح جبر أن الحكومة العراقية ترى أن ليس من المصلحة الوطنية منع هجرة الذين

يرغبون في ترك البلد قائلاً:

> إن هـؤلاء الذين لا يريـدون البقاء وصمموا على الهجرة من البلد نهائياً، فإن بقاءهـم يجلب الأذى للبلد. أمّا بالنسـبة إلى المواطنيـن الآخرين من اليهود، فـإن الحكومـة تعتبرهـم عراقييـن، لا فـارق بينهم وبيـن العراقييـن الآخرين، مسلمين أو مسيحيين.... ويضمن الدستور العراقي لهم ذلك.[2]

خفف القانون الجديد، على ما يبدو، حالة التوتر والبلبلة التي سادت خلال العامين السابقين، ورحبت به الطائفة اليهودية، بصورة عامة، واعتبرته إجراء متسامحاً. وأدلى توفيق السويدي برأي مماثل حين أعلن أنه من الواضح أن كلا الطرفين، يهوداً ومسلمين، عبر عن ارتياحه لهذا القانون، إذ قال: «يشعر اليهود بأن ذهاب الناقمين سيُيسِّر معاملة حسنة للباقين.»[3]

وتمثلت الحجة الرئيسية للحكومة العراقية لسن هذا القانون في ارتفاع نسبة المهاجرين اليهود بصورة غير شرعية. وبحسب الأحكام العرفية، فإن محاولات اليهود مغادرة العراق بطرق غير شرعية كان يمكن أن تؤدي إلى عقاب صارم، ربما يصل إلى الإعدام، كما قد يواجه اليهود المخالفون، على سبيل المثال، تهمة محاولة الانضمام إلى العصابات الصهيونية في فلسطين. وحين أُلغيت الأحكام العرفية في كانون الأول/ ديسمبر 1949 حوكم المهاجرون الذين غادروا بطرق غير شرعية، بحسب قانون جوازات السفر (65/ 1932) فقط، والذي يوقع بالمخالفين جزاء مخففاً، هو ستة أشهر سجناً كحد أقصى، أو غرامة مالية قدرها مئة دينار عراقي.[4]

كان القلق الرسمي إزاء الهجرة غير الشرعية أمراً مفهوماً منذ أن أعلنت مصادر حكومية أن 3000 يهودي تقريباً غادروا العراق بهذه الطريقة قبل إعلان القانون رقم 1 لسنة 1950. وقد أربك هذا الأمر السلطات وسبب لها إحراجاً كبيراً، إذ وُجهت إليها عدة انتقادات في الصحف، ومن أحزاب المعارضة. وأفاد بعض تقارير الخارجية البريطانية، استناداً إلى مصادر محلية في حينه، بأن هجرة اليهود غير الشرعية تتم عبر رشوة موظفين رسميين كبار وبعلمهم، وقد لاقت تلك التقارير اهتماماً واسعاً لدى الرأي العام.[5] ومع ذلك، ثمة دلائل تشير إلى أن الأرقام الحكومية عن عدد المهاجرين غير الشرعيين غير مؤكدة، وهي تشمل في الغالب أعداداً من الشيوعيين من يهود وغيرهم ممن عبروا الحدود إلى إيران هرباً من اضطهاد السلطات. وربما

كان قلق الحكومة العراقية الأكبر ناجماً عن استغلال الدعاية الصهيونية أي محاولة لإيقاف الهجرة جدياً، علماً بأن هذه الحكومة تعرضت آنذاك لحملات شرسة على الساحة الدولية من المنظمات الصهيونية امتدت لأسابيع، للمطالبة بإنقاذ سبعة يهود هاجروا بطرق غير شرعية من حبل المشنقة، متجاهلة أن هؤلاء كانوا في الواقع خارج العراق، وصدر في حقهم حكماً غيابياً طال غيرهم أيضاً خلال فترة الأحكام العرفية، بينهم شيوعيون يهود وغير يهود.[6]

رأت حكومة السويدي في القانون رقم 1 لسنة 1950 مخرجاً أيضاً للتخلص ممن وصفتهم بالعناصر الهدامة والخائنة غير المخلصة بين اليهود، والتي تضم، في نظرها، الصهيونيين والشيوعيين، على حد سواء. ولم يُخفِ كبار الرسميين العراقيين غضبهم بسبب وجود اليهود بين الشيوعيين.[7] ولعل هذا الرأي، الذي طغى في تلك الأوساط آنذاك، كان بتأثير من تقارير أشاعت أن السلطات الإيرانية، المناوئة للشيوعيين حينها، شجعت بدورها على هجرة أكثر من 3000 يهودي ممن يتعاطفون مع حزب تودا (الحزب الشيوعي الإيراني)، إلى الخارج بصورة غير شرعية.[8] ويشير عبد الحسين شعبان في دراسته عن المواطنة وإشكالية الجنسية في العراق من وجهة نظر قانونية، إلى أن سحب الجنسية العراقية استُعمل دوماً ضد معارضين سياسيين، إذ سُحبت الجنسية في زمن الحكم الملكي من قوميين عرب لجأوا إلى العراق، مثل ساطع الحصري وآخرين، كما سُحبت من عراقيين نتيجة نشاطهم الشيوعي في الخمسينيات، ومن عدد من الزعماء السياسيين بعد ثورة سنة 1958. ولاحقاً جُرِّد منها آلاف العراقيين الشيعة والأكراد الفيلية، خلال حكم الرئيس صدام حسين، باعتبارهم إيرانيين أو موالين لإيران.[9]

ومع ذلك، فكثير من الدراسات التي ترى مبرراً للأسباب التي أوضحها كبار الرسميين العراقيين، ولا تشك في صدقيتها، يعتبر أن صدور القانون جاء نتيجة ضغوط مارسها البريطانيون والأميركيون والحكومة الإسرائيلية على الحكومة العراقية.[10] ومما لا شك فيه أن قراءة الوثائق البريطانية في تلك الأثناء تدعم هذا الرأي، إذ اقترح البريطانيون حلاً مبكراً للقضية الفلسطينية، في تلك الفترة، يقوم على فكرة تبادل السكان بين يهود العراق واللاجئين الفلسطينيين، كما سيتم التوضيح لاحقاً. ويذهب بعض الآراء إلى أبعد من ذلك، فيرى في القانون رقم 1 لسنة 1950 ثمرة محادثات سرية ضمت بين أطرافها حكومة السويدي إضافة إلى تلك الأطراف.[11] وفي تقديرنا، لا توجد أدلة كافية

على ذلك، بل إن جل اعتماد أصحاب هذا الرأي هو على النتائج النهائية لهذا القانون الجديد التي جاءت على غير ما تمنته الطائفة اليهودية، أو توقعته الحكومة العراقية نفسها، إذ إن التطورات التي أعقبت الموافقة عليه أدت، في النهاية، إلى إجلاء الطائفة اليهودية بأكملها تقريباً إلى إسرائيل بين صيف سنة 1950 وصيف سنة 1951.

وعلى العكس من فرضية التفاهم السري المباشر بين الحكومتين العراقية والإسرائيلية، فإن إسرائيل لم ترَ مصلحة لها في الدخول في اتفاق رسمي مع الحكومة العراقية يتعلق بتبادل السكان، ما دام هذا التبادل يمكن، في تقدير الإسرائيليين، أن يحدث عملانياً من دون أن يقدموا أي التزامات معينة. كما أن الحكومة العراقية لم تكن في وضع يمكّنها من دخول اتفاق مبكر كهذا مباشرة مع الإسرائيليين، الأمر الذي كان سيحرجها ويفاقم أزماتها الداخلية واحتمال سقوطها، لما هي فيه من ضعف، ولاضطرارها إلى إشراك القوميين فيها. لقد أثبتت التطورات اللاحقة أن قانون إسقاط الجنسية هو ثمرة وضع وجدت الحكومة العراقية نفسها فيه في مأزق، واعتقدت في الغالب أن هذا القانون سيريحها من ضغوط خارجية متعددة، أبرزها حملات الدعاية الصهيونية، بينما رأت إسرائيل فيه فرصة فتحت لها الباب لتفرض مباشرة هجرة يهود العراق أمراً واقعاً من دون أي التزامات من جانبها تجاه العراق، أو تجاه اليهود العراقيين أنفسهم. وطرحت بريطانيا، في تلك الأثناء، فكرة إقامة تحالف غربي على الأميركيين والدول العربية الحليفة وإسرائيل حفاظاً على مصالحها المتراجعة في المنطقة، وكان هذا في رأيها، كما سيتم شرحه، يتطلب حلاً مبكراً للقضية الفلسطينية، أو، بصورة أدق، تصفيتها. وانسجاماً مع هذا الهدف طرحت الحكومة البريطانية في ربيع سنة 1949 مشروعاً يدعو إلى إسكان اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وإلى هجرة يهود العراق إلى إسرائيل. ومن المرجح، كما سيتبين لاحقاً، أن يكون جرى البحث في هذا الاقتراح في دوائر مغلقة في وقت سابق.

المشروع البريطاني لاستبدال اللاجئين الفلسطينيين بيهود العراق

كانت فكرة مقايضة السكان، أو تبادلهم، المتمثلة في طرد الفلسطينيين العرب وجلب اليهود مكانهم (بمن فيهم الطوائف التي تعيش في الدول العربية)، قد طُرحت بأشكال متعددة في مرحلة مبكرة في الفكر الصهيوني. ويرى نور مصالحة أن تلك الافكار

بدأت تُترجَم بصورة مقترحات وخطط مبرمجة منذ سنة 1937.[12] كذلك طُرحت بصورة مجتزأة على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني لمنح اليهود امتيازات في مناطق في بلاد ما بين النهرين وفي ولاية عكا في فلسطين، إلاّ إنه رفضها، كما أن هناك أدلة كافية تشير إلى أن زعماء يهوداً في الحركة الصهيونية وخارجها أجروا اتصالات مبكرة بالأمير فيصل بن الحسين، في مطلع القرن العشرين لهذا الهدف.[13] وتشير رسائل متبادلة بين الملك فيصل والزعماء الصهيونيين إلى أن تلك الاتصالات استمرت بعد توليه العرش في العراق.[14] ويعتقد بعض يهود العراق أن الملك تناول مشروع التبادل السكاني في مناسبة جمعته بشخصيات يهودية عراقية متنفذة بعد توليه العرش. وفي حال كان ذلك صحيحاً، فإنه من غير الواضح ما إذا كان فيصل يستكشف ردات فعل زعماء في الطائفة على هذا الموضوع، أم كان يبلّغهم أن مثل هذا الاحتمال قد يتحقق مستقبلاً.[15]

ويذكر سلمان درويش، استناداً إلى نسخة عن رسالة مناحم صالح دانيال محفوظة كوثيقة في أرشيف الوكالة اليهودية، أن الملك فيصل حث وجهاء من الطائفة اليهودية على تأسيس جمعية صهيونية في بغداد، وذلك في حديث له مع عدد منهم بعد توليه الحكم، إلاّ إن هؤلاء اعترضوا على الفكرة. ومع ذلك، مُنحت الجمعية تصريحاً رسمياً بالعمل بعد دخول البريطانيين العراق.[16] وأبدى اليهود العراقيون خشية من النشاطات الصهيونية في بلدهم في تلك الفترة. وكان مناحم صالح دانيال (عضو مجلس المبعوثان السابق) قد بعث في أيلول/ سبتمبر 1922 برسالة إلى المنظمة الصهيونية العالمية، يحذرها فيها من نشر الدعايات الصهيونية في بغداد، ويذكر أن الآراء التي يبشر بها المبعوث الصهيوني هناك أحدثت بلبلة في أفكار الطبقة الفقيرة من اليهود، فأخذت تعتقد أن الصهيونية ستكون خلاصها من القلق الذي تعانيه، وكذلك بعدم الحاجة إلى مراعاة شعور العرب الذين تعيش بين ظهرانيهم، وهذه كلها أمور لا تبشر بالخير، إذ ستوحي للعرب بأن موقف يهود العراق معاد لهم.[17]

كان الجناح التصحيحي (Revisionist) اليميني المتعصب في الحركة الصهيونية سباقاً إلى طرح هذه الفكرة، وأكثر وضوحاً في تبنيها في مرحلة مبكرة، ولم تلبث أن لاقت قبولاً لدى الاتجاه السائد في القيادة الاشتراكية (Socialists) للحركة. ويقول يوسف فايتس، وهو صهيوني تصحيحي أمضى حياته إدارياً مسؤولاً عن الاستيطان اليهودي، في مذكراته المنشورة سنة 1940 ما يلي:

> بيننا وبين أنفسنا يجب أن يكون واضحاً لنا أنه لا يوجد مكان لكلا الشعبين في هـذا البلد (فلسـطين).... ولا حل آخـر لنا غير نقل العـرب من هنا إلى الـدول المجـاورة. يجـب أن ننقلهم جميعـاً وألاّ نترك أي قريـة أو قبيلة.... وسـيتمكن بلدنـا، بعـد هذا النقـل فقط، من اسـتيعاب الملايين مـن إخواننا، وليس لنا أي طريق آخر.[18]

وكان قياديون رسميون في الحركة الصهيونية طالبوا بقضية تبادل السكان هذه، وذلك في مؤتمر المجلس العالمي لهبوعيل صهيون، أي اتحاد العمال الصهيونيين، الذي عُقد في زوريخ سنة 1937. وصرح أهارون سيزلينغ، وهو أحد قادة حزب مبام (حزب اشتراكي صهيوني)، في كلمته التي ألقاها في المؤتمر، بالقول:

> أنا لا أناقش حقنا الأخلاقي في الدفاع عن مقايضة السكان.... فعملية مقايضة حقيقية للسـكان بين الأرض المتحدة لإسـرائيل، يوماً ما في المستقبل، وبين العراق، أو أي دولة عربية أُخرى، عن طريق نقل يهودها إلى إيرتس يسرائيل (أرض إسـرائيل)، يصبـح إمكان القيـام بها أكثـر واقعية ومعقـولاً أكثر. وإذا كانـت هذه الرؤية بعيدة للغاية حالياً، إلاّ إنها تلتقي، على الأقل، مع مصالح عديدة لنا، وتنسجم معها بصورة واضحة.[19]

أمّا بن – غوريون فلم يستبعد إمكان تحقيق هذا التبادل بصورة قسرية، خلال نقاشه هذا الاقتراح في المؤتمر،[20] ومن الواضح أنه ظل مخلصاً لهذا الرأي بعد أن أصبح رئيساً للحكومة في إثر قيام دولة إسرائيل. وكما سيتبين لاحقاً، فقد كان هو المهندس الرئيسي في اتباع أساليب الدعاية والإرهاب والعنف من أجل إجبار الطوائف اليهودية في الدول العربية، وخصوصاً في العراق، على الهجرة، وكان أيضاً وراء مصطلح الصهيونية القاسية (Cruel Zionism) الذي غالى في استعماله وصولاً إلى هذا الهدف.

وحازت فكرة تبادل السكان اهتماماً دولياً خاصاً سنة 1936، وذلك عندما اقترحت لجنة بيل (Peel Commission) الموفدة إلى فلسطين مقايضة الأرض والسكان. ونجحت الجهود الصهيونية في التأثير في اللجنة التنفيذية القومية لحزب العمال البريطاني التي تبنت هذه الفكرة في اجتماعها السنوي سنة 1944.[21] وبالنسبة إلى العراق، ثمة أدلة تشير إلى أن قضية تبادل السكان بين يهود العراق والفلسطينيين العرب طُرحت في عدة مناسبات في عشرينيات القرن الماضي وأوائل ثلاثينياته، لكن من غير الواضح ما إذا

كانت هذه الاقتراحات حظيت بمساندة رسمية من سلطات الانتداب، أم أنها كانت آراء شخصية عبر عنها بعض البريطانيين وشخصيات صهيونية دولية.

وكان الصهيونيون الأميركيون حذرين، على الأقل في الظاهر، من تـأييد اقتراح أعلنه الرئيس الأميركي السابق هربرت هوفر (Herbert Hoover)، بعد الحرب العالمية الثانية، دعا فيه إلى تدبير (engineering) نقل الفلسطينيين إلى العراق. وأعلن المجلس الصهيوني – الأميركي الذي عُقد بصورة طارئة سنة 1945 «أن الحركة الصهيونية لم تتبن قط نقل السكان الفلسطينيين العرب.... ومع ذلك، عندما يتضح أن كل الوسائل المقبولة فشلت، فإن الوقت يكون قد حان للنظر في مخارج وأساليب جديدة. فمشروع هوفر.... يمثل بلا شك اتجاهاً، أو مقاربة جديدة ومهمة، وسيكون الصهيونيون سعداء، في الواقع، بالتعاون مع القوى العظمى ومع العرب على تحقيقه.»[22]

أصبح تنفيذ مشروع تبادل السكان أكثر واقعية بعد قيام إسرائيل، فقد تحقق جانب منه نتيجة طرد العرب الفلسطينيين من أراضيهم. فبين أكثر من مليون عربي كانوا يعيشون في فلسطين الانتدابية، شُرد معظمهم أو ما يزيد على 800.000، وبقي نحو 150.000 منهم في المناطق التي احتلتها إسرائيل في أقل من سنتين خلال الفترة 1947–1949. ورفض الإسرائيليون، المرة تلو الأُخرى، السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، أو دفع أي تعويضات لهم. وقال مراسل هيئة الإذاعة البريطانية في الشرق الأوسط إراسكن ب. شلدرز (Eraskine B. Childers)، في تقرير له في مطلع تموز/يوليو 1948، إن اسرائيل بلّغت الأمم المتحدة أنها «لن تسمح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، لأن من شأن هذا أن يسبب لها مشكلة اقتصادية يصعب حلها.»[23] وشكت الحكومة العراقية من تعنت إسرائيل، في إحدى المذكرات الكثيرة التي قدمتها الحكومات العربية إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين (Palestine Conciliation Commission)، التي شُكلت في تلك الفترة، إذ صرحت بأن «في كل مرة تتم الموافقة على اقتراح ما يتقدم به المستشارون الاقتصاديون إلى لجنة التوفيق، يضع الإسرائيليون عقبات بتقديمهم شروطاً جديدة.»[24]

تذرع البريطانيون بهذا التعنت الإسرائيلي، فقدموا مبكراً، على أقل تقدير في صيف سنة 1949، عدة مشاريع لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وبصورة رئيسية في العراق. وفي تقريرين منفصلين بعثت بهما السفارة البريطانية في بغداد إلى لندن

في 14 تموز/يوليو 1949، تم تقدير إمكان استيعاب 100.000 لاجئ فلسطيني خلال 10 سنوات.[25] وبحسب ما تضمنه التقريران، تتطلب هذه الاقتراحات «تنفيذ عدد من المشاريع الإنمائية في بعض المناطق الريفية، وخصوصاً في منطقة الفرات الأوسط.»[26]

كان واضحاً أن الاقتراحات البريطانية جاءت لتعزز المواقف الإسرائيلية المتصلبة، التي كان البريطانيون يتقبلونها كأمر لا يمكن التراجع عنه. وأشار أحد التقارير البريطانية في مقدمته إلى أن «من الواضح أن لدينا اليوم قليلاً من الأمل بأن نقنع الإسرائيليين بتعديل حدودهم الإقليمية.... أو بالموافقة على إرجاع اللاجئين إلى أوضاع تسمح ببقائهم في البلد.»[27] وتشير الأدلة إلى أن ما دفع البريطانيين إلى طرح مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين هذا، هو أنهم كانوا يسعون مع الأميركيين، في أجواء الحرب الباردة آنذاك، لإقامة محور أمني إقليمي تحت سيطرة الغرب في منطقة الشرق الأوسط للمحافظة على مصالحهم. ففي صيف سنة 1949، دعا الرئيس الأميركي ترومان إلى «تعاون بنّاء بين دول الشرق الأوسط التي تضررت من العمليات العدائية الأخيرة.»[28] والمقصود هنا الصراع العربي – الإسرائيلي والعمل على إقامة حلف أمني يضم إسرائيل والدول العربية في ظل رعاية غربية.

وكان البريطانيون، الذين بدأوا يفقدون نفوذهم على نحو متواصل لمصلحة الأميركيين، بلا شك يتطلعون إلى الحفاظ على بعض نفوذهم المتداعي ومصالحهم في الشرق الأوسط. ومن المرجح أنهم كانوا يدركون أكثر من الأميركيين القادمين حديثاً إلى المنطقة، أن قيام حلف أمني إقليمي ذي حظوظ واقعية يتطلب التوصل إلى حل سياسي مبكر في فلسطين. وسرعان ما اتضح أن الاقتراحات البريطانية لتوطين اللاجئين كانت في الواقع أفكاراً لم تتم دراستها بعناية كافية، ولم يُبد الفلسطينيون والعراقيون أي حماسة لها، علاوة على أن مشاريع التوطين تستلزم تنفيذ مشاريع تنموية وتطوير أُخرى للري يُفترض أن تتحمل الحكومة الأميركية نفقاتها. إلاّ إن هذه الأخيرة لم تُبد أي رغبة في القيام بذلك، وهو ما أضاع أي فرصة جدية لتنفيذ مشروع التوطين، وتم وضعه على الرف موقتاً.[29]

في خريف سنة 1949 اكتسب مشروع التوطين بعداً جديداً، وذلك بعد أن بدأت هجرة عدد كبير من يهود الدول العربية إلى إسرائيل. وكانت حركة النقل السكانية هذه ذروة الجهود التي قامت بها الحركة الصهيونية فوراً بعد إعلان قيام دولة إسرائيل. وكانت

بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية تدعمان هذه الجهود التي تكللت بالنجاح إلى حد بعيد، واعتبرتا أن النقل الكبير لليهود، على النحو الذي تم، شكّل عنصراً جديداً يمكن استخدامه لحل القضية الفلسطينية أو، بصورة أدق، لتصفيتها. وتكشف وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن الحكومة البريطانية باتت ترى في الواقع الجديد بعد هجرة اليهود من الدول العربية فرصة ملائمة لجعل التبادل السكاني، الجاري عملانياً، يتم وفقاً لصيغة رسمية مبنية على أساس رضا وتفاهم متبادلين بين الدول العربية (وخصوصاً العراق) وإسرائيل. وتمدنا هذه الوثائق لأوائل سنة 1950 بأدلة على أن اقتراحاً كهذا كان قد راج في الأوساط الدبلوماسية البريطانية قبل فترة قصيرة من صدور القانون رقم 1 لسنة 1950.

وتكشف وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن الحكومة، في أواخر صيف سنة 1949، كانت تنظر في اقتراح لتبادل 100.000 لاجئ فلسطيني في مقابل عدد مساو من اليهود العراقيين. وكتبت وزارة الخارجية البريطانية في 5 أيلول/ سبتمبر إلى مبعوثيها في الشرق الأوسط تستطلع رأيهم في هذا الاقتراح بعد أن لمّحت إلى ما سمته تهديد نوري السعيد بطرد اليهود العراقيين. وجاء في الرسالة:

> إذا أمكن تحويل هذا التهديد إلى اتفاق يتم بواسطته نقل اليهود إلى إسرائيل ويستلمون التعويض عن أملاكهم من الحكومة الإسرائيلية، وحين يسكن اللاجئون الفلسطينيون العرب تلك الأملاك في العراق، سيظهر أمر ما يدعو إلى الراحة. أمّا الخسارة الاقتصادية التي يتكبدها العراق جراء نقل عنصر فعال من سكانه فيمكن أن تتقلص وتنخفض، إلى حد ما، بجلب العرب الفلسطينيين من سكان المدن مكانه. وهكذا يتخلص العراق من أقلية بات وضعها يشكل، بصورة دائمة، صعوبات إضافية إزاء قدرة العراق على المحافظة على النظام العام في زمن مثقل بالتوتر. وستجد الحكومة الإسرائيلية، من جانبها، صعوبة في رفض مثل تلك الفرصة في جلب عدد لا يُستهان به من اليهود إلى إسرائيل.[30]

ومع ذلك، هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد أن إشارة وزارة الخارجية إلى تهديد نوري السعيد فيها شيء من المبالغة ورغبة في إعطائه أهمية أكثر مما يحتمل في الواقع. واعتبر السير هنري ماك (Sir Henry Mack)، السفير البريطاني في بغداد، في برقية أرسلها إلى لندن في 24 شباط/ فبراير 1949، أن ملاحظة نوري السعيد هذه كانت «ملاحظة شخصية

عابرة وردت على لسانه في جلسة خاصة في كانون الثاني/يناير 1949، ولا يمكن أخذها على محمل الجد.» وشرح أن السعيد «لم يكن عازماً على تنفيذ تهديده هذا.» وبالأحرى، يجب اعتبار ملاحظته «نوعاً من الرد العفوي الكيدي إذا ما أصر اليهود على عدم إنصاف اللاجئين العرب.»[31]

ومن المرجح هنا أن الخارجية البريطانية سعت لتلقف ملاحظة عابرة من السعيد للمضي في أفكارها بشأن إلباس التبادل السكاني، الذي أصبح يُترجَم بالتدريج إلى واقع فعلي، زياً رسمياً يتم بمقتضى تفاهم بين الحكومتين العراقية والإسرائيلية. وهو ما قد يشير إلى أن البريطانيين ربما كانوا ناقشوا أفكارهم المتعلقة بالتبادل مع نوري السعيد، ولو بصورة غير رسمية. ومع ذلك، فإن توضيحات ماك المذكورة أعلاه لا تعطي هذا الانطباع. ففي رده على برقية مؤرخة في 19 شباط/فبراير كانت وزارة الخارجية البريطانية بعثت بها إلى بغداد «تنصح للسعيد عدم تنفيذ تهديده»، وتقترح فيها بعض الحجج التي يمكن لماك أن يستعين بها في حديثه معه، كما أوصت الخارجية البريطانية، قال:

> الحجة الرئيسية للخارجية البريطانية، والتي يجب تبليغها لنوري السعيد، هي أن طرد اليهود من العراق سيعطي الذريعة لرفض دفع التعويضات عن أملاك اللاجئين العرب. وسيكون هذا الأمر، في رأيها، خطأً قاتلاً من شأنه إضعاف القضية العربية بهذا الشأن، وأنا متأكد من أنه يمكن اقناع نوري بالتريث.[32]

ومع ذلك، يوجد بعض البراهين في وثائق وزارة الخارجية البريطانية يثبت أن اقتراح تبادل السكان لم يكن جديداً، وأن لندن، في الواقع، كانت تردد الآراء نفسها التي عبر عنها بعض الشخصيات الصهيونية المعروفة في الولايات المتحدة الأميركية وفي بريطانيا قبل عدة أشهر من تهديد نوري السعيد بطرد اليهود. وبين تلك الشخصيات هربرت صامويل، المندوب السامي الأول في فلسطين والمتعاطف كلياً مع الحركة الصهيونية.[33] ففي مذكرة كتبها القنصل العام البريطاني في القدس إلى وزارة الخارجية البريطانية بعد أن قررت الحكومة العراقية في آذار/مارس 1951 تجميد أملاك اليهود العراقيين الذين أسقطت عنهم الجنسية، ورد ما يلي:

> لعله من قبيل العلم بأن أدون الآن ملاحظة قدمها لي الفيسكونت صامويل عندما كان في فلسطين سنة 1949.... وكان قد دُعي إلى تناول الشاي معي ومع زوجتي وهو في طريق عودته إلى إسرائيل، وذلك بعد أن تناول الغداء

مع الملك عبد الله في الشونة. وتطرقنا في الحديث إلى استيلاء اليهود على الأملاك العربية، فقال اللورد صامويل «إن أفضل طريقة لحل هذه القضية هو أن يطرد العراقيون يهودهم ويستولوا على أملاكهم، وهكذا يكون تعويضاً عن أملاك العرب التي سيطر عليها اليهود في فلسطين.»[34]

ومن المحير أن تهديد نوري السعيد كان قد أُهمل ستة أشهر، فلا يوجد له أي أثر أو إشارة في أوراق وزارة الخارجية البريطانية في الفترة ما بين شباط/فبراير و5 أيلول/سبتمبر 1949، وهو تاريخ الرسالة عن مشروع التبادل السكاني. وليس هناك أي دليل مباشر على أن وزارة الخارجية البريطانية اطلعت على مواقف السلطات العراقية بشأن المشروع المقترح، إلاّ إن بعض الصحف أثار موضوع التبادل بالتعليق عليه.[35] وكان الموقف العراقي الرسمي، على الأقل، كما عكسته هذه الصحف، وبحسب ما يظهر في وثائق وزارة الخارجية البريطانية، دائماً معارضاً أي مشروع كهذا. وجرى توضيح هذا الموقف، على نحو جلي، في الرسالة التي بعث بها السير هنري ماك إلى لندن في 5 حزيران/يونيو 1950، وجاء فيها:

> إن آرائي بالنسبة إلى هذا الاقتراح هي كما يلي: إن الحكومة العراقية لربما تكون راغبة في أن تقبل بعض اللاجئين (الفلسطينين)، وأن يشغل بعض الأماكن الشاغرة أو التي سيتخلى عنها اليهود العراقيون.... وعلى سبيل المثال، [يشغلها] موظفون فلسطينيون في سكة الحديد سابقاً. ومع ذلك، أنا شخصياً أرى أن استبدال اليهود العراقيين باللاجئين الفلسطينيين، بأعداد كبيرة، ليس عملانياً وغير مرغوب فيه. فالحكومة العراقية ما زالت تؤيد اقتراح وجوب عودة اللاجئين العرب إلى بيوتهم، أو حصولهم على التعويضات من إسرائيل. ويبدو لي أن من غير المحتمل أبداً موافقتهم على مقايضة أو تبادل سكاني على أساس رأس في مقابل رأس. وإذا ما وافقوا على ذلك فكأنهم يساومون على اليهود الذين يتركون العراق بمحض إرادتهم. ويكون في إمكان الحكومة العراقية أن تستخدم الأملاك التي خلّفها اليهود في العراق لإسكان اللاجئين العرب الذين هاجروا إليه. إن هجرة عدد كبير من السكان لن يكون في إمكان الحكومة العراقية إدارتها على نحو جيد وفعال، إذ من المؤكد أنها ستسبب المتاعب للفئات المقصودة بهذا التبادل. وعلاوة على ذلك، فان المعلومات التي لديّ تشير إلى أن أكثرية اللاجئين الفلسطينيين لا

ترغب في المجيء إلى العراق في الوقت الذي ما زال أمامها فرصة العيش في أماكن قريبة من أماكن سكنها الأصلي في فلسطين.[36]

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية تخلت في هذه المرحلة، على الأقل، عن فكرة إسكان اللاجئين الفلسطينيين في مناطق العراق الريفية، كما اقترحت في صيف سنة 1949، وباتت تقترح حلاً أقل طموحاً، لكنه ذو دلالة أيضاً، وذلك بإسكانهم في الأملاك التي هجرها اليهود في المدن الرئيسية والمراكز الحضرية، كما رأت أن تكون إسرائيل، التي سيطرت على أملاك الفلسطينيين، هي المسؤولة عن دفع التعويضات عن أملاك يهود العراق عوضاً عن الحكومة العراقية.[37]

بقيت وزارة الخارجية البريطانية أسيرة تقدير فحواه أن أي صعوبات متوقعة، أكانت اقتصادية أم اجتماعية، يمكن تجاوزها إذا ما جرى التبادل السكاني نتيجة اتفاق ربما يتم التوصل إليه بين الطرفين المعنيين، وهما العراق وإسرائيل، وتحت مراقبة لجنة دولية.[38] واعتقد بعض الرسميين البريطانيين أن في إمكان عملية مقايضة السكان أن تخدم المصالح البريطانية، ومع ذلك لاحظ باهتمام أن الطوائف اليهودية في الدول الواقعة تحت التأثير البريطاني في المنطقة، مثل العراق، يمكن أن تساعد في تحقيق الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في الشرق الأوسط (تقرير الخارجية البريطانية عن ملخص المداولات بشأن المشروع البريطاني لتبادل السكان بين يهود العراق واللاجئين الفلسطينيين في خريف سنة 1949، الملحق 8). ومع أن هذه الفكرة لم تُناقَش بصورة كافية في دوائر الخارجية البريطانية ومع بعثاتها في منطقة المشرق العربي، إلاّ إن المخاوف التي عبر عنها عدد من الرسميين البريطانيين بشأن احتمال تراجع مواقع تأثير حكومته، تستحق بعض الاهتمام، فهي تشير إلى ما رآه، على الأقل، بعض هؤلاء من دور يمكن أن تؤديه إسرائيل في المنطقة في المستقبل، وخصوصاً على الصعيد الاقتصادي.

لم يكن واضحاً إذا ما كانت حكومة الولايات المتحدة تشارك الحماسة البريطانية في السعي للحصول على إجماع بين الأطراف المعنية على مشروع تبادل السكان لحل القضية الفلسطينية، أو الأصح على تصفيتها. ومع ذلك، ما هو مؤكد أن واشنطن كانت يقظة جداً وعلى دراية بالأفكار البريطانية، إذ إن نسخاً عن المراسلات المتعلقة بموضوع التبادل كانت تُرسل بصورة منتظمة إلى وزارة الخارجية الأميركية. وقد عبر الأميركيون عن رغبتهم في إعطاء الأولوية لدعم الخطط الصهيونية لإقناع اليهود العراقيين بالهجرة

إلى إسرائيل. وفي هذا الإطار، أعدت السفارة الأميركية في بغداد تقريراً شاملاً عن هجرة يهود العراق مؤرخاً في 8 آذار/مارس 1949، أي على الأقل قبل سنة من صدور قانون إسقاط الجنسية، أُرسل إلى واشنطن في برقية سرية (تقرير سري أميركي عن هجرة الطائفة اليهودية في العراق، الملحق 7)، وجاء هذا التقرير ليقدم أجوبة عن أسئلة بعثت بها وزارة الخارجية الأميركية في برقية مؤرخة في 7 شباط/فبراير 1949، لمعرفة حقيقة مواقف كل من الحكومة العراقية والطائفة اليهودية من إمكان هجرة اليهود ونتائجها الاقتصادية.

كان هذا التقرير مؤشراً مبكراً إلى بدء الاهتمام الأميركي بمصير يهود العراق، ومدى التأثير الذي أخذت تمارسه مجموعات الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة الأميركية على حكومتها. وفي حين أصبح واضحاً أن لندن لم تنجح في أن تجند إجماعاً على مشروع التبادل السكاني، كانت واشنطن متأهبة للتدخل، فالتأثير الأميركي بدا ملموساً على نحو أكثر وضوحاً في الأشهر القليلة التي سبقت إقرار قانون إسقاط الجنسية، وبعد صدوره.

قضية أملاك اليهود

واجه مشروع مقايضة السكان عقبتين أساسيتين، إحداهما عبّر عنها معظم المبعوثين البريطانيين إلى الشرق الأوسط بالقول إن النتائج السياسية والاجتماعية المحتملة لهذا المشروع لن تعود بالنفع على العراق، أو على الطائفة اليهودية، كما أنه لن يخفف حدة التوتر القائم في المنطقة. والأهم أيضاً هو فشل بريطانيا في ضمان الحصول على موافقة جماعية مطلوبة من الأطراف المعنية. وعلى الرغم من عدم الوضوح فيما إذا كان الموضوع طُرح رسمياً على السلطات العراقية، فإن الإسرائيليين عبّروا عن موقف متشدد من قضية التعويضات. وكان رأي وزارة الخارجية البريطانية أن تتحمل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين، وأن عليها دفع نصيبها من المساهمات المالية المطلوبة لتوطينهم، بينما كانت إسرائيل، في المقابل، غير راغبة في تقديم أي تنازل من أجل تحقيق تسوية سياسية، فقد سيطرت على الأملاك العربية ولم توافق على دفع أي تعويضات، ولم يكن في نيتها أن تقبل الاقتراح البريطاني القاضي بتعويض اليهود العراقيين عن أملاكهم فيما إذا تحققت هجرتهم الجماعية.

أبدى المسؤولون الإسرائيليون اهتماماً كبيراً بأملاك اليهود العراقيين المعروفين

بثرائهم. وفي الواقع، شغلت هذه القضية بال الزعماء الإسرائيليين في مرحلة مبكرة. ففي تقرير خاص بالموساد (جهاز الاستخبارات الإسرائيلية) في كانون الثاني/يناير 1948، أي قبل أربعة أشهر من إعلان دولة إسرائيل، يذكر أحد الناشطين الصهيونيين في العراق آنذاك أنه تم اقتراح إقامة وحدة خاصة تساعد في نقل أملاك اليهود ورؤوس أموالهم من العراق إلى فلسطين كي لا يقع اليهود العراقيون في براثن السماسرة والوسطاء والمخادعين عندما يحين الوقت.[39] إلّا إن اهتمام الحركة الصهيونية بثراء التجار اليهود العراقيين بدأ قبل ذلك بأعوام من خلال حملات التبرع التي كانت الحركة تقوم بها في العراق، كما ذكر سابقاً.

ومن الواضح أن قضية التعويضات سرعان ما أصبحت الشغل الشاغل للبريطانيين والإسرائيليين، على حد سواء. وعبّر موشيه شاريت، وزير الخارجية الإسرائيلية حينذاك، عن الموقف الإسرائيلي بصراحة، في وقت كان البريطانيون ما زالوا يسعون للحصول على موافقة الأطراف على مشروع تبادل السكان، فقال: «إن إسرائيل لا يمكن أن تقبل، بأي حال من الأحوال، أن تستلم اليهود العراقيين كأناس مشردين ومعدمين.»[40]

وفي أواخر سنة 1949، كان مشروع التبادل القائم على اتفاق الطرفين على تصفية القضية الفلسطينية قد أُهمل، على ما يبدو، إن لم يُدفن نهائياً. فالبريطانيون واجهوا فشل مشروعهم بسبب عدم حماسة إسرائيل الدخول في أي اتفاق رسمي مع العراق، بينما يمكنها تنفيذ ما تريد من موقع القوة، وبالاستناد إلى دعم الأميركيين. وكان على البريطانيين تغليف فشلهم بعبارات دبلوماسية على أمل أن يعيدوا مع الإسرائيليين إحياءه في ظل أوضاع مغايرة في المستقبل. وخلصت وزارة الخارجية البريطانية، في حصيلة جهودها، إلى الاستنتاج التالي في مذكرة تناولت المداولات التي وجهتها إلى بعثاتها في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1949:

> ما من شيء يجب عمله لإعاقة اتفاق سلمي بين العراق وإسرائيل يؤدي إلى استبدال اللاجئين العرب باليهود العراقيين. ومع ذلك، يجب ألاّ نضغط على العراقيين ولا على الإسرائيليين للمبادرة إلى العمل على ذلك. وإذا ما طُرح السؤال علينا نجيب بأنه يجب أن يُترك هذا الأمر للحكومتين المعنيتين (الملحق 8).

رحبت الحكومة الإسرائيلية بالقانون رقم 1 لسنة 1950، لكنها أعلنت فوراً قلقها إزاء

مصير الأملاك اليهودية في العراق. وكان هذا مخالفاً تماماً لموقفها من يهود اليمن. ومع ذلك، ثمة فرضية تقول إن إسرائيل عرضت في الواقع على الإمام (ملك اليمن) إغراءات مالية كي يسمح لليهود بترك البلد. فقد أشارت صحيفة «التايمز» (*Times*) البريطانية في عددها الصادر في 12 نيسان/ أبريل من السنة نفسها إلى حدوث ترتيبات ما بين الموفدين الصهيونيين والإمام.[41] والواضح أن ليس هناك خلاف في أن الأملاك غير المنقولة لليهود الذين هاجروا من اليمن صودرت من دون تعويضات، وأنه سُمح لهم بحمل الأدوات التي يستعملونها في حرفهم وملفات توراتهم فقط. وعلى الرغم من أن لجنة التوزيع الأميركية-اليهودية المشتركة (American–Jewish Joint Distribution Committee / AJDC) رفضت أغلبية هذه الادعاءات، فإن تقرير الصحيفة رجح احتمال دفع أموال للإمام مع ترتيبات تمت بينه وبين الموفدين الصهيونيين.

أمّا بالنسبة إلى العراق، فليس هناك أي دليل على وجود اتفاق بين الطرفين المعنيين مباشرة، أي الحكومة العراقية والحكومة الإسرائيلية، بشأن مشروع التبادل السكاني، أو المقايضة في التعويضات، في الوقت الذي أُعلن قانون إسقاط الجنسية. كذلك لا يوجد أي برهان مباشر يؤيد النظرية التي تدعي أن هناك مؤامرة مدبرة أُعدت باتفاق مسبق مع الحكومة العراقية.[42] ومع ذلك، ثمة دليل يؤيد رواية نظرية الضغط على العراق في وقت كانت الحركة الصهيونية تشن حملة دعائية شرسة، بدعم أميركي وبريطاني، لحمل الحكومة العراقية على فسح المجال للهجرة اليهودية. وفي تلك الأثناء، رأت لندن أن لا حاجة إلى إصدار قانون خاص، لأن مثل هذا القانون، في رأيها، يجب أن يُصاغ بحذر تام لمنع أي اتهام محتمل باللاسامية، ويتحتم أن تكون الصيغة بهدف مزدوج، فتتضمن، في الوقت نفسه، رفع القيود عن أولئك اليهود الذين يفضلون البقاء في العراق (الملحق 6).

وتشير وثائق وزارة الخارجية البريطانية إلى أن لندن وواشنطن كانتا على علم بنية الحكومة العراقية سن القانون رقم 1 لسنة 1950. ففي رسالة إلى لندن مدموغة بالختم السري ومؤرخة في 7 آذار/ مارس 1950، كتب هامفري تريفليان (Humphrey Trevelyan) أن رئيس الحكومة توفيق السويدي كان قد أعلمه في 25 شباط/ فبراير بأن مجلس الوزراء سيسن قانوناً يسمح لليهود بالمغادرة. وقد وضع تريفليان قائمة من خمس نقاط للسويدي بشأن صوغ قانون إسقاط الجنسية كان يزمع أن يقدمها على أمل مناقشتها في لقاء يجمعه به في 2 آذار/ مارس، لكنه لم يتم (نص تقرير سري عن رأي المبعوثين

البريطانيين في قانون إسقاط الجنسية في الملحق 6).

وتعتمد نظرية المؤامرة، في إسنادها، على ضخامة عدد المهاجرين اليهود غير المتوقعة بعد إصدار القانون رقم 1 لسنة 1950. إلاّ إنه لا يوجد أي أدلة تفترض أن الحكومة العراقية كانت تعلم مسبقاً بالتطورات التي أدت إلى تلك الهجرة الجماعية. وكان السويدي يتوقع ألاّ يزيد العدد على 7000 يهودي يمكن أن يتركوا البلد، بحسب القانون الجديد، بينما اعتقد وزير الداخلية صالح جبر أن عددهم سيتراوح ما بين 8000 و10.000 شخص.[43] وكان تقويم الزعماء العراقيين الرسميين هذا قد أكدته مصادر أُخرى، والمهم هنا أنه لا يوجد أي مصدر، وفق ما هو متوفر من معلومات، يفترض أن الحكومة العراقية كانت لا تصدق تخميناتها الخاصة، أو ترغب في أن يكون العدد الحقيقي للمهاجرين أكبر كثيراً مما قدّرته. ويعتقد مير بصري أن التقدير الرسمي كان تحت تأثير رغبة الحكومة في إبقاء أكثر العناصر المخلصة من اليهود العراقيين في البلد.[44] وتجد نظرية الضغط سندها عند بصري أيضاً، فهو يؤكد أن الحكومة العراقية آمنت بأن القانون رقم 1 لسنة 1950 سيحد قوة الدعاية الصهيونية وسيقابله الجميع بالاستحسان، من إسرائيليين وبريطانيين وأميركيين، وحتى من الطائفة اليهودية نفسها.[45]

وحين أصدرت الحكومة العراقية قانون إسقاط الجنسية، لم تضع بدايةً أي قيود على أملاك الراغبين في الهجرة، على الرغم من مطالبات في البرلمان العراقي بعمل ذلك، فقد تلكأت السلطات العراقية في اتخاذ إجراء تجميد الأملاك اليهودية في مقابل تجميد أملاك العرب وأموالهم في فلسطين.[46] ويُلاحَظ كذلك أن تلكؤ الحكومة العراقية في مصادرة الأملاك اليهودية جاء مخالفاً لرغبة البريطانيين ونصيحتهم. ووفق رسالة تريفليان في 7 آذار/ مارس 1950، حث البريطانيون الحكومة العراقية على دراسة الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في قضية الأملاك التي تركها اللاجئون العرب (الملحق 6).

واتُخذ هذا الإجراء بعد سنة كاملة، إذ أصدرت حكومة نوري السعيد القانون رقم 5 لسنة 1951 بشأن تجميد أموال اليهود الذين سجلوا أسماؤهم من أجل التنازل عن جنسيتهم العراقية (الملحق 9)، تلته لائحة تنفيذية رقم 3 لسنة 1951 (الملحق 10)، ثم ذيل قانون رقم 12 لسنة 1951 (الملحق 11). وصدر قانون تجميد الأموال في 8 آذار/ مارس 1951، وذلك في إثر انتهاء الأجل المحدد لقانون إسقاط الجنسية. وجاء الرد

الإسرائيلي على القانون فوراً، إذ أعلن وزير الخارجية موشيه شاريت في 10 آذار/ مارس أن الحكومة الإسرائيلية قررت حسم قيمة الأملاك اليهودية التي جُمدت في العراق من قيمة التعويضات التي قد تدفعها للاجئين الفلسطينيين،[47] كما اتهم الحكومة العراقية بأنها أخفت نيتها تجميد الأملاك حتى تنفد مدة القانون رقم 1 لسنة 1950 المتعلق بإسقاط الجنسية، وطالب العراق بـ «تنظيم تصفية الأملاك اليهودية المجمدة وتحويل قيمتها إلى إسرائيل»،[48] وهو ما سعت له الأخيرة أصلاً بإسقاط حقوق الطرفين لإراحة نفسها من تحمل أي التزامات مالية، كدفع تعويضات للفلسطينيين أو لكلا الطرفين، كما سيتضح لاحقاً.

إن حقيقة تمديد السلطات العراقية مدة العمل بالقانون رقم 1 لسنة 1950 بعد ذلك، لم تُضعف الاتهامات الإسرائيلية. وهناك إشارات قوية إلى أن حكومة السويدي، مع علمها بالمشورة البريطانية لتجميد الأملاك، «فضلت أن تتعامل مع القضية بالتدريج.» ويوضح تريفليان هذه النقطة بالقول إنه ربما لهذا السبب

> تعامل العراقيون مع الهجرة اليهودية كتعديل لقانون الجنسية، وقرروا عدم التحديد في هذه المرحلة كمية الأموال المسموح بأن يأخذها اليهود من الراغبين في الهجرة معهم (الملحق 6).

لا يمكن معرفة سبب اعتماد الحكومة العراقية هذا الأسلوب، إلاّ إن من الممكن افتراض أنه لم يكن واضحاً لها في هذه المرحلة عدد اليهود الذين سيغادرون. كذلك من الجائز أن يكون العراقيون ما زالوا يأملون بأنه يمكن التوصل إلى تسوية بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وفي أي حال، فإن موقفهم الرسمي من هؤلاء اللاجئين كانوا أعلنوه بوضوح، كما عبر عنه السفير البريطاني في بغداد، السير ماك، في رسالته في 5 حزيران/ يونيو 1950 المذكورة أعلاه.[49]

الأمر المؤكد هو أن كمية كبيرة من أموال اليهود كانت نُقلت إلى خارج العراق بأساليب غير مشروعة. ومن الممكن أن يكون هذا ما نبه السلطات العراقية. ومن المستحيل تقدير المبالغ المهربة على وجه التحديد، إلاّ إن نائب حاكم المصرف الوطني، وفي معرض تبريره القانون رقم 5 لسنة 1951، قدّر الأموال المهربة منذ آذار/ مارس 1951 (في الوقت الذي كان 40.000 يهودي قد تركوا العراق تقريباً) بأنها تتجاوز عشرة ملايين دينار.[50] ولا يتضمن هذا الرقم مجموع المبالغ التي سُمح لكل يهودي بحملها حين

غادر البلد (50 ديناراً للفرد).

جعل التصلب الإسرائيلي في قضية اللاجئين الفلسطينيين من الصعب اتهام العراق بأنه كان قاسياً على مواطنيه اليهود. وكان هذا، على الأقل، رأي الحكومتين البريطانية والأميركية، وهكذا كانت نظرتهما إلى الأوضاع، فكلتاهما لم تتفاجأ بشأن اتخاذ الحكومة العراقية القرار بتجميد أموال أولئك اليهود الذين تنازلوا عن جنسيتهم. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد طالبت، قبل أيام قليلة من صدور القانون رقم 5 لسنة 1951، برفع المبلغ المسموح لكل يهودي مغادر بحمله معه، من 50 ديناراً إلى 250 ديناراً. إلاّ إن وزارة الخارجية الأميركية شعرت بأن ليس هناك مبرر يسمح بإثارة هذا المطلب الإسرائيلي مع بغداد، وكان هذا موقف البريطانيين أيضاً، إذ أشاروا إلى أن الاقتراح الإسرائيلي يعني خروج مبلغ 14 مليون دينار إضافي من العراق، وهو ما يعادل أكثر من نصف حجم ميزانية الدولة.[51]

عندما صدر القانون رقم 5 لسنة 1951، شعر البريطانيون والأميركيون، مرة أُخرى، بأن لا أساس يمكن الاستناد إليه للاحتجاج لدى الحكومة العراقية، كما يطلب الإسرائيليون، على تجميدها أملاك المغادرين من اليهود. وفي رسالة إلى السفارة البريطانية في واشنطن في 27 آذار/مارس 1951، علقت وزارة الخارجية البريطانية بالقول: «نحن لا نرى أي إمكان لمحاولة إقناع العراق بالعدول عن قانون تجميد الأموال، بينما الإسرائيليون أنفسهم ليسوا بعيدين عن اللائمة وتحمل مسؤولية هذا الموضوع.»[52]

جدل الربح والخسارة في مشروع تبادل السكان

نجم عن الجدل الذي أُثير سنة 1949 والمتعلق بمشروع التبادل السكاني المقترح آراء عديدة ذات دلالات جديرة بالاهتمام، محورها من سيربح ومن سيخسر نتيجة هذا التبادل، إسرائيل أم العراق. فكان أحد الأسئلة الرئيسية التي طُرحت خلال النقاشات بين المبعوثين البريطانيين في المنطقة ووزارة الخارجية البريطانية والكومونولث في لندن، هو ما إذا كان العراق سيستفيد من هجرة طائفته اليهودية، كما أُثيرت مسألة أُخرى من دون أن يتم الضغط بقوة بشأنها، وهي معرفة ما إذا كانت الهجرة الجماعية ليهود العراق ستجلب الضرر لإسرائيل، بحيث تزيد الصعوبات الاقتصادية التي ستواجهها في السنين الأولى بعد تأسيسها.

وكان تقدير السفارة البريطانية في بغداد أن الاقتصاد العراقي سيتضرر جراء هجرة

اليهود، وخصوصاً أن المدة المتاحة للهجرة قصيرة، كما أيدت السفارة الأميركية هذا الرأي، بصورة عامة، وسجلت ملاحظات عديدة في تقريرها السري، الذي كانت أعدته في آذار/ مارس 1949، عن النتائج المرتقبة للهجرة في أوساط الطائفة اليهودية في العراق، كان بينها:

أولاً، إن نسبة 75٪ من تجارة الاستيراد تديرها شركات يهودية، بينما كان دورها في تجارة التصدير أقل من ذلك، فالقسم الأكبر من هذه التجارة (تعتمد في الغالب على المنتوجات الزراعية، بصورة رئيسية) كان يديره مسلمون أو أجانب.

ثانياً، إن التوزيع المحلي للبضائع المستوردة في السوق العراقية ستعمه فوضى عارمة، إذ إن نسبة كبيرة (تقدر بـ 50٪) من المستوردين وتجار الجملة والمفرق ومُلاّك الحوانيت الذين يعملون في هذا المجال هي من اليهود.

ثالثاً، سيواجه قطاع الأعمال الصغيرة صعوبات مالية في إدارة تجارته، إذ إن نسبة عالية من التجارة الداخلية كانت تدار بمساعدة الصرافين الذين يمولون رأس المال للأعمال الصغيرة ولمُلاّك الحوانيت وللمتعاملين في المنتوجات الزراعية. وكان الصرافون في معظمهم يهوداً.

رابعاً، ستتدنى أسعار العقارات والأراضي في بغداد والمدن الرئيسية الأُخرى، إذ إن نسبة كبيرة من المساكن الحديثة والمنشآت التجارية في المدن يملكها يهود.

أخيراً، قبل اندلاع الأعمال العدائية في فلسطين، كانت أغلبية العراقيين المسلمين ترى أن اليهود أفضل من يقوم بالأعمال المكتبية، وكان حضورهم القوي فيها يُعتبر أمراً يساعد كثيراً على تصريف الأعمال الإدارية وتسهيلها في دوائر الدولة والمؤسسات الحكومية العامة والشركات الخاصة. وكان بين موظفي البنوك والمنظمات التجارية والمرافق العامة وشركات البترول أعداد كبيرة من اليهود، ولذا، فإن كثيراً من تلك المؤسسات سيلحقه الضرر بسبب هجرتهم (الملحق 7).

ونظراً إلى الأضرار الاقتصادية المتوقعة، استبعد التقرير الأميركي احتمال أن تفسح أي حكومة عراقية المجال لهجرة جماعية للطائفة اليهودية. وفي المقابل، فإن كثيراً من الرسميين والمسؤولين الأميركيين والبريطانيين اتفق على أن هجرة اليهود العراقيين ستسد حاجة إسرائيل إلى الطاقة البشرية وقوة العمل في مجالي الاقتصاد والأمن. وعلى سبيل المثال، قال القنصل البريطاني في القدس إن إجلاء اليهود العراقيين «.... سيرحب به اليهود هنا (إسرائيل) الذين سيكون بينهم أناس مستعدون للعمل الشاق وبأجرة

متدنية. وسيصر اليهود (في إسرائيل) على مطالبتهم العراق بإسكان العرب (اللاجئون الفلسطينيون) محلهم.»[53]

ومع ذلك، شكك بعض الرسميين البريطانيين في أن اليهود العراقيين، الذين هم في الغالب من سكان المدن ويعملون في وظائف مكتبية، سيفيدون إسرائيل كمصدر لليد العاملة الرخيصة، وتساءل أيضاً عن مدى قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين العراقيين. وكان السفير البريطاني في تل أبيب، السير نوكس هيلم (Sir Knox Helm) قد عبّر عن هذه الآراء في رسالة بتاريخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 1949، كتب فيها:

> لو كنت صاحب شأن بين الحكام العرب وأردت أن أوقع الضرر بإسرائيل، لما سمحت لأي عربي بالعودة إلى هنا، بل لحاولت إخراج كل العرب من هنا. وإذا كان في إمكاني، في الوقت نفسه، أن أدفع باليهود وإقناعهم بالعودة إلى هنا، فعليّ أن أحاول القيام بذلك حتى لو شكلوا عبئاً إضافياً على الاقتصاد الإسرائيلي.[54]

من غير الواضح إذا كان لهذا الرأي مؤيدون كثيرون في وزارة الخارجية البريطانية، أو إذا كان شعوراً صادقاً وخالياً من النفاق، أو أنه طُرح بكل بساطة بهدف التأثير في السلطات العراقية في تلك الفترة التي كانت بريطانيا معنية بترويج مشروعها للتبادل السكاني، وبتسويقه للأطراف المعنية. ومع ذلك، ثمة تقدير أن آراء المبعوثين البريطانيين لم تكن بالضرورة مطابقة لرأي هيلم في تأييده إسرائيل، إذ كان بلا شك يعبر عن وجهة نظر تعكس رأي القيادات الإسرائيلية في تل أبيب.

ومع ذلك، من الملاحَظ أنه، وبعد مدة وجيزة، حاول نوري السعيد تسريع عملية سفر اليهود الذين تنازلوا عن جنسيتهم، فقد أشار بعض التقارير إلى أنه كان يعتقد أن هذه الهجرة ستضر الاقتصاد الإسرائيلي.[55] وتشير وثائق الخارجية البريطانية إلى أسباب أُخرى تتعلق باهتمام السعيد بالإسراع في هجرة اليهود، سيتم التطرق إليها لاحقاً في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

وفي الواقع، فإن إسرائيل واجهت صعوبات اقتصادية ومالية في أوائل الخمسينيات عندما استقبلت أربع موجات هجرة كبيرة من اليمن وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية والعراق، إلاّ إنها اجتازت هذه الفترة الصعبة بفضل سيل من المساعدات المالية التي

تلقتها من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإحصاءات الإسرائيلية عن الفئات العمرية للسكان وللتركيبة العائلية ولنسب المشاركة في قوى العمل، ليس فيها ما يشير إلى أن المهاجرين العراقيين كانوا أقل جاهزية للعمل من أولئك الذين قدموا من أوروبا الشرقية، أو من الطوائف الشرقية الأُخرى.

ووفق الأرقام الإسرائيلية خلال الفترة 1948–1952، نرى أن الطائفة اليهودية العراقية، على غرار الطوائف الشرقية الأُخرى التي هاجرت في الفترة نفسها، ضمت نسبة عالية من فئة الشباب الذين لم تتجاوز أعمارهم 15 عاماً (الجدول 4–1). ومن جهة أُخرى، فإن الطائفة العراقية كانت صاحبة نسبة أعلى تقريباً ممن لم يتجاوزوا 60 عاماً، مقارنة بالطائفتين الرومانية والبولندية، وهما الطائفتان الأكبر بين المهاجرين الأوروبيين، الأمر الذي ساعد في اندماج اليهود العراقيين واستيعابهم في قوة العمل في إسرائيل (الجدول 4–2). كذلك ارتفعت نسبة كبار السن، في الفترة العمرية 60 عاماً وأكثر، بين اليهود العراقيين قياساً بالطائفتين الرومانية والبولندية في الفترة نفسها بسبب هجرة العراقيين الجماعية، في حين كانت هجرة ممن في هذه الفئة العمرية بين الرومانيين والبولنديين متأخرة وبالتدريج (الجدول 4–2).

الجدول 4–1
المهاجرون إلى إسرائيل بحسب الفئة العمرية
(1948–1952)

(نسبيـــاً)

الفئة العمرية	من العراق	من اليمن وعدن	يهود مصريون (إحصاء 1937)
0–4	13.5	12.3	8.1
5–14	25.5	28.1	21.3
15–29	29.1	26.3	28.7
30–49	17.9	22.1	27.4
50–59	6.8	5.9	8.2
60+	7.2	5.3	6.3

المصدر: Moshe Sicron, *Immigration to Israel, 1948–1953, Statistical Supplement* (Jerusalem: Falk Project for Economic Research in Israel and Central Bureau of Statistics, 1957), table A 54, p. 42.

وتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن التركيب الجنسي (gender) لطائفة اليهود

العراقيين مشابه تقريباً لكل السكان الإسرائيليين، فنسبة الذكور لدى يهود العراق هي 51.3٪ مقارنة بـ 50.6٪ لدى السكان بصورة عامة، بينما نجد أنها منخفضة جداً لدى المهاجرين الأوروبيين، ومرتفعة في أوساط القادمين من شمال أفريقيا (49.7٪)، وتزداد ارتفاعاً في الفئة العمرية 10 أعوام – 40 عاماً إلى نسب تتراوح ما بين 56.3٪ و63.2٪ بسبب هجرتهم الانتقائية والمتدرجة في الغالب (الجدول 4–2).

أمّا الأرقام المتعلقة بالحالة الاجتماعية لأتباع الطائفة العراقية (بالنسبة إلى المهاجرين الذين فاقت أعمارهم سن الخامسة عشرة) فتتطابق أيضاً نسبياً مع جميع السكان الآخرين للفترة 1948–1952. ومع ذلك كانت نسبة العزاب من الذكور والإناث بين الطائفة العراقية أعلى قياساً بطوائف المهاجرين الآخرين الرئيسية عدا المهاجرين من دول شمال أفريقيا (الجدول 4–3).

ومع أن نسبة أفراد الأسرة من التابعين/غير المعيلين في العائلة تبلغ 64.7٪، إلاّ إن حجم العائلة الكبير نسبياً بين المهاجرين العراقيين، كانت أعلى مقارنة بالطائفتين الأوروبيتين الرئيسيتين (الرومانية والبولندية)، لكن كانت أقل من نسبة المهاجرين من اليمن وقريبة من نسبة المهاجرين من ليبيا بسبب هجرة هاتين الطائفتين بصورة جماعية أيضاً. غير أن هذه النسبة تدنت بين الطوائف القادمة من شمال أفريقيا نتيجة هجرتهم الانتقائية وحملهم جوازات سفر أجنبية (الجدول 4–4).

الجدول 4–2
النسبة المئوية للذكور بين المهاجرين إلى إسرائيل
(1952–1948)

	المجموع	تركيا	العراق	إيران	اليمن وعدن	تونس والجزائر والمغرب	ليبيا	أُخرى
كل الأعمار	51.7	49.8	51.3	48.7	56.9	49.7	52	49.6
4–0	51.7	52.3	52.3	52.5	50.1	51.5	50.7	50.9
9–5	51.9	50.8	52.6	55.5	49.9	51.8	50.9	50.7
14–10	53.4	51.2	53.2	54.3	53.9	56.3	50.5	53.4
19–15	55.9	58.4	52.6	58.2	49	63.3	48.6	56.8
24–20	53.6	51.6	52.1	50.8	43.9	62.9	49.4	56.8
29–25	51.3	54.3	49.3	49.4	44.1	59.6	51	51.2
34–30	49.9	49.8	49.6	51.3	46.1	57.2	46.2	53.9
39–35	48.7	49.3	46.6	48.8	51	52.4	43.4	46.5
44–40	47.2	47.7	49.5	45.9	41.5	45.2	47.2	46.8
49–45	50.4	45.4	53.4	50.7	50	48.3	49.7	49.7
54–50	47	43.7	47.1	49.4	46.2	49.9	47.3	49
59–55	52.1	39.7	55.4	56.9	59.1	36.1	52.8	48.4
64–60	47.2	35.6	48.6	53.3	48.1	58.9	45.6	46.4
69–65	49.6	39.7	50.3	59.8	59.5	55.1	51.2	55.7
74–70	48.1	37.8	50.3	55	50.1	57.8	42.6	47.1
+75	45.4	41.7	49.4	50	51.4	56.9	49	49.5

أوروبا وأميركا

	المجموع	بولندا	رومانيا	بلغاريا	يوغسلافيا	هنغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا	أخرى
كل الأعمار	49.6	52.7	45.7	48.8	48.3	53.1	50.8	50.1	52.3
4–0	51.2	51.8	50.4	50.9	51.9	47.4	51	52.5	51.2
9–5	49.7	49.4	50.5	50.3	42.1	49.7	49.2	49	49.9
14–10	50.6	49.6	50	52	47.1	55.7	55.2	53.9	51.9
19–15	46.6	49	49.1	49	48.4	54.8	44.9	51.6	54
24–20	45	42.2	42.7	44.9	46.9	51.1	35.7	50.3	45.6
29–25	47.2	46.4	42.9	48.3	40.6	57.8	46	47.5	55.5
34–30	49.8	52	44	46.6	41.3	56.4	51	52.6	54.6
39–35	53.7	59.2	45.8	46.6	46.6	58.3	60.6	41.2	54.3
44–40	54	63	45.9	52.8	51.5	51	61.9	50.4	50.3
49–45	50.4	61	44.2	50.3	54.5	47.9	61	45.9	51.1
54–50	49.4	58.8	46.3	48.7	56.7	47.2	57.4	45.9	48.2
59–55	49.7	57.7	46.9	47.3	54.8	55	58.9	48.6	48.3
64–60	45.4	48.4	45.3	45.7	46	51.5	55.3	49	46.1
69–65	45.6	47.6	42.6	50.3	48	51.5	42.3	47.8	51.1
74–70	44.7	43.3	42.5	43.8	39	46.5	46.7	40.9	49.6
+75	41.7	43.7	40.6	42.9	40	46.4	48	42.6	43.3

المصدر: Ibid., table A70, p. 59.

الجدول 4-3

المهاجرون إلى إسرائيل (سن الخامسة عشرة وما فوق)

حالتهم الاجتماعية، الجندرة/ الجنس،بلادهم الأصلية

(1948-1952)

(نسبة مئوية)

آسيا وأفريقيا

	المجموع	تركيا	العراق	إيران	اليمن وعدن	تونس والجزائر والمغرب	ليبيا	أخرى
ذكور								
عزّاب	43.6	38.6	44.5	42.7	24.1	58.4	35.9	50.6
متزوجون	53.8	58.5	53.3	55.7	69.9	40.2	61.7	46.9
أرامل	2.3	2.7	2	1.5	5.7	1.1	2.3	2
مطلقون	0.3	0.2	0.2	0.1	0.3	0.3	0.1	0.5
إناث								
عازبات	25.8	25.2	28	24.8	15.6	31	25.2	28.6
متزوجات	57.7	56.4	55.9	59.1	62.2	58	50.4	56.9
أرامل	15.6	17.8	15.5	15.7	21.3	9.1	15.8	12.9
مطلقات	0.9	0.6	0.6	0.4	0.9	1.9	0.6	1.6

أوروبا وأميركا

	المجموع	بولندا	رومانيا	بلغاريا	يوغسلافيا	هنغاريا	تشيكوسلوفاكيا	ألمانيا	أخرى
ذكور									
عزّاب	28	26.5	23.5	21.5	24.8	44.3	29	43.8	43.4
متزوجون	67.2	68	71.4	75.7	70.2	52	67.5	50.6	52.2
أرامل	4.4	5.3	4.6	2.5	4.2	3.3	3.3	3.8	3.6
مطلقون	0.4	0.2	0.5	0.3	0.8	0.4	0.2	1.8	0.8
إناث									
عازبات	18.4	13.7	19.4	14.8	16.4	26	21.3	25.6	25.4
متزوجات	64	73.2	58.5	68.7	60.9	59.8	67.6	56.8	58.4
أرامل	16.3	12.6	20.4	15.8	19.5	13.2	10.4	15.2	14.5
مطلقات	1.3	0.5	1.7	0.7	3.2	1	0.7	2.4	1.7

المصدر: Ibid., table A 70, p. 59.

الجدول 4-4
المهاجرون إلى إسرائيل بحسب الوضع العائلي وبحسب بلادهم الأصلية (1948-1952)
(دول مختارة)

الدول	عددياً				نسبة مئوية			
	المجموع	عزّاب	رب العائلة	تابع	المجموع	عزّاب	رب العائلة	تابع
	701.888	153.166	165.559	383.163	100	21.9	23.5	54.6
آسيا	251.190	42.420	51.212	157.558	100	16.9	20.4	62.7
تركيا	34.294	9174	7681	17.439	100	26.8	22.4	50.8
العراق	122.979	136,.20	23.263	79.580	100	16.4	18.9	64.7
إيران	25.733	4072	5270	16.391	100	15.8	20.5	63.7
اليمن وعدن	47.370	4436	10.803	32.131	100	9.4	22.8	67.8
أفريقيا	94.945	25.838	17.452	51.655	100	27.2	18.4	54.4
ليبيا	30.689	4790	6390	19.509	100	15.6	20.8	63.6
تونس والجزائر والمغرب	52.270	18.043	8934	25.293	100	34.5	17.1	48.4
أوروبا وأميركا	326.757	74.173	91.818	160.164	100	22.7	28.1	49.2
بولندا	106.121	20.784	32.182	53.155	100	19.6	30.3	50.1
رومانيا	121.480	30.072	34.575	56.833	100	24.7	28.5	46.8
بلغاريا	36.002	4702	10.574	20.726	100	13.1	29.4	57.5
هنغاريا	13.023	5108	2967	4948	100	39.2	22.8	38.0
تشيكوسلوفاكيا	18.438	4.815	4.957	8606	100	26.1	26.9	47.0

المصدر: Ibid., table A68, p. 91.

الأرقام الجزئية هي لدول رئيسية منتقاة من كل قارة، ولا تمثل المجموع العام للقارة أو الكتلة الرئيسية وفق التصنيف الوارد في الجدول (آسيا، أفريقيا، أوروبا وأميركا).

وعلى ما يبدو، فإن العلاقة المفترضة بين عدد السكان والعوامل الاقتصادية أدت دوراً ثانوياً، ولم يكن لها سوى تأثير ضئيل في رسم الاستراتيجيا الصهيونية، إذ كانت الهجرة من المتطلبات الأساسية لإسرائيل، ذلك بأنها دولة حديثة ذات طموحات توسعية وطبيعة استعمارية، لذا فهي في حاجة إلى أيد عاملة وأمن. فمع أواخر سنة 1949، احتلت إسرائيل مزيداً من الأراضي بنسبة 20٪ أكثر مما حددت لها الأمم المتحدة في قرار التقسيم للدولة اليهودية، بينما كان مجموع السكان في جميع المناطق التي احتلتها في ذلك الوقت لا يزال يضم أقل من ثلث العدد الأصلي للسكان الفلسطينيين العرب الذين كانوا يعيشون في تلك المناطق قبل عمليات تهجيرهم القسرية. وكان موشيه شاريت، وزير الخارجية الإسرائيلية، قد عبر باختصار عن توجهات حكومته في سنة 1949، بقوله: «إن الحفاظ على الوضع القائم في الشرق الأوسط (بعد قيام إسرائيل) يوجب جلب ثلاثة ملايين يهودي إلى إسرائيل بحلول سنة 1952.»[56]

لم يضعف تصميم إسرائيل وقرارها بجلب أكثر ما يمكنها من المهاجرين، حتى خلال أكثر فترات صعوباتها الاقتصادية وأسوئها. وخلال الانتخابات العامة سنة 1949 أعلن حزب مباي (الحزب الحاكم) وبعض الأحزاب الأُخرى صراحة «دعم الهجرة المبكرة لليهود من كل أنحاء العالم إلى وطنهم، مع إيلاء يهود الدول العربية اهتماماً خاصاً.»[57] لقد أصبح هذا التوجه معمماً وجرى تبنيه على نطاق واسع كسياسة معتمدة، وخصوصاً بعد اجتماع المجلس الصهيوني العام في مدينة القدس في نيسان/ أبريل 1950، وذلك حين استحوذت الحكومة الإسرائيلية من الوكالة اليهودية على معظم المسؤوليات المتعلقة بقضايا الهجرة والاستيعاب. ودعا بن-غوريون ومساعدوه، ممن كانوا يضغطون من أجل هجرة أكبر، إلى القيام بحملة تهدف إلى التخلي عن السياسة التقليدية الانتقائية بالنسبة إلى هجرة يهود الشرق. وكان بين القرارات التي اتخذها المجلس الصهيوني أن «على الهيئة التنفيذية للوكالة اليهودية أن تسعى لملاءمة ميزانيتها بهدف التخلي عن فكرة المحاصصة (فرض سقف أعلى) على الهجرة من دول الشرق الأوسط، وأن على الوكالة رفع أي قيود مفروضة على هجرة أي يهودي يرغب في القدوم إلى إسرائيل.»[58]

في الواقع، اتُخذت الترتيبات، كما أورد شلومو هليل، لجلب أكبر عدد من اليهود من الدول العربية والإسلامية، بما فيها العراق، في مرحلة مبكرة في صيف سنة 1948، عندما كانت المعارك لا تزال تدور رحاها في فلسطين. وقد اشترك في تلك المهمة ممثلون

عن الوكالة اليهودية، والموساد، ولجنة التوزيع الأميركية ـ اليهودية المشتركة التي تمت عمليات الترحيل لاحقاً برعايتها، وبترتيب من الوكالة اليهودية والموساد وتنفيذهما. فطائفة يهود اليمن المكونة من 40.000 شخص نُقلت كلها تقريباً إلى إسرائيل سنة 1949، وفي الوقت نفسه، تم توجيه الاهتمام، بصورة خاصة، لجلب اليهود من شمال أفريقيا، ولا سيما يهود المغرب. أمّا يهود العراق، فقد تم إيلاؤهم الاهتمام الصهيوني في الفترة 1950–1951. وبعدما جرى نقل اليهود العراقيين، أُدرج نقل اليهود الإيرانيين في أجندة المؤتمر الصهيوني الثالث والعشرين في آب/أغسطس 1951. وتشير الأرقام إلى أنه خلال الفترة أيار/مايو 1948 – أيار/مايو 1951، وصل إلى إسرائيل 310.000 مهاجر من الدول العربية والإسلامية، في مقابل 276.000 مهاجر من أوروبا وأميركا ودول الكومونولث البريطاني.[59]

كانت استراتيجيا الحكومة الإسرائيلية تسعى لإعادة بناء الطوائف الشرقية وفق حاجات الاقتصاد الإسرائيلي، وذلك عبر عملية إعادة تأهيل القادمين وتدريبهم. وكانت الخطة تهدف أساساً إلى استخدام الأموال التي تجلبها الطوائف الغنية، كالعراقية، لتسهيل عملية استيعابها. ويشير تقرير للموساد في كانون الثاني/يناير 1948، إلى أن القيادة الصهيونية كانت على علم مبكر بأن اليهود العراقيين كانوا في أكثريتهم طائفة مدينية، وأن جهوداً وأموالاً ستكون مطلوبة من أجل تغيير تركيبتهم وإعادة بنائها الاجتماعي والاقتصادي على نحو يلائم حاجات المجتمع الإسرائيلي. وخلص التقرير إلى أن نقل أموال اليهود العراقيين سيمكّن إسرائيل من استيعاب الذين تبدو مغادرتهم العراق إلى إسرائيل أمراً حتمياً.[60]

ساعد سيل المهاجرين الشرقيين، وبينهم العراقيون، في الفترة 1948–1952، إسرائيل في تعزيز ضم كل المناطق تحت سيطرتها العسكرية، ثم جرى تعزيز سياسة الاستيعاب، بإقامة سلسلة من الكيبوتسات امتدت على طول خط الهدنة، وكان عددها آنذاك 214 مستوطنة زراعية (موشافيم) بين سنة 1949 وسنة 1955، وبلغ مجموع سكانها 70.000، يشكل الشرقيون 78٪ منهم (لسنة 1960). كما اعتمدت إسرائيل أساليب متنوعة لاستيعاب اليهود الشرقيين والأوروبيين، وفق أوضاع عديدة، بحسب رأيها، فقد وزعت قطع أراض صغيرة للزراعة على اليهود الشرقيين، تشكل نحو عُشر مساحة الأراضي الصالحة، والتي كانت خصصتها للمستوطنين اليهود الأوروبيين في الثلاثينيات.[61]

كذلك تم إنشاء نحو 20 مما يسمى «مدن التطوير» التي أقيمت في مناطق ذات أهمية استراتيجية، وفي الغالب مباشرة خلف سلسلة الكيبوتسات، بينها كريات شمونا وبيت شئان ومعلوت ومغدو وسديروت وبيت شيمش وكريات غات. ويسكن هذه المدن أعداد أكبر من تلك التي تقطن في الكيبوتسات، وأكثريتها الساحقة من الشرقيين. وضمت مدن التطوير 120.000 من السكان حتى سنة 1961، وارتفع العدد بعد سنتين إلى 170.000 شخص، 71٪ منهم من الشرقيين.[62] أمّا الدافع إلى تأسيسها فكان سياسياً على الأرجح، وهو ما أوضحه مصدر إسرائيلي رسمي بالقول:

> أُنشئت مدن التطوير ونُقل إليها السكان في إطار سياسة توزيعهم. ووُضع هذا المخطط لتفادي تركيزهم في المناطق الساحلية من جهة، وبهدف إسكان المساحات المهجورة من جهة أُخرى.[63]

كان هناك قليل من التخطيط الاقتصادي، وهكذا أثبتت مدن التطوير عدم جدواها من الناحية الاقتصادية. ففي سنة 1963، على سبيل المثال، كانت نسبة العاطلين عن العمل فيها 22٪ (مقارنة بالنسبة العامة التي معدلها 4٪)، في حين أن نسبة سكان هذه المدن شكلت 6٪ فقط من مجموع سكان البلد، إلّا إن نسبة البطالة بينهم بلغت 32٪ من مجموع العاطلين عن العمل في إسرائيل كلها.[64] ويدل ضعف البنية الاقتصادية لمدن التطوير والموشافيم على أن الاعتبارات الاستراتيجية، لا الاقتصادية، كانت الأكثر أهمية في تقرير سياسة الاستيعاب الإسرائيلية، إضافة إلى أن هجرة اليهود العرب، بصورة خاصة، كان لها أهمية أبعد من كونها استجابة لاستراتيجيا قوى العمل، إذ إنها جسدت الفكرة الصهيونية الأساسية والمفهوم الخاص بمشروع تبادل السكان في فلسطين.

وكان جوهر مشروع التبادل السكاني يقتضي جلب اليهود العرب إلى فلسطين في مقابل طرد العرب الفلسطينيين إلى خارج وطنهم، الأمر الذي عبر عنه بوضوح موشيه ساسون،[65] وهو من الخبراء البارزين في إسرائيل بالشؤون العربية، ورئيس دائرة الشرق الأوسط في وزارة الخارجية، وقد أدلى في آذار/مارس 1951 برأيه في إمكان حدوث سلام مع الدول العربية، قائلاً: «لن يسود المنطقة هدوء حقيقي حتى يخرج اليهود من الدول العربية، وكل العرب إلى خارج إسرائيل.»[66]

كانت أهداف السياسة الصهيونية البعيدة المدى في مسألة نقل السكان واضحة، وهي التنكر لحقوق العرب الفلسطينيين في العودة وتقرير المصير، وفق ما أقرته الأمم

المتحدة والجهات الدولية الأُخرى. واستُخدمت هجرة اليهود العرب حجة تحول دون تنفيذ هذه الحقوق. وكان الرسميون الإسرائيليون يدافعون، بين فينة وأُخرى، عن فكرة تبادل السكان بالادعاء أنها تمت تلقائياً بين اليهود العرب والعرب الفلسطينيين، وأن الحل الوحيد الواقعي لمشكلة الفلسطينيين هو توطينهم في الدول العربية المجاورة.[67]

لم تساعد هذه الفكرة التي تعتمد على التقسيم الطائفي على اندماج الدولة الصهيونية، ولا على الحد من التطرف القومي، ولم تجلب السلام إلى المنطقة. ومن المفيد هنا الاستشهاد بإحدى النقاط التي سجلها أحد الرسميين البريطانيين فيما يتعلق بالجدل القائم بشأن مشروع نقل السكان، إذ عبر عن رأيه أن قيام إسرائيل هو «مشروع سيعمق أو يفاقم نزعة التطرف القومي التي هي إحدى النقمات أو اللعنات الرئيسية في الشرق الأوسط.»[68]

وترى المؤسسة الرسمية الإسرائيلية أنه كان هناك علاقة واضحة بين الهجرة والحاجة إلى التوسع عن طريق السيطرة على الأرض. ويمكن استحضار ما ذكرته غولدا مئير، رئيسة الحكومة الإسرائيلية في سنة 1937، في ردها على زملائها المطالبين بهجرة أكبر إلى فلسطين في تلك المرحلة المبكرة، إذ أشارت إلى العلاقة بين مطالباتهم بزيادة الهجرة والحاجة إلى التوسع، قائلة: «مزيد من السكان يعني موارد أكثر ومناطق أوسع. الحروب وحدها هي التي تغير الحدود.»[69]

المصادر والملاحظات

1 وثائق الخارجية البريطانية، الأرشيف الوطني البريطاني،
Baghdad to FO, 21 March 1950, FO 371/82478, EQ 1571/17/50.

2 Ibid.

3 Ibid., 7 March 1950, FO 371/82478, EQ 1571/8.

4 Ibid., date unclear, FO 371/82479, EQ 1571/6.

5 Ibid., 1 April 1950, FO 371/82479, EQ 1571/16.

6 في آذار/مارس 1949، هاجم الصهيونيون الحكومة العراقية بسبب أحكام إعدام على سبعة من اليهود اجتازوا الحدود بصورة غير شرعية في ظل الأحكام العرفية المعلنة آنذاك. وتجاهل الصهيونيون حقيقة أن أولئك الرجال كانوا في الوقت نفسه خارج العراق، فكانت الأحكام الصادرة بحقهم غيابية، كما صدرت بحق مئات العراقيين المعارضين الذين اجتازوا الحدود هرباً من السلطات. وتم شن حملة عالمية واسعة كأن أولئك السبعة سيعدمون حقاً. وهبت المنظمات الدولية ودوائر رسمية وغير رسمية في الغرب تناشد الأمم المتحدة والدول العربية التدخل، ونُظمت في الوقت نفسه تظاهرات صاخبة في نيويورك تطالب بإيقاف محادثات الهدنة التي كانت جارية آنذاك حتى يطلق العراق هؤلاء الرجال. انظر:
Washington to FO, 22 March 1949, FO 371/75182, EQ 1571/93.

7 في مذكرة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1948 موجهة من وزارة الخارجية العراقية إلى وزارة الخارجية الأميركية، تتضمن تفسير الوزارة الخاص بالنسبة إلى تكاثر عدد الشيوعيين بين اليهود العراقيين. وتفيد المذكرة بـ «أن الصهيونية كانت تستغل اليهود العراقيين لمصلحتها وأهدافها، وحثتهم على الاشتراك في النشاطات الشيوعية الهدامة.»
FO 371/75182, EQ 1571/93.

8 Tehran to FO, 20 May 1950, FO 371/82481, no. 1471/15/50.

9 عبد الحسين شعبان، «من هو العراقي؟ إشكالية الجنسية واللاجنسية في القانونين العراقي والدولي» (بيروت: مركز الدراسات الشرقية، 2002)، ص 8–14.

10 على سبيل المثال، أشار سلمان درويش في كتابه إلى التدخل البريطاني، بينما رجّح حاييم كوهين أن يكون الأميركيون فرضوا ضغوطاً على الحكومة العراقية. انظر: سلمان درويش، «كل شيء هادئ في العيادة» (القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1981)، ص 69؛ حاييم كوهين، «النشاط الصهيوني في العراق»، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973).

11 يذكر الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) في مقالة له بعنوان: «ملاحظات حول هجرة يهود العراق»، نُشرت في مجلة «الطليعة» المصرية، من دون أن يورد أي مصدر، أن قانون إسقاط الجنسية صدر بعد اتفاق تم بين نوري السعيد وبن ـ غوريون ومسؤول بريطاني في اجتماع سري عقد في فيينا سنة 1949. مجلة «الطليعة» (تموز/ يوليو 1976)، ص 83.

12 نور الدين مصالحة، «طرد الفلسطينيين: مفهوم 'الترانسفير' في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1882–1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992)، ص 3.

13 درويش، مصدر سبق ذكره، ص 30–35. انظر أيضاً: كاظم حبيب، «اليهود والمواطنة العراقية: محنة يهود العراق بين الأسر الجائر والتهجير القسري الغادر» (برلين: كاظم حبيب، 2009)، ص 95–96.

14 انظر رسالة تيودور هيرتسل إلى الأمير فيصل المؤرخة 4 حزيران/ يونيو 1903، والمنشورة في يومياته.

The Complete Diaries of Theodor Herzl, edited by Raphael Patai (New York: The Herzl Press, 1960), vol. VI, p. 1503.

نص الرسالة منشور أيضاً في: خلدون ناجي معروف، «الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952» (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، سلسلة دراسات فلسطينية رقم 8، 1976)، الجزء الثاني، ص 269.

15 يذكر حسقيل قوجمان، وهو كاتب سياسي عراقي كان في العراق طوال الحكم الملكي، أنه نُقِل على لسان الملك فيصل، ملك العراق، في بداية عهده حديث عن إمكان ترحيل يهود العراق إلى فلسطين. ويذكر قوجمان أن الحديث جرى في الغالب في لقاء للملك مع وجهاء يهود في مدينة أربيل التي زارها آنذاك، وأقام حينها ببيت رئيس الطائفة. وصدر عنه هذا التصريح خلال حفل عشاء بعد أن سأله صاحب الدعوة عن مصير يهود العراق مع التغييرات الكبيرة في المنطقة بعد انتهاء الحكم العثماني (مقابلة أجراها معه المؤلف، لندن، 17 كانون الأول/ ديسمبر 2012). وفي رواية أُخرى أن القنصل العراقي في جدة (المملكة العربية السعودية) بعث برسالة إلى بغداد في بداية كانون الثاني/ يناير 1933 يستفسر فيها عن شائعة فحواها أن الحكومة العراقية كانت قد وافقت على اقتراح مقايضة اليهود العراقيين بالعرب الفلسطينيين. انظر: صادق حسن السوداني، «النشاط الصهيوني في العراق: 1914–1952» (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1980)، ص 191–192.

16 درويش، مصدر سبق ذكره، ص 28، استناداً إلى نسخة عن رسالة مناحم صالح دانيال ذكر أنها وثيقة محفوظة في أرشيف الوكالة اليهودية في القدس، رقم 4/ 2101، ص 4.

17 المصدر نفسه، ص 30.

18 اقتبسته صحيفة «دافار» الإسرائيلية بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 1967.

19 الاقتباس في:

Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (London: Faber and

Faber, 1980), p. 122.

20 Ibid.

21 David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Faber and Faber 1977), p. 131.

22 Ibid.

23 Erskine Barton Childers, «The Other Exodus,» *The Spectator* (London), (12 May 1961).

24 وثائق الخارجية البريطانية، الأرشيف الوطني البريطاني، مذكرة بتاريخ
16 April 1951, FO 371/87618, ER 1571/1.

25 Baghdad to FO, 14 July 1949, FO 371/75152, no. 510, 52/49.

26 Ibid.

27 Ibid.

28 Washington to FO, telegram no. 4073, 27 August 1949, E 10439/1821/31.

29 FO to Baghdad, telegram no. 359, 30 May 1950, FO 371/824361.

30 FO to Baghdad, 5 September 1949, FO 371/75152, E 9114/1105/93.

31 Baghdad to FO, 24 February 1949, FO 371/75182, E 2334/1571/93.
ومن المحتمل أيضاً أن نوري السعيد كان قد استاء من الرد الصهيوني على الحكم بالإعدام الذي صدر غيابياً على سبعة من اليهود المهاجرين غير الشرعيين (انظر الحاشية 6 أعلاه).

32 FO to Baghdad, 5 June 1950, FO 371/82239, EE 1828/22.

33 مذكرة القنصل البريطاني في:
Jerusalem to FO, 24 March 1951, FO 371/91690, EQ 1571/45.

34 Ibid.

35 على سبيل المثال، انظر: جريدة «الزمان»، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1946.

36 Baghdad to FO, 5 June 1950, FO 371/82239, EE 1828/22.

37 FO to Baghdad, 5 September 1949, FO 371/75125, E 9114/1105/93.

38 Ibid.

39 يوسف مئير، «خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق»، ترجمة حلمي عبد الكريم الزعبي (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1976)، ص 370.

40 Tel-Aviv to FO, 18 October 1949, FO 371/75182, EE 12603.

41 *The Times*, 12 April 1950.

42 انظر: عباس، مصدر سبق ذكره.

43 الملحق 6؛ انظر: عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية» (صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، المجلد السادس، 1953b).

44 مقابلة أجراها المؤلف مع مير بصري في 6 حزيران/ يونيو 1981، لندن.

45 المصدر نفسه.

46 فائق السامرائي ويوسف المولى كانا بين نواب آخرين دعوا إلى الرد على ما تقوم به إسرائيل عبر اتخاذ خطوة انتقامية كهذه. انظر: «محاضر جلسات مجلس النواب»، جلسة رقم 10، بتاريخ 2 آذار/مارس 1950، ص 142-153.

47 خطاب موشيه شاريت، وزير الخارجية الإسرائيلي، في الكنيست في 19 آذار/مارس 1951. انظر: Tel-Aviv to FO, 21 March 1951, FO 371/91690, EQ 1571/30.

48 Ibid.

49 مذكرة السفير البريطاني السير هنري ماك في 5 حزيران/يونيو 1950. انظر: Baghdad to FO, 5 June 1950, FO 371/82239, EE 1828/22.

50 Baghdad to FO, 7 March 1951, FO 371/91690, EQ 1572/27.

51 Ibid.

52 FO to Washington, 27 March 1951, FO 371/91690, 1371/42.

53 Jerusalem to FO, 14 February 1949, FO 371/75182, 024566.

54 Tel Aviv to FO, 14 October 1949, FO 371/75152, E 12791.

55 Tel Aviv to FO, telegram no. 785, 4 November 1950, FO 371/82984.

56 Jerusalem to FO, 26 March 1949, telegram no. 241, FO 371/75261, E 4001.

57 Cairo to FO, 22 September 1949, FO 371/75152, E 11995.

58 تقرير السفارة البريطانية عن المجلس الصهيوني العام الذي عقد في القدس في نيسان/أبريل 1950.

Tel Aviv to FO, 5 May 1950, FO 371/82618, ER 1574/5.

59 بشأن تقرير عن الهجرة، انظر:

Tel Aviv to FO, 5 July 1951, FO 371/91751, ER 1572/8.

60 مثير، مصدر سبق ذكره.

61 Raphael Shapiro, «Zionism and its Oriental Subjects,» *Khamasin*, special issue on Oriental Jews, no. 5 (1978), pp. 5-27. Reprinted in: *Forbidden Agendas* (London: Saqi Books, 1984).

62 يرى رافئيل شابيرو، استناداً إلى التقرير السنوي لبنك إسرائيل لسنة 1963، ص 15، أن نسبة 71٪ تشمل فقط المهاجرين إلى تلك المدن. وفي الواقع، فإن ربع السكان من مواليد إسرائيل كان من أطفال المهاجرين. وبما أن نسبة الولادة بين اليهود الشرقيين هي أعلى من تلك التي بين اليهود الأوروبيين، فإن نسبة الأول إلى كل السكان يجب أن تكون 75٪ على الأقل، وأن الأوروبيين الذين يشكلون 25٪ هم في الغالب من الموظفين الرسميين وعائلاتهم. انظر: .Ibid

63 Ibid.

64 Ibid.

65 عمل لاحقاً سفيراً في مصر بعد اتفاق السلام، وكان عضواً في منظمة الهاغاناه المسلحة في حياته

المبكرة.

66 Sir Knox Helm, Tel Aviv, 27 March 1951, FO 371/91368, document number uncertain.

67 على سبيل المثال، انظر: مقابلة أجرتها صحيفة «الوشنطن بوست» مع يتسحاق بن – تسفي، ثاني رئيس لدولة إسرائيل، 4 كانون الأول/ ديسمبر 1961.

68 Cairo to FO, 22 September 1949, FO 371/75152, E 11995.

69 «On the Ways of Our Policy,» Report of the Congress of the World Council of Poale Zion, held in Zurich, 29 July – 7 August 1937.

مقتبس في: Woolfson, op. cit., pp. 122–123.

الفصل الخامس

الهجرة الجماعيّة

يتناول الفصل الأخير عوامل الطرد والجذب بالنسبة إلى هجرة يهود العراق، ورصد وتحليل التطور السريع والمثير الذي حدث بعد قيام الدول العبرية في الفترة أيار/مايو 1948 - تموز/يوليو 1951، عندما غادر تقريباً كل أفراد الطائفة اليهودية في العراق إلى إسرائيل. كما يتناول مدى الخيارات التي كانت متاحة أمامهم، وتحليل العناصر التي عجلت في تحقيق الهجرة على النحو المأسوي الذي حدث، وما الأدوار التي أدتها الأطراف الرئيسية في اقتلاع تلك الطائفة المتجذرة من بيئتها الطبيعية.

عوامل الدفع الكامنة للهجرة

يميل الدارسون في مجال الهجرة الفردية الاعتيادية في الغالب إلى فحص عوامل الدفع أو الطرد (push factors) وعوامل الجذب (pull factors) في البلد الأصلي وفي بلد الاستقبال. فتُعدّ العوائق الاقتصادية وبعض الظواهر السلبية الأُخرى في الوطن الأصلي، على سبيل المثال، من عوامل الطرد، وغيابها يحفز البقاء وعدم الهجرة. كما أن عوامل الجذب في بلد الاستقبال، كتوفر فرص العمل وعدم التمييز، تحدد الرغبة في الهجرة إلى هذا البلد أو عدمها، بالإضافة إلى اعتبارات أُخرى مهمة، مثل: اللغة، والثقافة، والإقامة، ووضع الحريات، والمساواة بين الأفراد، وعوامل سياسية ودينية، يمكن أن تشجع على قرار الهجرة أو عدمه. بيد أن هجرة يهود العراق كانت هجرة جماعية وقسرية إلى حد بعيد، وحدثت في أوضاع استثنائية شبيهة في كثير من وجوهها بتهجير الفلسطينيين القسري في سنة 1948، الأمر الذي يحد جدوى استعمال المعيار النظري المتعلق بعوامل الطرد والجذب، على الرغم من فائدته لمرونته واتساعه.

يتبنى الكاتب المصري وحيد عبد المجيد، في تحليله هجرة اليهود العرب إلى

إسرائيل، عوامل الطرد والجذب كآلية نظرية لما تتيحه من مرونة في فهم أسباب هذه الهجرة وتحليلها. ويعزو عوامل الطرد الكامنة إلى الوضع العام للأقليات في أي مجتمع كان. ويرى عبد المجيد أن النزعة الانعزالية للطوائف اليهودية كانت السبب الرئيسي في عدم اندماجها في كثير من الدول التي عاشت فيها، لكن هذه النزعة كانت أقل بروزاً في المجتمعات العربية والإسلامية.[1]

ويشرح عبد المجيد أن عوامل الدفع أو الطرد الكامنة نشأت أساساً نتيجة التغيير الذي طرأ، في مطلع القرن التاسع عشر، على وضع بعض الأقليات في العالم العربي والمجتمعات الإسلامية مع زيادة النفوذ الاستعماري الأوروبي، إذ استفادت هذه الأقليات من السلطة الاستعمارية بفضل نظام الامتيازات الأجنبية (capitulation system)، الأمر الذي ولّد شعوراً بعدم الارتياح تجاهها، وهو شعور يرتبط أساساً بالعداء ضد السلطة الموالية للمستعمِر. وبهذا المعنى، يرى عبد المجيد أن ما ذكره سيغفريد لاندشوت (Siegfried Landshut) في دراسته عن يهود الشرق كان محقاً عندما ادعى «أن الامتيازات الأجنبية كانت أهم سبب في توتر العلاقات بين اليهود وبيئتهم الاجتماعية.»[2]

وفي حالة يهود العراق، لم يؤد أي اختلاف بين مصلحتهم ومصلحة الفئات الأُخرى في المجتمع العراقي والمجتمعات العربية دوراً مهماً حتى اندلاع الصراع في فلسطين مع تقدم المشروع الصهيوني. ويرى عبد المجيد أن عوامل الطرد الكامنة طفت بقوة إلى السطح فقط بفعل النداء الصهيوني لهجرة اليهود، وبسبب آثار الصراع الذي اندلع في فلسطين، وخصوصاً بعد قيام إسرائيل. وفي رأيه هناك عاملان أساسيان من عوامل الطرد هما: أولاً، قلق اليهود وعدم شعورهم بالأمان اللذان غذتهما المنظمات الصهيونية بصورة واسعة؛ ثانياً، المواقف المضللة أو الضيقة الأفق التي اتخذها بعض الحكومات العربية، والجماعات السياسية التي تحمل أفكاراً قومية متطرفة ظهرت بعد قيام الدولة العبرية.[3] أمّا عوامل الجذب، التي يعتبرها أقل أهمية، فتتعلق بمسألتين: الأولى، استغلال إسرائيل الدين اليهودي وحاجتها إلى قوى عاملة وما أشاعته من وعود بتوفير حياة اقتصادية أفضل في إسرائيل، والثانية تأثير تشريعين أصدرتهما إسرائيل في مطلع نشوء الدولة هما: قانون العودة لسنة 1950 الذي أتاح لكل يهودي الحق في الهجرة إلى إسرائيل؛ قانون الجنسية لسنة 1952 الذي جرد الفلسطينيين من جنسيتهم الفلسطينية وحولهم إلى عديمي الجنسية.[4]

في الواقع، يرى عبد المجيد أن مصالح عدد من اليهود العرب كانت متعلقة بالامتيازات الأجنبية، ولاحقاً بالاستعمار الغربي، وأدت المحافظة على بعض هذه الامتيازات، في حالات عديدة، إلى نزاع بين فئات من الطوائف اليهودية العربية وبين الحركات الوطنية المستقلة، على الرغم من أن هذه الحركات التمست مساندة الأقليات كي تشكل وحدة وطنية.[5] ويشير إلى أن هذا التصادم كان أكثر وضوحاً في شمال أفريقيا، إذ فضلت فئة كبيرة من الطائفة اليهودية استمرار الحكم الفرنسي. وعلى سبيل المثال، ووفقاً للباحث الياس سعد كان ثلث اليهود التونسيين يحمل الجنسية الفرنسية، وكثير منهم ساند الحكم الفرنسي.[6] أمّا في الجزائر، فكانت المساندة الفرنسية أقوى، إذ كان لليهود هناك امتياز، بحسب القانون الفرنسي لسنة 1865، يتيح لكل يهودي موجود في المناطق الفرنسية أن يقدم طلباً للحصول على الجنسية الفرنسية. وأشارت جريدة «جويش كرونيكل»، في تقرير نشرته في أواخر سنة 1958، إلى أن أكثر من 80٪ من اليهود الجزائريين طالب بجزائر فرنسية.[7] ويستنتج عبد المجيد، استناداً إلى ملاحظة الياس سعد، أن وتيرة موجات الهجرة اليهودية من شمال أفريقيا تدعم صحة هذا التقدير لموقف اليهود من فرنسا، إذ كانت هذه الموجات تتعاظم أساساً كلما اقترب إمكان الاستقلال.[8]

يُعتبر التحليل الذي قدمه عبد المجيد صحيحاً في الجوهر، بالنسبة إلى موقف اليهود الحذر أو المعادي، وإلى ارتباط مصالحهم الاقتصادية بنظام الامتيازات الأجنبية في بعض الدول العربية. فالحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال والمدعومة نسبياً من رأس المال الوطني شكلت، بلا شك، خطراً على مصالح اليهود في تلك الدول. وكان هذا واضحاً في مصر، وبدرجة أقل في سورية. فحين تعزز شعور الوطنيين المناضلين من أجل استقلال مصر، وجهوا هذا الشعور ضد الأجانب الذين اعتُبروا حلفاء البريطانيين، أو عملاء الطبقة المستغِلة التي تتحكم في الحياة الاقتصادية.[9] وكانت أكثرية اليهود المصريين تحمل جنسيات أجنبية، وهذا ما ظهر في إحصاءات السكان لسنة 1947، إذ كان 5000 يهودي فقط يحملون الجنسية المصرية وحدها من مجموع 65.639 يهودياً يعيشون في مصر.[10]

ويشير عبد المجيد إلى أنه بعد معاهدة سنة 1936 وإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر وفق معاهدة مونترو (Montreux) في 28 أيار/مايو 1937، سُنت عدة قوانين

تخول الحكومة مراقبة جزئية على الشركات الأجنبية ومصالحها، وتحث على زيادة عدد المصريين العاملين فيها. كذلك يلاحَظ، استناداً إلى بعض الدراسات، أن القوانين المصرية جاءت لتحد من التأثير الأجنبي، وهددت المصالح الاقتصادية لليهود والأقليات الأجنبية الأُخرى. وكان ذلك، بصورة خاصة، بعد صدور قانون الشركات في تموز/ يوليو 1947، الذي حدد أن 70٪ من الموظفين والإداريين و90٪ من العمال في كل المؤسسات المصرية، يجب أن يكونوا من حملة الجنسية المصرية.[11]

تجاهل تحليل عبد المجيد، على الرغم من صحته، فوارق مهمة بين الطوائف اليهودية التي تعيش في شمال أفريقيا والمختلطة بأعداد كبيرة من اليهود الأوروبيين ممن هاجروا للاستقرار بهذه الدول، كالمستوطنين الفرنسيين، وبين الطوائف اليهودية الأصلية في بلاد المشرق العربي، كسورية والعراق، والتي لم تختلط بمهاجرين يهود أوروبيين إلى تلك الدول. ومن ناحية أُخرى، لم يحصل يهود العراق ويهود سورية، بصورة عامة، على جنسيات المستعمِرين الأوروبيين (البريطانيين والفرنسيين). وكانت قضية يهود سورية تختلف عن قضية يهود مصر، إذ كان اليهود السوريون، في معظمهم، وكذلك يهود العراق، يُعتبرون مواطنين أصليين، لذلك لم تتدهور أوضاعهم الاقتصادية. لكن العامل الأساسي لهجرة التجار اليهود السوريين في تلك الفترة كان المنافسة الشديدة التي تعرضوا لها من جانب قطاعات سورية أُخرى ذات رأس مال وطني بعد الحرب العالمية الثانية. وتشير إحصاءات سنة 1943 إلى أن عدد اليهود في سورية كان 29.770 نسمة هاجر منهم 22.000 إلى الولايات المتحدة والبرازيل على الأرجح في أربعينيات القرن الماضي قبل قيام الدولة العبرية.[12]

أدت عوامل الطرد الكامنة دوراً متفاوتاً في طبيعتها وتأثيرها في الدول العربية، فهي طفت إلى السطح في سورية لأسباب اقتصادية، وفي الغالب بسبب سيطرة حكومة فيشي الفرنسية الموالية للألمان. وعلى الرغم من تفاعل هذه العوامل مع الصراع في فلسطين، فإن تأثيرها بقي، بصورة عامة، ضعيفاً، إن لم يكن منفصلاً عنه، إلاّ إنها أدت إلى هجرة يهودية، في الغالب، إلى كل من أميركا الشمالية واللاتينية، كجزء من موجة الهجرة العامة في إبان الحرب العالمية الأولى، وفي أواخر القرن التاسع عشر. كذلك كان هناك هجرة يهودية بين الأقطار العربية ذاتها، فقد هاجرت نسبة صغيرة من اليهود من سورية وفلسطين والعراق إلى مصر بين الحربين العالميتين، على الأكثر، لأسباب اقتصادية. لكن هجرة

اليهود العرب إلى فلسطين كانت محدودة للغاية قبل قيام إسرائيل سنة 1948.

كما أن الوضع الاقتصادي المزدهر نسبياً في لبنان، والذي كان يتمتع به اليهود في أواخر الأربعينيات، جذب آخرين من سورية والعراق وإيران خلال الأربعينيات والخمسينيات. ويشير الباحثان علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية إلى أن عدد اليهود المقيمين بلبنان تضاعف تقريباً خلال الفترة 1944–1958، إذ بلغ 11.000 نسمة في السنة الأخيرة المذكورة، بينهم 3000 نسمة ممن هاجروا من سورية.[13] وتذكر الباحثة اللبنانية ندى عبد الصمد، في كتابها عن يهود بيروت في منطقة وادي أبو جميل، أن أعداداً أكبر من يهود العراق استقرت بلبنان في أثناء عملية الخروج الجماعي في الفترة 1950–1951، وبعدها. وأوردت الكاتبة، استناداً إلى شهادات من سكان المنطقة، أن الشيخ بيار الجميل، مؤسس حزب الكتائب، أمر بتقليص منح اليهود جوازات سفر بهدف الحد من هجرتهم إلى خارج لبنان، عندما كان وزيراً للداخلية في الفترة 1961–1962. وبلّغ سائليه عن السبب بالقول إن هذه الهجرة ستؤثر سلباً في الاقتصاد اللبناني.[14]

أمّا في العراق، فمن الواضح أنه كان لعوامل الطرد الكامنة تأثير ضعيف للغاية في اليهود مقارنة بتأثيرها في يهود الدول العربية الأُخرى، إذ كان يهود العراق مندمجين اندماجاً تاماً في شرائح المجتمع العراقي الأُخرى، وكانوا، في معظمهم، مواطنين عراقيين، إذ لم يستقر بالعراق سوى أعداد قليلة من اليهود الأجانب. وعلى الرغم من الفائدة التي جنوها لاحقاً من التعامل التجاري مع المصالح الأجنبية، فقد كان للتجار اليهود، قبل ذلك، قدرة مالية عالية ومساهمة كبيرة في العهد العثماني، كما في رأس المال الوطني المحلي خلال الحكم الملكي.

حافظ يهود العراق على تفوقهم في المجالين التجاري والاقتصادي في البلد إلى حين هجرتهم الجماعية. ولم يؤد تقدّم التجار المسلمين، وخصوصاً الشيعة، خلال الثلاثينيات والأربعينيات، إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية للتجار اليهود، كما حدث في سورية على سبيل المثال، ولم تُفرض عليهم أي قيود حكومية، قبل سنة 1948، تحد نشاطهم التجاري، كما جرى في مصر مثلاً. ومع ذلك، يمكن القول إن هناك عوامل أُخرى ساعدت، بلا شك، في احتفاظ اليهود بقدراتهم التجارية، بينها: استمرار النفوذ البريطاني القوي في العراق بعد الاستقلال؛ تبني الحكم الملكي في العراق الاقتصاد الحر؛ احتفاظ كبار التجار اليهود بعلاقات متينة برجالات الحكم ذوي النفوذ.

صحيح أن كبار التجار اليهود تعرضوا لانتقاد قسم كبير من عامة الناس وامتعاضه خلال الأزمة الاقتصادية التي واجهها العراق خلال الحرب العالمية الثانية، إلاّ إنه لم تُفرض عليهم أي قيود تُلحق الضرر بهم. وثمة حقيقة يُجمع عليها العراقيون، بمن فيهم اليهود، فحواها أن أعمال التجار اليهود شهدت ازدهاراً ملحوظاً خلال الأربعينيات، إذ لم يُفرض أي قيود عليهم إلاّ بعد قيام إسرائيل سنة 1948، وخصوصاً بعد انضمام أعضاء حزب الاستقلال، القومي النزعة، إلى حكومة نوري السعيد سنة 1949.

والواضح أن أي منافسة مفترضة من قطاعات أُخرى في الاقتصاد الوطني، لم تؤد إلى أي هجرة ذات شأن بين اليهود. فقد أثبت التجار اليهود إمكانات هائلة للتأقلم وفق أوضاع متعددة ومتغيرة والعمل في ظلها، وكان لكثير منهم شركاء مسلمون وشبكة واسعة من العلاقات التجارية المنتشرة في العالم. وكان عدد من التجار اليهود البغداديين ممن استقر بالهند والصين وغيرهما من دول جنوب آسيا، يملك بيوتاً تجارية مزدهرة قبل أن يصبح العراق بلداً مستقلاً. كما أن بعض العائلات اليهودية أسس بيوتاً تجارية له في بريطانيا، واحتفظ في الوقت نفسه بمصالح قوية في العراق. لذا، تجلى الضعف النسبي لعوامل الطرد الكامنة في العراق في عدم وجود طوائف كبيرة لليهود العراقيين في أوروبا أو في أميركا. وفي الوقت الذي كان اليهود السوريون في الأربعينيات يهاجرون بالآلاف، كان اليهود العراقيون يشترون الأراضي ويشيدون المدارس ويقيمون مؤسسات تجارية جديدة في وطنهم العراق.

دوافع الهجرة وعدمها قبل قيام إسرائيل وبعده

كان لتأسيس إسرائيل وما أعقبه من أعمال عدائية تأثير عميق في وضع يهود الشرق، بصورة عامة، إذ ارتفع تأثير عوامل الطرد الكامنة في أغلبية المجتمعات العربية. ومن المفارقة أن يكون لتأثير هذا العامل، وهو الأقل في العراق من سائر الدول العربية، الوقع الأكبر، فقد أثر قيام إسرائيل في يهود العراق بعكس المنتظر منه نتيجة ما حمله من مخاطر أسفرت عن اقتلاع هذه الطائفة المزدهرة والمتجذرة قروناً طويلة في بلاد ما بين النهرين. ومما لا شك فيه أن تداعيات الحرب في فلسطين ونشاطات الحركة الصهيونية في العراق، كما في العديد من الدول العربية، أثارت جواً من القلق ومن عدم الاستقرار لدى الطوائف اليهودية، وخصوصاً في العراق. وكان القلق وعدم اليقين هذان يتراجعان، في

بعض الأحيان، عندما تلوح بوادر أمل باحتمال التوصل إلى سلام في فلسطين، ويتفاقمان حين تفشل هذه الاحتمالات أو تتلاشى.

سبقت الإشارة إلى العوامل الرئيسية التي ساهمت في خلق مثل هذا الشعور لدى الطائفة اليهودية في العراق، والتي برزت أساساً نتيجة الصراع الدائر في فلسطين والهزيمة العربية هناك، وما تبعها من تداعيات تمثلت في عجز النخب الحاكمة التقليدية داخل العراق، التي وجدت ملاذها في الائتلاف مع المجموعة القومية الأكثر تطرفاً في حزب الاستقلال، وفي إجراءات اتخذتها السلطات العراقية فرضت من خلالها القيود على اليهود، وفي نشاطات رجال الموساد الموفدين من إسرائيل وما رافقها من حملات دعائية من المنظمات الصهيونية لخلق أجواء من العداء ولزعزعة الثقة بين المجتمع العراقي والطائفة اليهودية، وفيما بين الطائفة نفسها تمهيداً لترحيلها في إطار خطط جرى إعدادها بعناية وبدعم بريطاني ـ أميركي يتباعد ويلتقي وفقاً لمصالح الدولتين.

ومع ذلك، فقد مالت أكثرية اليهود إلى الاعتقاد أن الصعوبات التي باتت الطائفة تواجهها هي قضية موقتة ولا بد من أن تزول. وقد عزز هذا الاعتقاد إجراءات تخفيف القيود التي فرضتها الحكومة، والوعود التي أطلقتها برفعها بالكامل، وبالتالي التقدير في الأوساط المؤثرة في الطائفة بأن الأسوأ قد مضى بلا رجعة. لذا، كانت أغلبيتهم ترى أن مستقبلها في العراق، وتنشد التعايش مع الوضع الجديد الناجم عن تأسيس إسرائيل.

وكان هذا رأي شخصيات يهودية بارزة، كما كان رأي زعماء الطائفة. فقد عبّر عضو مجلس الأعيان (senator) عزرا مناحم دانيال عن ذلك في خطابين ألقاهما في المجلس عند مناقشة قانون إسقاط الجنسية، كما كرس كثيراً من الوقت دفاعاً عن حق اليهود في البقاء والعيش كمواطنين عراقيين متساوين في كل شيء. وقد بيّن أن القانون يتعامل مع وجه واحد من المسألة اليهودية في العراق. وفي رأيه السؤال الذي يجب أن يُطرح هو: ما الذي يمكن القيام به لطمأنة اليهود الذين لا يرغبون في ترك وطنهم بصورة نهائية، وهم المواطنون المخلصون لوطنهم بكل معنى الكلمة، ويحترمون قوانينه؟ وتساءل دانيال عن الحكمة في وجود بعض القوانين الإدارية التي فرضت قيوداً استثنائية على اليهود العراقيين، وسُن بعد الحرب في فلسطين، وأضاف متسائلاً في مداخلته المؤثرة:

> ألا ترى الحكومة أن من واجبها أن تطمئن هذا العدد الكبير من السكان المخلصين وتلغي تلك القيود الاستثنائية كي تعيد إلى اليهود العراقيين

> شعورهم بالاطمئنان والثقة والاستقرار؟ لقد عاش اليهود في العراق منذ 3500 سنة، لذلك هم لا يرغبون في الهجرة إلاّ إذا فُرضت عليهم فرضاً.[15]

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن عدم الرغبة في الهجرة الذي طرحه دانيال كان مفهوماً بالنسبة إلى أجواء التفاؤل التي سادت في تلك الأثناء، وأوحت بأن ثمة اتفاقية سلام في فلسطين، على الأقل في تقدير البريطانيين وبعض الحكومات العربية الموالية. ورأت المصادر البريطانية آنذاك أنه توجد أدلة مهمة على أن الحكومة العراقية كانت تؤيد توقيع اتفاقية سلام مبكرة، وأن مصير اليهود العراقيين لم يُثَر في أي اقتراح قدمه الرسميون العراقيون.[16] وتشير هذه المصادر إلى أن نوري السعيد، رئيس الحكومة العراقية آنذاك، لربما كان، أكثر من أي زعيم عربي آخر، يسعى بنشاط للتعايش مع إسرائيل على الرغم من إصراره على إعادة اللاجئين الفلسطينيين. واقترح، في مرحلة معينة، استناداً إلى المصادر نفسها، وضع المناطق الفلسطينية التي كان الجيش العراقي يسيطر عليها تحت وصاية الأمم المتحدة، وإذا كان مقرراً أن تكون هذه المناطق عربية، فلتُقَم فيها دولة فلسطينية وفق قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة.[17]

وبحسب ما ورد في كتاب السفير الأميركي في العراق والدمار غولمان (Waldemar Gallman) في الفترة 1954–1958، كان ضمّنه تجربته خلال خدمته في هذا البلد ونشره سنة 1964، فإن

> قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1947 كان نقطة البداية لآمال نوري السعيد ببناء علاقات عمل مع إسرائيل.... وهو الذي عرض فكرة إقامة دولتين في فلسطين، بينما تبقى القدس مدينة مفتوحة.[18]

كان هناك، مع ذلك، إشارات قوية لدى الدوائر الرسمية البريطانية والأميركية في تلك الأثناء إلى علاقة ممكنة بين مقترحات السلام في فلسطين وهجرة اليهود من العراق. وعكست كلتا الحكومتين ذلك في التقارير والمراسلات مع سفارتيهما في بغداد، وخصوصاً في التقارير الاستكشافية التي أعدتاها عن موقف اليهود من الهجرة. ولربما الأكثر أهمية هنا، هو أن هذه التقارير تم تبنيها بعد أشهر من اندلاع الحرب في فلسطين، في وقت كانت الطائفة اليهودية ما زالت تحت التأثير الناجم عن القيود التي فرضتها الحكومة العراقية في ظل الأحكام العرفية. أمّا التقرير المهم في هذا الشأن، وكانت

السفارة الأميركية في بغداد قد أعدته في آذار/ مارس 1949، أي قبل سنة من صدور قانون إسقاط الجنسية، فقد تضمن إجاباتها عن جملة أسئلة تتعلق باستكشاف مواقف الطائفة اليهودية من الهجرة. واعتمدت السفارة آنذاك على افتراض أن العمليات الحربية في فلسطين كانت توقفت تقريباً، وأن تسوية ما يمكن التوصل إليها على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 الصادر في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1948 (الملحق 7، تقرير أميركي سري عن هجرة الطائفة اليهودية في العراق). إلاّ إن التقرير استبعد إمكان حدوث هجرة واسعة ليهود العراق، ووصف موقف الحكومتين العراقيتين، برئاسة كل من مزاحم الباجه جي ونوري السعيد، من اليهود بأنه «معقول ومعتدل»، وأن كثيراً من شعور العداء تجاههم، الذي ظهر في صيف سنة 1948، قد تلاشى (الملحق 7).

واللافت أيضاً أن التقرير الأميركي رأى أن إمكان هجرة اليهود مسألة ستكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة التي ستنتهجها إسرائيل في المستقبل. ويصل إلى الاستنتاج التالي:

> ستتأثر رغبة الطائفة اليهودية في الهجرة كثيراً بالسلوك الذي ستنتهجه إسرائيل من حيث مدى العدوانية والعناد اللذين ستظهرهما في المستقبل. كما أن الهجرة وعدمها يتوقفان على الحد الذي يمكن أن تصل إليه حالة عدم الاستقرار في فلسطين والشرق الأوسط إذا ما واصلت إسرائيل سياستها التوسعية. آنذاك، سيصاب اليهود العراقيون بكثير من العجز وعدم القدرة على عمل شيء. وفي النهاية، سترحب الطائفة ككل بإمكان الهجرة. أمّا إذا اتبعت إسرائيل سياسة معتدلة، ووافقت على تسوية سلمية معقولة يتقبلها العرب، فلن يهاجر سوى عدد قليل من أفراد الطائفة اليهودية في العراق (الملحق 7).

وعبر عدد من الرسميين البريطانيين بعد أشهر قليلة، وذلك في خريف سنة 1949، عن اتفاقه في الرأي مع هذا التقويم، حينما احتدم الجدل بشأن مشروع تبادل السكان. واعتقد السفير البريطاني في تل أبيب آنذاك أنه «إذا لم تزدد حدة الاضطهاد، فسيكون أفضل لليهود العراقيين البقاء في العراق من أن يكونوا في إسرائيل.» بينما استبعد رسميون بريطانيون آخرون أي إمكان لهجرة طوعية وفق المشروع المقترح، وأشار بعضهم إلى أن اليهود العراقيين سيتضررون من عملية تبادل السكان هذه، واتفق هؤلاء على «أن إسرائيل لن تهتم على أي حال بمعاناة يهود العراق.»[19]

ومع تأسيس دولة إسرائيل شرع الناشطون الصهيونيون، مدعومين بإمكانات دولتهم المتاحة لهم وبعلاقاتها الحميمة بإدارة الرئيس ترومان، في العمل على ترحيل اليهود العرب. وسعى مبعوثو الموساد للعمل في أوساط شبيبة يهود العراق، مستغلين الضائقة المعيشية لدى بعضهم، ومستندين، وفق ما ذكر الكاتب الأميركي اليهودي إلمر بيرغر (Elmer Berger)، إلى «كمية ضخمة من الأموال جمعها اليهود في الولايات المتحدة الأميركية بهدف ترحيلهم إلى إسرائيل، حيث سيكون هناك كل شيء منظماً وعلى خير ما يرام.»[20] وكان لحالة عدم الاستقرار التي واجهها رجال الأعمال اليهود بعد سنة 1948، أثر كبير في ركود الاقتصاد العراقي، وقد لحق الضرر، بصورة خاصة، بالعائلات المحدودة الدخل بين اليهود. وهكذا شكلت فئة الشباب من قليلي الفرص محور اهتمام الصهيونيين، إذ كثفوا جهودهم للعمل في أوساطها قبل الهجرة الجماعية. وقد أوضح فيما بعد أحد المبعوثين الصهيونيين إلى العراق المبدأ الذي اعتمدته الحركة السرية في عملها آنذاك على تنظيم الهجرة غير الشرعية، بالقول:

> كان اهتمامنا الرئيسي يتركز على محاولة إقناع الشباب بالاستيطان في فلسطين، لأن القسم الأكبر من متوسطي العمر والكهول اليهود أذعن لمصيره، وكان من المستحيل إقناعه بالتخلي عن مواقفه وعاداته التي مارسها لأجيال، ولم يعد ممكناً إثارة حماسته لحياة جديدة في أرض آبائه. كذلك كانت فكرة بدء حياة جديدة أمراً عسيراً يصعب على الشباب تقبله. وكان علينا أن نتقبل هذا الموقف بصورة طبيعية، لكن لم نستسلم لفرضية أن الشباب يجارون عناد آبائهم ويذعنون لهم. أمّا نحن فقد عقدنا العزم على جلبهم إلى فلسطين من أجل الحياة الحرة والعمل لمصلحة وطنهم الطبيعي.[21]

تسببت هجرة الشباب بانقسام الولاءات بين أفراد العائلة الواحدة، إلاّ إن العلاقات العائلية القوية بين يهود العراق أدت في النهاية مفعولها الذي سعى له الناشطون الصهيونيون، في جذب الكهول إلى اقتفاء أثر أبنائهم في مرحلة لاحقة. ودفع الاهتمام بالحفاظ على الروابط العائلية بعض أعضاء مجلس الأعيان العراقيين إلى المطالبة بدراسة متأنية لمسودة قانون إسقاط الجنسية، على نحو حمل أحدهم على اقتراح أن يكون التخلي عن الجنسية العراقية على أساس عائلي لا فردياً.[22]

إن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين هُرّبوا عبر الحدود قبل سن قانون إسقاط

الجنسية، يصعب ضبطه على وجه التحديد، فهو يستند إلى تقديرات محض. ويذكر هليل أن السلطات العراقية قدرت أن نحو 3000 شخص غادروا البلد بصورة غير شرعية في آذار/مارس 1950.[23] ومع ذلك، هناك ادعاءات أن الحركة الصهيونية، وفقاً لتقديرات نشرها هليل، نجحت في تسفير أكثر من 5000 مهاجر بصورة غير قانونية إلى إسرائيل. لكن ليس واضحاً ما إذا كانت الأرقام التي أشار إليها هليل تغطي الفترة بعد إصدار القانون رقم 1 لسنة 1950، لأن الذين رغبوا في مغادرة البلد فضل بعضهم السفر بطريقة غير شرعية. وبصورة عامة، كان هؤلاء ممن رغبوا في التخلص من القيود المالية التي فرضتها الحكومة بعد عدة أسابيع، والتي تسمح لكل مهاجر بحمل مبلغ لا يتجاوز 50 ديناراً فقط. كذلك كان هناك مجموعات من الناشطين الشيوعيين المطارَدين في تلك الأثناء من السلطات، فضلت المغادرة بأساليب غير شرعية عبر الحدود مع إيران، بعيداً عن نظر السلطات.

أمّا الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية فتتضمن أعداد اليهود الذين قدموا من العراق في كل سنة، ولا تميز بين القادمين بطريقة قانونية أو بطريقة غير قانونية، من وجهة نظر القانون العراقي (الجدول 5-1).

الجدول 5-1

المهاجرون من العراق إلى إسرائيل

(1953-1948)

السنة	العدد
1948	15
1949	1708
1950	32.453
1951	89.088
1952	961
1953	413
المجموع	**124.638**

المصدر: Moshe Sicron, *Immigration to Israel, 1948-1953: Statistical Supplement* (Jerusalem: Falk Project for Economics Research in Israel and Central Bureau of Statistics, 1957), p. 22, Table 32.

ومع ذلك، تشير مصادر موثوق بها لدى الطائفة إلى أنه حتى أواخر سنة 1950 غادر العراق نحو 10.000 يهودي بوسائل غير شرعية.[24]

ويرى جوزيف شيختمان أنه من الصعوبة بمكان أن يصدق المرء أن تكون إسرائيل عامل جذب رئيسياً ليهود العراق لأسباب اقتصادية أو أيديولوجية في تلك الأثناء. فأولئك الذين غادروا البلد بأساليب غير شرعية كانوا، بصورة عامة، من الشباب الباحثين عن فرص جديدة، في وقت كان المستقبل يبدو قاتماً بالنسبة إليهم. وحتى آنذاك، كان معظمهم يفتقد القدرة على السفر من دون تشجيع الناشطين الصهيونيين ومساندتهم. وهكذا لم يكن اختيار البلد الذي يودون السفر إليه أمراً ممكناً لهم. ويشير شختمان إلى أن اليهود السوريين الذين كانوا أقل غنى لم تجذبهم إسرائيل في ذلك الوقت، وأن 7268 يهودياً فقط استوطنوا إسرائيل من مجموع 27.000 يهودي مصري غادروا خلال آب/أغسطس 1949 وتشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها.[25]

لم يؤخذ في الحسبان آنذاك، على الأقل بالنسبة إلى الحكومة العراقية أو الطائفة اليهودية والبعثات البريطانية والأميركية في بغداد، تقدير أن الهجرة غير الشرعية كانت بداية لهجرة واسعة، وبالتأكيد ليست تمهيداً لهجرة جماعية، فقد كانت الهجرة قراراً صعباً عارض اليهود في معظمهم اتخاذه، فجذورهم وثقافتهم وسبل معيشتهم تكمن في هذا البلد الذي عاشوا قروناً طويلة فيه، في حين أن مستقبلهم في إسرائيل ليس أقل غموضاً من أوضاعهم الحالية في العراق. وكتب عدد ممن هاجر إلى أقربائه ذاكراً أنه اكتشف أن الحياة في إسرائيل تبعث على القلق، وغير مشجعة. وتشير رسائل هؤلاء إلى صعوبات جمة واجهوها للتواؤم مع المجتمع الجديد، وإلى عمليات تفرقة وتمييز ضدهم. ومن الصعب تقدير تأثير هذا العامل في العراق، لكن مصادر صهيونية وغير صهيونية، على حد سواء، تعترف بأنه أثر جدياً في مستوى الهجرة من هذا البلد.[26]

كان قرار الهجرة، بالنسبة إلى كثيرين من اليهود، يتعلق في الغالب بوضعهم الاجتماعي. وفي حالة يهود العراق بصورة عامة، كما لدى الطوائف اليهودية في الدول الأخرى، كان الأغنياء والعائلات المتنفذة بينهم آخر من يرحل، ولم تكن إسرائيل وجهتهم وخيارهم الأولين عند المغادرة. فعلى سبيل المثال، يشير كل من أندريه شوراكي وجوزيف شيختمان إلى أن 99٪ من 150.000 يهودي جزائري، و60٪ بين 100.000 يهودي تونسي، استوطنوا أوروبا.[27] ومع صحة هذا الافتراض فإن هناك

عاملاً إضافياً، هو أن معظمهم كان يحمل الجنسية الفرنسية التي منحته فرصاً أكبر لتقدم مكانته الاجتماعية، إضافة إلى اختيار بلد يفضل التوجه إليه، الأمر الذي افتقده يهود العراق. والملاحَظ أن قرار الهجرة كان أكثر سهولة بالنسبة إلى العائلات التي تملك إمكانات أقل يسراً، إذ إن أغلبيتها استوطنت إسرائيل، وهو ما فعله اليهود السوريون والمصريون والمغاربة والتونسيون ممن ينتمون إلى هذه الطبقة. وهكذا فإن النجاحات الصهيونية المبكرة في جذب أعضاء من الطوائف الأقل تقدماً وإمكانات، مثل الأكراد واليمنيين والمغاربة، تكون مفهومة في ضوء الاختيارات المحدودة المتوفرة أمام هذه الطوائف.

وبناء على ذلك، فإن هجرة يهود العراق من الطبقتين العليا والمتوسطة إلى إسرائيل، وبصورة أدق الخروج الجماعي، تبدو مستهجنة وغير طبيعية مقارنة بما حدث في دول عربية أُخرى. صحيح أن اليهود الليبيين في معظمهم (35.142)، وبينهم نسبة مهمة من الطبقتين العليا والمتوسطة، هاجروا بصورة جماعية تقريباً كالعراقيين إلى إسرائيل، لكن هجرتهم تمت في فترة لاحقة بعد العدوان الذي شنته إسرائيل على مصر في سنة 1956، بالاشتراك مع بريطانيا وفرنسا آنذاك، في إثر قرار الزعيم المصري جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس. ومن الممكن تفسير هجرة الليبيين على هذا النحو نتيجة قلة عدد من كان يحمل منهم جنسية أجنبية بخلاف سائر يهود شمال أفريقيا. أمّا الأغنياء بينهم الذين كانوا يحملون جوازات سفر إيطالية، فقد بقوا في ليبيا.[28]

ويمكن اعتبار التقرير الأميركي، المشار إليه سابقاً، الذي أعدته السفارة الأميركية في بغداد في آذار/ مارس 1949، عن توجهات الهجرة لدى الطائفة اليهودية، بمثابة تقرير نادر تناول بالتفصيل التفاوت في مواقف مختلف الفئات الاجتماعية في الطائفة من موضوع الهجرة، إذ ورد فيه ما يلي:

> أ) لن يقبل الكهول والزعماء الدينيون والحاخامون وأتباعهم، في الوقت الحاضر، أو في المستقبل المنظور، التخلي عن مواقعهم الثابتة والمتجذرة في العراق، والاستعاضة عنها بمستقبل جديد غير واضح في فلسطين.
>
> ب) أمّا المتنفذون اليهود في المجالين المالي والتجاري، والذين أصبحت لديهم عادات أوروبية، فهم ينقسمون إلى فئتين: 1ـ أولئك الذين يتعاطفون مع الدولة الصهيونية، أو ممن يبالغون في الخوف من إمكان وقوع أعمال

ضدهم في المستقبل، ربما يرغبون في السفر إلى فلسطين حتى لو كلفهم الأمر تضحيات كبيرة؛ 2ـ أولئك الذين لا يتماثلون مع دولة إسرائيل ويعتبرون أنفسهم عراقيين (ربما هم الأكثرية)، سيفضلون في الغالب البقاء في مواقعهم المريحة نسبياً والمتميزة اقتصادياً في العراق (الملحق 7).

وتنبأ التقرير الأميركي بأن كثيرين من الموظفين الشباب من فئة ذوي الياقات البيضاء، الذين لا يتجاوز عمرهم ثلاثين عاماً وما زالوا في بداية حياتهم العملية، ربما يفكرون في الهجرة إلى إسرائيل أملاً بالحصول على فرص أفضل مما لديهم في العراق. فكثيرون ممن طُردوا من وظائفهم الحكومية، أو من المرافق العامة، مثل سلطة ميناء البصرة أو شركة النفط العراقية، في إثر اشتراك العراق في الحرب في فلسطين، سيرغبون في الهجرة إلى إسرائيل. أخيراً، فإن فئة التجار الصغار والحرفيين وأمثالهم من غير المتوقع أن تكون لديها الرغبة في السفر إلى إسرائيل إلاّ في حال قيام القيادتين الدينية والاقتصادية للطائفة بجهود مكثفة من أجل إقناعها بذلك (الملحق 7).

يمكن القول إن تقديرات هذا التقرير الأميركي الاستكشافي لمعرفة موقف اليهود العراقيين من الهجرة، كانت واقعية إلى حد بعيد، إذا ما أُخذت في الاعتبار الأوضاع التي أحاطت بالطائفة في تلك الفترة، أي قبل عام فقط من إصدار القانون رقم 1 لسنة 1950 المتعلق بإسقاط الجنسية عن اليهود. وفي الواقع، لم يطرأ تغيير كبير على الوضع في العام التالي. واستبعدت مصادر عراقية وبريطانية رسمية في تلك الأثناء إمكان حدوث هجرة على نطاق واسع. وفي الحقيقة، لم يكن متوقعاً هجرة أكثر من 10.000 أو 15.000 من اليهود، أي ليس أكثر من نسبة 10٪ من أبناء الطائفة.[29]

ورأت صحيفة «التايمز» البريطانية في تقرير نشرته في 4 آذار/مارس 1950، بعد أيام قليلة من صدور قانون إسقاط الجنسية رقم 1، «أن احتمال هجرة اليهود الميسورين في العراق أمر بعيد، فهم لا يرغبون في ذلك»، لكن، رجحت «إمكان حدوث هجرة واسعة في أوساط الفقراء منهم.» وأجمع المسؤولون البريطانيون في بغداد على هذا الرأي. فكتب المفوض السامي البريطاني في بغداد رداً إلى لندن في 13 نيسان/أبريل 1950 جاء فيه: «لا نعتقد أن عدد الذين يرغبون في السفر سيصل إلى 40.000 شخص»، وذلك عندما اقترحت شركة الطيران البريطانية نقل هذا العدد من اليهود، بعد عام على صدور التقرير الأميركي، وبعد خمسة أسابيع على صدور قانون إسقاط الجنسية، وبعد عدة أيام

على إلقاء القنبلة الأولى على مركز لليهود، الأمر الذي سنوضحه لاحقاً.[30]

كان قانون إسقاط الجنسية قانوناً من طبيعة خاصة، لا مثيل له في التشريع في العالم العربي. فما من بلد عربي آخر وُوجه سكانه اليهود بقرار نهائي كهذا لا رجعة فيه، بأمر يتعلق بجنسيتهم أو بمكان سفرهم، باستثناء يهود اليمن الذين جرى ترحيلهم بصورة جماعية تقريباً في سنة 1949، ولم يكن لهم الخيار بالنسبة إلى البلد الذي يرغبون في التوجه إليه. أمّا في العراق، فإن كل التقديرات المعاصرة لصدور قانون إسقاط الجنسية، أشارت إلى أن عدد المهاجرين المتوقع كان أقل كثيراً من عدد الذين هاجروا لاحقاً. لذلك، ما يمكن استنتاجه هنا هو أن لا التداعيات الفورية لإعلان قيام دولة إسرائيل، ولا ردات الفعل الفورية على صدور القانون رقم 1 لسنة 1950، كان لها التأثير الكافي في إحداث هجرة واسعة في أوساط الطائفة اليهودية في العراق، أو في خروج جماعي على النحو الذي تم لاحقاً. ومع ذلك، وخلال الوقت القصير نسبياً ـ أي عام واحد ـ الذي حُدد في قانون إسقاط الجنسية لاتخاذ القرار بالهجرة، وقعت أحداث وتطورات سريعة اتضح أنها كانت ضمن خطط أُعدت سابقاً وجرى استغلالها بدقة، وأسفرت عن نتائج مغايرة للتوقعات التي لازمت صدور القانون بشأن حجم هجرة يهود العراق ووتيرتها.

يتبيّن من فحص هجرة اليهود من مصر، وهي بلد عربي مستقل آخر، كما العراق، وشاركت في الحرب ضد إسرائيل مثله، أن هناك رغبة لدى اليهود من سكان البلد الأصليين في البقاء في بلدهم. فقد مكث نحو 50.000 يهودي مصري، أو ما يقارب ثلثي مجموع الطائفة هناك حتى العدوان الثلاثي سنة 1956. وتكتسي هذه المقارنة أهمية أكبر في ضوء عدة عوامل أُخرى أيضاً: فالتأثير الصهيوني في الطائفة اليهودية في مصر ظل أقوى كثيراً مما هو في العراق، كما كان اليهود المصريون، في أغلبيتهم، من الأجانب، أو ممن يحملون جنسيات أُخرى، وتعرضوا لاعتداءات بقيت محصورة بعد صدور قرار التقسيم سنة 1947. كذلك لم يرحب اليهود المصريون في معظمهم بالظهور القوي للتيار القومي العربي بقيادة جمال عبد الناصر سنة 1952. وبينما كانت مجموعات دينية، مثل الإخوان المسلمين، نشيطة في مصر في أواخر الأربعينيات والخمسينيات، لم يكن الأمر كذلك في العراق، حيث لم تنشط أحزاب دينية في تلك الفترة.

ومن أجل أن يتسنى فهم الأوضاع التي سببت هجرة جماعية لليهود العراقيين على

النحو الذي تم، علينا أن نفحص، بصورة دقيقة، الأحداث التي أعقبت صدور القانون رقم 1 لسنة 1950، والتي أدت في النهاية، بالإضافة إلى العوامل التي شرحناها سابقاً، إلى حالة شبيهة جداً بالهستيريا العامة بين أعضاء الطائفة اليهودية، وإلى هجرة جماعية خلال فترة لا تزيد على ثمانية أشهر. فقد حدث تطوران على درجة كبيرة من الأهمية كان لهما تأثير عميق في التشجيع جدياً على الهجرة اليهودية: أولهما، في 7 أيار/مايو 1950، حين عُقدت اتفاقية لنقل اليهود بين توفيق السويدي، رئيس الحكومة العراقية آنذاك، وبين شلومو هليل، المبعوث الإسرائيلي، وُضعت بموجبها عملية إجلاء اليهود في أيدي السلطات الإسرائيلية؛ ثانيهما، بدأت سلسلة من التفجيرات استهدفت أماكن يهودية عامة في الوقت نفسه الذي كان هليل يفاوض في بغداد بشأن صفقة إجلائهم. وبالتالي، تصاعدت هذه الاعتداءات خلال النصف الأول من سنة 1951.

صفقة التسفير بين هليل والسويدي

أطلقت إسرائيل على عملية التهجير من العراق اسم حسقيل ونحميا، كما سمت عملية التهجير من اليمن قبلها البساط السحري (Magic Carpet)، وذلك تماشياً مع العقيدة الصهيونية الأشكنازية الطابع القائلة إن يهود الشرق هم قبائل يهودية منسية تُطلق على عمليات تهجيرها أسماء أساطيرها المستعارة من منظور استشراقي غربي. وأوفدت إسرائيل شلومو هليل أحد عملاء جهاز الاستخبارات الإسرائيلية، الموساد، في مهمة خاصة إلى العراق. وهليل يهودي عراقي استوطن فلسطين وعمل في جهاز الموساد، واسمه الأصلي سليم هليل، وقد زار العراق أكثر من مرة لينظم هجرة غير شرعية قبل عودته في أواخر آذار/مارس 1950 كي يجهز الترتيبات اللازمة لنقل مَن قرروا مغادرة البلد وفق القانون رقم 1 لسنة 1950، متلبساً صفة رسمية غير حقيقية بأنه يعمل مندوباً لشركة أميركية مسجلة تسمى شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي (Inc /NEATI) Near East Air Transport)، كانت تملكها في الواقع الوكالة اليهودية، وأسستها الحركة الصهيونية لنقل اليهود المهاجرين إلى إسرائيل، والتي استُخدمت في نقل اليهود اليمنيين قبل أشهر. وكانت هذه الشركة تستأجر طائرات (Charter) وطيارين من دول عديدة، إذ نشرت صحيفة كويتية في خريف سنة 2010 مقابلات مع عدد من طيارين كويبيين شاركوا في تلك الرحلات لنقل اليهود.[31] ويتضح من هذه المقابلات

أن شركات أُخرى فرعية، وطيارين من دول في المحور الأميركي، ساهموا في تلك الرحلات، الأمر الذي يعطي الانطباع بأن جهات أميركية متنفذة ربما سخّرت نفوذها لخدمة هذا الهدف، وكذلك أن عدداً من القواعد الجوية البريطانية في المنطقة العربية استُخدم في تلك الأثناء في عمليات نقل سرية لليهود من دول عربية وإسلامية ومن القارة الهندية.[32]

تُقرأ رواية هليل عن زيارته بغداد، والمنشورة في كتاب أصدره سنة 1977، كأنها رواية بوليسية رديئة الحبكة، إذ دخل العراق بجواز سفر أميركي، باسم ريتشارد أرمسترونغ (Richard Armstrong). وتذكر فيوليت شماش في مذكراتها المنشورة سنة 2008، أن هليل من سكان بغداد، وكانت عائلته لا تزال تعيش هناك، وليس في ملامحه أو لهجته ما يمكن أن يوحي بأنه أميركي حقاً. والأهم هو أن السلطات العراقية سبق أن اعتقلته نتيجة نشاطاته الصهيونية.[33] ويبدو من غير المعقول أو المحتمل أن السلطات العراقية لم تكشف هويته الحقيقية أو هوية الشركة التي ادعى أنه يعمل ممثلاً لها، وخصوصاً أنه أمضى خمسة أسابيع تقريباً في بغداد، والتقى السويدي في جلستين خاصتين، كما أن شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي سبق أن تولت ترحيل يهود اليمن وأعداد أُخرى كبيرة من المهاجرين من دول عربية.

ونشرت صحيفة «جويش كرونيكل» في 2 أيار/مايو 1988 مقابلة مع جاسوس بريطاني، عميل للموساد ومقيم بلندن، يدعى رونالد بارنت (Ronald Barnett)، ذكر فيها أنه نظم أكبر عملية نقل جوي لليهود إلى إسرائيل بعد قيام الدولة. ونشرت الصحيفة صورة تجمع بارنت بشخصيتين عراقيتين، هما توفيق السويدى، وحسقيل شيمطوف الذي تولى رئاسة الطائفة اليهودية بعد الحاخام خضوري.[34] وأورد بارنت في المقابلة أنه، بصفته نائباً لرئيس شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي، التقى خلال عمله زعماء سياسيين، بينهم الرئيس ترومان وشاه إيران وبن - غوريون. كذلك أورد أنه كان على علاقة جيدة بعدد من الرسميين العراقيين، منهم توفيق السويدي، ووزير للطيران المدني باسم أحمد شفيق (وهو اسم مشكوك في صحته) ذكرأنه مولود في مصر، وقدم بارنت نفسه إليهما أنه طيار بريطاني.[35] كما ذكر أن طائرات الشركة نقلت نحو نصف مليون يهودي إلى إسرائيل، معظمهم من الدول الإسلامية والعربية، وكانت هذه الطائرات تحمل اليهود إلى إسرائيل، وتنقل في رحلات العودة حجاجاً مسلمين إلى مكة، من إستانبول

ودمشق وبيروت.[36]

في الواقع، شكلت كل من زيارة هليل والصفقة التي عقدها لاحقاً مع السويدي الدليل الرئيسي لدى أصحاب الرأي على أن العملية برمتها، بما فيها إصدار القانون رقم 1 لسنة 1950، هي مؤامرة محبوكة بين الرسميين العراقيين والإسرائيليين. إلاّ إنه لا يوجد أي دليل يثبت وجود اتصالات مباشرة، أو غير مباشرة، بين الحكومتين العراقية والإسرائيلية قبل زيارة هليل بغداد. ومن المهم ملاحظة أنه احتاج إلى شهر كامل في بغداد كي يعقد الاتفاق مع السويدي بشأن ترتيبات السفر. إلاّ إن الأخير قدر حينها أن عدد اليهود المغادرين لن يزيد على 8000 شخص.[37] وتشير إحدى الوثائق البريطانية إلى أن السلطات العراقية وزعماء الطائفة اليهودية كانوا يتداولون ترتيبات السفر، ووسائط نقل الراغبين في الهجرة قبل زيارة هليل بأسابيع.[38]

من المشكوك فيه أن تكون حكومة السويدي توصلت، في مرحلة مبكرة، إلى تفاهم مع الصهيونيين بشأن ترتيبات السفر من دون موافقة البريطانيين، أو على الأقل من غير علمهم. ولعل من المهم هنا القول إن الوثائق البريطانية تشير إلى أن وزارة الخارجية البريطانية تلقت أخبار الصفقة بين هليل والسويدي أول مرة من المبعوث البريطاني في تل أبيب، لا من مبعوثها في بغداد. وكانت نسخة عن الاتفاقية قد سُلِّمت إلى السير نوكس هيلم (Sir Knox Helm) في تل أبيب بعد عدة أيام من توقيعها من وزارة الخارجية الإسرائيلية[39] في 7 أيار/ مايو 1950. وكتب هيلم، بدوره، إلى وزارة الخارجية البريطانية يبلّغها مضمون المذكرة.

> إن شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي هي شركة طيران أميركية تعمل للاتفاق مع الحكومة العراقية على نقل اليهود من العراق جواً شرط الهبوط في أول مرحلة في منطقة تابعة لدولة لها علاقات دبلوماسية عادية مع العراق. والمعلوم بأن هذا التدبير الاحتياطي يعني الهبوط بذريعة أسباب فنية في نيقوسيا في قبرص، وستتلقى السلطات المعلومات بهذا الأمر فوراً من خلال القنوات الأميركية. وستمنح الحكومة الإسرائيلية الإذن في الدخول لكل المسافرين اليهود الذين تنقلهم الشركة المذكور اسمها أعلاه من بغداد إلى اللد عن طريق نيقوسيا.[40]

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة هو: ما السبب الذي دفع حكومة السويدي إلى القيام

بهذه الترتيبات مع هليل؟ فكل المؤشرات تدل على أن الإسرائيليين اعتمدوا على عاملين: المساعدة الأميركية الرسمية المباشرة، ورشوة سياسيين عراقيين كبار، بمن فيهم السويدي نفسه. وتُظهر الأدلة التي تكشفها الوثائق البريطانية اعتماد الصهيونيين على النفوذ الأميركي المتزايد في المنطقة كي يحققوا أهدافهم. إذ يتضح من الوثائق البريطانية أن الأميركيين، لا البريطانيين كما ساد الاعتقاد، هم الذين أدوا الدور الرئيسي في الفصل الأخير من الهجرة الجماعية ليهود العراق. فهم، على سبيل المثال، الذين وقفوا وراء بعثة هليل إلى العراق، واستخدموا نفوذهم للتأثير في كل الأطراف المعنية، بمن فيها البريطانيون، لتسهيل مهمته.

وقد بعث السفير البريطاني في واشنطن ببرقية في 29 آذار/ مارس 1950، يوم وصول هليل إلى بغداد، قال فيها:

> إن لجنة التوزيع الأميركية – اليهودية المشتركة (The American–Jewish Joint Distribution Committee/AJDC) اقترحت على وزارة الخارجية الأميركية التصريح لها بإيفاد مندوب عنها بغطاء مقبول، ولو أنه في الواقع غير رسمي، إلى العراق لينظم هجرة اليهود هناك إلى إسرائيل بتفاهم مع الرسميين العراقيين المعنيين. وقد تعاطفت وزارة الخارجية الأميركية مع هذا الاقتراح، وطلبت من سفارتها في بغداد أن تباشر البحث في الموضوع مع العراقيين بصورة غير رسمية.... وهي تأمل بأن سفير جلالته في بغداد سيساند هذا الاقتراح إذا ما استطلع العراقيون رأيه.[41]

بدت الورطة التي وجد البريطانيون أنفسهم فيها واضحة من خلال التقارير المتعاقبة في مراسلات وزارة الخارجية البريطانية مع مبعوثيها في بغداد. وعلى سبيل المثال، جاء في إحدى الرسائل الموجهة من البعثة في بغداد إلى وزارة الخارجية في لندن ما يلي: «نحن لا نرغب في أن نلقى أنفسنا في وضع كأننا نمثل المصالح الإسرائيلية في العراق»،[42] وهي إشارة واضحة إلى الامتعاض من الموقف الذي اتخذه الأميركيون. وعلى الرغم من ذلك، فإن وزارة الخارجية البريطانية طلبت من مبعوثيها التزام التشاور والتفاهم مع الأميركيين. كذلك يتضح من الوثائق أن البريطانيين سلموا في نهاية المطاف بعدم معارضة الطلب الأميركي تسهيل مهمة هليل.[43]

وعندما طُلب لاحقاً من وزارة الخارجية البريطانية أن تعبر عن رأيها في قرار تجميد

العراقيين الأموال اليهودية، كتبت في ردها إلى سفيرها في بغداد ما يلي:

> علينا أن نرشد القائم بأعمال صاحب جلالته في بغداد إلى تمديد فترة الإجلاء.... يجب أن يتم ذلك بالتشاور الحثيث مع نظيره الأميركي، وأعتقد أن علينا أن نجاري خطوات الأميركيين في هذه القضية.[44]

وفي الواقع، يفهم من هذا أن البريطانيين تخلوا عن موقفهم السابق الداعي إلى أن تعوض إسرائيل اللاجئين الفلسطينيين ويهود العراق، كما بلّغت بريطانيا الرسميين العراقيين هذا في وقت سابق. وتوجد أدلة تثبت أن المبعوثين الأميركيين في بغداد وطهران وقبرص كانوا على اتصال وثيق بوزارة الخارجية الأميركية لتسهيل تنفيذ الترتيبات اللازمة لنقل اليهود العراقيين. وتلقى كلا المبعوثين الأميركيين في طهران وقبرص إرشادات للعمل على تأمين تأشيرة دخول للمهاجرين، في وقت كان المبعوث البريطاني في بغداد يرسل تقريراً يومياً إلى واشنطن يطلعها فيه على مدى التقدم في عملية التسجيل وفي أعداد المسجلين من اليهود للسفر.[45]

تعكس وثائق وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بعملية ترحيل اليهود مدى التراجع والتهميش اللذين أصابا النفوذ البريطاني في المنطقة في تلك المرحلة. ولم يخفِ البريطانيون استياءهم من احتكار شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي عملية نقل المهاجرين اليهود، فقد ادعت الشركات البريطانية أن السلطات العراقية ميزت ضدها. إلاّ إن جهود الحكومة البريطانية لم تنجح في مساندة شركاتها في محاولة الحصول على قسط من تلك العملية. وما بدا كأنه منافسة تجارية سرعان ما تطور إلى شجار مكشوف مع الإسرائيليين الذين ساندتهم أميركا، فكان هؤلاء في جانب، بينما وقف البريطانيون في الجانب الآخر.[46] أمّا الرسميون العراقيين فكانوا معنيين بالمنافع الشخصية التي يمكن أن يجنوها من تلك العملية، فرئيس الحكومة السويدي، ووزير الداخلية صالح جبر، كانا ساندا الاتفاقية مع شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي. وانتشرت في حينه شائعات كثيرة أن ترتيبات مالية هي التي أقنعتهما بالموافقة على تلك العملية، الأمر الذي لم تؤكده لا الحكومة العراقية ولا الرسميون الإسرائيليون. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك إشارات قوية في رواية هليل إلى أن السويدي وصالح جبر استفادا شخصياً من قرار إعطاء هذه الشركة عقد النقل، وذكر أنه وعد الأول بـ«حصة كبيرة من الربح»، وأنهما اتفقا على دفع مبلغ 14 جنيهاً إسترلينياً عن كل بطاقة سفر. وأضاف قائلاً: «افترقنا على أحسن ما يكون من علاقات ودية.»[47]

وكتب السفير البريطاني في بغداد في تلك الفترة السير هنري ماك رسالة طويلة سرية إلى لندن، يلخص فيها تطورات قضية الخلاف بشأن النقل الجوي، جاء فيها:

> رداً على الاستفسارات التي وجهناها إلى السلطات العراقية، يتضح أن الصعوبات التي اعترضت الشركات البريطانية كانت بسبب أن الشركة الأميركية تجاهلت الأصول المتبعة في التقدم بطلب إلى هيئة الطيران المدني وذهبت رأساً إلى القمة.[48]

وفي الرسالة نفسها كشف السير ماك أن شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي كانت تعمل من خلال وكالة سفر محلية باسم «عراق تور» (Iraq Tour) امتلك السويدي حصة فيها، إذ قال:

> إمكان الربح الشخصي لرسميين عراقيين يفسر، جزئياً على الأقل، قرار نوري السعيد بتعجيل عملية السفر، فقد كان خارج الحكومة حين اتفق السويدي مع هليل على قضية التسفير، لكن حين أصبح رئيساً للحكومة في أيلول/ سبتمبر 1950، حاول إعطاء الشركات البريطانية قسطاً ما في عملية السفر، لكنه لم ينجح في ذلك. وبين تلك الشركات كانت الشركة البريطانية *BOAC* التي كان ابن نوري السعيد يعمل وكيلاً لها.[49]

ليس واضحاً ما إذا كان نوري السعيد قد جنى أي ربح شخصي، إلاّ إن إسرائيل سارعت، من جانبها، إلى تنفيذ طلبه، فعجلت عملية السفر. وقررت في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1950 مضاعفة عدد رحلات شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي إلى اثنتين يومياً. ومع ذلك، لم يُسمح لأي شركة بريطانية بالمشاركة في عملية النقل. وبعد سنة، وُجهت اتهامات بالفساد في مجلس الأعيان إلى أربعة وزراء في قضية رشوة، بينهم السويدي والسعيد وصالح جبر. وقد علق بعض الصحف العراقية، استناداً إلى تصريحات مسربة ومنسوبة إلى بعض الرسميين البريطانيين، بالقول إنه «من المؤكد أن تحمل الاتهامات شيئاً من الصحة.»[50] وأُثير هذا الموضوع مجدداً، في أعوام لاحقة بعد ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 التي أسقطت الحكم الملكي. ووُجهت اتهامات إلى السويدي بالحصول على ربح شخصي جراء الصفقة مع هليل في عملية السفر، وذلك خلال المحاكمات التي أُجريت بعد نجاح الثورة.[51]

«الصهيونية القاسية» وسلسلة التفجيرات ضد اليهود

في هذه الفترة، وقعت سلسلة من التفجيرات في بغداد استهدفت أماكن عامة لليهود، أو أماكن كانوا يرتادونها عادة، وكان تأثيرها قوي في هجرتهم. وحدث ذلك بعد أسابيع قليلة من صدور قانون إسقاط الجنسية، وتقريباً في الفترة نفسها التي كان هليل يتفاوض مع السويدي في بغداد في شأن ترتيبات ترحيل اليهود. ففي 8 نيسان/ أبريل 1950 انفجرت قنبلة يدوية في شارع أبي نواس قرب كازينو البيضاء الذي كان يتردد إليه كثير من اليهود، وجُرح عدد من الأشخاص ولم يُقتل أحد. وفي 14 كانون الثاني/ يناير 1951، انفجرت قنبلة يدوية ثانية قرب كنيس مسعودة شنطوب، فقُتل اثنان من المارة المسلمين وجُرح عدد من اليهود الذين كانوا متجمعين بالقرب منه. وتبع ذلك انفجار قنبلة ثالثة في 19 آذار/ مارس، استهدفت هذه المرة مركز الاستعلامات الأميركي في مقابل سوق الصفارين في شارع الرشيد، وكان المركز، عادة، آهلاً بعدد كبير من اليهود، فجُرح بعض رواده، لكن لم يُقتل أحد. وفي ليلة 6 أيار/ مايو، استهدف انفجار مبنى شركة لاوي التي كان يملكها تاجر سيارات يهودي ولم يُصب أحد فيه، وإنما أحدث بعض الضرر في البناء نفسه. وفي ليلة 10 حزيران/ يونيو، وقع انفجار قرب مبنى شركة يهودية تدعى ستانلي شعشوع ولم يحدث نتيجته ضرر يذكر.[52]

لم يعرف أحد هوية المسؤول عن تلك الاعتداءات التي أحدثت حالة من الهلع لدى العراقيين بصورة عامة، ولدى اليهود بصورة خاصة، واستمرت سنة كاملة منذ إلقاء القنبلة الأولى في 8 نيسان/ أبريل 1950 حتى 26 حزيران/ يونيو 1951، حين أصدرت الحكومة العراقية بياناً أعلنت فيه اكتشاف خلية تجسس في بغداد يديرها أجنبيان أُلقي القبض عليهما (في إشارة إلى يهودا تاجر،[53] ومواطن بريطاني يدعى رويرت رودني Robert Rodney/ كان عميلاً للموساد)[54] مع آخرين من المتعاونين معهما، بمن فيهم المسؤولون عن سلسلة التفجيرات (الملحق 12، نص البيان الرسمي والأحكام الصادرة في قضية الإرهاب الصهيوني). واكتشفت السلطات، خلال التحري والتحقيقات، كمية من المتفجرات والأسلحة والوثائق، بالإضافة إلى آلات كاتبة ومطابع وكراريس وخرائط وقوائم بأسماء أعضاء في الخلايا الصهيونية، مخبأة في الكنس اليهودية، أو مدفونة في بعض البيوت الخاصة بأعضاء ينتمون إلى هذه الخلايا. وتم الكشف عن هذه الأسلحة

والمواد وجردها بحضور قاضي التحقيق ومدير شرطة بغداد وعدد من وجهاء اليهود. وكان لهذه الأعمال التخريبية، بحسب إعلان السلطات، ثلاثة أهداف:

1. تخويف اليهود وإجبارهم على الهجرة إلى إسرائيل، الأمر الذي حدث في الواقع؛
2. استغلال تلك الأعمال لنشر الدعاية ضد العراق؛
3. إثارة اهتمام البريطانيين والأميركيين بمسألة العلاقات بين اليهود والعرب.[55]

ونشرت صحيفة «التايمز» العراقية (*Iraq Times*)، الصادرة بالإنكليزية، خلال المحاكمة في 20 كانون الأول/ديسمبر 1951، أن المستندات التي عُثر عليها قُرئت في المحكمة، وكان قسم منها قد ألقى الضوء على الجانب التنظيمي للحركة الصهيونية السرية في العراق. وكشف أحد هذه المستندات أن نحو 300 شاب، تتراوح أعمارهم ما بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة، تلقوا تدريبات عسكرية. وجاء في دفتر أحد المتهمين ما يلي:

> النشرة التي طُبعت ووُزعت على أعضاء تنوعاه (وهي منظمة صهيونية للشبيبة شبه عسكرية أقامها الموساد في العراق) كان لها تأثير جيد في الطائفة اليهودية. وبعض اليهود ممن روّج سراً للبقاء ورفض الهجرة، اختفى تأثير دعايته في خلال شهر واحد. وأشكر من صميم قلبي جميع أعضاء التنوعاه.[56]

وقُرئت في المحكمة نسخة عن النشرة التي وزعها الصهيونيون بعد إلقاء القنابل، تحذر الطائفة اليهودية من النتائج الوخيمة في حال بقائها في العراق، وتنصح لليهود العودة إلى «وطنهم الطبيعي، إسرائيل». وجاء في هذه النشرة ما يلي: «يا أبناء صهيون من سكان بابل، حرروا أنفسكم.... أيها الإخوان اليهود إن إسرائيل تناديكم.»[57]

غذت الدعاية الصهيونية ارتباك السلطات العراقية نتيجة فشلها في القبض على المسؤولين عن إلقاء القنابل في وقت مبكر. وانتشرت الشائعات في البداية في بغداد أن الشيوعيين كانوا وراء سلسلة التفجيرات. وبعد الاعتقالات، كتب المؤتمر اليهودي العالمي (WJC) إلى وزارة الخارجية البريطانية يدعي أن المسؤولية تقع على عاتق الإخوان المسلمين، أمّا الرسميون البريطانيون فشعروا بأن المستندات التي تم حجزها والأسلحة والاعترافات في المحكمة «لم تُبق أي مجال للشك فيمن كان وراء إلقاء القنابل.»[58] ففي 31 كانون الأول/ديسمبر 1951، كتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى السير أنتوني نتينغ (Sir Anthony Nutting) الذي طلب توضيحاً منها عن القضية «أن

المؤتمر اليهودي العالمي لم يقدم أي أدلة تثبت اتهاماته، وليس لدى الوزارة أي مؤشرات تدل على الإطلاق على أن المحاكمة لم تكن وفق الأصول القانونية.»[59]

أقر ويلبور كراين إيفلاند (Wilbur Crane Eveland) بهذا الرأي لاحقاً، وهو المستشار السابق للاستخبارات المركزية الأميركية (CIA)، إذ كان موجوداً في بغداد في تلك الفترة، وقدم عرضاً مكثفاً ودقيقاً لما لديه من معلومات عن قضية إلقاء القنابل، والمواقف التي اتخذتها كل من الطائفة اليهودية في العراق والإسرائيليين ووزارة الخارجية الأميركية منها. فذكر في كتابه الذي سماه «حبال من رمال» المنشور سنة 1980، ما يلي:

> فور وصولي إلى بغداد انكشفت شخصية مواطن إسرائيلي.... أدى استجوابه إلى الكشف عن 15 مخبأ للأسلحة، جلبتها الحركة الصهيونية السرية إلى العراق.... وفي محاولة لإظهار العراقيين كأنهم معادون للأميركيين ولتخويف اليهود، زرع الصهيونيون قنابل في مكتبة مركز الاستعلامات وفي الكنس اليهودية. وبدأت تظهر بعد ذلك فوراً منشورات تحث اليهود على الهرب إلى إسرائيل. أمّا الحكومة العراقية التي أصابها الحرج فأجرت تحقيقات مكثفة، وأطلعت سفارتنا على النتائج التي تكشفت.... وكان رئيس الحاخامين في العراق، ساسون خضوري، يزورنا في السفارة بين فترة وأخرى، ويدعو أبناء طائفته إلى الهدوء وإلى أن يتذكروا أنهم عراقيون في الدرجة الأولى، وأن اليهودية دينهم فقط، ويمكنهم ممارستها بحرية كما كان الأمر على الدوام. وعلى الرغم من تقاريرنا المتتالية بأن الوضع في العراق مبالغ فيه، ويوصف بغير دقة بأنه ملتهب، فإن وزارة الخارجية كانت تحثنا على التدخل لدى الحكومة لتسهيل النقل الجوي الذي كان ينظمه الصهيونيون «لإنقاذ» يهود العراق.... وعلى الرغم من الأدلة التي قدمتها الشرطة للسفارة والتي تفيد بأن تفجيري الكنيس والمكتبة، وكذلك توزيع البيانات ضد اليهود وضد الأميركيين، هي من عمل الحركة الصهيونية السرية، فان أكثرية العالم كانت تصدق التقارير التي تقول إن الارهاب العربي هو الذي أدى إلى هجرة يهود العراق الذين «أنقذهم» الصهيونيون. وفي الحقيقة، كان ذلك لزيادة عدد السكان اليهود في إسرائيل.[60]

طبعاً، لم تعترف المصادر الإسرائيلية الرسمية بمسؤوليتها عن إلقاء القنابل، كما أن

الكتّاب الإسرائيليين الذين اطلعوا على وثائق الأرشيف الصهيوني وأوراق الهاغاناه، وممن كتبوا تاريخ الحركة الصهيونية في العراق، سلكوا النهج الرسمي نفسه، بصورة عامة. فهم إمّا ادعوا أن الأدلة المتوفرة لديهم لا تسمح لهم بالحكم في هذه القضية، وإمّا لم يُبدوا اهتماماً بالموضوع أصلاً، مفضلين السلامة من خلال تجاهله كونهم ناشطين صهيونيين. وتذكر الصحافية البريطانية من أصول عراقية، راشيل شابي، أنها قابلت عدداً كبيراً من يهود العراق في إسرائيل خلال إعداد كتابها عن اليهود العرب، وكان من الصعب عليها أن تعثر على أي شخص من يهود العراق ممن تحدثت إليهم في حي أور يهودا[61] لا يثق بأن المتفجرات في بغداد هي من عمل الحركة الصهيونية السرية.[62]

على أي حال، تكشفت معلومات، منذ أواسط الستينيات على الأقل، عن القنابل في بغداد تؤيد مسؤولية الحركة الصهيونية عن إلقائها. فقد نشرت المجلة الأسبوعية الإسرائيلية «هعولام هازيه» التي كان يرئس تحريرها الصحافي وعضو الكنيست آنذاك أوري أفنيري، في عددها الصادر في 20 نيسان/أبريل 1966، قصة هجرة يهود العراق اعتماداً على إفادة يهودا تاجر. وفي 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1972، أعادت نشرة «الفهود السود» (*Black Panthers*)، الناطقة باسم مجموعة تدافع عن حقوق اليهود الشرقيين، نشر الرواية الكاملة فيما يتعلق بإلقاء القنابل، تضمنت إفادات شهود عيان وأسماء الناشطين الصهيونيين الذين كانوا وراء ذلك.[63]

في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1951 دانت المحكمة العراقية 15 متهماً من مجموع 21 شخصاً قُبض عليهم رهن التحقيق، وأُطلق الباقون. وكان قد حُكم على يهودا تاجر بالأشغال الشاقة مدى الحياة،[64] بينما تمكن شريكه مردخاي بن – بورات، وهو ضابط في البالماخ من أصل عراقي، من الفرار عبر الحدود الإيرانية.[65] وحُكم بالإعدام على العراقيين شالوم صالح شالوم ويوسف بصري، ونُفذ الحكم بهما لاحقاً. كما حُكم على سائر المتهمين بمدد سجن متعددة، راوحت ما بين 5 أشهر و15 عاماً (الملحق 12، نص البيان الرسمي والأحكام الصادرة في قضية الإرهاب الصهيوني).

وهنا لا بد من توضيح أمرين آخرين في موضوع إلقاء القنابل: الأول يتعلق بفشل السلطات العراقية في إلقاء القبض مبكراً على المسؤولين عن التفجيرات، إذ تم اكتشاف مرتكبي الجرائم، على ما يبدو، بمحض المصادفة،[66] عندما وصل نقل اليهود إلى مراحله النهائية فقط. ومن الممكن أن نعزو ذلك إلى عجز القوى الأمنية وعدم فعاليتها،

بصورة عامة، لكن لا يمكن أيضاً أن نستبعد الرأي القائل إن رسميين عراقيين كباراً فضلوا غض النظر عن النشاطات الصهيونية عندما كانت عملية الهجرة جارية على قدم وساق. وعلى صعيد آخر، يمكن ملاحظة قساوة أحكام الإعدام الصادرة بحق ناشطين من الشبان المحليين ممن جندهم المبعوثون الصهيونيون، وإيقاع أحكام أخف بهؤلاء المبعوثين الإسرائيليين وإطلاقهم قبل استكمال فترات السجن التي أُقرت بحقهم. وتم تداول تقارير عن تدخل أطراف دولية مع احتمال حصول رسميين عراقيين على أرباح شخصية من وراء ذلك. وكان مردخاي بن ـ بورات قد أُفرج عنه فوراً بعد اعتقاله في مناسبة سابقة، من دون أن تتم محاكمته، وهو الذي تعتبره مصادر إسرائيلية عديدة قائد المجموعة التي نفذت التفجيرات، كما أُطلق يهودا تاجر وروبرت رودني قبل استكمال محكوميتيهما. أمّا شلومو هليل فكان اعتُقل مرتين في بغداد في مناسبات سابقة، وفق ما روت فيوليت شماش في مذكراتها.[67]

أمّا الأمر الثاني، فمن المؤكد أن التفجيرات لم تكن لتُنفذ من دون تعليمات من الجهات العليا في تل أبيب، وبمعرفة شخصية من اثنين من الزعماء الإسرائيليين على الأقل، هما: دافيد بن ـ غوريون، ويغآل ألون الذي كان مسؤولاً عن العمليات الخارجية في جهاز الموساد، وكان، كما ذكر في كتابه عن نشأة الجيش الإسرائيلي، على اتصال دائم بالناشطين الصهيونيين في بغداد، يعطيهم إرشادات ويمونهم بالأسلحة.[68] أمّا بن ـ غوريون فكان القائد المطلق الصلاحية في الأعوام الأولى لقيام إسرائيل، وأبدى اهتماماً خاصاً بتهجير يهود الشرق، وكان يتابع هذا الأمر شخصياً مع الطواقم الأمنية والعسكرية. وتوضح الوثائق الإسرائيلية أن القيادة الصهيونية تبنت، منذ سنة 1942 على الأقل، خطة لتهجير جماعي لليهود من الدول العربية، وكان يهود العراق في رأس القائمة المستهدفة. ويشير عالم الاجتماع الإسرائيلي يهودا شنهاف، في مقالة نشرها استناداً إلى وثائق في الأرشيف الصهيوني، إلى خطة أُطلق عليها خطة المليون، عرضها بن ـ غوريون في اجتماع في رحوفوت سنة 1942، تضمنت تفصيلات دقيقة عما يلي: سبل تحقيقها؛ كيفية الاستيعاب؛ الملابس؛ الرعاية الصحية؛ وسائل النقل؛ تأهيل المهاجرين الجدد وتدريبهم؛ نوع الطعام للقادمين الجدد والسعرات الحرارية فيه. كذلك اشتملت الخطة على تفصيلات أُخرى تتعلق بتصميم معسكرات الاستقبال للمهاجرين، وحجوم الوحدات السكنية التي سيتم اختيارها، وأنواع الدعامات المستخدمة في البناء، والخدمات الأساسية الواجب

توفيرها من مياه ومجارٍ وغيرها من المرافق.[69] ووُضعت خطة لجمع المعلومات عن يهود العراق وغيرهم من اليهود العرب في المنطقة بواسطة مبعوثين صهيونيين كانوا يعملون في شركة سوليل بونيه اليهودية للمقاولات، ومقرها في فلسطين، بالتعاون مع وزارة المستعمرات البريطانية. وكان لهذه الشركة في حينها مقر كبير في مدينة عبدان الإيرانية، حيث المنشآت النفطية البريطانية، بالإضافة إلى فروع منتشرة في عدة دول عربية، بينها البحرين وبيروت وبغداد ودمشق. وساهمت الوحدات العسكرية اليهودية الموجودة في المنطقة والملحقة بالجيش البريطاني في جمع المعلومات إعداداً للخطة. ويعتقد شنهاف أنه على الرغم من أن الخطة لم يتم الشروع فيها فوراً، لأنها احتوت على أمور يصعب تنفيذها في تلك الأثناء، «فإنها كانت مؤشراً إلى بداية مسار يتضمن تركيز الاهتمام على هجرة اليهود العرب إلى فلسطين.»[70]

كان بن – غوريون أحد المدافعين بقوة عن فكرة تبادل السكان، الداعية إلى طرد قسري للفلسطينيين العرب وجلب مهاجرين يهود مكانهم، وتبنى الرأي المنادي بتحقيق هذا الهدف بالقوة بشقيها: تشريد الفلسطينيين من جهة، وتهجير اليهود العرب إلى إسرائيل من جهة أُخرى. ويرى الباحث نور مصالحة في كتابه، الذي استند إلى وثائق الأرشيف الصهيوني، أن القيادات الصهيونية ظلت في حال من الإنكار، بينما كانت «لجان تبادل السكان» تعمل في الخفاء منذ سنة 1937.[71] وانتقد مصالحة بِني موريس الذي نشر كتاباً مهماً تناول فيه عمليات تهجير الفلسطينيين، إلاّ إنه نفى أن يكون هذا قد تم بناء على خطط أعدتها قوات الهاغاناه وغيرها من المنظمات الصهيونية المسلحة في الفترة 1947–1949.

وفي إطار تنفيذ المخططات لتهجير اليهود العرب بعد قيام إسرائيل، اعتمد بن – غوريون على طواقم متخصصة من الموساد، يختص كل منها ببلد معين، واهتم برعاية كل من المستقبل السياسي والشخصي للمنخرطين في تلك العمليات، بمن فيهم بن – بورات وهليل وتاجر وغيرهم من الفتية الذين هاجروا مبكراً من العراق ودول عربية وإسلامية. كما اعتمد بن – غوريون على محترفين أجانب، من يهود وغيرهم، في أعمال الإرهاب والعمليات السرية. واهتم شخصياً بمتابعة تحقيق هدف تهجير اليهود من الدول العربية بشتى الوسائل الممكنة، بما فيها القيام بأعمال عنف ضدهم لحملهم على الهجرة إلى إسرائيل.

لم تقر الدوائر الرسمية الإسرائيلية، طبعاً، بوقوفها وراء الحملات وعمليات العنف التي مورست ضد اليهود. واستغرق الأمر بعض الوقت لكشف ذلك، إذ جاء الدليل بعد أكثر من عامين على خروج يهود العراق، لكن من مصر لا من العراق. ففي تموز/ يوليو 1954، ألقت أجهزة الأمن المصرية القبض على عدد من عملاء الموساد بتهمة رمي قنابل على أملاك أميركية وبريطانية في مصر، وذلك في قضية عُرفت بفضيحة لافون (Lavon Affair)، التي أجبرت بن – غوريون على الاستقالة من رئاسة الحكومة. واعترف وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك في تعليقه على تلك الفضيحة، بصورة غير مباشرة، بتورط الحكومة الإسرائيلية في التفجيرات في العراق، وقال «لم يُبتكر هذا النوع من العمليات لمصر، وإنما جُرب أولاً في العراق.»[72] ولم يستبعد إيلي خضوري أن تكون الحركة الصهيونية السرية في العراق وراء تلك التفجيرات، معتبراً أن اتهام السلطات العراقية لعملاء هذه المنظمة له ما يبرره. وأضاف أن أحداً لم يصدق الرواية الصهيونية الرسمية عن تفجير الباخرة أوديسا (Odyssey) في ميناء حيفا وغرق من فيها من المهاجرين اليهود في أيار/ مايو 1939. وذكر أن عملاء الحركة الصهيونية أثبتوا قدرة على القيام بمثل تلك العمليات، كما حدث في مصر.[73] وكان هدف هذا النوع من العمليات الإرهابية الإساءة إلى علاقات الدول العربية بالغرب، وتنظيم حملات إعلامية تضليلية للتأثير في الرأي العام العالمي بشأن معاملة اليهود العرب، وإجبارهم بالتالي على الهجرة إلى إسرائيل، ولو بوسائل عنفية. وكان بن – غوريون نفسه أطلق اصطلاح «الصهيونية القاسية» على أساليب العنف والإكراه ضد اليهود لحثهم على الهجرة. وتورد إستير مئير – غليتزنشتاين تصريحاً أطلقه بن – غوريون في إطار مساعيه لجلب اليهود العراقيين في تلك الأثناء، محذراً من أنه «إذا لم ننجح في جلب يهود العراق، فهناك خشية من أنه سيكون لزاماً علينا اتباع وسائل كتلك التي اعتمدها هتلر.»[74]

وفي مذكرة من عزرا كوهين إلى الكاتبة ماريون ولفسون يذكر أن يهودا تاجر صرح أمام عدد من السجناء اليهود من الشيوعيين ممن التقاهم في السجن، بأن التعليمات التي صدرت إليه وإلى رفاقه تقضي بـ «قتل 10٪ من يهود العراق، إذا ما اقتضى الأمر، لحملهم على الهجرة إلى إسرائيل.»[75] وفي مقابلة للمؤلف مع أحد هؤلاء المساجين لاحقاً، أكد الأخير صحة هذه الرواية التي سمعها بنفسه من تاجر أيضاً.[76]

تأثير التفجيرات في وتيرة الهجرة

من الواضح أن التفجيرات جاءت في فترة عصيبة وحساسة، حين بدا أن عوامل الضغط المسخَّرة لهذا الغرض لا تضمن حدوث هجرة جماعية. وهكذا جمعت هذه التفجيرات، بصورة مركزة، الأسباب الدافعة إلى الهجرة في حزمة واحدة نتيجة ما أحدثته من خوف وقلق لدى اليهود. أمّا السلطات العراقية فانتظرت 14 شهراً كي تعتقل المسؤولين عنها، وهي فترة طويلة وكافية لتشكيل ضغط هائل على الطائفة اليهودية، الأمر الذي جعلها تختبر الإحساس بعدم الأمان كما لم تختبره من قبل. ففي كل مرة كانت تخف وطأة الخوف، كانت قنبلة جديدة تنفجر، فيتلاشى معها الشعور بالأمان مجدداً، ويتبدد إمكان البقاء في العراق.

ومن جهة أُخرى، كانت عقارب الساعة تقترب من نهاية الأمد المحدد لانتهاء صلاحية القانون رقم 1 لسنة 1950، الذي كان مقرراً أن يبطل مفعوله بعد سنة من إصداره. ومع كل عوامل الضغط والقلق هذه، فإن قرب انتهاء مدته المحددة، دفعت بكثيرين من اليهود إلى التعجيل في السفر من دون فرصة للتفكير في قرارهم هذا. وكانت الأغلبية، طبعاً، تفضل تأجيل قرار مصيرى كهذا، مثلما فعلت، بصورة عامة، طوائف يهودية في دول عربية أُخرى. كما أن تمديد قانون إسقاط الجنسية لاحقاً لم يغير الوضع كثيراً، إذ كان يهود العراق قد تنازلوا في معظمهم عن جنسيتهم متأثرين بمسلسل الانفجارات، فمنهم من سافر، وكان آخرون في الانتظار، ذلك بأنه لم يعد مسموحاً لهم البقاء بعد استكمال التسجيل. ومن المحتمل أيضاً أن الصهيونيين كانوا على قناعة بأن الموعد الأخير للقانون رقم 1 لسنة 1950 هو تاريخ نهائي، وعليهم استباق الزمن. وارتأى حاييم كوهين أن الصهيونيين كانوا تواقين إلى رؤية اليهود العراقيين خارج العراق، أو على الأقل أن يكونوا سجلوا للسفر قبل آذار/ مارس 1951، وهو الموعد المقرر لانتهاء مفعول القانون رقم 1 لسنة 1950.[77]

كان المشهد العام بأكمله يقترب من وضع أشبه بالهستيريا الجماعية. وفي الوقت الذي كانت التفجيرات تزرع مزيداً من الخوف، كان موعد انتهاء العمل بالقانون رقم 1 لسنة 1950 يحين أكثر فأكثر، وبدا السفر كأنه الخيار الوحيد أمام هؤلاء الواقعين تحت

وطأة الضغط، من دون أن يكون لديهم إمكان اختيار البقاء، أو اختيار متى يهاجرون وإلى أين. وتبين وثائق وزارة الخارجية البريطانية، على سبيل المثال، أن الحكومة البريطانية نصحت لمندوبيها في بغداد، في تلك الأثناء، عدم إعطاء اليهود العراقيين تأشيرة دخول إلى بريطانيا، واستمرت المماطلة عدة أشهر قبل أن تقرر وزارة الداخلية البريطانية السماح لثمانين منهم بالبقاء هناك، وكان معظمهم من الطلبة الجامعيين.[78] وأصبح واضحاً أن بريطانيا رفعت يدها، كما فعلت مع الفلسطينيين في نكبتهم سنة 1948. وأدرك يهود العراق فجأة أن ليس هناك مَنْ يحميهم، فالحكومتان البريطانية والعراقية أخلتا المشهد لإسرائيل التي حظيت أيضاً بدعم مفتوح من الإدارة الأميركية.

ولم يكن أمام اليهود الذين تنازلوا عن جنسيتهم العراقية أي خيار سوى الذهاب إلى إسرائيل، في ظل تحديد القانون كمية الأموال المسموح لهم بحملها، وامتناع دول أُخرى من استقبالهم. وكانت حكومة السويدي تعلم جيداً أين تنتهي تلك الرحلات الجوية، ولم يكن البند الأخير في اتفاقية التسفير التي تمنع السفر مباشرة إلى إسرائيل، إلاّ إجراء شكلياً تحاشياً للحرج الذي يمكن أن تقع فيه السلطات العراقية. وأظهرت الحكومة، لاحقاً في آذار/مارس 1951، عدم مبالاتها بالرحلات الجوية المباشرة إلى إسرائيل ما دام إقرارها بذلك ليس خطياً.[79]

شعر كثيرون من اليهود بأن السلطات العراقية فشلت في معالجة التفجيرات بطريقة ناجعة، وكذلك في بعث الاطمئنان بين اليهود الذين يرغبون في البقاء، واعتبروا أن موافقتها على اتفاقية السفر مع شركة الشرق الأدنى للنقل الجوي كشفت أنها مستعدة للتعامل مع إسرائيل في قضايا تهم الطائفة. كذلك أصبح مؤيدو الحركة الصهيونية، الذين لم يكن لهم أي تأثير في الطائفة في الماضي، فجأة يُخشى جانبهم ويؤخذ برأيهم. وفي وقت بدا المستقبل غامضاً لدى كثيرين من يهود العراق، بدت القلة من العملاء الصهيونيين بينهم أكثر ثقة بالنفس، وأكثر دراية ومعرفة بتطور الأحداث. وذكر بعض اليهود العراقيين أن زملاءه ممن لهم علاقات بالحركة الصهيونية السرية، أمكنهم التنبؤ بالتطورات المستقبلية والمتعلقة بمصير الطائفة.[80] وأورد آخرون أن الناشطين الصهيونيين باتوا يعملون علناً مع الرسميين العراقيين، بينما أُبقيت قيادة الطائفة في الظلام.[81]

كذلك كانت الوقائع تدل على أن الطائفة اليهودية باتت آخر من يعلم، أو يؤخذ برأيها، فيما يتعلق بالترتيبات التي اتخذت من أجل سفر أفرادها. ووفق المصادر البريطانية،

تبين للسفارة الأميركية عندما استفسرت عن رأي اليهود في بغداد قبل عدة أسابيع من عقد اتفاقية التسفير بين هليل والسويدي، أن الطائفة اليهودية كانت تفضل بوضوح عدم مجيء أي منظمة من الخارج إلى العراق للمساعدة في عملية التسفير، وأنها سعت، بدلاً من ذلك، لأن تضع بنفسها ترتيبات السفر وتستأجر وسائط النقل اللازمة، بحسب الحاجة، في إشارة واضحة إلى رغبة الطائفة في استبعاد إسرائيل عن أمور ترى أنها تعنيها هي.[82] وتتبين أهمية رأي الطائفة هنا في أنه طُرح قبل زيارة هليل، أو قُدم على الأقل بعد وصوله مباشرة وخلال مفاوضاته مع الرسميين العراقيين. إلاّ إن يهود العراق أدركوا، عند التوصل إلى الاتفاق مع السويدي، أن الصهيونية العالمية كان لها اليد الطولى في تقرير الفصل الأخير من حياتهم في البلد.

ويتضح من وثائق وزارة الخارجية البريطانية أن وزير الداخلية آنذاك صالح جبر لم يعارض الاقتراح الذي قدمه وجهاء الطائفة اليهودية في أواخر أيار/مايو 1950، وفحواه أن في إمكانهم استئجار سفينة تنقل اليهود من ميناء البصرة، وذلك في وقت كان التشاور قائماً بين الطائفة والحكومة العراقية بشأن وسائط النقل قبل زيارة هليل بغداد.[83] لكن حين توجه زعماء الطائفة اليهودية إلى الحكومة العراقية باقتراحهم، بعد أسابيع قليلة من عقد صفقة هليل – السويدي، رفضت الحكومة السماح للطائفة بتنظيم عملية سفر اليهود، أو حتى الاشتراك في التنظيم، إذ تُركت هذه المهمة لرجال الموساد الذين أصبحوا يعملون في العلن.[84]

أصاب تأثير التفجيرات في الهجرة اليهودية الهدف في منظور الصهيونيين. وعلى الرغم من أن المصادر الرسمية في العراق لم تعط الأرقام اليومية لعدد من تنازلوا عن الجنسية العراقية، ولا لعدد الذين نزحوا عن البلد بدءاً من 15 آذار/مارس 1950 (اليوم الأول للتسجيل) حتى 5 تموز/يوليو 1951 (حين وصل كل المسجلين إلى إسرائيل)، فإن مصادر أُخرى متعددة، قد تتفق، أو تتقاطع، تسمح لنا بعرض نتائج قريبة من الواقع إلى حد بعيد.

سُجل عدد قليل جداً من اليهود في الأسابيع الثلاثة الأولى، قبل إلقاء أول قنبلة على كازينو البيضاء في 8 نيسان/أبريل 1950، ولم يُسجَّل سوى ثلاثة أشخاص في اليوم الأول.[85] وبلغ عدد جميع المسجلين قبل الاعتداء الأول 126 شخصاً، استناداً إلى أرقام عراقية رسمية نُشرت لاحقاً.[86] أمّا المصادر الصهيونية ففسرت عدم إقبال اليهود على

التسجيل، بأنه نتيجة الخوف من السلطات.[87] لكن إسحق بار ـ موشيه وآخرين رأوا أن ليس هناك ما يبرر هذا الادعاء ما دام الصهيونيون توقعوا هذا القرار العراقي مبكراً، ومنذ زمن بعيد، ورحبت به الطائفة وإسرائيل.[88]

وبعد أول اعتداء بالقنابل، أخذ الآلاف من اليهود يصطفون أمام مكاتب التسجيل، وسُجل 3400 شخص في اليوم الأول.[89] وخلال أسبوعين تقريباً بعد الاعتداء، أي حتى 26 نيسان/ أبريل 1950، أتم 23.000 يهودي المرحلة الأولى من التسجيل، وأتم 2300 آخرون المرحلة الثانية، وحتى أواخر سنة 1950، وصل إلى إسرائيل 31.500 من أولئك الذين سُجلوا.[90]

ومع ذلك، أشار بعض الأدلة إلى أن التسجيل أخذ يتباطأ اعتباراً من صيف سنة 1950 حتى أواخر السنة نفسها. ومرت تسعة أشهر تقريباً قبل أن يقع التفجير الثاني الذي حدث في كنيس مسعودة شنطوب في 14 كانون الثاني/ يناير 1951. وأوردت تقارير وزارة الخارجية البريطانية أن 30.000 يهودي على الأقل كانوا أعلنوا رغبتهم في البقاء في العراق.[91] وقدرت الوكالة اليهودية، في تقريرها السنوي لسنة 1950، أن عدد اليهود العراقيين الذين كان من المتوقع أن يهاجروا إلى إسرائيل في سنة 1951، لن يتجاوز 15.000 شخص.[92] ومع إضافة هذا الرقم إلى مجموع مَن سافر إلى إسرائيل خلال سنة 1950، أي 31.500 شخص، فإن عدد المهاجرين، أو مَن كانوا مستعدين لذلك سيبلغ 46.500 شخص من الطائفة التي يصل مجموع أفرادها إلى نحو 130.000 نسمة، أو أكثر قليلاً. إلاّ إن تأثير الاعتداء الثاني بدا بوضوح أكثر جدية من تأثير الاعتداء الأول، فقد تم اختيار الهدف هذه المرة بعناية، وهو أحد مراكز اليهود الدينية، ولأول مرة يقع ضحايا، بينهم مسلمون ويهود. وكما ذُكر اعلاه، كان عدد الذين سُجلوا خلال الأسابيع التي سبقت وقوع الهجوم 2300 شخص، بينما سُجل 7600 شخص في الأسبوعين اللذين أعقباه.[93]

وفي 2 آذار/ مارس 1951، حين انتهى العمل بقانون إسقاط الجنسية، ومُدد الموعد النهائي لسريان القانون، بلغ عدد اليهود المسجلين 105.000 شخص، سافر منهم 40.000 شخص.[94] ووقع في الشهر نفسه هجوم على مركز الاستعلامات الأميركي، وكان ذلك، كما اتضح لاحقاً، محاولة لإظهار العراقيين في موقع العداء للأميركيين، من أجل الحصول على مساندة أكبر للقضية الصهيونية في الولايات المتحدة وجمع الأموال

هناك. أمّا الهجومان الأخيران في أيار/مايو 1951 وحزيران/يونيو من السنة نفسها، فكانا ضد شركات يملكها رجال أعمال يهود، وكان الهدف من ورائهما، على الأرجح، الضغط على الأشخاص الميسورين من كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال من أبناء الطائفة، والذين كانوا آخر من فكر في الهجرة.

واصلت الرواية الرسمية الإسرائيلية إنكار الدور الذي أدته في تهجير اليهود العرب، وفي طرد الفلسطينيين القسري، إلاّ إن الحقائق بدأت تتكشف، وربما كانت أكثر وضوحاً بالنسبة إلى تهجير الفلسطينيين وتشريدهم، فقد ساهمت أعمال كل من وليد الخالدي وشريف كناعنة ونور مصالحة في إبراز عملية التضليل والإنكار، وكذلك أعمال المؤرخين الإسرائيليين الجدد، مثل: بِني موريس، وإيلان بابه وآفي شلايم، والتي بيّنت جوانب جديدة فيما يتعلق بتهجير الفلسطينيين. وقد واجه موريس وبابه صعوبات نتيجة حملة واسعة أثارتها المؤسسة الرسمية الإسرائيلية. واضطر موريس، على سبيل المثال، المأخوذ بفظاعات العنف وعمليات التطهير ضد الفلسطينيين التي تضمنتها الوثائق الصهيونية الرسمية، إلى الوقوف في وسط الطريق زاعماً أن تلك العمليات لم تكن جزءاً من خطة معدة مسبقاً. واضطر، في كتاباته الاعتذارية اللاحقة، إلى القول إنه كان من الأفضل لإسرائيل أن تقوم بإجلاء الفلسطينيين كلهم عن أراضيهم.

وفي حين كشف موريس جانباً من الحقيقة بشأن طرد الفلسطينيين، فإن أكاديمياً إسرائيلياً آخر هو موشيه غات تبنى الرواية الرسمية الإسرائيلية كاملة في دراسته التي نشرها عن تهجير اليهود العراقيين، وخروجهم من العراق، معتمداً أساساً على قراءات انتقائية ومبتسرة لوثائق بريطانية وإسرائيلية، وعلى بعض الصحف، وعلى مقابلات مع مبعوثين صهيونيين عملوا في العراق. ويستبعد غات في دراسته هذه أي دور لإسرائيل في التفجيرات التي استهدفت اليهود في بغداد، ويرى أن قوميين عرباً متطرفين كانوا وراء مسلسل التفجيرات.[95] ودخل في جدال غير مقنع استبعد فيه أي تأثير لهذه التفجيرات في هجرة يهود العراق الجماعية.[96] والمشكلة أن غات، بعكس موريس، درس الموضوع من دون أن يطرح الأسئلة الواجبة، أو يثيرها، بل حمل إجابات جاهزة ومعدة سابقاً، معتمداً في تأكيد روايته على مصادر مشكوك في حيادها قدمها متورطون في عملية التهجير من العراق، أو على صحف ناطقة باسم المؤسسة الرسمية الإسرائيلية، مثل صحيفة «دافار».

في 5 حزيران/يونيو 1951، وصل كل أولئك الذين سُجلوا، وعددهم 105.000 نسمة، إلى إسرائيل. وبحسب الإحصاءات الإسرائيلية، فإن 124.646 يهودياً من مواليد العراق قدموا خلال الفترة منذ تاريخ إقامة إسرائيل في 15 أيار/مايو 1948 وأواخر سنة 1953. وتشير الإحصاءات العراقية لسنة 1957 إلى أن عدد اليهود الذين كانوا ما زالوا يعيشون في العراق بلغ 4906 أشخاص. وأُفرج عن عدد من اليهود، أغلبيتهم من الشيوعيين، وخُففت القيود المفروضة عليهم في البلد بعد قيام ثورة تموز/يوليو 1958 في إبان حكم الرئيس عبد الكريم قاسم.

كان أبناء الطائفة اليهودية الذين بقوا في العراق، بصورة عامة، من ميسوري الحال ممن لهم مصالح تجارية، أو شغلوا مواقع رسمية رفيعة المستوى. إلاّ إنهم غادروا البلد في معظمهم بالتدريج في مرحلة لاحقة، بسبب تشديد القيود المفروضة عليهم بعد وصول البعثيين إلى السلطة في أواخر الستينيات. وجرى تعديل عدد من القوانين المتعلقة بأملاك اليهود وبسفرهم، والموضوعة فترة الحكم الملكي، وخلال فترة حكم عبد الكريم قاسم، لتصبح أكثر تشدداً (انظر تعديلات القوانين بعد ثورة 1958، والمتعلقة باليهود في الملحق 13). كما أُعدم عدد منهم بتهمة التعامل مع إسرائيل، إلاّ إن إلقاء القبض على شخصيات، مثل مير بصري، واختفاء آخرين بعد القبض عليهم، يثيران الشك في صحة الرواية العراقية الرسمية. فالهزيمة العربية الجديدة سنة 1967 وضعت، بلا شك، اليهود ممن آثروا البقاء في الدول العربية في موقف صعب، الأمر الذي اضطرهم إلى الهجرة، فخرجت أفواج جديدة منهم، من ليبيا ومصر وتونس والمغرب. وتدل المؤشرات إلى أن الذين كان في إمكانهم اختيار مكان سفرهم فضلوا السكن في دول أُخرى، لا في إسرائيل، وغالباً في أوروبا أو أميركا. وثمة إمكان أن هناك نحو 10.000 يهودي عراقي سكنوا خارج إسرائيل في أوائل الخمسينيات، انضم إليهم بعد فترات متفاوتة عدد غير معروف من العراقيين الذين هاجروا من إسرائيل، أو من العراق، إلى دول أُخرى، وخصوصاً في الغرب.

المصادر والملاحظات

1 وحيد عبد المجيد، «اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها» (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978)، ص 41.

2 Siegfried Landshut, *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle East* (London: Jewish Chronicle, 1950).

مقتبس في: المصدر نفسه، ص 42.

3 عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص 49.

4 جُرد من بقي من الفلسطينيين داخل إسرائيل من جنسيتهم الفلسطينية، وحصلوا على الجنسية الإسرائيلية لاحقاً عن طريق التجنيس، كوضع الأجانب المقيمين ممن وفدوا من الخارج. ولم يحصل بعضهم على الجنسية الإسرائيلية سوى في مطلع الثمانينيات. كما تحول اللاجئون الفلسطينيون الذين اقتلعوا من ديارهم إلى عديمي الجنسية، عدا مَن لجأ منهم إلى الأردن الذي منحهم الجنسية لأسباب سياسية بعد ضم الضفة الغربية من فلسطين. ويُعتبر اللاجئون الفلسطينيون حالياً أكبر مجموعة وأقدمها من عديمي الجنسية في العالم.

لمزيد عن هذا الموضوع، انظر:

Abbas Shiblak, «Passport For What Price? Statelessness among Palestinian Refugees,» in *Palestinian Refugees: Identity, Space and Place in the Levant*, edited by Are Knudsen and Sari Hanafi (London; New York: Routledge, 2011), pp. 113–128.

5 عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص 42.

6 الياس سعد، «الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة» (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1969)، ص 175. مقتبس في: المصدر نفسه.

انظر أيضاً: الهادي التيمومي، «النشاط الصهيوني في تونس: 1897–1948» (تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 1983)، ص 46–47.

7 اقتبسه عن الصحيفة:

Joseph B. Schechtman, *On Wings of Eagles: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry* (New York: T. Yoseloff [1961]), pp. 331–332.

8 سعد، مصدر سبق ذكره، ص 162، مقتبس في: عبد المجيد، مصدر سبق ذكره.

9 عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص 44.

10 سهام نصار، «اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية» (بيروت: دار الوحدة، 1980)، ص 13.

11 عبد المجيد، مصدر سبق ذكره، ص 44.

12 أسامة الغزي، «الأوضاع الراهنة لليهود السوريين»، «شؤون فلسطينية»، العدد 19 (آذار/ مارس 1973)، ص 71؛

Landshut, op. cit.

13 علي إبراهيم عبده وخيرية قاسمية، «يهود البلاد العربية» (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971)، ص 41–49.

14 ندى عبد الصمد، «وادي أبو جميل: قصص عن يهود بيروت» (بيروت: دار النهار، 2009)، ص 156.

15 Baghdad to FO, March 1950, FO 371/82478, EQ 1571/17/50.

16 تشير مذكرة صادرة عن السفارة البريطانية في بغداد إلى الخارجية البريطانية في خريف سنة 1951 إلى «أن اقتراحاً قُدم إلى نوري السعيد (من دون ذكر مَن قدم الاقتراح، لكنه في الغالب اقتراح بريطاني بامتياز، كما ظهر لاحقاً من وثائق أُخرى) بفكرة إقامة حلف أمني في المنطقة يضمن مصالح الغرب، وتعمل الدول العربية بموجبه مع إسرائيل.» وكان السعيد قد أعلن، بحسب ما تضمن المذكرة البريطانية، أنه لا يعارض السلام مع إسرائيل، وأنه في الحقيقة «كان مستعداً للسماح ليهود العراق بالعودة إذا وقِّعت اتفاقية سلام مرضية.»

Baghdad to FO, 10 October 1951, FO 371/91368, EE 1072/29.

17 Baghdad to FO, 29 March 1949, FO 371/75383.

18 Waldemar J. Gallman, *Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al- Said, 1954–1958* (Baltimore: Johns Hopkins Press [1964]), pp. 167–220.

19 FO to Baghdad, 11 November 1949, FO 371/76152, E13371.

20 Elmer Berger, *Who Knows Better Must Say so*! (New York: American Council for Judaism, 1955), p. 163.

21 Munya M. Mardor, *Strictly Illegal*, foreword by David Ben–Gurion (London: Robert Hale, 1964), pp. 89–90.

22 على سبيل المثال، انظر اقتراحات عضو مجلس الأعيان مصطفى العمري خلال مناقشة القانون رقم 1 لسنة 1950.

Baghdad to FO, 21 March 1950, FO 371/82478, EQ 1571/17/50.

23 Shlomo Hillel, «Operation Ezra and Nehemiah,» in *Home at Last*, edited by Azriel Eisenberg and Leah Ain–Globe (New York: Bloch Publishing Co., 1977), p. 102.

24 انظر التقرير الذي كتبه شاؤول ساسون ابن الحاخام الأكبر، وقدمه إلى السفارة البريطانية في بغداد والمؤرخ في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1950، في:

FO 371/82481, EQ 1571/58.

25 Schechtman, op. cit., p. 192.

26 سلمان درويش، «كل شيء هادئ في العيادة» (القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1981)، ص 81.

27 André Chouraqui, *Between East and West: A History of the Jews of North Africa*, translated from French by Michael M. Bernet (Philadelphia, Pennsylvania: Jewish Publication Society of America, 1968); Schechtman, op. cit., p. 192.

28 لمزيد من التفصيلات، انظر:

Institute of Foreign Affairs Report, June and August 1967.

29 عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية» (صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، 1955b)، المجلد الثامن، ص 151.

كذلك يشير التقرير الذي كتبه شاؤول ساسون ابن الحاخام الأكبر وقدمه إلى السفارة البريطانية في بغداد إلى أعداد تتراوح ما بين 10.000 نسمة و15.000 نسمة. التقرير مؤرخ في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1950، في:

FO 371/82481, EQ 1571/58.

30 Baghdad to FO, 13 April 1950, FO 371/82480, EQ 1571/17.

31 نشرت صحيفة «السفير» اللبنانية في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2010 تقريراً أوردته وكالات الأنباء العالمية، عن صحيفة «خوفينتود ريبيلدي» الكوبية، استند إلى مقابلات مع طيارين كوبيين شاركوا في نقل اليهود العرب والشرقيين من دول متعددة إلى إسرائيل في إطار عملية التهجير الواسعة في هذه الأثناء.

32 المصدر نفسه.

33 تذكر فيوليت شماش في مذكراتها أن الشرطة العراقية قبضت على هليل في أثناء تدريبه بعض الفتية اليهود على السلاح في مستودع أرضي في أحد البيوت، وكان يعمل حينها تحت اسم فؤاد صالح. انظر:

Violette Shamash, *Memories of Eden: A Journey Through Jewish Baghdad*, edited by Mira and Tony Rocca (London: Forum Books, 2008).

34 الصورة على ما يبدو أُخذت في مناسبة اجتماعية خاصة أُقيمت في الغالب في حديقة فيلا في بغداد. والصورة بلا تاريخ، إلاّ إنها التُقطت خلال زيارة بارنت لبغداد التي مهدت – كما يذكر – لزيارة هليل. ويشير بارنت إلى مدى تجاوب رئيس الحكومة توفيق السويدي مع الخطة التي وضعها جهاز الموساد الإسرائيلي لترحيل اليهود، وأيضاً إلى تجاوب رئيس الطائفة السيد حسقيل شيمطوف الذي تولى رئاسة الطائفة بعد الحاخام خضوري بضغوط من عملاء الموساد الذين شنوا حملة شرسة على الحاخام خضوري.

35 رونالد بارنت ابن لعائلة يهودية مهاجرة إلى بريطانيا. والداه في الأصل من لتوانيا وبولندا. وما ذكره بارنت عن أحمد شفيق ليس هناك ما يؤكده، وفي الغالب التبست عليه شخصية الرجل. كما أن رفاق بارنت في الموساد يصفونه بأنه ثرثار ويزعم أشياء لنفسه غير صحيحة.

36 *Jewish Chronicle*, 2 May 1988.

37 الحسني، مصدر سبق ذكره، ص 151.

38 Baghdad to FO, FO 371/82479, EQ 1571/16.

39. Tel Aviv to FO, 12 May 1950, FO 371/82480, EQ 1571/20.
40. Ibid.
41. Washington to FO, 29 March 1950, FO 371/82479, EQ 1571/1.
42. FO to Baghdad, telegram no. 74, 6 April 1950, FO 371/82479.
43. Ibid.; Baghdad to FO, 13 April 1950, FO 371/82480, EQ 1571/7.
44. FO to Baghdad, 22 March 1951, FO 371/91690.
45. Baghdad to FO, date unclear , April 1950, FO 371/82480, EQ 1571/19.
46. حاول البريطانيون ممارسة الضغط بمنعهم السماح لشركة الشرق الأدنى للنقل الجوي من الهبوط في قبرص، لكن جواب الإسرائيليين كان واضحاً بأنهم لن يسمحوا لشركة أُخرى بالهبوط في إسرائيل. كذلك ساند الأميركيون الإسرائيليين وضغطوا على البريطانيين للسماح للشركة بالهبوط في قبرص، غير أن القضية أصبحت غير واردة بعد أن باشرت الطائرات التي تقل المهاجرين السفر مباشرة من بغداد إلى إسرائيل. انظر أيضاً:
FO 371/82482, EQ 1571/28; FO 371/82486, EQ 1371/59.
47. Hillel, op. cit., pp. 104–105.
48. Baghdad to FO, 5 June 1950, FO 371/82482, EQ 1571/28.
49. استناداً إلى بعض التقارير تعهد ابن نوري السعيد (صباح) بأن في إمكان شركة الطيران البريطانية (BOAC) نقل 50.000 يهودي مباشرة إلى إسرائيل خلال شهر لتعجيل عملية السفر، في محاولته لكسب حصة من عملية النقل، إذ كان يدير وكالة سفر.
50. Baghdad to FO, 6 June 1951, FO 371/91633.
51. انظر: «محاضر محاكمة السويدي في محكمة الشعب» (بغداد: وزارة الدفاع، عدة أجزاء، 1959).
52. لمزيد من التفصيلات، انظر: الحسني، مصدر سبق ذكره، ص 193.
53. يهودا تاجر ضابط إسرائيلي عمل في البالماخ. وقد أُوفد إلى العراق بطلب من الدائرة السياسية في وزارة الخارجية، وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة دافيد بن ـ غوريون، وذلك ليتولى قيادة شبكة الجواسيس في العراق. دخل تاجر العراق بجواز سفر إيراني باسم إسماعيل صالحون، على أنه تاجر سجاد مع أنه لا يعرف الفارسية.
54. يحمل روبرت رودني جواز سفر بريطانياً، وكان دخل العراق، تحت غطاء أنه مندوب شركة نسيج بريطانية، قبل شهرين من وصول يهودا تاجر بغرض بناء شبكة من الجواسيس تمهيداً لوصول الأخير.
55. نص البيان نشر في: الحسني، مصدر سبق ذكره، ص 192–195.
56. *Iraqi Times*, 20 December 1951.
57. بيانات مكتوبة بخط اليد، نسخ أصلية محفوظة في ملفات دائرة التحقيقات الجنائية في بغداد وردت في كتاب عبد الجبار فهمي، مدير شرطة بغداد في تلك الأثناء. عبد الجبار فهمي، «سموم الأفعى الصهيوني» (بغداد: مطبعة بغداد، 1952).

58 P. A. Rhodes for the FO to Sir Anthony Nutting, 31 December 1951, FO 371/48767, EQ 15712.

59 Ibid.

60 Wilbur Crane Eveland, *Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East* (London: W.W. Norton, 1980), pp. 48–49.

61 أور يهودا حي يبعد خمسة كيلومترات شرقي مدينة تل أبيب قام على أنقاض قرية ساقية الفلسطينية. وحالياً، معظم سكانه من اليهود من أصول عراقية.

62 Rachel Shabi, *Not the Enemy: Israel's Jews from Arab Lands* (New Haven, Connecticut: Yale University Press, 2009), p. 92).

63 توقفت المطبوعتان عن الصدور منذ فترة طويلة، وهناك اقتباسات منهما في:

Marion Woolfson, *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World* (London: Faber and Faber, 1980), pp. 189-201;

وأيضاً في:

David Hirst, *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East* (London: Faber and Faber, 1977), pp. 63, 155.

كما أن المواد التي نشرت في مجلة «هعولام هازيه»، ولاحقاً في نشرة «الفهود السود» في تشرين الثاني/ نوفمبر 1972، أعيد طبعها ونشرت في:

Uri Davis and Norton Mezvinsky, eds., *Documents from Israel, 1967–1973: Readings for a Critique of Zionism* (London: Ithaca Press, 1975).

64 أُطلق يهودا تاجر بعد عشرة أعوام وعاد إلى إسرائيل حيث عمل في وزارة الخارجية، وخدم مرتين ملحقاً ثقافياً في سفارة إسرائيل في لندن.

65 بن – بورات يهودي من العراق اسمه في الأصل مراد قزاز. هاجر إلى فلسطين كفتى، وعمل ضابطاً في الجيش الإسرائيلي في قوة البالماخ. فانضم إلى طاقم محدود أُنيطت به مهمة متابعة النشاط الصهيوني في العراق، وتولى القيادة المحلية لشبكات التخريب في بغداد. وكان سبق أن اعتقلته الشرطة العراقية مرتين سنة 1950. أصبح عضواً في الكنيست عن حزب العمل وخسر مقعده في انتخابات سنة 1984. ترأس جماعة تدعى المنظمة الدولية من أجل اليهود في البلاد العربية، أقيمت في إسرائيل بدفع من الحكومة الإسرائيلية في محاولة الرد على المطالب بحقوق اللاجئين الفلسطينيين. أُرسل إلى طهران قبيل الثورة الإيرانية لتشجع الطائفة اليهودية هناك على الهجرة إلى إسرائيل.

66 أُرسل يهودا تاجر إلى بغداد بهدف تنسيق عملية المتفجرات بغطاء تاجر سجاد، وكان يحمل جواز سفر إيرانياً، وقد اكتشفه أحد اللاجئين الفلسطينيين الذي كان يقدم القهوة في مركز الشرطة العسكرية في مدينة عكا، حيث كان التاجر أحد الضباط.

67 Shamash, op. cit.

68 Yigal Allon, *The Making of Israel's Army* (New York: Universe Books, 1970), pp. 233–234.

69 Yehouda Shenhav, «The Phenomenology of Colonialism and the Politics of 'Difference': European Zionist Emissaries and Arab–Jews in Colonial Abadan,» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, vol. 8, no. 4 (2002b), pp. 522–545.

70 Ibid.

71 Nureldeen Masalha, *The Politics of Denial: Israel and Palestinian Refugee Problem* (London: Pluto Press, 2003).

72 Woolfson, op. cit., p. 199.

73 Elie Kedourie, *The Chatham House Version and other Middle – Eastern Studies* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1970).

74 Esther Meir–Glitzenstein, *Zionism in an Arab Country: Jews in Iraq in the Early 1940s* (London: Routledge, 2004), p. 53.

75 Woolfson, op.cit., p. 196.

76 مقابلة أجراها الكاتب مع يهودي شيوعي من العراق كان مع يهودا تاجر في السجن في العراق، لندن، 15/ 10/ 2011.

77 حاييم كوهين، «النشاط الصهيوني في العراق»، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973)، ص 192–193.

78 FO to Baghdad, 29 September 1952, FO 371/98767, EQ 1571/24.

79 Baghdad to FO, 6 June 1950, FO 371/82482, EQ 1571/28.

80 إسحق بار – موشيه، «الخروج من العراق: ذكريات، 1945–1950» (القدس: مجلس الطائفة السفارادية، 1975)، ص 538–539.

81 Hillel, op.cit., pp. 103–104.

82 Baghdad to FO, 13 April 1950, FO 371/82480, EQ 1571/17.

83 Baghdad to FO, 1 April 1950, FO 371/82479, EQ 1571/16.

84 Baghdad to FO, 26 May 1950, FO 371/21.

85 FO 371/82482, EQ 1571/28.

86 صادق حسن السوداني، «النشاط الصهيوني في العراق: 1914–1952» (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد 1980)، ص 244، استناداً إلى أعداد عراقية رسمية.

87 على سبيل المثال، انظر: إميل مراد، «قصة الحركة السرية اليهودية في العراق»، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973)، ص 51.

88 بار – موشيه، مصدر سبق ذكره، ص 538–539.

89 المصدر نفسه.

90 Report written by S. Sasson, 14 December 1950, FO 371/82481, EQ 1571/58; FO 371/91751/2.

91 Ibid.

92 FO 371/91751, EQ 1571/2.

93 Ibid.; FO 371/91691, EQ 1571/25.

94 أرقام زودتها وزارة الداخلية العراقية للسفارة البريطانية.
FO 371/91690, EQ 1571/30.

95 Moshe Gat, *The Jewish Exodus from Iraq: 1948–1951* (London: Frank Cass, 1997), pp. 180–184.

96 على سبيل المثال، انظر:
Rayyan Al-Shawaf, Book review of Shiblak's *Iraqi Jews: A History of Mass Exodus* (London: Saqi, 2005) and Gat's *The Jewish Exodus from Iraq: 1948–1951* (London: Frank Cass, 1997), in Democratiya website, Edge Hill University, 2006, www.Democratiya.com

خاتمة

لم يكن يهود الشرق في الأساس جزءاً من المشروع الاستعماري الصهيوني في فلسطين. فقد كانت الطوائف اليهودية الأصلية في الشرق متجذرة في المجتمعات التي تعيش فيها، وخصوصاً في اليمن وشبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين ومصر وبلاد الشام. ولحقت بهذه الطوائف هجرات يهودية إلى أغلبية أقاليم الدولة العثمانية التي فتحت أبوابها قروناً طويلة لليهود الملاحَقين من الاضطهاد المسيحي لهم في أوروبا. وفي الواقع، فإن أوروبا المسيحية بقيت تنظر إلى اليهود، بصورة عامة، على أنهم حلفاء المسلمين إلى حين بداية ضعف الدولة العثمانية وتسلل الاستعمار الأوروبي.

إن دراسة حالة يهود العراق، وهجرتهم الجماعية إلى إسرائيل في الفترة 1950–1951، ربما تكون النموذج الأفضل لتحليل وفهم العلاقة بين الحركة الصهيونية ويهود الشرق، والعرب منهم خاصة. ولعل أهم تلك الاعتبارات هو قِدَم يهود العراق، وتجذرهم فيه، وحفاظهم على هويتهم الثقافية عقوداً طويلة في إطار مجتمع متنوع الديانات والأعراق، في تجربة غنية وفريدة. فلم يحدث في العراق هجرة لليهود الأوروبيين الذين وفدوا إلى المنطقة العربية في فترة المد الكولونيالي الأوروبي، كما جرى ليهود كل من المغرب العربي ومصر، على سبيل المثال.

ترك يهود بلاد ما بين النهرين إرثاً دينياً وثقافياً جعل بغداد مركز تنوير للطوائف اليهودية في الشرق والتخوم الغربية في أوروبا والأندلس في فترات ازدهار الحكم الإسلامي. وساهم التعليم الحديث في أوساطهم، واتساع نطاق نشاطهم التجاري ليشمل دولاً كالصين وشبه القارة الهندية وبريطانيا، في الانفتاح على العالم. وأدى اليهود العراقيون، نتيجة ذلك، دوراً بارزاً في بناء العراق الحديث، في مجالات التعليم وإدارة المؤسسات، وفي المرافق العامة والتجارة وإقامة بيوت المال والمصارف. وكان لهم دور ثقافي ملحوظ في مجالات الأدب والشعر والصحافة والنشر والموسيقى، وتفاعلوا مع نظرائهم العرب في العراق وبلاد الشام ومصر.

كان يهود العراق مندمجين، إلى حد بعيد، في تقاليدهم الاجتماعية ولغتهم، في المجتمع العراقي، ويرون أنفسهم، كما ينظر إليهم مجتمعهم، مواطنين عراقيين، ولم يعتبروا أنفسهم، على امتداد تاريخهم، أقلية قومية، وإنما طائفة دينية. أمّا علاقتهم بفلسطين فبقيت محصورة في الإطار الديني وزيارة المقامات والمراكز الدينية اليهودية فيها. ولم تؤد عوامل الطرد، أو الإقصاء الاجتماعي الكامنة، أي دور في دفعهم إلى الهجرة، كما حدث في دول أُخرى. إلاّ إن مكانتهم الاقتصادية وقربهم من مركز السلطة في إبان العهد الملكي الموالي للبريطانيين، جلبا لهم في بعض الأحيان قدراً من سخط عناصر قومية متطرفة وغيرتها.

وعندما أعاد البريطانيون احتلال العراق في صيف سنة 1941، وقعت أعمال عنف وقتل ونهب في بغداد، سُميت الفرهود، واستمرت ثلاثة أيام، وأصابت اليهود كغيرهم في غياب الدولة بعد إسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني التحررية. وكانت هذه ربما المرة الوحيدة التي تعرض فيها اليهود لعملية عنف غير مسبوقة. ومن غير الصحيح افتراض أنها استهدفتهم وحدهم فحسب، بل شملت أيضاً غيرهم من سكان بغداد. وكانت عبارة عن انفجار شعبي غير مخطط له وقع في أوضاع استثنائية من الفوضى وانعدام القانون، ونتيجة هزيمة قومية على أيدي البريطانيين المهتمين بإعادة فرض نظام موال لهم يمكّنهم من حكم البلد بصورة غير مباشرة. ومع ذلك، فإن استعادة الأمن والانتعاش التجاري الذي شهدته الطائفة اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، بددا المخاوف، وبدا أن اليهود محوا الفرهود من ذاكرتهم وواصلوا بناء المؤسسات والمدارس.

ومع ذلك، كانت الأحداث في فلسطين يتردد صداها في الدول العربية، إذ تضامن الشعب العراقي، بأطيافه كافة، مع الفلسطينيين، مستنكراً المذابح ضدهم في أواخر العشرينيات وخلال الثورة الكبرى في الفترة 1936–1939، وشُكّلت هيئات ولجان للتضامن والدعم شارك فيها بعض اليهود. لكن فلسطين ظلت بالنسبة إلى اليهود العراقيين بعيدة وغير جذابة. أمّا النشاط الصهيوني في العراق، فأصبح ضمن اهتمامات البريطانيين الذين أجازوا تأسيس جمعية صهيونية فور دخولهم البلد من دون رغبة العراقيين والطائفة اليهودية، بصورة خاصة. واقتصرت النشاطات الصهيونية في تلك الأثناء، في العشرينيات بصورة رئيسية، على جمع الأموال وبيع بطاقات المشاركة في المؤتمر الصهيوني العالمي. وكانت هذه الأموال تذهب في الواقع لمصلحة مندوبين

يهود أوروبيين من دون أن يشارك مندوبون من يهود العراق في هذه المؤتمرات.

سعت الحركة الصهيونية لتجديد نشاطها في العراق مع عودة البريطانيين إليه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، فأوفدت مبعوثين عملوا في البلد كجزء من القوة اليهودية التي دخلته مع البريطانيين لإسقاط حكومة رشيد عالي الكيلاني، وكذلك في إطار العمل مع شركة سوليل بونيه اليهودية للإنشاءات، ومقرها فلسطين، والتي نفذت، برعاية البريطانيين، عدداً من المشاريع في الدول العربية، ضمنها العراق. وقام هؤلاء المبعوثون، وهم من الأوروبيين الموفدين من فلسطين إلى العراق، بتخزين الأسلحة والسعي لتدريب عدد من الشبان اليهود العراقيين بحجة الدفاع عن يهود العراق، وباستغلال أحداث الفرهود التي تم تجاوزها، إلاّ إنهم فوجئوا بعدم استجابة يهود العراق لدعواتهم، كما عكست ذلك تقاريرهم التي قدموها إلى قياداتهم في فلسطين. وبقيت فلسطين، ولاحقاً إسرائيل، لا تشكلان ليهود العراق مكاناً جاذباً، أيديولوجياً واقتصادياً.

بعد الأحداث الكبرى التي شهدها العراق في إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، اتجه المثقفون اليهود إلى الخروج عن الموقف التقليدي الداعي إلى العزوف عن العمل السياسي، فقد كان موقف زعامة الطائفة، المتمثلة في رجال الدين وفئة رجال الأعمال، يرتكز على الحفاظ على علاقات قوية بالنخبة السياسية الحاكمة الموالية للبريطانيين. وجاء هذا الخروج بسبب شعور هؤلاء المثقفين بأنهم جزء من الشعب العراقي، وبضرورة الاندماج في الحراك السياسي المطالِب بالتحرر وبالإصلاح الديمقراطي وبالعدالة الاجتماعية. وهكذا التحق عدد منهم ومن الشبان اليهود بالحزب الشيوعي المحظور من السلطات، وبعصبة مكافحة الصهيونية المنبثقة منه، كما شارك آخرون في الحزب الوطني الديمقراطي ممثَّلاً في جماعة الأهالي. وكان هذا التيار أقرب إلى تطلعات هؤلاء المثقفين من التيار القومي العربي الممثَّل أساساً في حزب الاستقلال كحال سائر الأقليات. وجذبت عصبة مكافحة الصهيونية عدداً كبيراً من الشبان اليهود إلى صفوفها، خلال عمرها القصير قبل أن تحلها السلطات، وعملت على تنبيه الجمهور إلى الطابع الاستعماري للحركة الصهيونية، وفندت دعايتها مؤكدة أن الديانة اليهودية لا تشكل أساساً مجموعة قومية.

شغل كلا التيارين الحياة السياسية طوال فترة الحكم الملكي في العراق، وكانا يتفقان على النضال التحرري من النفوذ الاستعماري، ويختلفان في أولوية الأهداف

الأخرى. فبينما كان التيار الديمقراطي يركز على الحريات الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الأقليات في إطار الكيان العراقي، كان التيار القومي العربي مشغولاً بالقضايا القومية والتحررية في الدول العربية، وينادي بالوحدة العربية، ويُظهر تسامحاً أقل إزاء الأقليات القومية. وبرزت منافسة قوية بين التيارين المعارضين للحكومة خلال فترة الثلاثينيات تجلت في اتساع الهوة والرؤى بين طرفي الحركة الوطنية، وخصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية. ونجح هذان التياران في فرض المطالب الشعبية على الحكومة، وذلك في المناسبات القليلة التي وجدا فيها أرضية للتعاون، كما تجلى في انتفاضة شباط/ فبراير 1948 ضد معاهدة بورتسمَوث للتحالف مع بريطانيا.

وكان النضال لتحقيق الإصلاحات الديمقراطية والمطالب الاجتماعية والاقتصادية للعراقيين في أوجه عندما أُعلن قيام إسرائيل. وكانت النخب السياسية العربية الحاكمة إمّا متآمرة مع الحركة الصهيونية، وإمّا عاجزة عن مواجهتها، عندما دقت طبول الحرب، بعد إعلان قيام إسرائيل في 15 أيار/ مايو 1948، «لإنقاذ فلسطين من براثن الصهيونية.» وقد رأت النخب الحاكمة في هذه الحرب فرصة للانقضاض على القوى الشعبية الناهضة المطالبة بالتحرر والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مستغلة الأحكام العرفية التي أعلنتها خلال فترة الحرب في سنة 1948.

كان لقيام إسرائيل تأثير كبير، بلا شك، في وضع اليهود في العراق. واتضح أن التداعيات الناجمة عن هذا التطور كانت ربما الأخطر والأكثر مأسوية بالنسبة إلى يهود العراق مقارنة بغيرهم من الطوائف اليهودية الأُخرى في الدول العربية. إذ بدأ جهاز الاستخبارات الإسرائيلي يوفد مبعوثيه إلى العراق لبث القلاقل وتهيئة الأجواء لحمل اليهود على الهجرة إلى إسرائيل. وتلاشت حدود التمييز بين اليهودية والصهيونية لدى الأجنحة الأكثر تطرفاً في التيار القومي العربي، وذلك مع تداعيات الهزيمة العربية في فلسطين وافتضاح أمر المبعوثين من الموساد، فدُعيت رموز هذا التيار إلى المشاركة في الحكومة بما يمكّن النخب السياسية التقليدية الموالية للبريطانيين من البقاء في السلطة في مواجهة نقمة شعبية متصاعدة تفجرت بعد أقل من خمس سنوات في ثورة 1958. واتخذت الحكومة العراقية في ظل الأحكام العرفية التي أعلنتها جملة إجراءات وقيود على اليهود، رأت أنها موقتة ومتناغمة في الوقت نفسه مع فرص التوصل إلى تسوية سلمية بشأن الصراع في فلسطين، وهو ما علّق يهود العراق آمالهم عليه أيضاً، إذ كانت

مشاعر القلق لديهم تفتر أحياناً وتتصاعد أحياناً أخرى مع انتعاش الآمال بتحقيق ذلك، أو هبوطها.

على صعيد آخر، تبنت الحركة الصهيونية خططاً لتهجير يهود الشرق إلى إسرائيل، ولو احتاج الأمر إلى وسائل قسرية تحسباً لاحتمال تدني أعداد الهجرة من أوروبا بعد الحرب. وطرحت الحركة مشاريع لتبادل السكان تبناها عدد من الأوساط المتنفذة في الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في مرحلة مبكرة قبل إنشاء إسرائيل. ومع إنشائها وحاجتها إلى اليد العاملة لفرض سيطرتها على الأرض التي فاقت حدود القرار الدولي بالتقسيم، بدأت تنفذ خططاً معدة مسبقاً لتهجير جماعي لليهود في البلاد العربية. وأدت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية دوراً في مساعدة إسرائيل على تنفيذ خططها بالنسبة إلى اليهود العرب.

وتفيد الوثائق البريطانية بأن بريطانيا سعت في خريف سنة 1949، حفاظاً على نفوذها المتراجع في المنطقة العربية، لإقامة حلف غربي يضمها هي والولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وعدداً من الدول العربية، بينها العراق والأردن، في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي الغربي. ورأت بريطانيا ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية لإنهاء الصراع في فلسطين من أجل إمكان نجاح الحلف المقترح. وتقدمت في هذا الإطار بمشروع لتبادل السكان بين يهود العراق واللاجئين الفلسطينيين ولتوطين الآلاف من هؤلاء اللاجئين في العراق، على أن يتم ذلك بصورة اتفاق رسمي توقعه الحكومتان العراقية والإسرائيلية.

غير أن الدلائل تشير إلى أن العراق وإسرائيل، كلاً منهما لأسبابه الخاصة، لم يتحمسا للاقتراحات البريطانية. فلم يكن سهلاً على الحكومة العراقية، التي ضمت وزراء من التيار القومي العربي في تلك الأثناء، قبول مثل هذه الاقتراحات، وفضلت انتظار ما يمكن أن تسفر عنه مباحثات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين (United Nation Conciliation Commission) في جنيف، والتي واظبت إسرائيل على عرقلتها. أمّا القيادة الإسرائيلية، بزعامة رئيس الحكومة دافيد بن ـ غوريون، فرأت أنها قادرة على تنفيذ التبادل السكاني وفرضه كأمر واقع (de facto) من دون حاجة إلى توقيع اتفاق رسمي مع العراق، لأن ذلك يحررها، أو يعفيها، من التزامات مالية، كان تضمنها الاقتراح البريطاني، تدفع إسرائيل بموجبها تعويضات للاجئين الفلسطينيين واليهود

العراقيين على حد سواء. وهذا يعني في الواقع إلغاء حقوق الطرفين في المقاصة.

نجحت إسرائيل في هذه الفترة في تنفيذ تهجير جماعي لأكثر من نصف مليون يهودي من الدول العربية والإسلامية خلال السنوات 1949–1953، كان بينهم 135.000 يهودي من العراق. أمّا سبب نجاحها في تنفيذ خطتها هذه فيمكن رده إلى عاملين رئيسيين هما:

الأول، إيفاد مبعوثين للموساد إلى معظم الدول العربية، وفي مقدمها العراق، لتجنيد الشبان اليهود وخلق أجواء التوتر، ولاستغلال أحداث معينة فيها لحمل اليهود على الهجرة إلى إسرائيل. ورافق ذلك تنظيم المنظمات الصهيونية في الغرب حملات دعائية واسعة، وتجنيد إسرائيل، كدولة عضو في الأسرة الدولية، علاقاتها على الساحة الدولية بما يخدم تنفيذ خطط التهجير هذه. وفي محاولة للتخفيف من شراسة الحملة الصهيونية، أصدرت الحكومة العراقية قانوناً في أوائل آذار/مارس 1950 يسمح بهجرة من يرغب من اليهود وإسقاط الجنسية العراقية عنه، الأمر الذي خفف حالة التوتر ونال استحسان الطائفة اليهودية والدوائر البريطانية. وكانت تقديرات الطائفة اليهودية والحكومة العراقية والسفارة الأميركية في بغداد آنذاك تتوقع هجرة لا تزيد على 10.000 يهودي إلى إسرائيل.

الثاني، لم يكن ممكناً نجاح هذه الخطط من دون دعم الإدارة الأميركية المباشر، خلال هذه الفترة، مالياً ولوجستياً ودبلوماسياً، أي فترة رئاسة هاري ترومان. وفي هذا الإطار، استجابت الحكومات العربية للضغوط التي مارستها الحكومة الأميركية، وبدرجة أقل الحكومة البريطانية التي باتت تؤدي دور الوكيل المساعد لرغبات الإدارة الأميركية في موضوع تهجير اليهود العرب.

وفي الوقت الذي كانت فرص السلام تتلاشى في فلسطين بسبب تعنت إسرائيل ورفضها اقتراحات الحلول تباعاً، كانت خطط التهجير تتقدم وفق مخططات أُعدت مسبقاً، تدعمها قوى متنفذة على الساحة الدولية من دون إطلاع الطائفة اليهودية في العراق عليها، أو أخذ رأيها فيها. وبما أن الحكومة العراقية كانت عاجزة عن الوقوف في مواجهة تلك الخطط، فإن الحركة الصهيونية وظفت الإجراءات الموقتة التي اتخذتها هذه الحكومة تجاه اليهود في حملة شرسة ضد العراق في الغرب، وخصوصاً في الولايات المتحدة الأميركية.

وأسدل تطوران مهمان الستار على الفصل المأسوي الأخير في تهجير يهود العراق واقتلاعهم من وطنهم: الأول، اتفاق شلومو هليل (عميل للموساد أوفدته الحكومة الإسرائيلية إلى بغداد) وتوفيق السويدي (رئيس الحكومة العراقية آنذاك) على جعل عملية نقل اليهود بصورة جماعية في يد الحكومة الإسرائيلية بدعم وتدخل مباشرين من الإدارة الأميركية. كذلك أشارت دلائل قوية إلى أن سياسيين عراقيين كباراً حصلوا على حوافز مالية للسماح لشركة طيران تملكها الوكالة اليهودية بنقل اليهود إلى إسرائيل. الثاني، يتمثل في سلسلة القنابل التي أُلقيت على مراكز يهودية في بغداد، والتي بدأت في 8 نيسان/أبريل 1950 خلال وجود المبعوث الصهيوني شلومو هليل هناك، وبعد أسابيع قليلة من صدور القانون رقم 1 لسنة 1950 القاضي بالسماح لليهود بالهجرة وبإسقاط الجنسية العراقية عمن يرغب منهم في مغادرة العراق. واتضح أن وراء هذه التفجيرات عملاء سريين لجهاز الموساد أُلقي القبض عليهم وتمت محاكمتهم. وأدت هذه التفجيرات إلى خلق حالة من القلق أقرب إلى الهستيريا الجماعية، تملكت أعضاء الطائفة. وتُظهر وتيرة هجرة يهود العراق الجماعية تأثرها الكبير بأحداث التفجيرات هذه. وكان باب الخلاص الوحيد المفتوح أمامهم هو إسرائيل من دون أن يُتاح لهم خيار آخر.

لقد تبنت الحركة الصهيونية المنظور الاستعماري الأوروبي وأساليبه بالكامل، وذلك عبر اقتلاع يهود الشرق بصورة قسرية، ونفي وتشويه موروثهم الثقافي ورواياتهم وتاريخهم الحافل الممتد قروناً طويلة في المجتمعات العربية والإسلامية. وإذا كانت الحركة الصهيونية والقوى الاستعمارية المساندة لها ترى أنها نجحت في حل المسألة اليهودية المستعصية في أوروبا، كما تدعي، وهو أمر يكتنفه الشك، فإنها زرعت بلا ريب مسألة يهودية في الشرق، لا عن طريق إقامة وطن لليهود على حساب الشعب الفلسطيني فحسب، بل أيضاً، وهو الأهم، بسبب الطبيعة التوسعية العدوانية لهذا الكيان وحرص قياداته على إدامة وتغذية الصراع مع المحيط العربي. ومع ذلك، فإن ما يبعث على التفاؤل هو الأعمال الأدبية والفنية التي بدأت تظهر على أيدي أعداد متزايدة من الأجيال الجديدة ليهود الشرق ممن تحرروا من الجري وراء الرواية الصهيونية الرسمية، ومن الإحساس بالخوف وبالدونية، إذ بدأ كثيرون بطرح الأسئلة عن هوية يهود الشرق وموقعهم في المجتمع الإسرائيلي وفي العالم، وعلاقتهم بـ «الآخر»، المحيط من المجتمعات العربية والإسلامية التي جاء منها آباؤهم.

الملاحق

الملحق 1

قانون الطائفة اليهودية في العراق

1. قانون الطائفة الإسرائيلية رقم (77) لسنة 1931:

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الأعيان والنواب أمرنا بوضع القانون الآتي:

المادة الأولى

تتألف الطائفة الإسرائيلية في العراق من عدة جماعات، وتتألف كل جماعة من إسرائيليين مقيمين في منطقة تُعيّن حسب النظام.

عند تنفيذ هذا القانون تكون الجماعات المعترف بها تلك التي تكون لها مركز في بغداد والبصرة والموصل.

يمكن إضافة تشكيلات طائفية أُخرى تحدد منطقتها حسب النظام وعلى إثر هذه الإضافة تعدل حينئذ مناطق الجماعات الموجودة.

المادة الثانية

أ. يكون لكل من جماعات بغداد والبصرة والموصل رئيس ورئيس حاخاميين ومجلس عمومي ومجلس جسماني غير أن جماعة بغداد يكون لها مجلس روحاني علاوة على ذلك.

ب. يكون للجماعات الأُخرى رئيس ومجلس عمومي ومجلس جسماني غير أنه لا يتعين لها رئيس حاخاميين ما لم تتشكل محكمة دينية لتلك الجماعة وفقاً للمادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

المادة الثالثة

أ. يكون الرئيس ورئيس الحاخاميين من الجنسية العراقية، وأن يكونا قد أكملا على الأقل الخامسة والثلاثين. وينتخبهما المجلس العمومي على شرط أن تكون مدة

المصدر: «الوقائع العراقية»، العدد 989، 1 حزيران/يونيو 1931.

وظيفتهما أربع سنوات.

ب. يمكن أن يكون رئيس الطائفة من العوام أو حاخاماً، ويجوز حصر وظيفة رئيس الطائفة ورئيس الحاخاميين في شخص واحد.

المادة الرابعة

يُعيَّن الرئيس بإرادة ملكية ويُفصل بإرادة ملكية التي يمكن إصدارها في الظروف التالية:

1. بتقديمه الاستقالة إلى وزير العدلية.
2. عند الحكم عليه بالحبس في أية محكمة جزائية.
3. بصدور قرار من المجلس العمومي يقضي بفصله على إثر إسناد تهمة ضده وذلك بعد إجراء التحقيق المنصوص عليه قانوناً.
4. بصدور قرار من مجلس الوزراء يقضي بفصله لإهماله في اتباع الأوامر الصادرة وفقاً للمادة السابعة عشرة من القانون.

المادة الخامسة

أ. عند مسيس الحاجة يجتمع رئيس المجالس العمومي والجسماني ويستعمل جميع السلطات والوظائف التي تخول له قانوناً، ويكون الممثل الرسمي للطائفة فيما يتعلق بمراجعاته مع الحكومة.

ب. إذا تعذر على المجلس الجسماني القيام بوظائفه بسبب من الأسباب يجب على الرئيس بالذات أن يتخذ كل ما يراه ضرورياً من الأسباب للمحافظة على شؤون الجماعة على شرط أن يبين للمجلس في الاجتماع المقبل جميع الأعمال التي قام بها على هذا الوجه.

المادة السادسة

1. يتألف المجلس الجسماني من رئيس وثمانية أعضاء في جماعة بغداد، ومن رئيس وأربعة أو ستة أعضاء في الجماعات الأُخرى كما تعينه الأنظمة. تنتخب المجالس العمومية المجالس الجسمانية من الجسمانيين وتكون وظيفتهم لمدة سنتين على شرط أن يكون الأعضاء قد أكملوا الخامسة والعشرين على الأقل.

2. ينوب رئيس المجلس الجسماني عن رئيس الطائفة إذا تعذَّر على هذا الرئيس القيام بالعمل لسبب مرض أو لسبب آخر.
3. إذا كان رئيس الطائفة جسمانياً فيرأس المجلس الجسماني. وفي هذه الحالة لا يُنتخب رئيساً لهذا المجلس، وإنما ينتخب المجلس الجسماني أحد أعضائه نائباً عن الرئيس ليرأس جلسات المجلس ويقوم بأعمال رئيس الطائفة عند مسيس الحاجة.
4. يحضر رئيس الحاخاميين جلسات المجلس الجسماني إذا دعاه المجلس المذكور، ويجب أن يزود المجلس بكل ما يطلب منه من المعلومات المتعلقة بأمور الطائفة.

المادة السابعة

وظائف المجلس الجسماني هي:

1. الإشراف على إدارة التركات والمسقفات والمستغلات الموقوفة لأغراض خيرية.
2. إدارة المدارس والمؤسسات الخيرية.
3. إدارة جميع الأمور المختصة بالصرف والإيراد وفي ضمنها تحصيل الرسوم الطائفية واستحقاقاتها ونصب وعزل الموظفين.
4. استعمال جميع الصلاحيات التي تخوَّل للمجلس بالنظام.

المادة الثامنة

إذا قرر المجلس الجسماني بأن إحدى القضايا المودعة له هي من المسائل التي يجب البت فيها من قِبل المجلس العمومي يجب على رئيس الطائفة أن يأمر بإيداعها إلى المجلس العمومي.

المادة التاسعة

1. في جماعة بغداد يكون الإشراف على تربية رجال روحانيين وعلى المقرات المذهبية وعلى سائر المسائل المتعلقة بحسن تمشية الأمور الروحانية للجماعة من قبل المجلس الروحاني الذي يتألف من رئيس الحاخاميين الذي يرأسه، ومن سبعة أعضاء ينتخبهم المجلس العمومي لمدة أربع سنوات.
2. يقوم رئيس الحاخاميين بتلك الوظائف المختصة بالمسائل الآنفة الذكر حسبما يخوِّلها له المجلس الروحاني.

3. في الجماعات الأُخرى عدا بغداد حيث يُعيّن رئيس الحاخاميين فهو الذي يشرف على الأمور الروحانية العائدة للجماعة.
4. يحق للمجلس الروحاني في بغداد ولرئيس الحاخاميين في الجماعات الأُخرى أن يطلب من رئيس الطائفة بأن يودع لدى المجلس العمومي المسائل المهمة للبت فيها.
5. للمجلس العمومي أن يفصل رئيس الحاخاميين من بعد إجراء التحقيق وفقاً للأنظمة الصادرة بموجب هذا القانون.

المادة العاشرة

1. يتألف المجلس العمومي لجماعة بغداد من ستين شخصاً على أن يكون سبعة منهم من الحاخاميين.
2. يتألف المجلس العمومي في الجماعات الأُخرى من عشرين إلى أربعين شخصاً كما تحدده الأنظمة.
3. أعضاء المجلس العمومي في بغداد عدا الحاخاميين يكون عمر كل منهم لا يقل عن خمسة وعشرين سنة وأن يُنتخبوا من قِبل أفراد الجماعة ويمنح حق الانتخاب لكل شخص قد أكمل الحادية والعشرين من العمر وأن مدة العضوية تكون أربع سنوات.
4. ينتخب حاخامو جماعة بغداد الحاخامين للمجلس العمومي.
5. يحق لجميع أعضاء المجلس الجسماني والروحي أن يحضروا اجتماعات المجلس العمومي ويشتركوا في المذكرات غير أن الذين لم يكونوا أعضاء في المجلس العمومي لا يكون لهم رأي فيه.
6. إن رئيس الطائفة يرأس المجلس العمومي.

المادة الحادية عشرة

إن وظائف المجلس العمومي هي انتخاب الرؤساء الحاخامين ومجالس الإشراف العام على أعمال المجلس وتصديق الميزانيات والموافقة على الحسابات والبت في المسائل التي تودع إليهم وفقاً للمادتين الثامنة والتاسعة وإجراء الأعمال السائرة كما تخوله لهم الأنظمة.

المادة الثانية عشرة

1. لا يسوغ لأي شخص أن يشترك في الانتخابات وأن يكون عضواً في أحد المجالس ما لم يكن عراقي الجنسية.
2. لا يكون عضواً في أحد المجالس مَن لم يحسن القراءة والكتابة.
3. لا يكون رئيساً أو رئيس حاخاميين أو عضواً في أحد المجالس من كان محكوماً بجناية أو جنحة مخلة بالشرف.
4. عدا الرئيس لا يحق لشخص جسماني أن يكون عضواً في أحد المجالس إذا كان يتقاضى راتباً من خزينة الطائفة.

المادة الثالثة عشرة

1. يفصل العضو من أحد المجالس بتقديمه استقالته إلى رئيس المجلس المختص.
2. يفصل العضو من أحد المجالس بقرار من ذلك المجلس من بعد اتهامه وإجراء التحقيق بحقه وفقاً للأصول المنصوص عليها في الأنظمة.
3. لا يمنع انتخاب شخص لوظيفة أو عضوية ما لمجرد تعيينه السابق لتلك الوظيفة أو لتلك العضوية أو لذلك المجلس.
4. يجوز انتخاب أعضاء المجلس الجسماني والروحاني من بين أعضاء المجلس العمومي أو من الخارج.

المادة الرابعة عشرة

1. في جماعات بغداد والبصرة والموصل وفي غيرها من الجماعات التي تُعيَّن بإرادة ملكية تتشكل محكمة دينية ولها حق القضاء برؤية دعاوى النكاح والمهر والطلاق والفراق والنفقة الزوجية وتصديق الوصايا ما عدا المسائل التابعة لصلاحية المحاكم الدينية المختصة بأفراد الطائفة عدا الأجانب منهم وجميع المسائل العائدة للأحوال الشخصية حسبما تقدم إلى المحكمة باتفاق الطرفين.
2. إن منطقة حق القضاء لكل من المحاكم الدينية تعين وفقاً للأنظمة.

المادة الخامسة عشرة

1. في جماعة بغداد تتألف المحكمة الدينية من ثلاثة أعضاء من المجلس الروحاني الذين

ينتخبهم من وقت إلى آخر المجلس الروحاني حسبما تنص عليه الأنظمة.

2. في الجماعات الأُخرى تتألف المحكمة من رئيس الحاخاميين ومن حاخاميّين ينتخبهما على شرط عند عدم وجود حاخاميّين يستعيض عنهما رئيس الحاخاميين بشخصين من العوام.

3. يجوز إعادة النظر في مقررات جميع المحاكم الدينية وذلك على الطلب الذي يرفعه الطرف المختص. وتجري الإعادة من قبل محكمة متألفة من رئيس الحاخاميين لجماعة بغداد ومن أربعة أعضاء من المجلس الروحاني في بغداد على شرط أن لا يكون منهم من كان عضواً في المحكمة التي أعطت الحكم المميَّز به.

4. يحق للمجلس الروحاني في بغداد لتأمين العدالة أن يُعيّن حاخاميين يكونون أعضاء إضافيين يحلُّون محل الأعضاء الذين لا يمكنهم أن يحضروا في جلسات المحاكم الدينية على شرط أن لا يشترك هؤلاء الأعضاء الإضافيين بصورة أُخرى تتعلق بشؤون المجلس.

5. في الجماعات عدا جماعة بغداد يحق للمجلس الجسماني أن يعين حاخاماً آخر ينوب عن رئيس الحاخاميين عند تغيُّب هذا من المحكمة الدينية.

6. يُعتبر حكام وموظفو المحاكم الدينية كموظفين عموميين فيما يتعلق بإجراء وظائفهم في تلك المحاكم.

7. يحق للمجلس الجسماني أن يعين محامياً موسوياً حائزاً صفة المحاماة لأجل الحضور في جلسات المحاكم الدينية لإرشاد المحكمة فيما يتعلق بالمواد القانونية وبأصول المرافعات يشترك في مذكرات المحكمة على أن لا يكون له سلطة حاكمية إلاّ إذا تعين عضواً في المحكمة وفقاً للفقرة الثانية من هذه المادة.

المادة السادسة عشرة

يجوز إصدار أنظمة للأغراض الآتية:

أ. لتعيين الأصول في الانتخابات وانتخابات المرشحين.

ب. لتعيين الطريقة لجمع المجالس وكيفية إدارة الأعمال فيها.

ج. كيفية اتهام الرؤساء ورئيس الحاخاميين وأعضاء المجالس وصورة إجراء التحقيق ضدهم.

د. تعيين سلطة المجالس الانضباطية على أعضائها.

هـ. تعيين الظروف التي يحدث فيها شغور في إحدى الوظائف أو المجالس المتشكلة وفقاً لهذا القانون وكيفية التعيين للمحل الشاغر.

و. تعيين سلطات المجالس ووظائف الموظفين.

ز. لحسن تنفيذ هذا القانون بصورة عامة ولتمشية شؤون الطائفة.

المادة السابعة عشرة

1. عند حصول اختلاف في جماعة من الجماعات بحق أحد أحكام هذا القانون، أو بحق الأنظمة الصادرة بموجبه، ويكون ذلك الاختلاف بالدرجة التي يعرقل سير المحاكم الدينية أو سائر الأمور الطائفية، لوزير العدلية أن يصدر ما يرتئيه من الأوامر إلى الرئيس فيما يتعلق بالأصول الواجب اتباعها، وعلى الرئيس أن يأمر بتنفيذ تلك الأوامر من دون تأخير.

2. تنفيذ الأوامر التي يصدرها وزير العدلية بموجب هذه المادة، وعند عدم وجود رئيس أو من ينوب عنه أو عند إهمال أو عجز [الرئيس] من تنفيذ الأوامر المذكورة، لوزير العدلية أن [يُعيِّن] مؤقتاً وكيلاً للرئيس.

3. قبل استعمال صلاحياته بموجب هذه المادة لوزير العدلية أن يتخذ التدابير التي يراها مناسبة لتمكنه من تحقيق رغبة الطائفة.

المادة الثامنة عشرة

تلغى بهذا القانون جميع الأنظمة العثمانية بحق الطائفة الإسرائيلية مع ما كان قد طرأ عليها من التعديلات.

المادة التاسعة عشرة

1. يسري نفاذ هذا القانون من بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

2. عند تنفيذ هذا القانون يباشر فوراً بإجراء الانتخابات الجديدة، فالمؤسسات المتشكلة بتاريخ تطبيق هذا القانون تداوم على إجراء وظائفها لحين نتيجة الانتخابات.

3. يُلغى مرسوم الطوائف رقم 24 لسنة 1930 عند نشر هذا القانون.

المادة العشرون

على وزير العدلية تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر أيار [مايو] سنة 1931 واليوم التاسع من شهر محرم سنة 1350.

فيصل

جمال بابان
وزير العدلية

نوري السعيد
رئيس الوزراء

الملحق 2

تقرير اللجنة الخاصة التي شُكِّلت للتحقيق في أحداث الفرهود ضد اليهود سنة 1941

الحكومة العراقية
لجنة التحقيق عن حوادث يومي 1 و 2 حزيران [يونيو] 1941

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 7/6/1941 تحت عدد (3288) قد اجتمعت اللجنة برئاسة السيد محمد توفيق النائب، وعضوية كل من ممثل وزارة الداخلية السيد عبد الله القصاب، وممثل وزارة المالية السيد سعدي صالح باثنتي عشرة جلسة للتحقيق عن الحوادث التي وقعت في يومي 1 و2 حزيران [يونيو] سنة 1941، ونظراً لما ظهر لها من النتائج قررت ما يأتي:

خلاصة القضية

في يوم 1/6/1941 أُعلن للملأ خبر تشريف صاحب السمو المعظم فهرع الناس لاستقبال سموه، وقد خرج بعض أفراد اليهود مستبشرين فرحين بمناسبة حلول عيد النبي شوع [كذا]، وانفراج أزمة الصدام المسلح، وعندما وصلوا جسر الخرّ، صادفهم بعض الجنود فشاهدوهم على تلك الحالة فلم ترق لهم وثارت حفيظتهم فانهالوا عليهم ضرباً ولكماً وجرحاً بالسكاكين، فهرب منهم من استطاع الهروب، ومن لم يستطع ذلك فقد جرح، وقد شاركهم في هذا الحادث بعض الأهلين. وقد وقع هذا الاعتداء على مرأى من الشرطة ومن رجال الانضباط العسكري. ثم أخذت الشرطة تجمع المجروحين وتنقلهم إلى المركز (في الكرخ). وقد بلغ عدد الجرحى ستة عشر شخصاً وقتيلاً واحداً، وقد أُرسلوا إلى المستشفى. فتجمهر الناس أمام المستشفى بغية الهجوم على المستشفى، والفتك بالمضمدين والممرضات من اليهود، فخرج عليهم

المصدر: عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية» (بيروت: مكتبة اليقظة العربية، طبعة 5، 1982)، المجلد 5، ص 295–304.

مدير المستشفى السيد جميل دلالي، ورجاهم أن يتفرقوا فطلبوا إليه أن يسلمهم اليهود من رجال ونساء، فأجابهم بأن النساء خادمات الإنسانية، فطالبوا بالرجال، وبالأخص اليهودي حسقيل المضمد، فوعدهم وذهب وأخبر الشرطة، فحضر فصيل من القوة السيّارة وبدد ذلك الجمهور، وقبض على عدة أشخاص منهم، ولم تجرِ آنذاك التعقيبات ضد الجنود وبعض الأهلين من المعتدين. وقد شاع ذلك بطبيعة الحال بين الطبقات، ومَن في قلوبهم مرض، فحصل اعتداء آخر في جانب الرصافة، إذ شوهدت جثة قتيل على رصيف شارع غازي بالقرب من السينما، فأُخبرت الشرطة وحضر المعاون فوجدها جثة يهودي ولم يُعرف القاتل. وفي هذه الأثناء قد جاء يهودي مجروح فسقط على الأرض ومات حالاً قبل أن يخبر مَن الذي قتله، وقد لحق علم الشرطة آنذاك بوجود عدة قتلى في محلة «أبي سيفين» فذهبت وجمعت القتلى، وكان عددهم ثمانية، وتبين أن الفاعلين هم بعض أفراد الجنود، وشاركهم بعض الأهلين. وعلى أثر هذا حصل تجمهر في شارع الأمير غازي، وأرادت الشرطة أن تفرق الجمهور فلم تستطع، فاستدعت سيارة مسلحة، وأخذت السيارة تطلق نيرانها في الهواء، فتفرق الجمهور في بادئ الأمر معتقداً بأن النار تطلق عليه، ولمّا علم بأن النار تطلق في الهواء بادر إلى دُور اليهود فهجم عليها، وصار يجرح ويقتل وينهب. وكانت الشرطة تحضر إلى محلات الحوادث فتقابلها الجماهير بالتصفيق، وتهتف لها بحياتها باعتبارها تساعدها على النهب والسلب، وكان ذلك لعدم إطلاق النار على الجماهير بصورة مباشرة. وبقيت تلك الليلة بكاملها يجري فيها القتل والنهب على مرأى من الشرطة، ويضاف إلى ذلك أن قسماً من أفراد الشرطة والمفوضين قد اشتركوا في النهب والسلب والقتل، وأن متصرف بغداد كان يتجول في شارع الأمين ومعه مدير شرطة بغداد فصادف بعض أفراد الجنود ومعهم رشاشاً، وكانوا يطلقون النار على دُور اليهود، وادعى أنه أمر الشرطة بإطلاق النار فأطلقت الشرطة نيرانها، ولكنها أطلقتها في الهواء، مع أن بعض الجنود أطلقوا نيرانهم على المتصرف، ومدير الشرطة، بصورة مباشرة، فلاذا خلف جدار هناك، ولولا ذلك لأصابهم وابل (من) الرصاص. وفي اليوم الثاني يوم 2 حزيران [يونيو] 1941 في الساعة السادسة زوالية صباحاً ابتدأ بعض الجنود بالسلب والنهب وكسر الأبواب، وقد شوهدت سيارة للجيش في شارع الأمين تنقل أثاثاً بيتية [كذا] من بعض دور اليهود، فتعرض لها السيد علي خالد الحجازي، فأجيب بأن هناك مقراً للطيران قد انتقل

وهم ينقلون أثاثه مع أن الأثاث كانت بيتية، فتعرض لسيارة أُخرى أهلية وعجلة كانتا تحملان أمتعة من نفس الدار، فأحاط به جمهور من الناس، وطلبوا إليه الكف عنهم. وقد شاهد أفراد الشرطة تطلق النيران في الهواء، وكلما سأل أحداً منهم عن سبب ذلك يجيبه بأن المتصرف ومدير الشرطة أمرا بعدم إطلاق النار على الأهلين، فتركهم وجاء إلى مقر الشرطة العام. وفي نفس الوقت جاءت سيارة لوري عائدة للجيش لمحلة السنك، وكانت بدون رقم، وفيها ضابط برتبة ملازم أول، ومعه أربعة جنود مسلحين وحاملين بأيديهم الهيمات (آلات حديدية ضخمة تستعمل للقطع والكسر)، ووقفت عند مقر مدرسة الصنائع، واجتمع عليها تلامذة المدرسة المذكورة وكتائب الشباب، ثم هجموا على دُور الحي العائد لليهود، وكسروا أبواب تسع دور، ونهبوا ما فيها من متاع وأثاث، وقد فر أهلوها منها وتركوها تنهب، ونجوا بأنفسهم، وحتى إن الشرطة لمّا تحرّت مقر مدرسة الصنائع في ذلك اليوم وجدت فيه أموالاً منهوبة تعود إلى بنت إبراهيم حاييم نائب بغداد التي تقطن في ذلك الحي (السنك). وكان بعض أفراد الشرطة يلج بيوت اليهود ويطلب منهم أجراً عن المحافظة عليهم فيدفعون ما كان موجوداً لديهم من المبالغ للشرطة. ولم تكتف بذلك، بل كان بعض أفرادها يساعدون الأهلين على السلب والنهب، ويشاركونهم في ذلك أيضاً، وشاركهم في هذا الاعتداء بعض تلامذة المدرسة الثانوية العسكرية.

أمّا السيد علي خالد الحجازي بعد أن شاهد بعض الجنود يملأون السيارات بالمنهوبات - كما أسلفنا - ولم يستطع منعهم، ذهب إلى مقر الشرطة العام وكان قد بلغ التأثر أشده، وبيّن إلى مدير الشرطة العام وأمين العاصمة ومتصرف بغداد بأن بعض الجنود أخذوا بالنهب والسلب والقتل والجرح، وكان إذ ذاك العقيد حميد رأفت وكيل آمر الفرقة الأولى حاضراً، فأنكر ذلك على السيد علي بشدة، وادعى بأنه لا يوجد في بغداد ولا جندي واحد. وقال إن أفراد الشرطة هم الذين يعتدون، فطلب إليه السيد علي المومى إليه أن يرافقه إلى محل الحادث في شارع الأمين فرافقه هو ومتصرف بغداد، ولمّا وصلوا إلى شارع الأمين وجدوا السيارات قد ذهبت بما فيها من الأمتعة، ووجدوا بعض أفراد الجيش خارجين من دور اليهود وفي جيوبهم وعلى ظهورهم الأموال المنهوبة، فترك حميد رأفت سيارته وأمر الجنود برمي ما يحملونه من المنهوبات وضرب أحدهم. ولمّا رأى متصرف بغداد تفاقمَ الحال طلب من حميد رأفت أن ينجده بجنود لتهدئة الحال، فذهب

كلاهما إلى مقر الفرقة، وتركا السيد علي مكانه. وكانت الجماهير قد فرغت من نهب الدور وتدفقت إلى الشارع، وأخذت بكسر الحوانيت ونهب ما فيها، فعاد السيد علي إلى مقر الشرطة العام وطلب من مدير الشرطة العام إعطاء الأمر بإطلاق النار على الجماهير بصورة مباشرة، وإلاّ عمت الفوضى جميع البلد. وأعلمه بأن قد نفد عتاد الشرطة إبان إطلاقها النار في الهواء. وكان معاون مدير الداخلية العام السيد مصطفى القره داغي إذ ذاك حاضراً فكلف مدير الشرطة العام بإطلاق النار بصورة مباشرة، فأجابه بأن ليس لديه أمر بإطلاق النار على الأهلين بصورة مباشرة، فأجابه السيد مصطفى القره داغي بأن ذلك لا يحتاج لإصدار الأمر. فقال له مدير الشرطة العام أن حميد رأفت يمنع من إطلاق النار. فكلف المتصرف بإعطاء الأمر بإطلاق النار على الناهبين فرفض المتصرف ذلك، وأجابه بأنه لا يعطي أمراً بقتل أحد. وعندئذ طلب أمين العاصمة من سمو الوصي المعظم تلفونياً إعطاء الأمر بإطلاق النار على المعتدين، فأمر سموه بذلك، وأن أمين العاصمة أعطى أمراً تحريرياً معطوفاً على أمر سمو الوصي المعظم إلى السيد علي خالد الحجازي بإطلاق النار على المعتدين، فأخذ السيد علي خالد سيارتين مسلحتين برشاشتين وذهب فأطلق النار على المعتدين فولوا هاربين تاركين وراءهم الأموال المنهوبة في الشارع، وقد حضر متصرف بغداد إلى مركز الشرطة، فورد آنذاك أمر سمو الوصي المعظم التحريري بإطلاق النار، فتسلمه وأخذ سيارتين مسلحتين وذهب لنفس الغرض. وفي خلال ساعة أو زهاء الساعة أُخليت الشوارع من كل أحد، ودخل لواء الخيالة وفوج من المشاة لتهدئة الحالة، وصاروا يجمعون المنهوبات، وأن قسماً منهم تصرف بقسم منها وقد قبضوا على أشخاص عديدين كانوا يحملون الأموال المنهوبة واقتادوهم إلى مراكز الشرطة ومعهم ما نهبوه. وفي اليوم الثالث والرابع بقي الجيش مسيطراً، ومع ذلك فقد وقع النهب من بعض أفراد الجيش والضباط.

أمّا حوادث السلب والنهب في الكرخ في يوم 2 حزيران [يونيو] 1941 فقد وقعت في بادئ بدء من قِبل بعض أفراد الجيش أيضاً، وقد شاركهم بتحريض منهم بعض الهمج من الأهلين فنهبوا أربع دور وثلاثة عشر دكاناً.

أمّا في الأعظمية فقد هجم بعض الجنود على بعض البيوت وكسروا أبوابها، ونهبوا ما فيها، بعد أن تسرّب إليهم خبر النهب والسلب في بغداد، وشاركهم بعض الرعاع من الأهلين. وخفت الشرطة إليهم، فبددتهم بعد أن نهبوا عشر دُور أو أكثر، ولم يحدث هناك

قتل أو جرح.

أمّا في الكرادة الشرقية ففي يوم 1 حزيران [يونيو] 1941 لم يحدث شيء ما، إلاّ إنه في يوم 2 حزيران [يونيو] 1941 في الساعة التاسعة والنصف زوالية صباحاً، باشر بعض أفراد الجيش بالقتل والنهب والسلب والجرح فقتلوا ستة أشخاص من اليهود، وقتلوا واحداً من الإسلام عند قيامه بحراسة دار أحد اليهود، وجرحوا ستة أشخاص من اليهود، وقد قتل اثنان من المعتدين. وقد عرف من القتلة أربعة أشخاص وهم: حسون بن مجيد رقم 167 من الفوج الثالث من اللواء الثالث - سرية الإسناد، ورئيس عرفاء عبد محمد الظاحي الذي هو من نفس وحدة الجندي المذكور، وحارس في القطار يدعى مصطاف، وجندي آخر من الطيران بقي مجهول الهوية، وقد قبض على رئيس العرفاء وأرسل إلى وحدته وهو الآن في معسكر جلولاء. أمّا نهب الدور فكان قد وقع من قِبل بعض الضباط و الجنود حيث قد أحضروا سيارات للحمل (لوري) فنقلوا إليها ما نهبوه من أمتعة وأثاث، وقد اشترك معهم بعض الأهلين بتحريض وتشجيع منهم، فنُهبت إحدى وستون داراً، وثلاثة حوانيت، واستعيد القسم الأعظم من المنهوبات التي وجدت لدى الأهلين، وأمّا التي لدى الضباط والجنود فلم يسترجع منها شيء ما، إذ لم يُعرفوا بعد، وقد قُبض على كثير من الأهلين الذين اشتركوا في النهب، وسيقوا إلى المجلس العرفي العسكري، وحكم عليهم بأحكام مختلفة. ولم يحدث شيء في منطقتي العلوية والبتاوين.

أمّا جميع القتلى فبالنظر لما جاء بإفادة حاكم التحقيق، أنهم مئة وعشرة، بضمنهم ثمان وعشرون امرأة. وهم من إسلام ويهود، ولم تعرف هويات قسم كبير منهم. وأمّا الجرحى فكانوا مئتين وأربعة. وهم كذلك من الإسلام واليهود. أمّا رئيس الطائفة فيدعي بأن القتلى والجرحى أكثر من ذلك. أمّا مقدار الدور المنهوبة فلم يجر إحصاؤها من قبل الشرطة، وأن هذه اللجنة طلبت من مراكز الشرطة بيان عدد الدور والحوانيت المنهوبة فلم تردها الأجوبة، وفهمت بأن الشرطة لم تقم بإحصائها. أمّا رئيس الطائفة فيدعي بأن الحوانيت والمخازن المنهوبة عددها خمسمئة وستة وثمانون محلاً، وأن ثمن ما نهب منها يبلغ (271.402) دينار ويدعي أن الدور المنهوبة عددها (911)، وتقطن هذه الدور (3395) عائلة، ومجموع أفراد هذه العوائل (12.311) نسمة، وأن الضرر الذي لحقهم يبلغ (383.878) ديناراً. أمّا هذه اللجنة فتشك في صحة هذا الإحصاء، لأنه لم يكن مبنياً على

حقيقة، وإذا شاءت الحكومة معرفة الضرر بصورة حقيقية فيجب تشكيل لجنة خاصة له. أمّا الاعتداء على عفاف العائلات فلم تقع شكوى عنه، ويدعي رئيس الطائفة بأن قد وقع على ثلاث أو أربع.

المسؤولون عن الاضطرابات

يظهر مما تقدم أن البدء في الاضطرابات كان قد وقع من قِبل بعض الجنود مباشرة واشترك معهم الأهلون. وكان في الإمكان توقيف هذه الحركة لو كانت دائرة الانضباط العسكري قبضت عليهم في اليوم الأول في الكرخ وأوقفتهم، وبثت رجالها (الانضباط) للحيلولة دون وقوع الحوادث لتمكنت بذلك من دفع وقوعها في اليوم الثاني في الرصافة، غير أن إهمالها وتقاعسها وتغاضيها واشتراك بعض رجال الانضباط في الحركة قد شجع الباقي على تسرب الحوادث إلى الرصافة. كما وأن الشرطة لو كانت حازمة وقائمة بواجبها للمحافظة [على] الأمن ودرء الخطر والقبض على المعتدين من الجنود والأهلين الذين قاموا بأول حركة في الكرخ (إذ إن القبض على الجنود في حالة الجرائم المشهودة من واجبات الشرطة)، لكانت قمعت الحركة من فورها، ومنعت تسربها إلى الرصافة، إلاّ إنه مما يؤسف له أن الشرطة كانت قامت بوظيفة المتفرج. وحتى عندما اجتمع جمهور غفير في باب مستشفى الكرخ للقضاء على اليهود، كان قد استدعي المعاون محمد علي لتفريقهم، ولمّا طلب من المتجمهرين أن يتفرقوا صاروا يهزأون به ويضحكون منه، فطلب من أفراد الشرطة ضربهم بالعصي فامتنع أفراد الشرطة من ضربهم، فأغضبه ذلك وصار يضرب أفراد الشرطة كي تضربهم، ولم تضربهم الشرطة إلاّ بعد هذه المهزلة. وبعد ذلك أخرجوا الممرضات والمضمدين اليهود وذهبوا بهم إلى منازلهم خشية وقوع اعتداء عليهم في المستشفى، وقد تبين من إفادة مدير المستشفى بأن المحرضين على ذلك هم مفيد بن ياسين، والقهواتي شاكر، والجندي حسين، وقد طلبت اللجنة إجراء التعقيبات القانونية ضدهم. وهذه المهازل قد أدت إلى تسرب الحادث الى جانب الرصافة بصورة أوسع وأفظع. وكذلك لو أن الشرطة في الرصافة اتخذت الحيطة والتدابير المقتضية لتأمين سلامة الأهلين وأموالهم، بعد وقوع حادثة الكرخ، وأصدرت الأوامر بإطلاق النار على المتجمهرين مباشرة (وهذا من واجبها القانوني) لكانت الحالة هدأت وقُمعت الحركة أول نشوبها، إلاّ إن امتناع الشرطة عن إطلاقها النار على المعتدين

أدى إلى هذه الحادثة. وقد ثبت فعلاً أنها لم تُقمع إلاّ بعد إطلاق النار بصورة مباشرة، وأن كثيراً من كبار موظفي الدولة قد أشاروا على مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة، وعلى معاونه السيد عبد لله عوني، وعلى متصرف بغداد السيد خالد الزهاوي، بلزوم إطلاق النار بصورة مباشرة على الفاعلين، فكان الجواب بأن ليس لديهم أمر بذلك، وقد نسوا أو تناسوا أن [في] مثل هذه الحوادث من حق كل فرد من أفراد الشرطة إطلاق النار على الفاعلين. وكان يدعي السيد حسام الدين جمعة بأن الجيش يمنع من إطلاق النار بصورة مباشرة، ولكن اللجنة هذه لم تتوصل إلى درجة صحة هذا القول لأن المومى إليه كان قد سافر بإجازة إلى الآستانة، ولم تستطع سماع أقواله عن هذه الجهة وعن الحوادث.

وعليه تجد اللجنة أن المسؤولية في الدرجة الأولى تقع على مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة، ومتصرف بغداد السيد خالد الزهاوي، ومدراء الشرطة: السيد إبراهيم الشاوي في الكرخ، والسيد عبد الله عوني في منطقة السراي، والسيد درويش لطفي في منطقتي العباخانة والكرادة، ومدير شرطة بغداد السيد عبد الرزاق فتاح. وفي الدرجة الثانية على آمر الانضباط العسكري المقدم مظفر إبراهيم، والذين تحت أمره من الضباط والجنود، وكذلك آمر الفرقة الأولى عبد الحميد رأفت الذي كان بإمكانه منع الجنود من الخروج من ثكناتهم بعد أن وقعت حادثة الكرخ.

أمّا لجنة الأمن الداخلي وإن كانت قد أُلِّفت للمحافظة [على] الأمن فإنها كانت قد نظمت خطة للمحافظة على الأمن، وقد صادقت عليها رئاسة أركان الجيش بحينها وبُلِّغت إلى مدير الشرطة العام، ومتصرف لواء بغداد، والزعيم الركن حميد نصرت، وآمر الانضباط العسكري، ومدير شرطة القوة السيّارة، ومدير شرطة المدرسة، ومدير شرطة المعقل، ومدير شرطة الكمارك [الجمارك] والمكوس، ومدير شرطة السكك الحديدية، ومدير شرطة التحقيقات الجنائية والإقامة، إلاّ إنه ويا للأسف لم يُطبق منها ولا بند واحد، ولو طبقت بحذافيرها لما حصلت هذه الحادثة الخطيرة، مع العلم بأن لجنتنا لا تستطيع تبرئة أعضاء لجنة الأمن الداخلي من المسؤولية عن تهدئة الحالة نظراً لقبولها تحمل مسؤولية الأمن مبدئياً، لا سيما وأنها قد ارتكبت غلطة كبيرة لا يُستبعد أن يكون لها نصيب كبير في هذه الاضطرابات، وذلك بإخراجها يونس السبعاوي وصديق شنشل من العراق، وإعطاء الأول مئة دينار (باعتبار راتبه الشهري)، وبذلك قد شجعت جماعة يونس

السبعاوي، وكتائب الشباب، والحرس الحديدي، والقوة السبعاوية الوطنية، وغيرهم من المجرمين الأشرار الذين كانوا ملتفين من حوله، والذين اشتركوا جميعهم في هذه الحوادث المؤسفة، وأن هذا التساهل معه مما شجعهم على القيام بهذه الحركة، وربما هم الذين دفعوا بعض أفراد الجيش إلى البدء بها وإن كان ذلك مما لم تطلع عليه اللجنة أثناء التحقيق، إلاّ إن خطورة هذا الرجل والجماعة الذين كانوا ملتفين من حوله لا تستبعد اللجنة عليهم هذا الأمر. ولو كانت لجنة الأمن الداخلي قبضت عليه وأوقفته، لردعت بذلك جماعته، وحالت دون وقوع هذه الكارثة. وحتى إن رئيس لجنتنا عندما كان في بعقوبة علم من متصرف اللواء (متصرف بغداد الحالي) بتسفير المرقوم إلى خارج العراق، وأنه أراد القبض عليه فمنعه من ذلك مدير الشرطة العام، وطلب إليه السماح له بالسفر قائلاً: إن رفقاءه قد خرجوا فليخرج هو أيضاً. ولم تفهم اللجنة ما كان قصد مدير الشرطة العام ولجنة الأمن الداخلي وغايتها من ذلك. وإذا كانت لها غاية معينة فلم تفهم اللجنة سبب إعطائه مئة دينار من أموال الأمة، ومع علمها بأنه لا يستحق منها ولا فلساً واحداً، وأنه كان قد قبض من خزينة الدولة (15.950) ديناراً، وأن الوزارة التي كان يشغلها لم تكن دستورية، ولا قانونية، وكان بحكم الغاصب ويجب معاقبته لا مكافأته. لتترك هذه اللجنة تقدير مسؤولية لجنة الأمن الداخلي من هذه النقطة إلى مجلس الوزراء الموقر، وتوصي هذه اللجنة بسحب يد كل من: مدير الشرطة العام السيد حسام الدين جمعة، ومتصرف بغداد خالد الزهاوي، ومدراء الشرطة: إبراهيم الشاوي، وعبد الله عوني، ودرويش لطفي، وعبد الرزاق فتاح، والعقيد حميد رأفت، وآمر الانضباط مظفر إبراهيم، ومعاونه، وكافة الضباط، وأفراد الانضباط المسؤولين، والذين كانوا في وظائفهم وتحت إمرته وقت الحوادث، وسوقهم إلى المجلس العرفي العسكري.

أمّا معاونو الشرطة، ومأمورو المراكز، والمفوضون، وأفراد المراكز، فالذين قاموا بالنهب والسلب والقتل منهم فقد أُوقف قسم منهم، وأُجريت التعقيبات بحقهم، والذين لم يظهر بحقهم شيء من هذا القبيل فإن اللجنة لا يسعها توجيه مسؤولية على أحد منهم حيث قد ثبت بأن مدراءهم هم الذين أوعزوا إليهم بعدم إطلاق النار على المتجمهرين بصورة مباشرة، ولكننا لغاية إظهار المجرمين منهم، تقترح اللجنة تبديل جميع المعاونين، والمفوضين، والأفراد الذين كانوا موجودين في بغداد في اليومين: الأول والثاني من شهر حزيران [يونيو] سنة 1941، إذ لا بد من وجود مَن اشترك في هذه الحوادث من هؤلاء

وبقي أمره مكتوماً، وأن كثيراً من المعتدى عليهم يحجمون عن الإخبار خشية نفوذهم، ولأنهم لا يقومون بالتحقيقات بصورة جدية لئلا تظهر جرائمهم، أو لئلا يوشي بهم من يقبض عليهم من شركائهم بالجرائم عند التحقيق معهم، وأن تبديلهم أدعى لسلامة التحقيق. ولذلك ترى هذه اللجنة لزوم تبديلهم بغيرهم بصورة سريعة.

أسباب الاضطرابات

قد تبين للجنة من التحقيقات التي قامت بها أن الأسباب الأساسية التي أحدثت هذه الاضطرابات هي الدعاية النازية حسب التفاصيل التالية:

1. المفوضية الألمانية: إن المفوضية الألمانية كانت تبث الدعاية النازية منذ مدة طويلة، وكانت تنشرها بين ضباط الجيش في شتى الطرق والوسائل، وقد استخدمت موظفات ألمانيات جميلات رشيقات قمن بهذه الدعاية بين الضباط والشباب، فاستملن قلوبهم، ووجهن مشاعرهم إلى الجهات التي استهدفنها. وحتى إن الحركة التي كان قام بها بكر صدقي كانت بنتيجة تلك الدعايات النازية وبتأثيراتها الكبيرة. وقد ظهرت بعد أن نجحت حركة بكر صدقي، وصار يتصل بالجهات الألمانية لجلب الأسلحة، وأن المفوض الألماني «الهر غروبة» كان قد جلب إلى بكر صدقي امرأة ألمانية، وكان غرضه منها بث الدعاية النازية بين الجيش وضباطه بصورة أوسع. إلاّ إن الدعاية الشيوعية [كانت] قد تفشت آنذاك، وتغلغلت بين الجنود والضباط، فخافها بكر صدقي، وشكل مجلساً عسكرياً للقضاء عليها، وقد حكم المجلس على كل من اشتغل بها بعقوبات الحبس لمدة طويلة، وبقي هؤلاء سجناء إلى أن أصدر رشيد عالي العفو عنهم في شهر مايس [مايو] سنة 1941، وأن الحكومات المتعاقبة كانت تحارب الشيوعية، وأهملت أمر النازية، وبقي «الهر غروبة» يشتغل بحرية تامة، ويبذل المال بسخاء إلى جواسيسه ودعاته، حتى استفحل أمر النازية، وتفشى في مختلف الطبقات. وعندما أعلنت ألمانيا الحرب على إنكلترا فإن الحكومة العراقية قطعت علاقاتها مع ألمانيا، ولكنها لم تقطعها مع حليفتها إيطاليا، وبقيت هذه (إيطاليا) تقوم بأعمال المفوضية الألمانية. وكان «بنك دي روما» يقوم بدفع المبالغ المقتضية إلى مَن خُصصت لهم، ولهذا لم تقف الدعاية النازية عند حدها، وبقيت تنفث سمومها بين طبقات الجيش والأهلين بصورة أوسع. ولمّا وجدت الحكومات الأخيرة خطرها أرادت أن تقطع علاقاتها مع إيطاليا

فقامت دون ذلك صعوبات كبيرة لأن قسماً من رجال الحكومة كان قد اعتنق المذهب النازي لعقيدة أو لغاية مادية، لا سيما قواد الجيش فكانوا يقفون ضد كل حركة تقوم بها الحكومة ضد النازية.

2. مفتي القدس السيد أمين الحسيني وحاشيته التي دخلت العراق معه: فإن هذا الرجل كان قد استقبله العراق بحماس شديد، فاستغل الوضع. وبعد أن رسخت أقدامه، أخذ يبث الدعاية النازية بدهاء عظيم عن طريق التظلم إلى فلسطين، وباسم العروبة والدين، وقد أثر في رجال الحكم، وفي قواد الجيش تأثيراً كبيراً إلى درجة كانت تصدر الأوامر من داره. وكذلك حاشيته قد قامت بدعايات واسعة النطاق بين كافة الطبقات ضد اليهود والإنكليز، وأن الإعانات التي كانت تجمع لمنكوبي فلسطين كان هو يصرفها لدعايته، وحتى يقال إنه كانت لديه شِفرة للمخابرات بينه وبين ألمانيا، ولكن يا للأسف كانت الحكومات المتعاقبة في غفلة عنه حتى آلت الحالة في البلاد إلى الدرجة المعلومة، وهرب مع الذين ضللهم من رجال البلاد بدعاياته.

3. المعلمون الفلسطينيون والسوريون: فإن هؤلاء كان تأثيرهم في تلامذة المدارس أقوى من تأثير زعيمهم المفتي حيث سمموا أفكارهم، وجعلوا منهم مطية لدعاياتهم. وكانوا كلما شعروا بحركة الحكومة ضد النازية، حركوا هؤلاء وهيجوهم، فيقومون بالمظاهرات، وبنشر الإعلانات المضرة. وقد أحسنت الحكومة الحاضرة صنعاً في فصلهم وإخراجهم خارج البلاد.

4. محطة الإذاعة الألمانية باللغة العربية: فإن هذه المحطة ساعدت الدعاية النازية في العراق إلى حد كبير، لا سيما وفي الأيام الأخيرة، بعد أن أباحت حكومة رشيد عالي السماع لها فكانت تبث الدعايات الكاذبة عن فلسطين وتسب رجال العراق المخلصين على مرأى ومسمع من الجمهور، وتلصق بهم التهم. فسممت أفكار الرأي العام، وهيأت جواً ملائماً إلى رشيد عالي وأعوانه في تنفيذ خططه الجهنمية. ولا زالت بعض الأفكار المسمومة تستمع إليها بصورة سرية رغم منع الحكومة لاستماعها.

5. الإذاعة العراقية خلال الشهرين المنصرمين نيسان [أبريل] ومايس [مايو] سنة 1941: التي كانت تقوم بها حكومة رشيد عالي، وتذيع فيها عن المساوئ الكاذبة في فلسطين. وفيها تحريض عظيم وصريح ضد اليهود، ودعاية قوية للنازية، فكهربت بها السواد وضعيفي العقول في بغداد، وبث بها الكراهية والبغضاء لرجالات العراق المخلصين.

6. الفتوة وكتائب الشباب: الذين تلقوا النازية من الفلسطينيين والسوريين عندما وُلوا أمر محافظة بغداد. فكان أول عمل قاموا به هو الحركة العدوانية ضد اليهود، فكانوا يقبضون على اليهود بشتى الوشايات الكاذبة الملفقة ويسوقونهم إلى مراكز الشرطة، وكانوا يقتلون بعضهم قبل أن يوصلونهم إلى المراكز. ولمّا لم تجر التعقيبات بحق العابثين من هؤلاء، آلت بهم الحالة إلى التمادي في غيهم، لا سيما وأنهم ينتسبون إلى يونس السبعاوي فكان يوصلهم بالمال، ويغذي أرواحهم بالأفكار السيئة ضد اليهود. والذي ظهر إلى اللجنة بأن هذا الرجل كانت له نية الفتك باليهود من السابق. إذ إنه كان قد استدعى رئيس الطائفة وكلفه بأن يخبر أفراد الطائفة بأن لا يخرج أحد منهم من داره في أيام الجمعة، والسبت، والأحد المصادفة 30 و31 من شهر مايس [مايو] سنة 1941 و1 حزيران [يونيو]، وأن لا يتخابر أحد منهم مع الثاني تلفونياً. وقد ظهر لنا من الحوادث التي وقعت أن قد كان قصده من ذلك أن يأمر جنده وحراسه في مداهمة اليهود في دورهم والقضاء عليهم. ومما يؤيد ذلك أنه كان قد أعد خطاباً نارياً لإحداث ثورة في داخل بغداد لا تبقي ولا تذر، إلاّ إن الظروف قد حالت بينه وبين ما أزمع عليه، حيث قد قبضت عليه «لجنة الأمن الداخلي» ولم تسمح له بإلقاء خطابه، وأن هذا الخطاب محفوظ لدى أمين العاصمة السيد أرشد العمري، وحسب ما أخبرنا أنه محرر بخط يده، وأن اللجنة تكرر أسفها على إفلات هذا الرجل من يد العدالة على يد الرجال المسؤولين في هذا البلد.

فهذه هي أهم العوامل التي سببت هذه الاضطرابات، وأن الذي ابتدأ فيها كما سبق وبسطناه هم بعض الجنود، وبعض ضباط الجيش، فهم الذين بدأوا بالقتل والنهب والسلب، وقد شاركهم بعض الشرطة من أفراد وضباط، وشجعوا بذلك العامة على تلك الأفعال الشائنة. وقد ثبت بأن الغاية لم تكن السلب والنهب فحسب، وإنما كانت بدافع الانتقام، حيث قد ظهر من هذه الحوادث بأن السالبين لم يستطيعوا حمل بعض المسلوبات لضخامتها فحطموها بمواضعها كي لا يستفاد منها، وقد حطموا زجاج الأبواب والنوافذ، وقطعوا التجهيزات الكهربائية، وكانوا يفتحون حنفيات الماء ويتركونها تجري كي تغرق الدور، هذا مما يدل على روح الانتقام. ومما يبرهن على هذا الشعور أكثر من ذلك هو الفتك الذي شمل حتى النساء والأطفال.

لمّا كانت الأموال المنهوبة قد بقي منها ما لا يستهان به لم يُسترجع، وحيث تجد

اللجنة أن هذه الأموال قد دخلت إلى بيوت كثيرة في بغداد وضواحيها، فلذلك ترتئي لزوم التحرّي في جميع الدور بصورة عامة ومراقبتها مراقبة شديدة أثناء التحريات كيلا يتسرب المال المنهوب خِلسة من دار تُفتّش إلى دار فتّشت وتذهب بذلك الأتعاب سدى.

إن حوادث التهديد لحد الآن لم تنقطع من قبل الضباط وبعض أفراد الجيش، وقد وقعت كثير من هذه الحوادث في الآونة الأخيرة، إذ كان بعض الضباط والأفراد يتجولون في أزقة اليهود يتهددون ويتوعدون كل مَن يُدلي بأخبار ضد أفراد الجيش والأهلين، وأن قسماً من الأفراد ونواب العرفاء أخذوا يخوّفون اليهود بالتهديد ويحصلون على الدراهم منهم، ولذلك فإن اليهود محجمون عن الإخبار لأي سلطة كانت حول حوادث القتل والسلب والنهب ما لم تتخذ الحكومة الإجراءات الكافية لمعاقبة الفاعلين، وإيقاف تيار تهديداتهم. وترتئي اللجنة (إذا ما كان ذلك ممكناً) إرسال الجنود والضباط إلى المعسكرات الخارجية في الوقت الحاضر ليطمئن اليهود ويأمنوا من تهديداتهم ويقدمون على الإخبار. تجد اللجنة أن الدعايات السيئة ما زالت دائبة دأبها الأول (ولو بصورة أصغر) ويقتضي أن يقضى عليها بحزم وعزم. وكذلك تجد اللجنة من الضروري جمع الأسلحة النارية والجارحة في بغداد إذ إن خطرها يؤثر تأثيراً كلياً على الأمن، وإذا وافقت الحكومة على إجراء تحريات عامة في الدور والمنازل فبوسعها جمع الأسلحة أثناء التحريات فيتم ذلك بطريقة سهلة.

هذا جلّ ما توصلت إليه اللجنة من التحقيقات، وما توصي بإجرائه من التدابير، وصدر في اليوم الرابع عشر من شهر جمادي الثاني سنة 1360 هجرية والموافق اليوم الثامن من شهر تموز [يوليو] سنة 1941.

العضو	العضو	العضو
سعدي صالح	عبد الله القصّاب	محمد توفيق النائب

الملحق 3

قرار المحكمة بتجريم بعض أعضاء
عصبة مكافحة الصهيونية في العراق

قرار محكمة جزاء بغداد
في الدعوى المقامة على سكرتير عصبة مكافحة
الصهيونية ورفاقه

تشكلت محكمة جزاء بغداد في يوم 15/ 9/ 1946 من حاكمها السيد خليل أمين المفتي حاكم جزاء بغداد الأول المأذون بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق، وأصدرت قرارها الآتي:

سيق المتهمون يعقوب مصري ومسرور صالح قطّان وخليل نصيف وسامي ميخائيل وعمانوئيل بطرس إلى هذه المحكمة ووجهت إليهم تهمة وفق المادة 89 من قانون العقوبات البغدادي بدلالة المواد 78، 53، 54 من ق. ع. ب فأنكروها وأجابوا أنهم غير مجرمين، وعند إجراء محاكمتهم تبين من جريان المحاكمة وشهادة الشهود وإفادة المتهمين ما يأتي:

أولاً - إن المتهم يعقوب مصري قد اعترف بإفادته أنه هو الذي كتب وطبع المنشور موضوع الدعوى وهو بيان عصبة مكافحة الصهيونية.

ثانياً - إن المتهم مسرور صالح قطان اعترف بأنه حسب وظيفته بالعصبة قد اشترك في طبع ذلك المنشور مع أحد عمال المطبعة.

ثالثاً - إن المتهم خليل نصيف اعترف أمام حاكم التحقيق بتاريخ 23/ 6/ 1946 بأنه وزع من المناشير المذكورة مئة نسخة.

رابعاً - إن المتهم عمانوئيل بطرس قد اعترف باشتراكه في طبع المنشور المذكور.

المصدر: ملف للشرطة بعنوان: «عصبة مكافحة الصهيونية»، رقم 98/ 41؛ ملف رقم هـ/ 216 اعتقال قادة عصبة مكافحة الصهيونية.

المؤلف مدين بالشكر للباحث كاظم حبيب باستكمال جزء كان مفقوداً في قرار المحكمة.

خامساً - إن المتهم سامي ميخائيل اعترف بأن الشرطة مسكته وبيده نسخة من ذلك المنشور، وأن الشاهد الشرطي إسماعيل منصور شهد بأنه شاهد المتهم المذكور سامي يوزع من هذه المناشير في بارك السعدون للناس المجتمعين.

سادساً - إن المنشور المذكور كان معنوناً بـ «بيان عصبة مكافحة الصهيونية» جاء في أوله أن وكالة الأنباء العربية تذيع أخباراً بأن هذه العصبة في ضمنها عناصر ترمي إلى خدمة المبادئ الصهيونية عن طريق العصبة، وذلك بإحداث الشغب والاضطراب من حين لآخر كما هو شأن أمثالهم في البلاد العربية الأُخرى، وثم يبحث المنشور عن سلمان الشيخ داود - مدير وكالة الأنباء العربية فيقول: «يسمح لنفسه»، أي سلمان الشيخ داود، «بترويج التلفيقات التي أخذت تروجها ضدنا وضد التنظيم الحزبي بصورة عامة الأوساط الاستعمارية التي لم يخف كرهها للحياة الحزبية، فأخذت تخطب في المجالس الرسمية وتحبر المقالات في الصحف ناعتة الحياة الحزبية بالفوضى والشغب وما أشبه ذلك.» وجاء في المنشور «تريد الحكومة العراقية حصر هذه القضية»، أي قضية فلسطين، «بذمة الحكومة البريطانية». فيظهر من هذه الفقرات بصورة صريحة ومن تلفيقات الأخبار الأُخرى أن القصد من هذا المنشور هو السعي في إثارة شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق، ونعتهم وتقسيمهم الناس إلى وطنيين واستعماريين ورجعيين، وإحداث الشغب والإخلال بالأمن والراحة العامة.

إن تعبير مكافحة الصهيونية ليس معناه الكفاح ضد الصهيونية، لأنه كلمة كافح مكافحة وكفاحاً، فكلمة مكافحة الصهيونية معناه كفاح الصهيونية، ولو أريد أن هذه العصبة تكافح ضد الصهيونية لقيل «عصبة المكافحة ضد الصهيونية» غير أن هذا العنوان مما يدل دلالة واضحة أن العصبة هي «عصبة مكافحة الصهيونية» بطريقة إحداث شعور الكراهية بين سكان العراق، وإحداث الشغب بين الناس وإحداث القلاقل الداخلية، لكي تشغل الحكومة فيها وتؤثر على ما تقوم به الحكومة نحو عرب فلسطين، فتكون عصبة مكافحة الصهيونية قد قامت بقسط من كفاحها عن الصهيونية، وذلك عن طريق التمويه وخداع السذج والبسطاء من الناس والمسلمين بأنهم يعملون ضد الصهيونية، حيث إن المحكمة لم تجد شيئاً من هذا المنشور، مما يقال إنه ضد الصهيونية بل جل ما جاء فيه أن عصبتهم قاطعت لجنة التحقيق الأنغلو - أميركية وطلبت عرض قضية

فلسطين على مجلس الأمن.

فهذه الكلمات ليس فيها ما يدل على الكفاح عن فلسطين لأنها كلمات موهومة، ولكن الكلمات التي تؤثر تأثيرها في استياء الجمهور وإثارة شعور الكراهية بين الناس قولهم في المنشور المذكور «أن الأوساط الاستعمارية والرجعية تروج تلفيقات يقوم بها مكتب الأنباء العربية والأوساط الاستعمارية والرجعية»، ثم يقول «إن هذه التلفيقات هي ليست ضد العصبة فقط بل ضد التنظيم الحزبي بصورة عامة»، ويقصد بهذه الكلمات إثارة الأحزاب ضد الذين يقصدون باستعماريين والرجعيين من الناس كما يزعمون في المنشور، ثم إن إلصاق التهمة بالحكومة العراقية بأنها تريد حصر قضية فلسطين في ذمة الحكومة البريطانية هو التفريق بين الحكومة والشعب، لكن إذا حدث تفريق بين الحكومة والشعب فمعناه إيجاد اختلال عام في البلد، وإذا حدث الاختلال في بلد من البلاد العربية فلا ينتفع من ذلك الاختلال إلاّ أعداء الحكومات العربية كالصهيونية وغيرهم، إن الصهيونية لها تشكيلاتها في كل بلد وكل تشكيلة موزع عليها عمل من الأعمال الإجرامية، فمثلاً في فلسطين يقومون في اغتيال الإنكليز وإجراء التخريبات، وفي إنكلترا وأميركا يقومون بأعمال معينة، وفي البلاد العربية لها تشكيلاتها أيضاً لإيجاد الشغب والنفرة بين الأهالي ثم الإخلال بالراحة العامة، لكي تكون كل دولة عربية مشغولة بأحوالها الداخلية ولا تكون فارغة ومتخلية للقيام بما يجب عليها للدفاع عن فلسطين. وفي كل بلد عربي مسلم كالعراق ليس من الممكن أن تقوم عصبة من الصهيونيين فيه تدافع عن الصهيونية إلاّ بهذه الطرق التمويهية، بعنوان وأسماء ينخدع بها البسطاء والسذج والخونة منهم، أولئك الذين تحركهم الأيادي الأجنبية لتنفيذ أغراضها الخاصة.

فللأسباب المسرودة أعلاه لقد وجدت المحكمة في مضمون هذا المنشور أنه يقصد بهذا السعي في إثارة الشعور بالكراهية بين سكان العراق نفعاً لمصالح الصهيونية، سيما كما بيّنا أن مكافحة الصهيونية هي عين معناه «كفاح الصهيونية» وذلك إخلال بالراحة العامة وإحداث الشغب والنفرة بين الناس، وعليه وجدت المحكمة أن المتهمين اشتركوا في تنظيم ونشر هذا المنشور بعضهم مع بعض، وأن فعلهم ينطبق عليه أحكام المادة 89 بدلالة المواد 78، 53، 54 من ق. ع. ب، لذا قرر تجريمهم بموجبها وتجزيتهم بمقتضاها وافهم علناً.

قرار الحكم

تشكلت محكمة جزاء بغداد في يوم 15/9/1946 من حاكمها السيد خليل أمين المفتي حاكم جزاء بغداد الأول المأذون بالقضاء باسم صاحب الجلالة ملك العراق، وأصدرت حكمها الآتي:

حكمت المحكمة على كل من المجرمين يعقوب مصري ومسرور صالح قطّان بالحبس الشديد لمدة سنة واحدة وعلى كل من المجرمين خليل بن نصيف بالحبس الشديد لمدة ستة أشهر وعلى كل من سامي ميخائيل وعمانوئيل بن بطرس بالحبس البسيط لمدة ثلاثة أشهر وذلك وفق المادة 89 بدلالة المواد 78، 53، 54 من ق. ع. ب على أن ينزل من ذلك مدة توقيفهم اعتباراً من 10/9/1946 بحق المجرمين يعقوب وخليل وسامي وعمانوئيل وعلى أن ينفذ الحكم بحق مسرور صالح بالتعاقب بعد انتهاء محكوميته السابقة وقُرر وضع المجرمين تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر بعد انتهاء محكوميتهم المذكورة وقرر مصادرة الأوراق والمناشير وحروف الطباعة التي وجدت بحيازتهم وإجراء اللازم بشأنها وفق القانون وافهم علناً.

الحاكم

خليل أمين المفتي

الملحق 4

قانون رقم 1 لسنة 1950

إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود
قانون ذيل مرسوم إسقاط الجنسية العراقية
رقم 62 لسنة 1933

بموافقة مجلسي الأعيان والنواب أمرنا بوضع القانون الآتي:

المادة الأولى: لمجلس الوزراء أن يقرر إسقاط الجنسية العراقية عن اليهودي العراقي الذي يرغب باختيار منه ترك العراق نهائياً بعد توقيعه على استمارة خاصة أمام الموظف الذي يعيّنه وزير الداخلية.

المادة الثانية: اليهودي العراقي الذي يغادر العراق أو يحاول مغادرته بصورة غير مشروعة تسقط عنه الجنسية العراقية بقرار من مجلس الوزراء.

المادة الثالثة: اليهودي العراقي الذي سبق أن غادر العراق بصورة غير مشروعة يُعتبر كأنه ترك العراق نهائياً إذا لم يعد إليه خلال مهلة شهرين من نفاذ هذا القانون وتسقط عنه الجنسية العراقية من تاريخ انتهاء هذه المهلة.

المادة الرابعة: على وزير الداخلية أن يأمر بإبعاد كل من أُسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب المادتين الأولى والثانية ما لم يقتنع بناء على أسباب كافية بأن بقاءه في العراق مؤقتاً أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ حقوق الغير الموثقة رسمياً.

المادة الخامسة: يبقى هذا القانون نافذاً لمدة سنة من تاريخ نفاذه ويجوز إنهاء حكمه في أي وقت خلال هذه المدة بإرادة ملكية تنشر في «الجريدة الرسمية».

المادة السادسة: ينفّذ هذا القانون من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المصدر: «الوقائع العراقية»، العدد 2816، 9/ 3/ 1950.

المادة السابعة: على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر جمادى الأولى سنة 1369 واليوم الرابع من شهر مارس [آذار] سنة 1950.

عبد الإلـــــه

توفيق السويدي
رئيس الوزراء

صالح جبر
وزير الداخلية

الأسباب الموجبة

لوحظ أن بعض اليهود العراقيين أخذوا يتذرعون بكل الوسائل غير المشروعة لترك العراق نهائياً، كما أن البعض غادر العراق بصورة غير مشروعة، ومن حيث أن وجود رعايا من هذا القبيل مرغمين على البقاء في البلاد ومكرهين على الاحتفاظ بالجنسية العراقية مما يؤدي إلى نتائج لها تأثيرها على الأمن العام، وإلى خلق مشاكل اجتماعية واقتصادية، فقد وجد أن لا مندوحة من عدم الحيلولة دون رغبة هؤلاء في مغادرة العراق نهائياً وإسقاط الجنسية العراقية عنهم. وقد سنّت هذه اللائحة لتأمين هذه الغاية.

الملحق 5

نص خطاب عضو مجلس الأعيان مزاحم الباجه جي
في جلسة المجلس ببغداد في 4 آذار/مارس 1950
عند مناقشة لائحة قانون إسقاط الجنسية عن اليهود العراقيين

سادتي: لا أذكر أنه قدِّمت إلى مجلس الأمة، منذ يوم تأسيسه حتى الآن، لائحة لها من الخطورة كالتي تحملها هذه اللائحة. لائحة توفرت فيها أسباب وعوامل كثيرة تسهل مشاكل قومية وملابسات دولية يصعب على الإنسان مهما أوتي من علم وفراسة أن يحدد النتائج الخطيرة التي تولدها السياسة التي تضمنتها هذه اللائحة في العراق أو في البلدان العربية، فلهذا فإني لا أتمكن من كتم شعور استغرابي في أن الوزارة الحاضرة المحترمة تتقدم بهذه اللائحة، وتطلب من المجلس النيابي ومن هذا المجلس أن يعالجها على طريقة الاستعجال والارتجال. المسألة ليست تتعلق بقسم من المواطنين العراقيين الذين يرغبون في مغادرة العراق نهائياً، إذ ينبغي أن يقابلوا بعين الشعور، ويقال لهم اذهبوا نهائياً ما دمتم لا تريدون البقاء. المسألة ليست بهذه البساطة، وإشارة واحدة لما ورد في الأسباب الموجبة تظهر لكم أن الحكومة نفسها تعتقد أن لهذه القضية تأثيرها على الأمن العام الدولي. ألفت نظركم إلى هذا التعبير وما فيه من معان ومغاز، مما يؤدي حتماً إلى نتائج لها تأثيرها على الأمن العام. قضية يقال إنها تولِّد نتائج على الأمن العام الدولي، ويراد من المجلس، كما طُلب من مجلس النواب، أن يعالجها على طريقة الاستعجال والارتجال.

قالت الوزارة في المادة الثالثة من الشؤون الداخلية - تأمين الاستقرار وسيطرة القانون وتوطيد دعائم الأمن والنظام. قالت الوزارة هذا وجاءتنا - مع الأسف- بلائحة تعترف ضمناً بأنها رضخت إلى قسم من العراقيين الذين استهتروا بالقوانين والأنظمة

المصدر: محضر اجتماع مناقشة مسودة قانون إسقاط الجنسية في مجلس الأعيان كما هو في الأصل. المحضر أُرسل كما هو بالعربية مرفقاً بمذكرة المبعوث البريطاني في بغداد إلى لندن. وثائق الخارجية البريطانية، الأرشيف الوطني البريطاني Baghdad to FO, 21 March 1950, FO 371/82478, EQ 1571/17/50.

المرعية. يقول فخامة وزير الداخلية في بياناته التي أدلى بها أمام المجلس النيابي: «وتألفت عصابات لتسهيل مهمة هؤلاء اليهود الذين صمموا على ترك العراق نهائياً بصفة غير مشروعة ومخالفة للقوانين»، ولهذا يأتينا بلائحة تسهّل هرب هؤلاء اليهود الذين استهتروا بالقوانين، وتساعد هذه العصابات على مساعدة هؤلاء، ومعنى ذلك أن الحكومة تريد أن تجعل هذه المخالفات شيئاً مشروعاً فجاءت بهذه اللائحة المخالفة، وطلبت من المجلس النظر فيها باستعجال، وذلك عندما وجدت أن ليس باستطاعتها أن تمنع هذه المخالفة التي صدرت من شرذمة ينبغي أن تُعرّض لأشد العقوبات. يقول فخامة وزير الداخلية في بياناته بمجلس النواب «أنه اتصل ببعض عقلاء هذه الطائفة فلم يستطيعوا أن يعملوا شيئاً للحيلولة دون الهرب المنظّم، فرأت الحكومة أن لا مفر لها من تقديم هذه اللائحة، لأن إرغام هؤلاء الذين يرغبون في مغادرة العراق على البقاء في العراق ليس من صالح البلد، وقد يكون ليس من صالح أغلبية هذه الطائفة.» إني لا أستطيع أن أملك نفسي عن إظهار أسفي الشديد لظهور الوزارة بهذا المظهر الضعيف، المشير إلى الاستسلام والخضوع، أمام أناس لا يستحقون غير العقاب. فإذا كانت الحكومة - كما يظهر - غير قادرة على مكافحة أناس استهتروا بالقوانين، وأنها غير مستطيعة أن تطبق عليهم أحكام القوانين، فليس أمامها إلاّ شيء واحد، وهو أن تترك الحكم. لا أدري هل هذه اللائحة من جملة السياسات التي أشارت إليها الوزارة في منهاجها في المادة الثانية من الشؤون الخارجية حيث قالت: «مواصلة المساعي مع الدول العربية لإيجاد أفضل حل يتفق مع مصلحة العرب في فلسطين.» هل وجدت الوزارة المحترمة أن تزويد جهة معادية لا يختلف أحد في خطورتها وفي مطامعها، أقول هل رأت الوزارة تزويد هذه الجهة بشباب عراقيين يقودون جيشها ويكونون رتلاً خامساً لها، هل كان هذا من جملة السياسات التي أشارت إليها في المادة الثانية من الشؤون الخارجية؟

سادتي: إن هذه اللائحة ستؤدي إلى نتائج خطيرة كما قلت، ويصعب على الإنسان بصورة مستعجلة أن يحدد خطورتها لأن فيها - كما قلت- جهات دولية غربية عديدة، ولكنني أشير إلى بعض الجهات الخطيرة التي خطرت على فكري بهذا الشأن، وهذا ليس معناه أن الجهات التي سأشير عليها هي كل الجهات أو المحاذير التي تترتب على هذه اللائحة. إن من جملة نتائج اللائحة هي أنها - كما قلت- تسهّل لشرذمة استهترت بقوانين البلاد، وأرغمت الحكومة على تحقيق رغباتها، وأنتم - ولا شك- تعرفون التأثير السيئ

الذي تحدثه هذه السياسة في البلاد العربية وفي العراق نفسه.

سادتي: إن أكثرية الذين هربوا من الشبان الذين سيكونون قوة لجيش جهة معادية، كلنا نعرف خطورتها، هؤلاء الذين سيذهبون بكثرة لتلك الجهة المعادية، المفروض علينا محاربتها، سيخلقون مشكلة كبيرة للعراق، لأنهم سيتركون أموالهم وعوائلهم، وأنتم تعلمون أن وجود شرذمة من الأعداء الذين يستسيغون ترك بلادهم والذهاب لجهة معادية سيتركون أسرهم هنا، وأنتم تعرفون الأخطار التي تنجم عن هذا بالنسبة للعراق، وذلك بسبب المخابرات التي ستجري، والاتصالات التي ستقع. إن أخذ العراق بهذه السياسة سيضطر في الأخير إذا وقع تضييق دولي، وأنا لا أشك في وقوعه، إلى تسهيل تسفير كثير من اليهود الآخرين الذين يمتّون بصلة لمن سنسهل لهم السفر، ثم إن مثل هذه المسألة كان على الحكومة الحاضرة أن تتصل مع البلاد العربية، وتسعى لتحقيق سياسة موحدة منسجمة بين الجميع لما فيه الخير لكافة الأقطار العربية ومنها العراق. إن الحكومة بعملها هذا عملت أكثر مما طلبه بعض الصهاينة المعروفين، وأذكر أن رجلاً يسمى (إدوين صامويل)، وهو نجل اللورد (هربرت صامويل) الذي كان مندوباً سامياً لبريطانيا في فلسطين لمدة طويلة، هذا الرجل ممن لا يُشك في أنه من أشد أنصار الصهيونية الذي ترك بريطانيا وأتى إلى فلسطين ليصبح مواطناً؛ هذا الرجل كتب مقالاً في مجلة «الشرق الأوسط» الأميركية الصادرة في كانون الثاني [يناير] سنة 1949 عالج فيه ما يقتضي أن يعمل بقضية المواطنين اليهود الموجودين في البلدان العربية، وهو يرى أن مصلحة الجميع هي أن تؤلف هيئة تحت إشراف الأمم المتحدة تنظر في مبادلة اليهود مع العرب في فلسطين، وتصفية أموالهم لصالح الطرفين. فهذا الرجل لم يطلب أبداً فيما أراد تسهيل خروج اليهود بدون أن تتم هذه التصفية لصالح العرب اللاجئين، وكذلك لصالح اليهود. أفما كان من واجب الحكومة على الأقل أن تأخذ بهذا الرأي؟ ففي سياستها التي تضمنتها هذه اللائحة ما يشير إلى أن اليهود سيكونون أحراراً لترك البلاد، وأنتم تعلمون أن تهريب الأموال سيستمر، بينما لا يستطيع العرب نقل أموالهم في فلسطين وهي مجمّدة، وبلادهم محتلة، ومزارعهم مستغلة من قبل اليهود.

سادتي: عندما كنا في الوزارة تقدمت جهة مختصة باقتراح يشبه مواد هذه اللائحة، فبوصفي نائباً عن رئيس الوزراء أمرت برفض هذا الاقتراح وتأجيل الأمر إلى أن تجتمع هيئة من البلدان العربية لتبحث هذه القضية، وتتناول حل هذه المشكلة بصورة عامة شاملة.

أنا لا أدري هل الوزارة المحترمة تعتقد أن قضية فلسطين قد انتهت، وأن جهود العرب لاستردادها أصبحت غير مفيدة ولا مجدية؟ وهل استولى عليها اليأس والقنوط حتى أخذت بالسياسة التي تضمنتها هذه اللائحة، وهي تسهيل إخراج اليهود حتى يذهبوا إلى جهة معادية، ويساعدوا على تقوية جيوش معادية على حساب العرب والعراق؟ ينبغي علينا جميعاً أن لا ننسى فلسطين، وينبغي أن تكون سياستنا السعي لتخليص فلسطين، لا إحداث اختلافات وخلق صعوبات أمامنا. نعم لقد وقعت حوادث مؤلمة ومؤسفة لعرب فلسطين، ولكن ليس معنى هذا أن العرب قد يئسوا من فلسطين وراحوا طعمة لليأس والقنوط، وترك فلسطين لليهود.

قال فخامة وزير الداخلية لم تتقدم جهة عندما كنا بالحكم بلائحة مشابهة لهذه اللائحة. إني لم أقل لائحة، بل قلت إن جهة مختصة طلبت مني أن أوافق على رفع القيود المفروضة على سفر اليهود، ونسهّل لهم السفر كما رمت إليه اللائحة، فرفضت الموافقة عليها.

اهتم فخامة وزير الداخلية بناحية في خطابه أكثر من التردد عليها، والإشارة إليها، وهي لماذا عندما كنتُ مسؤولاً لم أعالج هذه القضية، ولم أعمل ما يقتضي في القضية الفلانية وما أشبه؟

أولاً: هذا الأمر بحد ذاته لا يمكن أن يكون مبرراً لعدم قيام فخامته بما يجب، هذا اذا سلّمنا أن هناك مواضيع قصّرنا في معالجتها.

لهذا يسمح لي فخامته أن أقول كلمتين في هذا الموضوع، لقد أشرت إلى المقال الذي كتبه صامويل، وطلب مني فخامة وزير الداخلية لماذا لم أعمل شيئاً لتحقيق أهداف الاقتراح؟ إن المقال ظهر في مجلة صدرت خلال كانون الثاني [يناير] سنة 1949 ووصلت هنا في شباط [فبراير]، وأنا استقلت في 6-7 كانون الثاني [يناير] قبل اطلاعي على المقال وبقيت مدة خارج الحكم، ثم دخلت الوزارة، فجعلت هذه المسألة وما يتعلق بها من المسائل التي ينبغي على الوزارة أن تعمل بها، وكلمت الإخوان عن الموضوع، إذا لم تخني الذاكرة، أني كلمت فخامة وزير الداخلية لمّا كنا سوية خارج الحكم، وكلمت كذلك بعض المقامات والجهات التي يخصها هذا الأمر، لكن الوزارة التي سبقتنا كانت أيضاً تفكر في هذا الموضوع، وينبغي أن أعلن أنها كتبت في الموضوع إلى بعض الجهات العربية، وعندما زرت مصر في المدة الأخيرة فاتحت الجهات هناك، وأحطتها

علماً بالأمر، فأعارته أهمية، ولهذا لم أقصّر كما يعتقد فخامة وزير الداخلية عندما كنت مسؤولاً.

أمّا عدم معالجة الوزارة السابقة لقضية التهريب والهاربين فكانت تنظر فيها جهة مختصة ولم تسمح لنا الظروف حتى نقرر سياسة حاسمة حازمة لمعالجتها، لكن على كل حال لو تمكنا من البقاء في الحكم فإني لا أشك أننا كنا سنعالج موضوع التهريب في ضوء القوانين والأنظمة، ونكون بعيدين عن مواطن الرضوخ والخنوع لما يريده المستهترون بالقوانين.

أشار فخامة وزير الداخلية إلى أن بعض الدول العربية سهّلت خروج اليهود منها، ومنحتهم سمات لهذا الأمر، وأظنه قصد بصورة خاصة مصر، والذي فهمته عندما كنت في مصر أن مصر لم تسهّل أو تشجع سفر اليهود منها إلى جهة معينة، وكل ما وقع أنها وافقت في حالات استثنائية محدودة على سفر بعض الأسر لا الأفراد إلى خارج مصر، وهذا يختلف كثيراً عما تضمنته هذه اللائحة.

ثم قال فخامة وزير الداخلية إنه لم يمكن انتهاج سياسة موحدة مع البلاد العربية حول هذا الموضوع، فأطلب إليه، هل اتصلت الوزارة بالبلاد العربية، وتبيّن أن هناك صعوبة في تحقيق مثل هذه السياسة؟

أود أن أسأل فخامة وزير الداخلية هل يتصور أو يفكر أن اليهود كانوا يطلبون أكثر مما منحته لهم هذه اللائحة؟

هذه اللائحة منحتهم كل ما أرادوه وهدفوا إليه في الظروف الحالية

وقال فخامة وزير الداخلية إني لو اطلعت على تفاصيل اللوائح التي قدمت إلى مجلس الأمة لوجدت لوائح كثيرة تفوق هذه اللائحة من حيث أهميتها.

أنا لا أشك بأنه تقدمت لائحة من حيث الأهمية التي تمس مصالح العراق والبلاد العربية. فلائحة هذا شأنها بالطبع لا يستغرب إذا قلنا لم تتقدم لائحة مثلها في السابق.

أنا أشكر فخامة وزير الداخلية على تحديد مدلول التعبير الوارد عن الرتل الخامس، وطلب فخامته مني أن أنتبه إلى الملابسات والاختلاطات التي احتواها تفسيري لهذا التعبير، حيث قلت إن هؤلاء اليهود الذين يذهبون إلى فلسطين يشكلون رتلاً خامساً يضر بمصالح العراق، في حين أن النقطة التي نبهني إليها فخامة وزير الداخلية بأن هؤلاء لا يشكلون الرتل الخامس، لأن الرتل الخامس هو الذي يبقى في البلاد، ويجوز

أن هذا الفرق بين التفسيرين عظيم جدير بالأهمية التي أولاها إياه فخامة وزير الداخلية، ورغم هذا أقول من حيث النتيجة إن المدلولين واحد، لأني لمّا قلت وهؤلاء يشكلون رتلاً خامساً، قصدتهم وقصدت أسرهم الذين يتصلون بهم هناك، فيكونون جواسيس ومعاونين لتلك الجهة المعادية. وحلاً للنزاع أنا أوافق على التحديدات التي تفضل بها فخامة وزير الداخلية لمدلول هذا التعبير. أمّا أخذ فخامته علينا ذكر فلسطين وضياعها، فأعتقد في غير محله، ينبغي على كل واحد منا أن يذكر فلسطين على الدوام، وأن لا ينساها في جميع الظروف، أمّا حدوث انتكاسات ووقوع أغلاط من بعض الجهات، ومنها العراق، في قضية تخليص فلسطين، فأمر لا يبرر لنا أن ننسى فلسطين، ونلجأ إلى القنوط واليأس رغم كل الصعوبات والمشاكل التي وقعت، ينبغي أن نعمل لتخليص فلسطين، ولا نبالي بما يجره علينا هذا العزم بالتضحية بكل غال ورخيص.

لهذا أرجو من فخامة وزير الداخلية أن يسمح لنا من وقت لآخر أن نشير إلى فلسطين، ونظهر على الأقل عزمنا على تخليص فلسطين.

الخلاصة لأقوالي هي أنه ما دام أن الحكومة عرفت أن هناك عصابات تشكلت للإخلال بالأمن، وأخذت تهرّب أناساً استهتروا بالقوانين والأنظمة، أرى من واجب الحكومة أن تكافح هؤلاء المستهترين وترغمهم على الخضوع للقوانين والأنظمة، لا أن تقوم بما يسهل عليهم مهمتهم.

أمّا بخصوص الاستعجال في المذاكرة فإن الكلام يكون لا فائدة له.

الملحق 6

تقرير سري عن رأي المبعوثين البريطانيين في قانون إسقاط الجنسية

سري	السفارة البريطانية
رقم 55	بغداد
50/ 8/ 1571	7 آذار/ مارس 1950

سيدي،

1) في برقيتي رقم 117 في 3 آذار/ مارس، بعثت بتقرير فحواه أن الحكومة العراقية حازت موافقة مجلس النواب على قانون يخوّل مجلس الوزراء إسقاط الجنسية عن اليهودي العراقي الذي يرغب باختياره في ترك العراق نهائياً. والآن لي الشرف بأن أرسل نسخة مترجمة عن هذا القانون الذي حصل على موافقة مجلس الأعيان في 4 آذار/ مارس في انتظار المصادقة الملكية.

2) بلّغني رئيس الحكومة، بعد الغداء في 25 شباط/ فبراير، أن مجلس الوزراء يُعدّ مسودة قانون من هذا النوع. وتمنى شخصياً ألاّ يذكر القانون اليهود بالاسم، لكن وزير الداخلية أعلمه بأن هذه قضية مبدئية. وسألت رئيس الحكومة عن عدد الناس الذين قد يشملهم القانون، وعما إذا كان ممكناً أن يغادروا بإصدار أمر إداري، فأجاب بأنه يعتقد أن 6000 أو 7000 شخص سيغادرون، وأن وزير الداخلية يرى أن سَن القانون أمر لا بد منه. وأخبرته أنني كنت دائماً أحبذ فكرة السماح لليهود الراغبين في مغادرة البلد بالسفر. ومع ذلك، فقد بلّغت رئيس الحكومة أن أي قانون يُسَن يجب أن تكون صيغته حذرة، وعلى الحكومة العراقية أن تحرص على تلافي ما يمكن أن يُعتبر أو يُشتمّ منه أنه معاد للسامية في صيغة القانون. لذا طلب رئيس الحكومة رأيي في الموضوع عندما أستطيع درس المسألة من جوانبها كافة.

3) ووفقاً لذلك عملت الترتيبات لمقابلة رئيس الحكومة في 2 آذار/ مارس، وكنت أنوي أن أقدم إليه النقاط التالية:

المصدر: British Public Records, FO 371/82478, EA 1571/8.

1- إن أي قانون يعالج قضية الطائفة اليهودية في العراق من المؤكد أنه سينتشر بصورة واسعة في الصحف العالمية.

2- إذا كانت صيغة فقرات القانون متشددة أو قائمة على التمييز، فستكون الحكومة العراقية هدفاً لهجوم قوي، ولذلك عليها أن تفكر بحذر فيما سيكون جوابها عن ذلك.

3- على الحكومة العراقية أن تدرس ضمن أي شروط سمحت الحكومتان المصرية واللبنانية لسكانهما اليهود بالسفر إلى إسرائيل. وإذا كان في إمكان الحكومة العراقية استنساخ عملية سابقة كانت قد اتخذتها الدول العربية الأُخرى، ولم تكن موضوع جدل، فإن وضعها سيكون أقوى.

4- على الحكومة العراقية أن تدرس الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في قضية الأملاك التي خلفها اللاجئون العرب هناك.

5- إن وضع الحكومة العراقية سيكون أقوى أمام الرأي العام العالمي، إذا ما رفعت القيود في الوقت نفسه عن أولئك اليهود الذين يرغبون في البقاء في العراق، ويمكن إعلان عدم وجود أي قيود قانونية أو إدارية عليهم، شأنهم في ذلك شأن سائر المواطنين العراقيين.

4) استشار رئيس الحكومة أيضاً سفير الولايات المتحدة الأميركية، إلاّ إن الأخير لم يبدِ أي آراء. ومع ذلك، فقد أخبرني أنه شخصياً يوافق على النقاط التي كنت أود أن أقدمها لرئيس الحكومة.

5) في الواقع، لم ألتق رئيس الحكومة الذي كان مشغولاً في البرلمان حتى 4 آذار/ مارس، في وقت كانت مسودة القانون قد حصلت على موافقة مجلس النواب. وعندما اجتمعت به ذكرته بمحادثتنا في 25 شباط/ فبراير، وأخبرته ما كان بودي قوله لو أتيحت لي الفرصة قبل عرض القانون على البرلمان. فما كان منه إلاّ أن شكرني قائلاً إن الحكومة العراقية قررت التعامل مع هذه القضية بالتدريج، ولذلك تم تداول مغادرة اليهود كتعديل على قانون الجنسية القائم، وقد اتُخذ القرار بألاّ تُحدّد في هذه المرحلة كمية الأموال التي في إمكان اليهود الراغبين في المغادرة حملها معهم. بدايةً، فكرت الحكومة في جعلها مئة دينار عراقي، غير أن المغادرين رغبوا في حمل جنيهات إسترلينية. وأضاف أن كمية الأموال التي سيسمح لهم بأخذها تعتمد على معرفة عدد

الذين قرروا المغادرة، وهو أمر من الصعب تحديده في الوقت الحاضر، لكن عندما يُعرف العدد سيتخذ القرار. وهو شخصياً يعتقد أن كمية الأموال المسموح اصطحابها ستتراوح ما بين 50 ديناراً و70 ديناراً عراقياً، وأن الراغبين في المغادرة هم في معظمهم من الفقراء. أمّا فيما يتعلق بقضية الأملاك، فقد كان سعيداً في أن يصارحني بأن ليس هناك أي قيود في الوقت الحاضر على تحويل اليهود الذين هم داخل العراق أملاكهم، على غرار جميع المواطنين العراقيين. كذلك ذكر رئيس الحكومة أن اليهود والمسلمين أبدوا ارتياحهم للقانون (إسقاط الجنسية عن المغادرين)، إذ شعر اليهود بأن هجرة الناقمين ستتيح معاملة حسنة للباقين. وقال إن اليهود الذين سيغادرون لن يكونوا «عديمي الجنسية»، وسيحملون جواز مرور عند مغادرتهم. ومن المحتمل أنه قصد أنهم سيحملون ما يثبت هويتهم الأصلية.

6) قُدِّم القانون كملحق لمرسوم إسقاط الجنسية العراقية (قانون رقم 62 لسنة 1933)، وهاجمه في المجلس حزب الاستقلال على أساس أنه لم يقدِّم حلاً جذرياً للقضية. كما انتقدت عناصر معارضة أُخرى الإجراءات الطارئة التي اتخذتها الحكومة في مناقشة هذا القانون.

7) من «الأسباب الموجبة لهذا القانون» والمرفقة بمسودته عند عرضها على مجلس النواب تقرير فحواه «أن اليهود أخذوا يتذرعون بكل الوسائل غير المشروعة لمغادرة العراق، كما أن بعضهم غادر البلد بصورة غير مشروعة. وبدأت هذه الهجرة وأخذت تتعاظم منذ أن رُفع الحكم العرفي في البلد في كانون الأول/ ديسمبر 1949» (قام بهذا الاقتباس من أجلي رئيس الحكومة كأحد الأسباب في الإجراء العاجل). فوفق القانون العراقي من الممكن أن تؤدي محاولات اليهود مغادرة العراق بطرق غير مشروعة إلى عقاب صارم كتهمة «محاولة الانضمام إلى العصابات الصهيونية في فلسطين.» ومنذ أن رفع قانون الطوارئ العرفي، يجري التعامل مع السفر بطرق غير مشروعة من العراق وفق قانون جواز السفر (رقم 65 لسنة 1932)، والمخالف لهذا القانون يعرّض نفسه لعقاب أقصاه ستة أشهر سجناً، أو لغرامة مالية قدرها مئة دينار عراقي.

8) عدد الذين غادروا بطرق غير مشروعة، يمكن تخمينه فقط، وبحسب متصرف لواء (محافظة) البصرة (اللواء الذي يعبرون منه الحدود في اتجاه إيران)، يُقدَّر هذا العدد بواقع 30-40 شخصاً في اليوم. والذين ينجحون في العبور يصلون إلى طهران،

ومن هناك تنقلهم طائرات في رحلة مباشرة إلى إسرائيل من دون الهبوط في البلاد العربية. وكان اليهود الإيرانيون قد جمعوا أموالاً عبر إقناع الحجاج المسلمين الإيرانيين الذاهبين إلى كربلاء والنجف، بأخذ حوالات مالية من أجل مصروفهم هناك، يقوم بصرفها لهم تجار في بغداد. كذلك كان المهاجرون اليهود يهرّبون الأموال بطرق غير مشروعة. وكان المتصرف أدلى أمام القنصل العام (البريطاني) بأنه احتج لدى وزارة الداخلية على أن القوانين الحالية التي كانت سارية قبل صدور القانون الجديد قد أثرت سلباً في فعالية الإدارة في لواء البصرة بسبب الرشى المغرية التي كانت تُدفع.

9) في رأيي، تبدو أسباب رغبة كثيرين من اليهود في مغادرة العراق واضحة من الرسالة رقم 236 والمؤرخة في 12 ديسمبر/ كانون الأول 1949. وعلى الرغم مما ذكره رئيس الحكومة أن القيود الإدارية على اليهود رُفعت كلها، فإن وطأتها استمرت عملياً لا إدارياً، ويمكن أن تتواصل آثارها فترة أطول. وعلى سبيل المثال، فإن اليهود مُنعوا بصورة عامة من العمل في الوظائف الرسمية، ونادراً ما كان يُمنح الجدد ترخيصاً لمزاولة المهن، وضاقت فرص العمل الحر في التجارة، كما كان هناك خشية دائمة من إعادة فرض الأحكام العرفية التي من الممكن أن تعرّض الطائفة اليهودية لمعاملة غير عادلة، كما حدث خلال الفترة 1948 - 1949.

10) وفي قناعتي، حالياً، أن رأي رئيس الحكومة في أن الطرفين، مسلمين ويهوداً، مرتاحان للقانون الجديد هو صحيح، ولو أن بعض القوميين ينتقده بحجة أن ثمة فقرات تميل كثيراً إلى مصلحة اليهود، بينما هناك تخوُّف بين عدد من اليهود (المغادرين) مما سيحدث لأملاكه أو لعائلته الباقية (في العراق).

أتشرف مع أسمى الاحترام والتقدير

سيدي

بتواضع

خادمك المطيع

هامفري تريفليان

الملحق 7

تقرير سري أعدته سفارة الولايات المتحدة الأميركية
عن هجرة الطائفة اليهودية في العراق

Airgram/ برقية جوية

بغداد
8 مارس/آذار 1949

سرّي
وزير الخارجية
واشنطن

ما يلي هو رد السفارة على الأسئلة الأربعة التي ضمّنتها وزارة الخارجية رسالة أبرقتها جواً بتاريخ 7 شباط/فبراير 1949 في الساعة 8:50 صباحاً بشأن الطائفة اليهودية في العراق:

1. ما هو الموقف الذي ستتخذه الحكومة العراقية حيال هجرة الطائفة اليهودية؟

هناك قلة من القوميين المتطرفين تطرح فكرة التخلص من جميع اليهود في العراق. ومع ذلك، فإن أي حكومة يمكن تأليفها في المستقبل المنظور ستمتنع من السماح للطائفة اليهودية بالهجرة. فالقيادة المسؤولة تعترف بأن هجرة جماعية ليهود العراق الذين يؤدون دوراً بارزاً في مجالات الأعمال والمال في العراق ستعطل اقتصاد البلد جدياً وتعرّض وضعه المهتز أصلاً للخطر وعدم الاستقرار.

2. ماذا سيكون التوجه العام للطائفة اليهودية بشأن احتمال الهجرة؟

في الواقع، من المستحيل الإجابة عن هذا السؤال بالاعتماد على أي قاعدة من دون القيام بعملية مسح تفصيلية لآراء مختلف الفئات بحسب كل من الدخل، والعمر، وتوجهات كل مجموعة منها (على سبيل المثال، مَن يتبع نمط الحياة الأوروبي في مقابل الشرقيين)، والفئات المهنية المتعددة وغيرها التي تتكون منها الطائفة اليهودية.

المصدر: British Public Records, FO 371/75152, E 1571/93.

تقديرات السفارة التقريبية لموقف الطائفة اليهودية من احتمالات الهجرة إلى فلسطين هي كالتالي:

أ. لن يقبل الكهول والزعماء الدينيون والحاخامون وأتباعهم، في الوقت الحاضر، أو في المستقبل المنظور، التخلي عن مواقعهم الثابتة والمتجذرة في العراق، والاستعاضة عنها بمستقبل جديد غير واضح في فلسطين.

ب. أمّا المتنفذون اليهود في المجالين المالي والتجاري، والذين أصبحت لديهم عادات أوروبية، فهم ينقسمون إلى فئتين: 1- أولئك الذين يتعاطفون مع الدولة الصهيونية، أو ممن يبالغون في الخوف من إمكان وقوع أعمال ضدهم في المستقبل، ربما يرغبون في السفر إلى فلسطين حتى لو كلفهم الأمر تضحيات كبيرة؛ 2- أولئك الذين لا يتماثلون مع دولة إسرائيل ويعتبرون أنفسهم عراقيين (ربما هم الأكثرية)، سيفضلون في الغالب البقاء في مواقعهم المريحة نسبياً والممتازة اقتصادياً في العراق، على أن يذهبوا إلى مستقبل غير مضمون في إسرائيل.

ج. إن كثيرين من الشباب من فئة ذوي الياقات البيضاء الذين لا يتجاوز عمرهم ثلاثين عاماً ولا زالوا في بداية حياتهم العملية، ربما يفكرون في الهجرة إلى إسرائيل أملاً بالحصول على فرص أفضل مما لديهم في العراق.

د. إن كثيرين من بضع مئات من الموظفين المسرّحين من وظائفهم في الحكومة العراقية، أو في المرافق العامة، مثل سلطات ميناء البصرة وشركة النفط العراقية، نتيجة اشتراك العراق في الحرب ضد اليهود في فلسطين، سيرغبون في الهجرة إلى إسرائيل.

هـ. من المستبعد أن يكون صغار التجار والحرفيون معنيين بالهجرة إلى إسرائيل إلاّ إذا دعاهم إليها زعماؤهم الدينيون ووجهاء الطائفة من رجال الأعمال (الذين جرى تقدير مواقفهم من الهجرة أعلاه)، وقاموا بدعاية مكثفة لإقناعهم.

تعتمد كل تقديراتنا المذكورة أعلاه على افتراض أن الحرب الدائرة رحاها في فلسطين ستتوقف، وأن تسوية سياسية ما بشأن الخطوط التي أقرتها الأمم المتحدة في الجمعية العامة في قرارها المؤرخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948 سيتم تطبيقها. كذلك يمكن

وصف موقف الحكومتين العراقيتين، برئاسة كل من مزاحم الباجه جي ونوري السعيد، من الطائفة اليهودية بصورة عامة بأنه معقول ومعتدل.

تُعدّ أقوال مزاحم الباجه جي عن الموضوع في الرد على صادق البصام (في29 أيلول/ سبتمبر 1948) جديرة باقتباسها، إذ قال: «إن اليهود مواطنون عراقيون. وليس هناك من سياسة تتبناها الحكومة ضدهم. وإذا كان البصام يعتقد أن الأحكام العرفية (أُعلنت) لفرض الاستبداد ومكافحة اليهود، فنحن لا نوافقه في الرأي. وإذا كان الخلاف معنا هو في شأن سياسة كهذه، فنحن فخورون بمعارضته، لأن الاستبداد لم يكن يوماً أداة صالحة لإدارة الدولة.»

يتخوف اليهود العراقيون من محاولة إسرائيل توسيع حدودها الحالية عبر أعمال عدوانية، وفي حال حدوث ذلك، سيتغير موقف العراق تجاه الطائفة اليهودية وتتدهور معاملة اليهود جدياً إلى الأسوأ، وهو أمر سيجعل القسم الأكبر منهم يتخذ قراراً بالهجرة ومواجهة أخطار ناجمة عن عدم وضوح مستقبله في إسرائيل.

في كلمات أُخرى: ستتأثر رغبة الطائفة اليهودية في الهجرة كثيراً بالسلوك الذي ستنتهجه إسرائيل من حيث مدى العدوانية والعناد اللذين ستظهرهما في المستقبل. كما أن الهجرة وعدمها يتوقفان على الحدّ الذي يمكن أن تصل إليه حالة عدم الاستقرار في فلسطين والشرق الأوسط إذا ما واصلت إسرائيل سياستها التوسعية. آنذاك، سيُصاب اليهود العراقيون بكثير من العجز وعدم القدرة على عمل شيء. وفي النهاية، سترحب الطائفة ككل بإمكان الهجرة. أمّا إذا اتبعت إسرائيل سياسة معتدلة، ووافقت على تسوية سلمية معقولة يتقبلها العرب، فلن يهاجر سوى عدد قليل من أفراد الطائفة اليهودية في العراق.

3. ما هي أضرار العراق اقتصادياً إذا ما تمت هجرة الطائفة اليهودية؟

مدى الأضرار الاقتصادية التي ستسببها هجرة الطائفة اليهودية مختلف في شأنه. ومع ذلك، فإن العوامل الأساسية التي توجب التفكير في محاولة تكوين رأي عن هذا الموضوع هي كالتالي:

أ) الأضرار المحتملة في تجارة الاستيراد:

إن نسبة عالية (75٪ تقريباً) من تجارة الاستيراد في العراق تتولاها شركات

يهودية. وستهيمن حال من الفوضى على هذه التجارة عدة سنوات نتيجة إغلاق هذه الشركات. فهناك عدد قليل من العراقيين المسلمين فقط يملك رأس المال الكافي والمهارة الضرورية في القضايا المالية، والرغبة في القيام بتوظيفات كبيرة نسبياً وطويلة الأمد في الاستثمارات كتلك المطلوبة في أعمال الاستيراد في البلد، والقادرة على سد الفراغ الذي ستتركه الطائفة اليهودية بنزوحها.

ب) الأضرار المحتملة في تجارة التصدير:

أمّا في قضية تجارة التصدير، فربما يكون الضرر أقل ما دام الجزء الكبير من هذه التجارة، وهو منتوجات زراعية في الغالب، في أيدي العرب والأجانب.

ج) التسويق الداخلي للبضائع المستوردة:

يمكن أن ينخفض التسويق الداخلي للبضاعة المستوردة إلى درجة الخطر بما أن القسم الكبير (نحو 50٪) من المستوردين وتجار الجملة والمفرّق الذين يتعاملون مع البضاعة المستوردة هو من اليهود.

د) الضرر المحتمل في تمويل الأعمال الصغيرة:

تُمارَس نسبة كبيرة من التجارة الداخلية في العراق بمساعدة «الصرافين» (مقرضو الأموال)، وأكثريتهم من اليهود الذين يموّلون رأس المال المطلوب في الأعمال الصغيرة، وأيضاً يمولون أصحاب الحوانيت، والمتعاملين في الإنتاج الزراعي، إلخ. وفي حال نزوح هؤلاء «الصرافين» عن العراق، فإن كثيراً من الأعمال التجارية في البلد سيعمه الارتباك والفوضى.

هـ) الضرر المحتمل فيما يتعلق بقيمة العقارات والأراضي في بغداد:

يملك اليهود قسماً كبيراً من أماكن السكن الحديثة والمحال التجارية في بغداد. وحين يباشرون عرض مبانيهم للبيع بأسعار متدنية، سيهبط مؤشر الأسعار في سوق العقارات في بغداد إلى الحضيض.

و) الأضرار المحتملة نتيجة هجرة الموظفين اليهود من ذوي الياقات البيضاء:

حتى قبل اندلاع الأعمال العدوانية في فلسطين، ارتأى كثير من المسلمين أن اليهود ملائمون للغاية في الأعمال الكتابية، واعتُبر وجودهم أمراً لا بد منه

من أجل إنجاز الأعمال الإدارية بكفاءة. لذا، كان القائمون بالأعمال الكتابية من موظفي الخدمة المدنية والبنوك والمؤسسات التجارية وشركات البترول بصورة رئيسية من اليهود. ومع أن المسلمين والمسيحيين تولوا هذه الوظائف عندما طُرد عدد غير قليل من اليهود منذ 15 أيار/مايو من وظائفهم، إلاّ إن كفاءة هؤلاء، وخصوصاً المسلمين، كانت متدنية للغاية مقارنة باليهود.

وعلى الرغم من هذا فإن عدداً لا يستهان به من الموظفين اليهود ما زال يعمل في شركات يهودية وغير يهودية، وإذا ما غادروا كلهم وسافروا إلى فلسطين، فستتراجع كفاءة عدة مؤسسات وأعمال تجارية عراقية.

نستنتج من ذلك أن الاقتصاد العراقي سيتضرر من فقدان طائفته اليهودية، إذ إنها الأكثر بروزاً في المجال التجاري، كما أنها تتميز بالمرونة والذكاء، وهي المجموعة الأكثر تقدماً في الاقتصاد العراقي ككل. أمّا مدى الضرر الذي سيحدثه هذا العامل فيصعب التنبؤ به، لكنه سيظهر واضحاً في حال هجرة الطائفة فيما يلي:

أ. سيضطرب استيراد البضائع المصنَّعة بصورة كبيرة عدة أعوام، الأمر الذي سيجلب أخطاراً جدية على استقرار البلد.

ب. سيتضرر التصدير بشكل أقل حدة.

ج. ستطال عمليات تسويق البضائع المستوردة حالة من الارتباك والفوضى.

د. ستواجه عدة أعمال صغيرة صعوبات جمة في تمويل أعمالها.

هـ. ستتدنى قيمة الأراضي والعقارات كثيراً في بغداد.

و. ستنعكس خسارة المستخدمين اليهود من ذوي الياقات البيضاء في الوظائف سلباً على عمليات كثير من الشركات الإسلامية والأجنبية المهمة.

هذه العوامل كلها مجتمعة ستنعكس، على الأرجح، سلباً لا على الاقتصاد فحسب، بل أيضاً على استقرار العراق الداخلي وأمنه بصورة عامة.

4. التقديرات الحالية لحجم الطائفة اليهودية

ليس هناك إحصاءات رسمية منشورة (وحتى لم تظهر بطريقة أُخرى) منذ عدة سنوات. أمّا تقدير السفارة الحالي التقريبي فهو كالتالي:

اليهود في المدينة: 120.000 نسمة (لربما 90.000 في بغداد و30.000 في المدن الأُخرى)؛

عدد اليهود في الأرياف الذين أصبحوا عراقيين كلياً أو جزئياً، ولا يعتبرون أعضاء في الطائفة، يقدر بـ:

60.000

المجموع 180.000

الملحق 8

خلاصة المراسلات بين وزارة الخارجية البريطانية
والمبعوثين البريطانيين في المنطقة
بشأن الاقتراح المقدم لتبادل السكان
بين يهود العراق واللاجئين العرب

خريف سنة 1949

في 5 أيلول/سبتمبر سألنا المبعوثين في بغداد، ومبعوثي دائرة الشرق الأوسط البريطانية في القدس وتل أبيب، عن رأيهم في تشجيع التوصل إلى اتفاقية يُنقل اليهود بمقتضاها إلى إسرائيل ويستلمون التعويضات عن أملاكهم من الحكومة الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه يُنقَل عدد مساو تقريباً من اللاجئين العرب للاستقرار بالعراق. الإجابات عن تلك الرسائل من المواقع تم استلامها الآن. وعلى ما يبدو هناك إجماع على عدم تشجيع استبدال يهود عراقيين بلاجئين عرب، مع أن هناك اعترافاً بأن مشروعاً كهذا سيكون له بعض الفوائد.

وكانت النقاط الأساسية التي أثيرت هي التالية:

1. الصعوبات في تحقيق تقدم بشأن التعويضات، إذ ورد من المبعوثين في تل أبيب أن إسرائيل لا ترغب في تعويض اليهود العراقيين القادمين إلى البلد في ظل الوضع الحالي للميزانية الوطنية، وأن العراق، بدوره، لن يسمح لهم بنقل أملاكهم.
2. يمكن أن ينجم عن عملية «التبادل السكاني» طرد اليهود العراقيين. فالتقارير تشير إلى اضطهادهم حالياً، كما أن حكومة جلالته لا ترغب في أن تكون مسؤولة عن عمليات عنف ضدهم. والأهم من ذلك، ثمة تخوف من انتشار الإجراءات المتخذة ضد اليهود في بلاد أُخرى في الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد بيَّن المبعوثون في بغداد أن مجرد قبول المسؤولين العراقيين اقتراح التبادل لا يعني بالضرورة تبنيهم عدم حق اليهود في البقاء في العراق.

المصدر: British Public Records, FO 371/75152, E 13371.

3. اقتصادياً، إسرائيل ليست في حاجة إلى أهل المدن الذين يشكلون الأغلبية الساحقة ليهود العراق، وخصوصاً إذا أُجبروا على القدوم من دون أموالهم. ومع ذلك، فإن المبعوثين في تل أبيب يعتقدون أن إسرائيل ربما ستسمح بدخول أي يهودي عراقي يرغب في الهجرة إليها.
4. طبعاً، يؤمن المبعوثون في تل أبيب بأنه في حال عدم تصاعد الاضطهاد ضد اليهود في العراق، سيكون بقاؤهم خيراً لهم من مجيئهم إلى إسرائيل. ويقول المبعوثون في القدس إن إسرائيل غير مهتمة بمصابهم، ومن الممكن أن يعانوا مشقات كثيرة نتيجة التبادل، وسيستغلون تلك الأوضاع بوضع اللوم على حكومة صاحب الجلالة.
5. بيّن المسؤولون في بغداد أنهم ليسوا متحمسين بصورة خاصة لمجيء لاجئين عرب في أي حال، وأن هؤلاء قد لا يكون في استطاعتهم ملء الفراغ الذي سيتركه اليهود برحيلهم فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي. وفي الواقع، فإن العرب الفلسطينيين هم في معظمهم مزارعون، وإن اليهود العراقيين في أغلبيتهم من سكان المدن، ولذا تبدو عملية تبادل السكان غير مجدية من الناحية الاقتصادية بحسب وجهتي نظر الطرفين.
6. اقتصادياً وعسكرياً، قد ترغب إسرائيل في إبقاء مجموعات من اليهود في الدول العربية، وخصوصاً أنها تحاول، وفق اقتراحات دائرة الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية (BMEO)، تبني سياسة «الاندماج الاقتصادي» في الشرق الأوسط.
7. يمكن أن يؤدي إقصاء بعض أقليات معينة إلى منطقة أكثر استقراراً إلى علاقات أفضل في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار تشير دائرة الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية إلى الاتفاق اليوناني- التركي بشأن تبادل السكان مثالاً لذلك. لكنه يمكن أن يجلب أيضاً تأثيراً عكسياً يتمثل في زيادة التعصب القومي.

تُعتبر الحجج الاقتصادية ضد استبدال يهود العراق باللاجئين العرب قوية. فالخسارة ربما تطال العراق وإسرائيل واليهود العراقيين نتيجة عملية التبادل. أمّا اللاجئون العرب فهم الرابحون الوحيدون. ومع ذلك، فإنني أعتقد أنها صفقة جيدة يجب أخذها في الاعتبار، ذلك بأن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة، في الإمكان إيجاد حلول لها إذا ما تم التبادل برعاية هيئة دولية. وفي حال توصل العراق وإسرائيل إلى اتفاق على التبادل السكاني، فمن الممكن أن يرحب الجانبان بمساعدة هيئة كهذه.

أمّا الحجج السياسية فكلها، كما يتضح لي، تدعم التبادل. والحجج الأساسية هي التالية:

أ. لا يمكن للحكومة الإسرائيلية في الغالب أن ترفض قبول اليهود العراقيين حتى لو أرادت ذلك، ولعل نفوذنا في تل أبيب من القوة بحيث يحول دون استغلال الوضع لتوجيه اللوم إلى حكومة صاحب الجلالة على الأوضاع القاسية التي سيواجهها اليهود في رحيلهم (الفقرة 4 أعلاه).

ب. إن رفض الحكومة الإسرائيلية قبول اليهود لا بد من استغلاله لمنعها من استخدام اليهود العراقيين في المستقبل في سياسة «الاندماج الاقتصادي» في الشرق الأوسط بزعامة إسرائيل (الفقرة 6 أعلاه).

ج. إن «الاندفاع القومي» ظاهرة ستستمر فترة طويلة في الشرق الأوسط. وبصورة عامة، فإن التخلص من أقليات متعبة سيخفف بدلاً من أن يشعل مزيداً من اللهب. وفي الوضع الحاضر، فإن اتهام اليهود العراقيين بالإثارة والهياج صحيح في الغالب، وفي الإمكان أن تستغل إسرائيل هذا الأمر في أي وقت، مدعية أن اليهود العراقيين مضطهدون على الأقل على أيدي الرعاع، وهو أمر صحيح أيضاً. ولا يوجد شيء في رأيي أكثر تعمداً لعرقلة عملية التسوية بين إسرائيل والعرب من هذا.

نتيجة

«ما من شيء يجب عمله لإعاقة اتفاق سلمي بين العراق وإسرائيل يؤدي إلى مقايضة اللاجئين العرب باليهود العراقيين. ومع ذلك، يجب ألاّ نضغط على العراقيين ولا على الإسرائيليين للمبادرة إلى العمل على ذلك. وإذا ما طُرِح السؤال علينا نجيب بأنه يجب أن يُترك هذا الأمر للحكومتين المعنيتين.»

ج. ج. شيرينغهام

«أتفق مع المستر شيرينغهام على أن جوهر المشروع هو التوصل إلى اتفاق مسبق بين العراق وإسرائيل، وإلى أن يحدث مثل هذا الاتفاق، علينا تجنُّب الخوض في هذا الموضوع.»

أ. م. وِليامز

الملحق 9

قانون رقم 5 لسنة 1951

مراقبة وإدارة أموال اليهود
الذين سقطت عنهم الجنسية العراقية

بعد الاطلاع على المادة الـ 23 المعدلة من القانون الأساسي وبموافقة مجلسي الأعيان والنواب واستناداً إلى الحقوق المفوضة إلينا أصدرنا القانون الآتي نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم.

المادة الأولى: يقصد بالتعابير الآتية المعاني الواردة إزاءها:

الوزير: وزير الداخلية.

الأمين العام: الشخص الذي يُعيّن بقرار من مجلس الوزراء للقيام بالأعمال المعنية في هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبه.

الشخص المسقطة عنه الجنسية العراقية: كل عراقي سقطت عنه الجنسية العراقية بموجب القانون رقم 1 لسنة 1950.

الأموال: تشمل الأموال غير المنقولة العائدة للشخص المسقطة عنه الجنسية، أو التي تحت حيازته بطريقة التأمين أو الإيجار أو الرهن أو بأية طريقة أُخرى، وثمن بيعها، وبدل رهنها، وتأمينها، وإيجارها وإنماءها، والحقوق المترتبة لها الأمانات والديون والنقود والعملات والأسهم، وليست الشحن والحوالات والسندات التابعة للتحويل وأي حق عيني أو شخصي يعود له.

المادة الثانية:

أ - تجمد أموال الأشخاص المسقطة عنهم الجنسية العراقية ولا يجوز التصرف بها بأي نوع من أنواع التصرف اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون، ويجري التصرف بها وفق أحكامه والأنظمة التي تصدر بموجبه.

المصدر: «الوقائع العراقية»، العدد 2938، 10/ 3/ 1951.

ب - تؤسس دائرة الأمانة العامة لمراقبة وإدارة أموال الأشخاص المسقطة جنسيتهم برئاسة الأمين العام وفق ملاك يقرره مجلس الوزراء، وتكون رواتب موظفي هذه الدائرة والمصاريف التي يقتضي صرفها وفق هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبه من الأموال التي تحت تصرف الأمين العام.

المادة الثالثة: تصدر أنظمة لفرض تنفيذ هذا القانون في الأمور الآتية:

أ. صلاحيات الأمين العام وسلطاته، وكيفية إدارة الأموال والمحافظة عليها والتصرف بها وتجميدها وتصفيتها.

ب. الواجبات المترتبة على الأشخاص الحقيقية والخدمية وذوي العلاقة والدوائر الحكومية والشبه الرسمية والموظفين في كيفية التصرف بالأموال العائدة للأشخاص الساقطة عنهم الجنسية.

المادة الرابعة: تكون المعاملات والعقود التي يجريها الأمين العام والقرارات التي يصدرها بمقتضى هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبه صحيحة.

المادة الخامسة:

أ. كل شخص خالف أحكام هذا القانون والأنظمة التي تصدر بموجبه، أو الأوامر والتعليمات الصادرة بموجبها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على أربعة آلاف دينار أو بهما.

ب. لا تمنع العقوبات المبيّنة في هذا القانون طلب ما يترتب من الضمان الناتج من الأضرار التي ولدتها المخالفات من المخالف، وللأمين العام أو من ينيبه أن يقيم الدعوى ويطلب الضمان من المسبب سواء كان مع الدعوى الجزائية أو في الخدمة المختصة مستقلاً.

المادة السادسة: لا يعتبر بعد نفاذ هذا القانون تصرفات أي شخص - عدا الأمين العام - في الأموال العائدة إلى الشخص المسقطة عنه الجنسية، وكل تصرف من هذا القبيل يدوّن باطلاً.

المادة السابعة: كل ذي علاقة يجد في مقررات الأمين العام ما يسمى بحقوقه أن يستأنف

قراره لدى الوزير خلال شهر من تاريخ صدور القرار، والقرار الذي يصدره الوزير يعتبر قطعياً.

المادة الثامنة: ينفَذ هذا القانون من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة التاسعة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر جمادى الثاني سنة 1370 واليوم العاشر من شهر مارس [آذار] سنة 1951.

هيئة النيابة

محمد الصدر
مصطفى العمري
وزير بلا وزارة
شاكر الوادي
وزير الدفاع
حسن سامي تاتار
وزير العدلية

حسين بن علي
عمر نظمي
وزير الداخلية
محمد حسن كبه
وزير بلا وزارة
عبد الوهاب مرجان
وزير المالية
عبد المجيد محمود
وزير الاقتصاد

جميل المدفعي
نوري السعيد
رئيس الوزراء ووكيل وزارة الخارجية
ماجد مصطفى
وزير الشؤون الاجتماعية
ضياء جعفر
وزير المواصلات والأشغال
خليل كنة
وزير المعارف

(لم تذكر أسباب موجبة)

الملحق 10

نظام رقم 3 لسنة 1951

نظام مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم (5) لسنة 1951، واستناداً إلى السلطة المفوضة لنا بموجب المادة 23 المعدلة من القانون الأساسي، وبناء على ما أقره مجلس الوزراء، أمرنا بوضع النظام نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم.

المادة الأولى: للأمين العام استعمال السلطات الآتية:

أ. وضع اليد على جميع الأموال العائدة للشخص المسقطة عنه الجنسية وإدارتها والتصرف بها وتصفيتها وفق أحكام القانون المذكور وهذا النظام.

ب. تمثيل الشخص الساقطة جنسيته أمام المحاكم والدوائر الرسمية وغيره، أو توكيل آخر لتمثيله أمامها.

ج. تعيين أمناء لإدارة الأموال العائدة لمن سقطت عنه الجنسية.

د. تصفية الأعمال أو المحال التجارية العائدة للشخص الساقطة عنه الجنسية وتعيين أمناء لهذا الغرض، ودفع ما يقتضي لذلك من الرواتب والمصروفات.

هـ. التوقيع على جميع المعاملات التي تقتضيها إدارة أو تصفية الأموال أو تجميدها حسب أحكام هذا القانون.

و. القيام مقام من أُسقطت عنه الجنسية في الشركات التي لم تنته مدتها أو التي لا يرى موجباً لفسخها أو إنابة غيره لهذا الغرض، وكذلك القيام مقامه في كل ما له من حقوق وفق هذا النظام.

ز. تسلّم الأموال العائدة للشخص المسقطة عنه الجنسية، وكذلك تسلم بوليصات الشحن والوثائق التي تعود إلى الشخص المسقطة عنه الجنسية والتصرف بها

المصدر: وزارة العدلية، «مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1951» (بغداد: مطبعة الحكومة، 1952).

وفق أحكام هذا النظام.

ح. دفع النفقات الشرعية التي تفرضها المحاكم المختصة لمن يعيلهم الشخص المسقطة عنه الجنسية من أمواله، إذا لم يكن لهم معيل ولم تكن لهم موارد للمعيشة، وكذلك دفع نفقات الإعاشة والسفر للشخص المسقطة عنه الجنسية ومن يعيله من أموال إلى حين تسفيره.

ط. تفتيش الدفاتر والقيود والأوراق العائدة لأي شخص حكمي أو حقيقي يعتقد الأمين العام لسبب معقول أن في حوزته أو تحت تصرفه أموالاً تعود للشخص المسقطة عنه الجنسية وله أن ينيب غيره لإجراء هذا التفتيش.

ي. أية إجراءات وصلاحيات أُخرى يقرر مجلس الوزراء من وقت لآخر إعطاءها إلى الأمين العام لفرض هذا النظام.

المادة الثانية: للأمين العام بيع غير المنقول من الأموال العائدة للشخص المسقطة عنه الجنسية في الأحوال الآتية:

أ. دفع الحقوق المترتبة عليه للخزينة ودوائر الحكومة وإيصالات الماء والكهرباء والبلديات وسائر الدوائر الشبه رسمية.

ب. أداء الديون الثابتة عليه بموجب ختم مكتسب الدرجة القطعية مستند إلى سند مصادق عليه من الكاتب العدل قبل نفاذ القانون رقم (5) لسنة 1951، أو لإنجاز معاملة الرهن والتأمين الموثقة بسند طابو صادر قبل نفاذ هذا النظام.

ج. إذا كانت مائلة للانهدام أو انتفت المنفعة من استغلالها.

د. أداء النفقة المترتبة عليه حسب أحكام الفقرة (ح) من المادة السابقة.

هـ. أداء أي مصروف أو أجرة بمقتضى هذا النظام.

المادة الثالثة: إذا اقتنع الأمين العام أن الشركة المؤسسة من قبل الساقطة عنه الجنسية العراقية، أو التي له فيها أسهم فيها ضرر بيّن، أو أن استمرارها يؤدي إلى تهريب الأموال من العراق، أو أن بقاءها لا يتفق مع أغراض القانون رقم (5) لسنة 1951 وهذا النظام، أو أن هناك أحد الأسباب القانونية، فله أن يطلب فسخ الشركة وتصفيتها، وكذلك له أن يتصرف في الأسهم حسب الأحكام القانونية.

المادة الرابعة: مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة (2) على الأمين العام أن يجمّد جميع

الأموال التي تعود إلى الشخص الساقطة عنه الجنسية، وأن يمتنع عن إخراج أي جزء منها من العراق، ويمتنع أيضاً عن إجراء أية معاملة عليها إلاّ للأغراض المبيّنة في هذا النظام.

المادة الخامسة: على كل صيرفي أو مصرف وكل شخص حقيقي أو حكمي وعلى دوائر الحكومة الرسمية وشبه الرسمية مراعاة ما يأتي:

أ. على كل شخص بحوزته أو تحت تصرفه أموال غير منقولة تعود إلى الشخص الساقطة عنه الجنسية، سواء كانت تلك الأموال تحت تصرفه بطريق الوكالة أو الأمانة أو الإعارة، أن يمتنع من التصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرف، وعليه أن يقدّم إلى الأمين العام خلال عشرين يوماً من نفاذ هذا النظام بياناً يوضح فيه نوع تلك الأموال ومفرداتها ورقمها ومحلها وسندات الطابو - إن وُجدت - ويقدّم تعهداً خطياً بعدم التصرف بها.

ب. إذا كانت الأموال غير المنقولة تحت حيازة شخص بطريق الاشتراك أو الرهن أو التأمين أو الإيجار فعليه أن يمتنع عن إجراء أية معاملة عليها، وأن يقدّم البيان المذكور في الفقرة السابقة خلال المدة المعينة فيها، ويقدّم الإيضاحات التي يطلبها منه الأمين العام، وأن يتبع التعليمات التي يصدرها الأمين العام في كيفية التصرف بها.

ج. كل صيرفي وكل شخص بحوزته نقود عراقية أو أجنبية أو عملات أو أمانات أو سندات أو أوراق قابلة للتحويل أو أسهم أو أية أموال أُخرى - عدا غير المنقولة - تعود إلى الشخص الساقطة عنه الجنسية، عليه أن يمتنع من إجراء أية معاملة عليها أو إخراجها من حوزته بأية طريقة كانت، وأن يقدّمها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ هذا النظام إلى الأمين العام، وأن يقدّم له التفصيلات التي يطلبها منه.

د. كل مصرف توجد لديه نقود عراقية أو أجنبية أو عملات أو أمانات أو سندات أو أسهم أو أية أموال تعود للشخص المسقطة عنه الجنسية عليه أن يمتنع من التصرف بها، أو إجراء أية معاملة عليها من تاريخ نفاذ هذا النظام، وعليه أن يقدم إلى الأمين العام خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذه قائمة تتضمن أنواع تلك الأموال ومفرداتها ومقدارها مع ما لديه من ملاحظات، وأن يحفظ

تلك الأموال لديه، وأن يجري التصرف بها حسب التعليمات التي يتلقاها من الأمين العام.

هـ. على دوائر الطابو أن تمتنع اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا النظام عن إجراء أية معاملة تعود إلى الشخص المسقطة عنه الجنسية على الأموال غير المنقولة العائدة له، أو التي تحت حيازته، ما لم تتلق أمراً من الأمين العام، وعليها أن تجري التصرف بها حسب ما يقرره.

و. على دوائر الكمارك [الجمارك] والمكوس والأموال المستوردة وغيرها من دوائر الحكومة الرسمية والشبه رسمية أن ترسل إلى الأمين العام جميع الأموال وقوائم الشحن وغيرها من الأوراق التجارية التي تعود إلى الشخص الساقطة عنه الجنسية خلال مدة عشرة أيام، وأن لا تجري عليها أية معاملة أو تصرف اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا النظام، ويجري التصرف في هذه الأموال حسب التعليمات التي يصدرها الأمين العام.

المادة السادسة: ينفّذ هذا النظام من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة السابعة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا النظام.

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر جمادى الثاني سنة 1370 واليوم العاشر من شهر مارس [آذار] 1951.

هيئة النيابة

محمد الصدر	حسين بن علي	جميل المدفعي
مصطفى العمري	عمر نظمـي	نوري السعيد
وزير بلا وزارة	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
شاكر الوادي	محمد حسن كبه	ماجد لطفي
وزير الدفاع	وزير بلا وزارة	وزير الشؤون الاجتماعية
حسن سامي تاتار	عبد الوهاب مرجان	ضياء جعفر
وزير العدلية	وزير المالية	وزير المواصلات والأشغال
عبد المجيد محمود		خليل كنة
وزير الاقتصاد		وزير المعارف

الملحق 11

قانون رقم 12 لسنة 1951
ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة
عنهم الجنسية العراقية رقم 5 لسنة 1951

بموافقة مجلسي الأعيان والنواب أمرنا بوضع القانون الآتي:

المادة الأولى: تُجمد من تاريخ نفاذ هذا القانون أموال اليهود العراقيين الذين غادروا العراق بجواز سفر اعتباراً من اليوم الأول من سنة 1948، وتطبّق عليهم أحكام القانون رقم 5 لسنة 1951 والأنظمة الصادرة والتي تصدر بموجبه.

المادة الثانية:

أ. كل عراقي من اليهود تشمله المادة الأولى عليه أن يعود إلى العراق خلال شهرين من تاريخ البيان الذي يصدر وفق الفقرة الآتية.

ب. على البعثات الدبلوماسية والقنصلية العراقية في الممالك الأجنبية، أو من يرعى حقوق العراقيين فيها من الهيئات الدبلوماسية والقنصلية، أن تنشر بياناً في إحدى صحف عاصمة تلك المملكة تطلب فيه مَن تشملهم أحكام الفقرة السابقة الرجوع إلى العراق خلال شهرين اعتباراً من تاريخ نشر ذلك البيان.

ج. كل من تنطبق عليه أحكام الفقرة السابقة ولم يرجع إلى العراق في المدة المبينة بالبيان يعتبر وكأنه ترك العراق نهائياً وتسقط عنه الجنسية العراقية اعتباراً من تاريخ انتهاء تلك المدة، وتطبق بحقه أحكام القانون رقم 5 لسنة 1951 والأنظمة الصادرة والتي تصدر بموجبه.

د. إذا عاد إلى العراق قبل انتهاء المدة تُعاد إليه أمواله المجمّدة بعد خصم مصاريف الإدارة التي يقررها الأمين العام وما صرفه لتنفيذ أغراض القانون.

المادة الثالثة:

أ. يستثنى من أحكام الفقرة ج من يثبت خلال المدة المصرح بها فيها أن بقاءه

المصدر: «الوقائع العراقية»، العدد 2949، 22/ 3/ 1951.

خارج العراق يستند إلى أحد العذرين التاليين:

1. إذا كان مريضاً في مستشفى، أو كان مع مريض في مستشفى من أصوله أو فروعه حتى الدرجة الثالثة (الثالثة الداخلية)، أو زوجه، ويمنعه المرض من السفر وتأييد ذلك بشهادة طبية من دائرة مختصة معترف بها.
2. إذا كان في مراحل الدراسة ولم يكن قد أكمل السابعة والعشرين من عمره وتأييد ذلك بشهادة من معهد دراسي معترف به.

ب. يجب أن ترفق الشهادات المؤيدة للعذرين المذكورين في الفقرة السابقة بوثيقة صادرة من البعثات الدبلوماسية أو القنصلية العراقية، أو من يرعى حقوق العراقيين في البلد الأجنبي، تؤيد صحة العذر بمشاهدة أحد أعضائها أو من تنيبه من موظفيها.

ج. إذا زال العذر الذي يستند إليه المتخلف عن الرجوع خلال المدة ولم يعد إلى العراق خلال شهر واحد من تاريخ زواله يعتبر كأنه قد ترك العراق نهائياً وتسقط عنه الجنسية العراقية وتطبق بحقه أحكام القانون رقم 5 لسنة 1951 والأنظمة الصادرة أو التي تصدر بموجبه.

المادة الرابعة:

أ. تطبق أحكام القانون الأصلي والأنظمة الصادرة أو التي تصدر بموجبه وأحكام هذا القانون على كل عراقي من اليهود غادر العراق بجواز سفر قبل اليوم الأول من سنة 1948، وتُجمّد أمواله في الحالات الآتية:

1. إذا لم يكن قد اعتاد السكنى في بلد أجنبي أو اعتادها ورأت الحكومة هناك ما يدعو لرجوعه إلى العراق.
2. إذا لم يقتنع الأمين العام بأن له مركزاً تجارياً مؤسساً في بلد أجنبي قبل التاريخ المذكور وله فرع في العراق يتعاطى المعاملات التجارية أو بالعكس أو كان له ذلك ورأت الحكومة أن هناك ما يدعو لرجوعه إلى العراق.

ب. تراعى أحكام المادة الثانية من هذا القانون لغرض تطبيق أحكام هذه المادة.

المادة الخامسة:

أ. اليهودي العراقي الذي غادر العراق بعد انتهاء حكم القانون رقم 1 لسنة 1950 أو الذي يغادر العراق أو يحاول مغادرته بصورة غير مشروعة بعد نفاذ هذا القانون تسقط عنه الجنسية العراقية باقتراح من الوزير وقرار من مجلس الوزراء.

ب. كل يهودي غادر العراق بجواز سفر بعد نفاذ هذا القانون عليه أن يرجع إلى العراق خلال المدة التي تؤشر في جواز سفره، فإذا لم يعد عند ختام المدة فلمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير أن يقرر إسقاط الجنسية العراقية عنه ويجري التصرف بأمواله وفق القانون رقم 5 لسنة 1951 والأنظمة الصادرة أو التي تصدر بموجبه، وللوزير أن يصدر التعليمات التي تعين بموجبها المدد لفرض تطبيق هذه المادة.

المادة السادسة: على وزير الداخلية أن يأمر بإبعاد كل من أسقطت عنه الجنسية العراقية وفق هذا القانون ما لم يقتنع بناء على أسباب كافية أن بقاءه في العراق مؤقتاً أمر تستدعيه ضرورة قضائية أو قانونية أو حفظ الحقوق الغير موثقة بصورة رسمية.

المادة السابعة:

أ. لا تقبل البيّنة لإثبات دعوى الاستحقاق على الأموال المشمولة بالقانون رقم 5 لسنة 1951 وهذا القانون إلاّ إذا كانت تحريرية مصدقة من مرجع رسمي قبل نفاذها، أو كانت تستند إلى دفاتر تجارية منظمة على الأصول المضاعفة ومصدقة من كاتب العدل ومسجل فيها المعاملة قبل نفاذ القانون.

ب. لا تقبل البينة لإثبات دعوى الدَين بذمة الأشخاص المشمولين بأحكام القانون الأصلي وهذا القانون إلاّ إذا كانت تحريرية مصدقة من مرجع رسمي قبل نفاذهما.

ج. لا تقبل البيّنة لإثبات عقود الإيجار على الأموال المشمولة بالقانون الأصلي وهذا القانون التي تجاوزت مدتها السنة الواحدة إلاّ بسند مصدق من مرجع رسمي قبل نفاذهما.

المادة الثامنة: تضاف العبارة الآتية إلى آخر المادة الأولى من القانون رقم 5 لسنة 1951:

(ويستثنى من ذلك الأثاث البيتية [كذا]، ومواد الإعاشة الشخصية إلاّ إذا قرر الأمين العام أنها أكثر من الحاجة. وللأمين العام أن يستثني الأشياء والمبالغ الطفيفة).

المادة التاسعة: ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة العاشرة: على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر جمادى الثاني سنة 1370 واليوم الثاني والعشرين من شهر مارس [آذار] سنة 1951.

عبدالإلـــــــه

نوري السعيد
رئيس الوزراء

الملحق 12

نص البيان الرسمي والأحكام الصادرة في قضية الإرهاب الصهيوني في بغداد[1]

كانت قد وقعت في جهات مختلفة في بغداد خمس حوادث انفجارات ابتدأت بالانفجار الذي وقع بتاريخ 8/4/1950 بالقرب من كازينو البيضاء في شارع أبي نواس نتيجة لاستعمال قنبلة يدوية، وتلاه الانفجار الذي حدث عند كنيس مسعودة شنطوب بتاريخ 14/1/1951 من قنبلة يدوية أيضاً، ومن ثم لحقه الانفجار الذي بتاريخ 19/3/1951 في مكتب الاستعلامات الأميركي في شارع الرشيد. كذلك حادث الانفجار الذي وقع خارج بناية شركة لاوي في 6/5/1951 والذي استعملت فيه مادة متفجرة، وانتهت هذه الحوادث الإجرامية بحادث الانفجار الأخير الذي وقع قرب بناية ستانلي شعشوع في شارع الرشيد وذلك بتاريخ 10/6/1951. والذي استعملت فيه عين المادة المتفجرة الآنفة الذكر

ومنذ الانفجار الأول والحكومة باذلة أقصى ما في وسعها لمعرفة الجناة فضاعفت الشرطة جهودها، ونتيجة التحقيقات والتحريات تبين وجود شبكة جاسوسية في بغداد، فألقي القبض على شخصين أجنبيين هما الرأس لهذه الشبكة، وتوصل إلى معرفة شركائهما الفعليين، فأُلقي القبض على أغلبهم، وقد تبين أيضاً أن الذين قاموا بإلقاء المتفجرات هم من ضمن المقبوض عليهم، وكان غرضهم في ذلك الإخلال بالأمن، وإظهار العراق أمام الرأي العام العالمي على غير حقيقته.

وكذلك كشف التحقيق أن هناك متفجرات وأسلحة من أنواع مختلفة أخفيت في محلات عديدة في دار المتهمين يوسف وسليم ولدي عبد الله مراد خبّازة الواقعة في

---

1 ملف للشرطة تحت عنوان «الإرهابيون الصهاينة»، رقم 37/92؛ خلدون ناجي معروف، «الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952»، (بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، سلسلة دراسات فلسطينية 7، 8، جزآن، 1975، 1976)، ص 270-274 (بالنسبة إلى الأحكام الصادرة)؛ عبد الجبار فهمي، «سموم الأفعى الصهيوني» (بغداد: مطبعة بغداد، 1952). كذلك نشرت البيان جريدة «صدى الأهالي»، العدد 532، 27 يونيو/حزيران 1951؛ عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية» (صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، ط1، 1955b)، المجلد الثامن، ص 194، بالنسبة إلى البيان.

منطقة البتّاوين. ومن جملة ما عُثر عليه وثيقة مؤرخة 4/5/51 تشير إلى وجود مخابئ للأسلحة في كنيس عزرا داود الواقع في محلة البتّاوين، وكذلك عُثر فيها على خرائط ذات أهداف عسكرية وسجلات بأسماء أعضاء منظمة إرهابية. ولدى تفتيش الكنيس المذكور، وجدت رشاشات ومسدسات وقنابل يدوية ومواد متفجرة وصواعق وعتاد وخرائط، وقد كشف التحقيق كذلك عن وجود ذخائر حربية مماثلة في كنيس مسعودة شنطوب وكنيس الحاخام حسقيل الواقعين في محلة التكيّة، وفي الدار الواقعة في محلة فرج الله المرقمة 60/ 144 والتي تعود لحوكي يعقوب نسيم المسقطة عنه الجنسية العراقية. وبالإضافة إلى الذخائر فقد وجد أيضاً في كنيس الحاخام حسقيل مخابئ دفنت فيها آلات للطباعة والأدوات التابعة لها وكتب وكراسات ونشرات وخرائط وُضِعت اليد عليها بحضور حاكم تحقيق الرصافة الشمالي، ومدير الشرطة للواء بغداد، وهيئة من وجوه الطائفة الإسرائيلية، وقد دوِّنت تفاصيل تلك الكميات من الأسلحة والذخائر الحربية في القوائم المنظمة أثناء العثور عليها- والمؤيَّدة بالصور الفوتوغرافية التي أُخذت أثناء استخراجها من مخابئها. هذا وقد تم القبض على معظم من له علاقة بهذه الحوادث ولا يزال التحقيق [جارياً] بدقة وحزم لمعرفة الجناة الآخرين.

ولا حاجة للتأكيد بأن الحكومة عازمة عزماً أكيداً على القضاء على كل حركة من شأنها الإخلال بالأمن والاستقرار وإنزال أشد العقوبات بالعابثين والمجرمين.

و. مدير الدعاية العام

المتهمون بالنشاط الصهيوني في العراق

أ- قضية الإرهاب الصهيوني:

1. شالوم صالح شالوم
2. يوسف إبراهيم بصري

حكمت عليهما محكمة الجزاء الكبرى الثانية ببغداد في يوم 5/ 11/ 1951 بالإعدام شنقاً حتى الموت عن الجريمة الأولى لإلقائهما قنبلة متفجرة على مكتب الاستعلامات الأميركي سببت تخريب بعض أقسامه وجرح بعض رواده، وحكم عليهما أيضاً بالإعدام شنقاً حتى الموت عن الجريمة الثانية بوضعهما مواد متفجرة في واجهة بناية شركة لاوي الواقعة في شارع الرشيد وبنتيجة انفجارها خربت قسماً من الواجهة المذكورة.

وحكم عليهما بالإعدام شنقاً حتى الموت عن الجريمة الثالثة لوضعهما مواد متفجرة في إحدى جهات بناية ستانلي شعشوع الواقعة في شارع الرشيد فانفجرت وخرّبت قسماً من الواجهة المذكورة - على أن تنفيذ هذه المحكوميات الثلاث بالتداخل وذلك وفق الفقرة الأولى من المادة 14 من الباب الثاني عشر بدلالة المواد 53، 54، 55 من ق. ع. ب.[2]

ب- القضية الخاصة بالمنظمات الصهيونية

1. شالوم صالح شالوم
2. يوسف إبراهيم بصري

حكمت عليهما محكمة الجزاء الكبرى الثانية ببغداد في 13/ 12/ 1951 بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وفق الفقرة الثانية من المادة 14 من الباب الثاني عشر من ق. ع. ب.، وبالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وفق الجملة (1) من الفقرة (5) من المادة الأولى بدلالة الفقرة الأولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 المعدل، تنفّذان معاً وبالتداخل مع محكوميتهما في الدعوى غير الموجزة المرقمة 468 - ج - 951.

3. يهودا تاجر (إسماعيل صالحون)، أشغال شاقة مؤبدة.
4. إلياهو كرجي عابد، أشغال شاقة لمدة خمس عشرة سنة وفق الفقرة الثانية من المادة 14 من ق. ع. ب. وبالأشغال لمدة خمس سنوات وفق الجملة (1) من الفقرة (5) من المادة الأولى بدلالة الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 المعدل تنفّذان بالتداخل.
5. فؤاد إسحق ناثان
6. فؤاد إسرائيل دلح
7. إسحق يعقوب سبتي
8. إبراهيم حسقيل
9. شاؤول حسقيل
10. إبراهيم ساسون كركوكلي
11. يعقوب ساسون شعيا

2 ق. ع . ب. كما هي في النص الأصلي، إشارة إلى قانون العقوبات البغدادي.

12. عزرا رحمين

أشغال شاقة لمدة خمس سنوات وفق الجملة (1) من الفقرة (5) بدلالة الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 المعدل.

13. أسبروتس شماس
14. ألبيرتين روبين إلياهو
15. مادلين روبين لاوي

الحبس البسيط لمدة خمسة أشهر وفق الجملة (1) من الفقرة الخامسة من المادة الأولى بدلالة الفقرة الأولى من المادة الأولى من قانون ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 المعدل. وحيث إنهن أنهين مدة محكوميتهن في التوقيف قرر إطلاق سراحهن من التوقيف إن لم يكنّ موقوفات عن سبب آخر.

ج- التجسس لحساب إسرائيل

1. يهودا منشي تاجر (إسماعيل صالحون)
2. روبرت هنرى رودني
3. لطيف فرايم
4. سليم معلم

تشكّلت محكمة الجزاء الكبرى الثانية ببغداد في 21/1/1952 وحكمت عليهم بالأشغال لمدة خمس سنوات - تُنفذ بحق الأول فيهم بالتداخل مع محكوميته السابقة، وتحسب للآخرين المدة التي أوقفوا فيها على ذمة التحقيق وفق المادة الرابعة من الباب الثاني عشر ق. ع. ب. وأوصت المحكمة بنفي المحكومين الأجانب يهودا منشي تاجر (إسماعيل صالحون) وروبرت هنرى رودني ولطيف فرايم بعد انتهاء مدة محكوميتهم استناداً للمادة 32 من ق. ع. ب.

الملحق 13 (أ)

قانون رقم 11 لسنة 1960
تعديل قانون رقم 12 لسنة 1951

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير العدل ووافق عليه مجلس الوزراء،

صُدّق القانون الآتي:

المادة الأولى: تلغى الفقرة (ب) من المادة الخامسة من قانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951.

المادة الثانية: ينفّذ هذا القانون من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب سنة 1379 المصادف لليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني [يناير] سنة 1960.

مجلس السيادة
الوزراء

لقد تعرض اليهود العراقيون الموجودون في العراق إلى صعوبات جمة من جراء تطبيق هذه الفقرة بحقهم، بالإضافة إلى أن الإبقاء عليها يخالف أهداف الثورة والدستور الموقت الذي يقضي بالتساوي بين العراقيين في الحقوق والواجبات، كما أن مبدأ إسقاط الجنسية العراقية يخالف روح الدستور باعتبار أن الجنسية حق طبيعي لكل مواطن لا يمكن سلبها منه لمجرد أنه تأخر عن العودة إلى العراق ضمن المدة المحددة له بالجواز، وقد يكون تأخره لأسباب لا مفر منها كالتجارة أو المعالجة، كما أن التحديد المذكور مما يعرقل سفر الأشخاص، إذ كثيراً ما يمتنع ممثلو الدول التي يسافر إليها الشخص من منحه تأشيرة الدخول أو حق الإقامة. لهذا ولمّا كانت الأسباب التي أوجبت إصدار التشريع المذكور قد زالت فقد أحضرت هذه اللائحة.

المصدر: «الجريدة الرسمية» («الوقائع العراقية»)، العدد 292، 20/ 1/ 1960.

الملحق 13 (ب)

قانون رقم 14 لسنة 1963

إلغاء القانون رقم 11 لسنة 1960

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى البيان رقم (15) لسنة 1963 الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة وبناء على ما عرضه وزير العدل وأقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة،

صدر القانون الآتي:

المادة الأولى: يلغى القانون رقم (11) لسنة 1960.

المادة الثانية: تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية (12) لسنة 1951 وتكون فقرة (ب) لها:

ب - كل يهودي غادر العراق بجواز سفر بعد نفاذ هذا القانون عليه أن يرجع إلى العراق خلال المدة التي تؤشر في جواز سفره. فإذا لم يعد عند ختام المدة، فلمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير أن يقرر إسقاط الجنسية العراقية عنه ويجري التصرف بأمواله وفق القانون رقم (5) لسنة 1951 والأنظمة الصادرة أو التي تصدر بموجبه، وللوزير أن يصدر التعليمات التي تعين بموجبها المدد لغرض تطبيق هذه المادة.

المادة الثالثة: يُنفّذ هذا القانون من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة الرابعة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر شوال لسنة 1382 المصادف لليوم الحادي والعشرين من شهر آذار [مارس] لسنة 1963.

رئيس الجمهورية - الوزراء

المصدر: «الجريدة الرسمية»، العدد 787، 31/ 3/ 1963.

الأسباب الموجبة
لقانون إلغاء القانون رقم (11) لسنة 1960

حيث إن الأسباب التي شُرّع من أجلها القانون رقم (12) لسنة 1951 لا زالت قائمة نظراً لمغادرة عدد كبير من يهود العراق إلى الخارج دون أن يعودوا، وإن إسقاط الجنسية العراقية عنهم إنما يتم بسبب عدم رجوع هؤلاء وثبوت عدم ولائهم للعراق وذهاب قسم منهم إلى إسرائيل مما يستلزم معه تجميد أموالهم، وحيث إن المصلحة الوطنية تستلزم إبقاء نص الفقرة (ب) من المادة الخامسة من القانون رقم (12) لسنة 1951 معمولاً بها، لذلك شرع من أجله هذا القانون.

الملحق 13 (ج)

قانون رقم 54 لسنة 1963
تعديل قانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى القانون الدستوري للمجلس الوطني لقيادة الثورة وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وأقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني لقيادة الثورة،

صُدّق القانون الآتي:

المادة الأولى: تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة من قانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951 وتعتبر فقرة (ج) لها:

ج - على اليهودي العراقي الذي غادر العراق خلال المدة من 20/ 1/ 1960 إلى غاية 30/ 3/ 1963 أن يعود إلى العراق خلال مدة ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون، فإذا لم يعد بعد انتهاء هذه المدة فلمجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير، أن يقرر إسقاط الجنسية عنه ويجري التصرف بأمواله وفق القانون رقم (5) لسنة 1951 والأنظمة الصادرة أو التي تصدر بموجبه.

المادة الثانية: تضاف المادة التالية إلى القانون المذكور وتعتبر المادة الثامنة ويعدل تسلسل المواد التالية لها:

المادة الثامنة:

1. كل يهودي عراقي اكتسب الجنسية الأجنبية من تاريخ نفاذ القانون رقم 5 لسنة 1951 تسقط عنه الجنسية العراقية اعتباراً من تاريخ اكتسابه الجنسية الأجنبية وتجمد أمواله وتطبق بحقه أحكام القانون المذكور والأنظمة الصادرة أو التي

المصدر: «الجريدة الرسمية»، العدد 821، 25/ 6/ 1963.

تصدر بموجبه. وتكون التصرفات السابقة الواقعة خارج دائرة الطابو غير معتبرة قانوناً.

2. يشمل حكم الفقرة (1) اليهودي العراقي الذي يكتسب الجنسية الأجنبية بعد نفاذ هذا القانون.

المادة الثالثة: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة الرابعة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر محرم لسنة 1383 المصادف لليوم التاسع عشر من شهر حزيران [يونيو] لسنة 1963.

رئيس الجمهورية

الوزراء

الملحق 13 (د)

قانون رقم 161 لسنة 1963
التعديل الرابع لقانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى البيان رقم (1) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء،

صدّق القانون الآتي:

المادة الأولى: تضاف الفقرة التالية إلى المادة الخامسة (المعدلة) من قانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951 وتعتبر فقرة (د) لها.

1. على اليهود العراقيين المقيمين داخل العراق وخارجه مراجعة دوائر السفر والجنسية في العراق خلال مدة تسعين يوماً من التاريخ المحدد في البيان الذي ينشر في الصحف المحلية والأجنبية، وذلك لغرض تقديم المعلومات والوثائق المثبتة لاستمرار احتفاظهم بالجنسية العراقية وبيان أسمائهم الكاملة مع ألقابهم وعناوينهم وكذلك الوثائق المثبتة لعدم اكتسابهم جنسية أجنبية لمن يقيم خارج العراق.
2. تقوم مديرية السفر والجنسية وبموافقة الأمن بمنح اليهود العراقيين الذين يثبت احتفاظهم بالجنسية العراقية بهويات احتفاظ بالجنسية العراقية خلال مدة أربعة أشهر من انتهاء المدة المبينة في الفقرة (1) من هذه المادة، ولوزير الداخلية عند وجود أسباب مبررة تمديد المدة المذكورة على أن لا تزيد على ثلاثة أشهر.

المصدر: «الجريدة الرسمية»، العدد 896، 28/ 12/ 1963.

3. تسقط الجنسية العراقية عن كل يهودي لم يمنح هوية الاحتفاظ بالجنسية العراقية وفق أحكام هذا القانون وتجمد أمواله من تاريخ نفاذه وتطبق بحقه أحكام القانون رقم (5) لسنة 1951 والأنظمة الصادرة أو التي ستصدر بموجبه على أن لا يخل ذلك بالنصوص الأُخرى للقانون وتكون التصرفات السابقة الواقعة خارج دائرة الطابو غير معتبرة قانوناً.

4. يقوم الأمين العام لمراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية بإدارة أموال اليهودي الذي لم يتقرر المركز القانوني لاحتفاظه بجنسيته العراقية، أو حصل اشتباه في اسمه الكامل ولقبه، أو غيره من الأسباب، وذلك خلال الفترة من تاريخ البيان المذكور في الفقرة (1) من هذه المادة حتى تاريخ منح هويات الاحتفاظ بالجنسية العراقية.

5. لوزير الداخلية عند الضرورة إصدار بيان لتأييد استمرار احتفاظ حاملي الهويات بالجنسية العراقية.

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر رجب لسنة 1383 المصادف لليوم الثامن من شهر كانون الأول [ديسمبر] لسنة 1963.

رئيس الجمهورية
الوزراء

الأسباب الموجبة

لقد ظهر أثناء تطبيق قوانين إسقاط الجنسية والتجميد أن هناك عدداً من اليهود العراقيين قد أسقطوا جنسيتهم العراقية بأسماء أُخرى غير أسمائهم المعروفة والمسجلة أملاكهم على أساسها في دوائر الطابو، وأن هناك عدداً آخر لم يظهر لهم قيد في سجلات إسقاط الجنسية العراقية ولا في سجلات المحتفظين بها، وأن هناك قسماً آخر من اليهود العراقيين أصحاب الأملاك توفوا قبل صدور قوانين التجميد وتركوا ورثة من اليهود العراقيين الذين تعذر على الجهات المختصة بعد صدور قوانين التجميد الوقوف على جنسيتهم، وذلك لمجهولية محل إقامتهم ولعدم وجود قيود لهم في السجلات المتعلقة

بالإسقاط أو الاحتفاظ بالجنسية، كما وأنه يوجد عدد من اليهود العراقيين تركوا العراق منذ مدة طويلة واكتسبوا جنسيات أجنبية دون أن يكون للسلطات العراقية علم بذلك، فبقيت أموالهم في العراق موضع شك لعدم تحديد التاريخ الذي اكتسبوا به الجنسية الأجنبية، إذ إن لذلك أهمية قصوى بالنسبة للمدد التي حددها المشرع في قوانين إسقاط الجنسية العراقية، فقد يكون مثل هؤلاء خاضعين لأحكام سقوط الجنسية العراقية عنهم قبل اكتسابهم الجنسية الأجنبية. ولغرض وضع الحلول القانونية للمشاكل المتقدمة وأمثالها، فقد أضيفت فقرة إلى المادة الخامسة من القانون 12 لسنة 1951 لمعالجة ذلك.

الملحق 13 (هـ)

تعليمات رقم 1 لسنة 1964
بتعديل التعليمات رقم 1 لسنة 1963
حول سفر اليهود العراقيين إلى خارج العراق

استناداً إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة الخامسة المضافة إلى القانون رقم (12) لسنة 1951 بموجب القانون رقم (14) لسنة 1963 أصدرنا التعليمات التالية:

1. تلغى الحالة الأولى والحالة الثانية الواردتان في القسم (أولاً) من تعليمات سفر اليهود العراقيين إلى خارج العراق رقم (1) لسنة 1963 ويحل محلهما ما يلي:

الحالة الأولى (الاستشفاء)

1 - أن يُؤيَد المرض بتقرير طبي صادر من هيئة طبية رسمية خاصة في العراق يبين فيه بأن الضرورة الطبية تستدعي المعالجة خارج العراق.

2 - يُسمح للمريض بالمكوث خارج العراق للمدة التي تعين في التقرير الطبي ويضاف إليها ثلاثون يوماً أُخرى للطوارئ.

3- يجوز أن يستصحب المريض شخصاً آخر من أصوله أو فروعه أو الزوج أو الزوجة للعناية به طيلة المدة المسموح للمريض البقاء فيها إذا ورد في التقرير أن حالة المريض تستدعي ذلك.

4 - يجوز للممثلية العراقية قبول التقرير الطبي الممنوح من هيئة طبية معترف بها في خارج العراق لليهودي العراقي المقيم هناك لغرض المعالجة بعد تصديقه من الممثلية المذكورة، المتضمن أن حالة المريض الصحية تستدعي بقاءه في الخارج مدة أُخرى، بشرط أن لا تزيد مدته على الأربعة أشهر، أمّا إذا كانت مدة التقرير تزيد على ذلك، أو إذا قدم اليهودي تقريراً آخر قبل انتهاء المدة الممنوحة له يتضمن تمديد مدة مكوثه في الخارج، فعلى الممثلية إرسال التقرير في الحالتين إلى مديرية الأمن العامة لعرضه

المصدر: «الوقائع العراقية»، العدد 972، 8/ 7/ 1964، ص 18.

على اللجنة الطبية المنوه عنها بالفقرة (1) لتأييد أن المرض يستدعي المعالجة خارج العراق، وأن المدة الواردة في التقرير تتطلب بقاء المريض في الخارج للمعالجة.

5 - لا يجوز بقاء اليهودي المريض بموجب تقارير طبية في خارج العراق لمدة تزيد على السنة الواحدة في جميع الأحوال، وإذا كان يحتاج إلى مدة أُخرى للمعالجة فعليه الرجوع إلى العراق لعرض نفسه على الهيئة الطبية الرسمية الخاصة.

الحالة الثانية (الدراسة العالية)

1 - أن تؤيد وزارة التربية قبول الطالب اليهودي في المعهد الدراسي الذي يروم الدراسة العالية فيه خارج العراق مع بيان مدة الدراسة المقررة.

2 - يُسمح للطالب اليهودي الذي لم يتجاوز عمره تمام السابعة والعشرين بالمكوث خارج العراق مدة الدراسة المقررة من قبل وزارة التربية يضاف إليها ثلاثة أشهر عن مدة السفر ذهاباً وإياباً والالتحاق بالمعهد والطوارئ.

3 - يجب على الطالب اليهودي مراجعة الممثلية العراقية في الخارج لتمديد جواز سفره سنوياً بعد أن يقدم الوثائق الرسمية المثبتة لاستمراره على الدراسة ونوع الدراسة والمرحلة التي وصل إليها على أن تُؤيَد هذه الوثائق من الملحق الثقافي، وبعد أن تتثبت الممثلية العراقية من هذه الوثائق وتتأكد بأن وضعية الطالب اليهودي تدل على أنه يروم الدراسة حقيقة بصورة جدية وأنه مستمر عليها، تقرر بعد مراعاة ما ورد في الفقرة (2) تمديد جواز سفره وتشعر مديرية الأمن العامة بالتمديد وتزودها بالوثائق المذكورة.

4 - على الطالب اليهودي الذي يروم تغيير نوع دراسته أن يقدم الوثائق اللازمة لذلك من المعهد الدراسي مؤيدة من الملحق الثقافي، وبعد المصادقة عليها من الممثلية العراقية ترسلها إلى مديرية الأمن العامة للموافقة على ذلك.

2. عند نشر هذه التعليمات يسمح لليهودي العراقي المقيم في الخارج لغرض المعالجة بموجب تقرير طبي تم قبوله من السلطات المختصة البقاء هناك للمدة المبينة فيه.

ويجوز تمديد هذه المدة وفقاً لأحكام هذه التعليمات، بشرط أن لا تزيد المدة الممنوحة سابقاً ومدة التمديد على السنة الواحدة.

3. على الطلاب اليهود الذين أكملوا سن السابعة والعشرين عند نشر هذه التعليمات العودة إلى العراق خلال شهر واحد من إكمالهم السنة الدراسية في المعاهد التي يدرسون فيها.

4. تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في «الجريدة الرسمية».

العميد
رشيد مصلح
وزير الداخلية

الملحق 13 (و)

قانون رقم 122 لسنة 1964
قانون بإيقاف تصرف اليهود المشمولين بالقانون رقم 161 لسنة 1963 بعقاراتهم وأسهمهم وحصصهم وأرباحهم في الشركات

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد وأقره مجلس الوزراء،

صدّق القانون الآتي:

المادة الأولى:

أ- يُمنع بيع العقارات أو إفراغها أو رهنها أو هبتها أو انتقالها عن طريق الإرث أو الوصية، وكذلك الأسهم والحصص في الشركات التجارية والمدنية، وتوزيع الأرباح الناجمة منها العائدة إلى اليهود العراقيين المشمولين بالقانون رقم 161 لسنة 1963 وذلك خلال المدة الواقعة بين 1/ 6/ 1964 إلى 1/ 10/ 1964.

ب – لا يسري المنع الوارد في الفقرة (أ) أعلاه إذا راجع اليهودي العراقي دوائر السفر والجنسية خلال المدة المذكورة وأثبت احتفاظه بالجنسية العراقية إذا كان مقيماً في العراق واحتفاظه بهذه الجنسية وعدم اكتسابه جنسية أجنبية إذا كان مقيماً خارج العراق.

المادة الثانية: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بغرامة لا تزيد على سبعة آلاف دينار أو بكلتا العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون.

المادة الثالثة: ينشر هذا القانون في «الجريدة الرسمية» ويعتبر نافذاً من تاريخ 1/ 6/ 1964.

المصدر: «الجريدة الرسمية»، العدد 998، 7/ 9/ 1964.

المادة الرابعة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني لسنة 1384 المصادف لليوم الحادي عشر من شهر آب [أغسطس] لسنة 1964.

الوزراء **رئيس الوزراء** **رئيس الجمهورية**

الأسباب الموجبة

صدر القانون رقم 161 لسنة 1963 قانون التعديل الرابع لقانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951 بتاريخ 28/ 12/ 1963، وقد نص على إلزام كافة اليهود العراقيين المقيمين داخل العراق وخارجه بمراجعة دوائر السفر والجنسية خلال تسعين يوماً من التاريخ الذي يحدده بيان وزير الداخلية الذي ينشر في الصحف المحلية لتقديم ما يثبت احتفاظهم بالجنسية العراقية وعدم اكتسابهم جنسية أجنبية ومنحهم الهويات اللازمة لذلك وللحيلولة دون قيام هؤلاء بتهريب أموالهم خلال المدة التي حددها البيان المشار إليه المبتدئة بـ 1/ 6/ 1964، فقد أعدت هذه اللائحة.

الملحق 13 (ز)

قانون رقم 125 لسنة 1967
تعديل قانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى أحكام المادة (44) من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير الداخلية وبموافقة مجلس الوزراء

صدّق القانون الآتي:

المادة الأولى:

1. تضاف الفقرة التالية إلى المادة الثامنة من قانون ذيل قانون مراقبة وإدارة أموال اليهود المسقطة عنهم الجنسية العراقية رقم 12 لسنة 1951 المعدل وتكون الفقرة (2)، ويعدل تسلسل الفقرة التالية لها بموجبه.
2. يطبق حكم الفقرة (1) من هذه المادة على اليهودي العراقي الذي اكتسب الجنسية الأجنبية قبل نفاذ القانون رقم (5) لسنة 1951 واستمر متظاهراً بتمتعه بالجنسية العراقية إلى ما بعد نفاذه.

المادة الثانية: ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في «الجريدة الرسمية».

المادة الثالثة: على الوزراء تنفيذ هذا القانون.

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر جمادي الآخرة لسنة 1387 المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر أيلول [سبتمبر] لسنة 1967.

المصدر: «الوقائع العراقية»، العدد 1477، السنة العاشرة.

«الجريدة الرسمية» للجمهورية العراقية، تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد في العراق مسجلة في دائرة البريد المركزي ببغداد تحت رقم (1)، الاثنين 20 جمادي الآخرة سنة 1387 و25 أيلول [سبتمبر] سنة 1967.

الفريق

عبدالرحمن محمد عارف

رئيس الجمهورية

أحمد الحبوبي

(وزير العمل والشؤون الاجتماعية ووكيل وزير التخطيط)

طاهر يحيى

(رئيس الوزراء ووكيل وزيري الخارجية والدفاع)

مصلح النقشبندي

(وزير العدل)

عبدالرحمن القيسي

(وزير التربية)

شامل السامرائي

(وزير الوحدة ووزير الداخلية بالوكالة)

عبدالستار علي الحسين

(وزير النفط)

أديب الجادر

(وزير الاقتصاد ووكيل وزيري المالية والصناعة)

عبد المجيد الجميلي

(وزير المواصلات ووكيل وزيري الإصلاح الزراعي والزراعة)

عبد الرزاق محيي الدين

(وزير دولة ووزير الصحة بالوكالة)

إحسان شيرزاد

(وزير البلديات والأشغال)

عبدالفتاح الشالي

(وزير شؤون الشمال)

عبد الهادي الراوي

(وزير رعاية الشباب)

الأسباب الموجبة

لوحظ أن بعض اليهود قد اكتسبوا الجنسية الأجنبية قبل نفاذ القانون رقم (5).

المراجع

وثائق وتقارير رسمية

الأرشيفات العراقية

مديرية التحقيقات الجنائية

ملف للشرطة تحت عنوان: «عصبة مكافحة الصهيونية»، رقم 98/ 41.

ملف للشرطة تحت عنوان: «الإرهابيون الصهاينة»، رقم 37/ 92.

ملف للشرطة تحت عنوان: «أوراق عن أول لجنة مركزية للحزب الشيوعي العراقي»، سبعة مجلدات.

ملف للشرطة تحت عنوان: «أوراق عن ثاني لجنة مركزية للحزب الشيوعي العراقي»، عشرون مجلداً.

ملف للشرطة تحت عنوان: «أوراق عن ثالث لجنة مركزية للحزب الشيوعي العراقي»، خمسة مجلدات.

المركز الوطني لحفظ الوثائق

ملف رقم هـ/ 216 اعتقال قادة عصبة مكافحة الصهيونية.

ملف رقم 10/ 1923 و15/ 1029 - 1935، النشاطات الصهيونية في العراق.

صحف ومجلات

«الحصاد»، 1931-1938.

«الرأي العام»، 1944-1950.

«صدى الأهالي»، 1949-1951.

«صوت الأهالي»، 1945-1950.

«العراق»، 1945-1952.

«المصباح»، 1926-1929.

«اليقظة»، 1944-1952.

وثائق الأرشيف الوطني البريطاني

(Public Records Office (PR

London

1937

Ref. no.	FO 371
20815	Palestine and Transjordan, file no. 22 (pp. 5726–5864).
20816	Ditto, file no. 22 (pp. 5865–6039).
20817	Ditto, file no. 22 (pp. 6040–6245).

1941

Ref. no.	FO 371
27116	Jews in Iraq, file no. 5126.

1948

Ref. no.	FO 371
68441– 68454	UK – Iraq –Treaty Revision: Political Situation in Iraq, file no. 27.
68458	Reports on economic conditions in Iraq for March, April, June, October and November 1948, file no. 77.
68460–68467	Economic situation in Iraq, file no. 112.
68471B	Meeting between the Regent of Iraq and King Abdullah, April 1848, file no. 262.
68480	Regulation of religious courts of Christian and Jewish minorities in Iraq, file no. 2021.
68481A	Communism in Iraq, file no. 2096.
68481B	Iraq: Political Intelligence Reporting, file no. 2096.
68641–68644	Efforts of Arab States to find solutions to the Palestinian problem; Proposed Palestine Arab Government; Glubb Pasha's views on disposal of Arab areas; Union between Transjordan and Arab Palestine, file no. 375.

1949

Ref. no.	FO 371
75125	Review of Political events in Iraq in 1948, file no. 1011.
75127	Demonstrations in Iraq for more effective prosecution of war in Palestine, file no. 1015.
75128	Political situation in Iraq, file no. 1016.
75129	Formation of new government, its resignation and formation of new cabinet, file no.1018.
75130	Communism in Iraq, file no. 1011. (pp. 6818 –9503).
75131	Ditto, file no. 1011 (pp. 9504 to end).
75132	Conversation with Iraqi Minister at Cairo on Palestine and situation in the Middle East, file no. 1022.
75133	Iraqi Government reaction to UK de facto recognition of Israel, file no. 1023.
75146	Notes for Minister of Defense for his conversation with Regent of Iraq, file no. 1056.
75152	Settlement of Palestine refugees in Iraq, file no. 1056.
75156	Economic situation in Iraq, Iraq Government's financial difficulties, file no. 1113 (pp. 2868–3143).
75157	Ditto, file no. 1113 (pp. 3144–9353).
75158	Ditto, file no. 1113 (pp. 9354–12749).
75159	Ditto, file no. 1113 (pp. 12772 to end).
75167	Fears of large–scale Jewish attacks against Iraqi forces, Request for military equipments, file no. 1194.
75171	Removal of Iraqi troops from Palestine, file no. 1201.
75182	Treatment of Jews in Iraq, file no. 1571 (pp. 13127 to end).
75183	Ditto, file no. 1571 (pp. 13164 to end).
75185	Granting of Iraqi visas to Jews, file no.1622.
75257	Cyprus detainee camps for illegal Jewish immigrants; Release of detainees, file no. 1571.
75258	Reports of difficulties with Iron Curtain countries in respect of Jewish immigration into Israel, file no. 1573.
75259	Position of Yemen Jews emigrating to Israel via Aden, file no. 1574.
75260	Zionist organizations' activities in the United States, file no. 1575.
75261	Reports from Israel concerning the immigration of Jews from other parts of the world; Relationship of various Jewish Agencies to each other, file no. 1579.
75386	Situation on Iraqi front; Israel breaches of truce; Israel ultimatum to King Abdullah for territorial concessions in return for armistice;

	American attitude; Israel military occupation of part of international zone round Jerusalem, file no. 1095 (pp. 3850 to end).
75387	Ditto, file no. 1095 (pp. 3852–6816).
75388	Ditto, file no. 1095 (pp. 7022 to end).
75455	Jewish expulsion of non–able–bodies Arabs from Jewish areas of Palestine, file no. 1824.

1950

Ref. no.	FO 371
82239	Reactions of various foreign governments to proposals for resettlements and employment of Palestine Arab refugees, file no. 1823 (pp.1– 23).
82477	Ordinance to deprive Jews of Iraq nationality, file no. 1571 (pp. 1–6).
82478	Ditto, file no. 1571 (pp. 7 – 10).
82479	Ditto, file no. 1571 (pp. 11 – 16).
82480	Ditto, file no. 1571 (pp. 17 – 20).
82481	Ditto, file no. 1571 (pp. 21–23).
82482	Ditto, file no 1571 (pp. 24–30).
82483	Ditto, file no. 1571 (pp. 31–41).
82484	Ditto, file no. 1571 (pp. 42–45).
82485	Ditto, file no. 1571 (pp. 46–50).
82486	Ditto, file no. 1571 (pp. 51 to end).
82502	Protection of Iraqi interests abroad, file no. 1931.
82505	Social welfare and labour conditions in Iraq, file no. 2181.
82506	Annual political report on Israel for 1949, file no. 1011.
82512	Treatment of Arabs in Israel, file no. 1018.
82538	Economic situation in Israel, file no. 1104.
82559	Blocked Arab accounts in Israel, file no. 1154.
82618	Immigration into Israel: Knesset passing of Law of Return, declaring right of every jew to immigrate into Israel; Israeli–Zionist agreement for a joint coordination board, file no. 1574.
82619	Proposed exchange of Jewish landowners in Iraq with Arab landowners in Israel, file no. 1576.

1951

Ref. no.	FO 371
91629	Annual review of events in Iraq during 1950, file no. 1011.
91657	Defense policy in Iraqi discussions between General Robertson and Nuri Pasha; Proposed stationing of RAF squadrons in Iraq; Interview between the Regent of Iraq and the Chief of the Imperial

	General Staff (CIGS), file no. 1193.
91689	Treatment of Jews in Iraq; Freezing of assets of Iraqi Jews who left the country; Arrangements for transport of Jews from Iraq to Israel, file no. 1571 (pp. 1– 23).
91690	Ditto, file no. 1571 (pp. 24–47).
91691	Ditto, file no. 1571 (pp. 48–65).
91692	Ditto, file no. 1571 (pp. 66–87).
91693	Ditto, file no. 1571 (pp. 88 to end).
91694	Blocked UK assets of Iraqi Jews residing in Israel; Suggested approach by HMG to Iraq to obtain release, file no. 1576.
91705	Annual report on Israel for 1950, file no. 1011.
91708	Reports on treatment of Arabs in Israel, file no. 1016.
91709	Political situation in Israel; General election in July 1951; Report on the financial and economic position of Israel; Formation of Ben–Gurion's government, file no. 1017 (pp. 1–17).
91710	Ditto, file no. 1017 (pp. 18 to end).
91725	Arab balances blocked in Israel; Unlocking attempts by Palestine Conciliation Commission not as yet successful, file no. 1153.
91751	Jewish immigration into Israel; Israeli Government's attitude to relations with American Jewry, file no. 1571.
91752	Emigration of Jews from 'Iron Curtain' countries to Israel, reports of discontent among some of these emigrants, file no. 1573.
91797	Iraq–Jordan relations: question of proposed union of the two countries; Question of future of Jordan after King Abdulla's death; Reactions to new King Talal's approach to Saudi Arabia, file no. 10393 (pp. 1– 24).

1952

Ref. no.	FO 371.
98766	Discussion on route and cost of the Haifa pipeline, question of diversion and throughput of oil, file no. 1535.
98767	Treatment of Iraqi Jews; Death sentence on two Jews alleged to have attacked Jewish property; trial of twenty–one Jews on charges of belonging to terrorist groups, file no. 1571.
98768	Blocking of UK assets of Iraqi Jews resident in Israel, file no. 1572.
98769	Request for help in recovering Jewish religious scrolls left behind in Iraq, file no. 1574.
98770	Speculation about possible expulsion of all foreign Jews from Iraq, file no. 1571.

الكتب

باللغة بالعربية

أبو الغار، محمد. «يهود مصر: من الازدهار إلى الشتات». القاهرة: دار الهلال، 2004.

الإسكندراني، يعقوب داود. «لماذا تدنى عددهم وتدهور وضعهم». في: رفائيل شابيرو. «الصهيونية ورعاياها من اليهود الشرقيين». بيروت: دار الحمراء، 1991.

الأشهب، عودة. «تذكرات عودة الأشهب». سلسلة صفحات من الذاكرة الفلسطينية، رقم 8. بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، جامعة بير زيت، 1999.

الباجه جي، عدنان. «مزاحم الباجه جي: سيرة سياسية». لندن: مركز الوثائق والدراسات التاريخية، 1989.

بار – موشيه، إسحق. «الخروج من العراق: ذكريات، 1945– 1950». القدس: مجلس الطائفة السفارادية، 1975.

بصري، مير. «أعلام السياسة في العراق الحديث». لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ط 1، 1987.

———. «أعلام اليهود في العراق الحديث». لندن: دار الوراق للنشر، ط 1، 2006.

———. «رحلة العمر: من ضفاف دجلة إلى وادي التيمس، ذكريات وخواطر». القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 2009.

البصون، سليم. «الجواهري بلسانه وقلمي». بغداد: دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر، 2013.

بطاطو، حنا. «العراق». ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990، 1992. ثلاثة أجزاء.

الجزء الأول: «الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية»، 1990.

الجزء الثاني: «الحزب الشيوعي»، 1992.

الجزء الثالث: «الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار»، 1992.

بلاص، شمعون. «الأدب العربي والتحديث الفكري». كولونيا، ألمانيا: دار الجمل، 1993.
بن خوجة، محمد الحبيب. «يهود المغرب العربي». القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1973.
بنين، جوئيل. «شتات اليهود المصريين». ترجمة محمد شكر. القاهرة: دار الشروق، 2008.
التكريتي، سليم طه. «عصبة مكافحة الصهيونية والفاشستية». بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1978.
تماري، سليم. «الجبل ضد البحر: دراسات في إشكاليات الحداثة الفلسطينية». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2005.
التميمي، خالد (محقق). «محمد جعفر أبو التمن: دراسة في الزعامة السياسية العراقية». لندن: دار الوراق للدراسات والنشر، 1996.
التيمومي، الهادي. «النشاط الصهيوني في تونس: 1897–1948». تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 1983.
جلادي، جدع. «إسرائيل نحو الانفجار الداخلي: التقاطب بين المستوطنين الأوروبيين وأبناء دار الإسلام». القاهرة: دار البيادر، 1988.
حاسون، جاك. «تاريخ يهود النيل». ترجمة يوسف درويش. القاهرة: دار الشروق، 2007.
حبيب، كاظم. «اليهود والمواطنة العراقية: محنة يهود العراق بين الأسر الجائر والتهجير القسري الغادر». برلين: كاظم حبيب، 2009.
حداد، عثمان كمال. «حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941». صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، [1951].
حسن، جعفر هادي. «قضايا وشخصيات يهودية». بيروت: العارف للمطبوعات، 2011.
الحسني، عبد الرزاق. «تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي». صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، ط 1، 8 مجلدات، 1933–1955.
مجلد رقم 1 سنة 1933
مجلد رقم 2 سنة 1934
مجلد رقم 3 سنة 1935
مجلد رقم 4 سنة 1940

مجلد رقم 5 سنة 1953a
مجلد رقم 6 سنة 1953b
مجلد رقم 7 سنة 1955a
مجلد رقم 8 سنة 1955b
———. «الأسرار الخفية في حركة السنة 1941 التحررية». صيدا، لبنان: مطبعة العرفان، ط 2، 1971.
حسين، فاضل. «تاريخ الحزب الوطني الدمقراطي، 1946–1958». بغداد: مطبعة الشعب، 1963.
الحصري، ساطع. «مذكراتي في العراق: 1921–1941». بيروت: دار الطليعة، ط 1، 1967.
———. «الأعمال القومية لساطع الحصري». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة التراث القومي، ط 2، 1990.
حميدي، جعفر عباس. «التطورات السياسية في العراق، 1941–1953». النجف: النعمان للطباعة والنشر، 1976.
خدوري، مجيد. «تحرر العراق من الانتداب». بغداد: مطبعة العهد، 1935.
خوري، يعقوب. «اليهود في البلاد العربية». بيروت: دار النهار، 1970.
خيري، سعاد. «من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق». بغداد: مطبعة الأديب، جزآن، 1974.
الخيون، رشيد. «الأديان والمذاهب بالعراق». كولونيا، ألمانيا: دار الجمل، 2003.
درويش، سلمان. «كل شيء هادئ في العيادة». القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1981.
دويتشر، إسحق. «اليهودي اللايهودي». ترجمة ماهر كيالي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978.
الراوي، عبد اللطيف. «من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث». بيروت: مطبعة دار الكتاب، 1966.
———. «عصبة مكافحة الصهيونية في العراق، 1945–1946: دراسة ووثائق اليسار العراقي والمسألة الفلسطينية». دمشق: دار الجليل، 1986.
رجوان، نسيم. «موجز تأريخ يهود العراق: من سبي بابل إلى نزوحهم عام 1951». القدس:

رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1998.
زلخة، يوسف هارون. «الصهيونية عدوة العرب واليهود». بغداد: مطبعة الحكمة، 1946.
السامرائي، سعيد عبود. «مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي». النجف: مطبعة القضاء، 1973.
سعد، الياس. «الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1969.
سعيد، خليل. «تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين، 1948–1949». بغداد: مطبعة الجيش العراقي، 1966.
السعيد، عصمت. «نوري السعيد: رجل الدولة والإنسان». بيروت: دار الساقي، ط 2، 2003.
السوداني، صادق حسن. «النشاط الصهيوني في العراق: 1914–1952». بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1980.
سوسة، أحمد. «ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق». بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1978.
———. «مفصل العرب واليهود في التاريخ». بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1981.
———. «حياتي في نصف قرن». بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1986.
سوسة، عالية. «حول النشاط الصهيوني في العراق في الثلاثينات». «مجلة مركز الدراسات الفلسطينية» (بغداد)، العددان 32–33 (نيسان/ أبريل – حزيران/ يونيو 1979).
السويدي، توفيق. «وجوه عراقية عبر التاريخ». لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1987.
———. «مذكراتي: نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية». لندن: دار الحكمة، 1999.
سيد أحمد، نبيل عبد الحميد. «الحياة الاقتصادية والاجتماعية لليهود في مصر، 1947–1956». القاهرة: مكتبة مدبولي، 1991.
الشامي، عباس علي. «يهود اليمن قبل الصهينة وبعدها». صنعاء: ع. ع. الشامي، 1988.
شاؤول، أنور. «قصة حياتي في بلاد الرافدين». القدس: مطبعة الشرق العربية، 1980.
شعبان، عبد الحسين. «من هو العراقي؟ إشكالية الجنسية واللاجنسية في القانونين

العراقي والدولي». بيروت: مركز الدراسات الشرقية، 2002.
شلش، علي. «اليهود والماسون في مصر: دراسة تاريخية». القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1986.
شوكت، ناجي. «أوراق ناجي شوكت (رسائل ووثائق): دراسة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر». تحقيق محمد أنيس ومحمد حسين الزبيدي. بغداد: مطبعة الجامعة، 1997.
الصافي، عبد الرزاق. «كفاحنا ضد الصهيونية». بغداد: طريق الشعب، 1977.
صايغ، أنيس. «الهاشميون وقضية فلسطين». بيروت: جريدة المحرر، 1966.
الصباغ، صلاح الدين. «فرسان العروبة في العراق: مذكرات الشهيد العقيد الركن صلاح الدين الصباغ». الرباط، المغرب: تانيت للنشر، 1994.
صفوة، نجدت فتحي. «العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب». صيدا، لبنان: المكتبة العصرية، ط 1، 1969.
———. «مذكرات رستم حيدر». بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988.
الصليبي، كمال. «طائر على سنديانة: مذكرات». عمّان: دار الشروق، 2002.
عبادي، موسى. «الملكة والخطاط: يهود دمشق كما عرفتهم». بيروت: المركز الثقافي العربي، 2011.
عباس، محمود. «ملاحظات حول هجرة يهود العراق». مجلة «الطليعة» (القاهرة)، (يوليو/تموز 1976).
عبد الصمد، ندى. «وادي أبو جميل: قصص عن يهود بيروت». بيروت: دار النهار، 2009.
عبد القادر، شامل. «أسرار عملية تهجير يهود العراق (1950–1951)». بغداد: مطبعة الخيرات، 2000.
عبد المجيد، وحيد. «اليهود العرب في إسرائيل: احتمالات العودة واتجاهاتها». القاهرة: مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 1978.
عبده، علي إبراهيم وخيرية قاسمية. «يهود البلاد العربية». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971.
العبيدي، علي عبد القادر. «موقف إيران من هجرة يهود العراق إلى فلسطين، 1949–

1952». بغداد: مكتبة إيكال للطباعة والنشر، ط 1، 1999.
عطا، زبيدة محمد. «اليهود في العالم العربي: دراسة تاريخية في قضايا الهوية والاندماج والقدس». القاهرة: دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2003. الجزء الأول.
العظم، صادق جلال. «الصهيونية والصراع الطبقي». بيروت: دار العودة، 1975.
العمري، خير. «يونس السبعاوي: سيرة سياسي عصامي». بغداد: وزارة الثقافة والفنون، 1978.
الغريري، قيس جواد علي. «رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية، 1892-1965». بغداد: شركة الحوراء للتجارة والطباعة، 2006.
الغزي، أسامة. «الأوضاع الراهنة لليهود السوريين». «شؤون فلسطينية»، العدد 19 (آذار/ مارس 1973).
غنيم، أحمد وأحمد أبو كف. «اليهود والحركة الصهيونية في مصر (1897-1947)». القاهرة: دار الهلال، 1969.
غنيمة، يوسف رزق الله. «نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق». بغداد: مطبعة الفرات، 1924.
———. «نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق». مع ملحق بتاريخ يهود العراق في القرن العشرين، لمير بصري. لندن: دار الوراق للنشر، ط 2، 1997.
فهمي، عبد الجبار. «سموم الأفعى الصهيوني». بغداد: مطبعة بغداد، 1952.
فهمي، وليم. «الهجرة اليهودية إلى فلسطين». القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974.
فيشباخ، مايكل. «سجلات السلب: أملاك اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي - الإسرائيلي». ترجمة سميح حمودة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013.
قاسم، قاسم عبده. «اليهود في مصر: من الفتح العربي حتى الغزو العثماني». القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، 1987.
قاسمية، خيرية. «النشاط الصهيوني في المشرق العربي وصداه: 1908-1918». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1973.
قزاز، نسيم. «وثائق ومقتطفات من الصحافة والمصادر العراقية عن يهود العراق في العصر الحديث». تحرير وتقديم سامي موريه. حيفا: مكتبة كل شيء، 2013.

قوجمان، حسقيل. «الموسيقى الفنية المعاصرة في العراق». لندن: حسقيل قوجمان، 1978.

———. «مساهمة يهود العراق في الموسيقى». في: نسيم رجوان. «موجز تأريخ يهود العراق: من سبي بابل إلى نزوحهم عام 1951». القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1998.

———. «ذكرياتي في سجون العراق السياسية ودفاعاً عن الماركسية في محنتها». بغداد: لا ناشر، 2004.

كبة، محمد مهدي. «مذكراتي في صميم الأحداث، 1918-1958». بيروت: دار الطليعة، ط 1، 1965.

كوريّة، يعقوب يوسف. «يهود العراق: تاريخهم، أحوالهم، هجرتهم». عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1998.

كوهين، حاييم. «النشاط الصهيوني في العراق». ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث؛ بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973.

كيوان، مأمون. «اليهود في الشرق الأوسط: الخروج الأخير من الجيتو الجديد». عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1996.

لطيف، مازن. «يهود العراق: تاريخ وعبر». بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011.

مئير، يوسف. «خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق». ترجمة حلمي عبد الكريم الزعبي. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1976.

محسن، فاتن محيي. «مير بصري: سيرة وتراث». بغداد: دار ميزوبوتاميا، 2010.

محكمة الشعب. «محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، المحاضر الرسمية». بغداد: وزارة الدفاع، 1959.

محمود، نور الدين. «مذكراتي على القضية الفلسطينية، 1948-1949». مخطوطة غير منشورة.

مراد، إميل. «قصة الحركة السرية اليهودية في العراق». ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية. بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1973.

المشهداني، سعد سلمان. «الدعاية الصهيونية في العراق (1921-1952)». بغداد: دار

الشؤون الثقافية العامة، 2001.
مصالحة، نور الدين. «طرد الفلسطينيين: مفهوم 'الترانسفير' في الفكر والتخطيط الصهيونيين، 1882–1948». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1992.
معروف، خلدون ناجي. «الأقلية اليهودية في العراق بين سنة 1921 و1952». بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية. جامعة بغداد، سلسلة دراسات فلسطينية 7، 8، جزآن، 1975، 1976.
معلم، عزت ساسون. «بعيد.. وقريب، ذكريات وحكايات من الفرات الأوسط (1911–1983)». شفا عمرو: دار المشرق، 1983.
موريه، شموئيل. «القصة القصيرة عند يهود العراق، 1924–1978». القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، 1981.
نصار، سهام. «اليهود المصريون بين المصرية والصهيونية». بيروت: دار الوحدة، 1980.
نظمي، وميض جمال. «الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية: الحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.
نوري، بهاء الدين. «مذكرات بهاء الدين نوري». كردستان، السليمانية: مطبعة جامعة صلاح الدين، ط 2، 1995.
الهلالي، عبد الرزاق. «تاريخ التعليم في العراق في العصر العثماني: 1638 – 1917». بغداد: الأهلية للنشر والطباعة، 1959.
هليل، شلومو. «شلومو هليل وتهجير يهود العراق». ترجمة غازي السعدي. عمّان: دار الجليل، 1986.
الوردي، علي. «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث». بغداد: مطبعة المعارف، ط 2، 6 أجزاء، 1976.
الوكيل، فؤاد حسين. «جمعية الأهالي في العراق، 1932–1937». بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، 1980.
ولفنسون، إسرائيل (أبو ذؤيب). «تاريخ اليهود في بلاد العرب: في الجاهلية وصدر الإسـلام». ترجمة جوزيف نسيم. مصر: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1345هـ/ 1927م.
ياسين، عبد القادر. «عصبة مكافحة الصهيونية في العراق». «شؤون فلسطينية»، العدد 15 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1972)، ص 158–166.

باللغات الأجنبية

Alexander, Ari. «The Jews of Baghdad and Zionism:1920–1948 .» M. A. Thesis in Modern Middle Eastern Studies. Magdalen College, University of Oxford, 2004.

Allon, Yigal. *The Making of Israel's Army.* New York: Universe Books, 1970.

André, J. «Death of Community: Egypt Vanishing Jewry.» *World Jewry* (April 1958).

Asad, Talal. *Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity.* Stanford, California: Stanford University Press, 2003

Ashtor, E. «Introduction.» In David Corcos, *Studies in the History of the Jews of Morocco.* Jerusalem: Rubin Mass, 1976.

Atlas, Yehuda. *The Jewish Underground Movement in Iraq.* Tel–Aviv: Ma'arakot, 1969 (Hebrew).

Avidon, Y. *Iraqi Activities.* Tel Aviv: Am Oved, 1969 (Hebrew).

Avnery, Uri. *My Friend, the Enemy.* London: Zed Books, 1986.

_____. *1948: A Soldier's Tale, The Bloody Road to Jerusalem.* Oxford: Oneworld Publications, 2008.

Barles, H. *The Third Wave of Immigration.* Edited by Erez Yehuda. Tel Aviv: Am Oved, 1964 (Hebrew).

Bashkin, Orit. *The Other Iraq: Pluralism and Culture in Hashemite Iraq.* Stanford, California: Stanford University Press, 2009.

_____. «Iraqi Jewish Identity, Travel and Conversation to Islam: Nissim Sousa's Travels to the USA.» Lecture in Herbert D. Katz Center for Advance Judaic Studies. University of Pennsylvania, Lecture Series, Ruth Meltzer Seminar, 21 November 2011.

_____. *New Babylonians: A History of Jews in Modern Iraq.* Stanford, California: Stanford University Press, 2012.

Bat Ye'or (Giselle Littman). *The Jews in Egypt.* Tel Aviv: Sifriat Ma'ariv and World Jewish Congress, 1974 (Hebrew).

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq.* Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1978.

Bein, Alex. *History of the Zionist Colonization.* Ramat Gan: Massada Press, 1970 (Hebrew).

Ben – Jacob, Abraham. *History of the Jews in Iraq: From the End of Gaonic Peroid (1038 CE) to the Present Time.* Jerusalem: Ben – Zvi Institute, 1965 (Hebrew).

Ben – Me'ir, D. *Crisis in Israeli Society.* Jerusalem: Carta, 1973 (Hebrew).

Ben – Porat, Mordechai. *To Baghdad and Back.* Tel Aviv: Hed Artsi, 1996 (Hebrew).

Benjamin, Marina. *Last Days in Babylon: The Story of the Jews of Baghdad.* London: Bloomsbury Publishing PLC, 2008.

Berg, Nancy E. *Exile from Exile: Israeli Writers from Iraq.* Albany, New York: State University of New York Press, 1996.

Berger, Elmer. *Who Knows Better Must Say so!* New York: American Council for Judaism, 1955.

Blanc, Haim, «Communal Dialects in Baghdad.» *Harvard Middle Eastern Monographs*, vol. x (1964).

Bondy, Ruth. *The Emissary: A Life of Enzo Sereni.* London: Robson Books, 1978.

Borochov, Ber. *Class Struggle and the Jewish Nation.* Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 1983.

Brubaker, Rogers. «Ethnicity Without Groups.» *Archives Européennes de Sociologie,* vol. xliii, no. 2 (2002), pp. 163–189.

Burg, Avraham. *The Holocaust Is Over: We Must Rise From Its Ashes.* New York: Palgrave Macmillan, 2008.

Childers, Erskine Barton. «The Other Exodus.» *The Spectator* (London), (12 May 1961).

Chomsky, Noam. *Peace in the Middle East? Reflections on Justice and Nationhood.* New York: Pantheon Books, 1974.

Chouraqui, André. *Between East and West: A History of the Jews of North Africa.* Translated from French by Michael M. Bernet. Philadelphia, Pennsylvania: Jewish Publication Society of America, 1968.

Cohen, Hayyim. «The Anti – Jewish Farhud in Baghdad, 1941.» *Middle Eastern Studies*, vol. 3 (October 1966a).

_____. «A Note on Social Change Among Iraqi Jews, 1917–1951.» *Jewish Journal of Sociology*, vol. 8, no. 2 (December 1966b).

_____. *20th Century Aliya from Asia and Africa.* Jerusalem: Hebrew University of Jerusalem; Institute of Contemporary Jewry, 1968 (Hebrew).

_____.*The Jews of the Middle East, 1860–1972.* New York: John Wiley and Sons, 1973.

_____. *Zionist Activity in Countries of the Near East.* Jerusalem: Ha–Histadrut ha–Tsiynit, 1976 (Hebrew).

Davis, Uri and Norton Mezvinsky, eds. *Documents from Israel, 1967–1973: Readings for a Critique of Zionism.* London: Ithaca Press, 1975.

Dayan, Moshe. *Moshe Dayan: Story of My life.* London: Weidenfeld and

Nicolson, 1976.

Divine, Robert Alexander. *American Immigration Policy, 1924–1952*. London: Oxford University Press, 1952.

Eskandarany, Ya'acoub Daoud. «Egyptian Jewry, Why it Declined.» *khamasin*, vol. 5 (1978), pp. 27–35.

Eveland, Wilbur Crane. *Ropes of Sand; America's Failure in the Middle East*. London: W. W. Norton, 1980.

Fattal, Salim. *In the Alleys of Baghdad*. Tel Aviv: Salim Fattal, 2012.

Fischel, Walter Joseph. *The Jews of Kurdistan a Hundred Years Ago*. New York: Conference on Jewish Relations, 1944. Reprinted from *Jewish Social Studies*, vol. 6, no. 3 (1944).

_____. *Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam*. New York: Ktav Publishing House, 1969.

_____, ed. *Unknown Jews in Unknown Lands: The Travels of Rabbi David D'Beth Hillel (1824–1832)*. New York: Ktav Publishing House, 1973.

Fishbach, Michael R. «Who Owns What?» *Le Monde diplomatique*, English Ed. (August/September 1997).

Furlonge, Geoffrey. *Palestine is My Country: The Story of Musa Alami*. London: Murray, 1969.

Gabbay, Rony. *Communism and Agrarian Reform in Iraq*. London: Croom Helm, 1978.

Gafni, Isaiah. *Babylonian Jewry and its Institutions in the Period of the Talmud*. Jerusalem: Merkaz Zalman Shazar/ Historical Society of Israel, 1975 (Hebrew).

Gallman, Waldemar J. *Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri al-Said, 1954–1958*. Baltimore: Johns Hopkins Press [1964].

Gat, Moshe. «Review of the *Lure of Zion: The Case of the Iraqi Jews.*» By Abbas Shiblak. *Immigrants and Minorities*, vol. 6, no. 3 (November 1987).

_____. *The Jewish Exodus from Iraq: 1948–1951*. London: Frank Cass, 1997.

Giladi, Naeim. «The Jews of Iraq.» *The Link*, vol. 31, issue 2 (April – May 1998). The PDF version of the actual newsletter: www.ameu.org/uploads/vol31_issue2_1998.pdf (Retrieved 24/11/2006). The article is also available as a webpage: http://www.ameu.org/page.asp?iid=36&aid=72&pg=1 (Retrieved 24/11/2006).

_____. *Ben – Gurion's Scandals: How the Haganah and the Mossad Eliminated Jews*. Tempe, Arizona: Dandelion Books, 2003.

Gilbert, Martin. *The Jews of Arab Lands*. Oxford: Board of Deputies of British Jews, 1976.

Goitein, Shelomo Dov. *Jews and Arabs: Their Contacts Through the Ages*. New York: Schocken Books, 1955.

Grobba, Fritz Konrad Ferdinand. *Männer und Mächte im Orient*. Zurich: Masterschmidt, 1967.

Ha'am, Ahad. *Collected Works*. Tel Aviv: Jewish Publishing House, 1947 (Hebrew).

Habas, Bracha. *The Gate Breakers: A Dramatic Chronicle of Jewish Immigration into Palestine*. New York: Herzl Press, 1963.

Haim, Sylvia G. «Aspects of Jewish Life in Baghdad under the Monarchy.» *Middle Eastern Studies*, vol. 12, no. 2 (May 1976).

Hal, L. «Israeli Melting Pot.» In *World Migration in Modern Times*. Edited by Franklin D. Scott. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1968.

Hamdi, Walid M. S. *Rashid Ali Al-Gailani and the Nationalist Movement in Iraq, 1939–1941: A Political and Military Study of the British Campaign in Iraq and the National Revolution of May* 1941. London: Darf Publishers, 1987.

Hawker, Nancy. «Mizrahi Wanderings.» *New Left Review*, vol. 25 (January–February 2004).

Herzl, Theodor. *The Jewish State*. London: Central Office of the Zionist Organization, 2nd edition, 1934.

Heude, William. *A Voyage up the Persian Gulf, and a Journey Overland from India to England*. London: Longman, Hurst, Rees, Orme, 1819.

Hillel, Shlomo. «Operation Ezra and Nehemiah.» In *Home at Last*. Edited by Azriel Eisenberg and Leah Ain – Globe. New York: Bloch Publishing Company, 1977.

_____. *Operation Babylon: Jewish Clandestine Activity in the Middle East, 1946–1951*.Translated by Ina Freidman. London: Collins, 1988.

Hirschberg, H. Z. *A History of the Jews in North Africa*. Jerusalem: Bialik Institute, 1965, 2 vols. (Hebrew).

Hirst, David. *The Gun and the Olive Branch: The Roots of Violence in the Middle East*. London: Faber and Faber, Publication Co., 1977.

Hourani, Albert. *Minorities in the Arab World*. London: Oxford University Press, 1947.

Itzhaki, Abraham. «Education of Jews of Iraq in the Twentieth Century: Comparative Study.» Unpublished Monograph (Hebrew).

Jabotinsky, Ze'ev Vladimir. *Hebrew State: The Solution of the Question of Jews*.Tel Aviv: T. Kop Publishing, 1983.

Janowsky, Oscar Isaiah. *The Jews and Minority Rights, 1898–1919*. New York:

Columbia University Press, 1933.

Karpf, Anne, Jacqueline Rose, Brian Klug and Barbara Rosenbaum, eds. *A Time to Speak Out: Independent Jewish Voices on Israel, Zionism and Jewish Identity*. London: Verso, 2008.

Kattan, Naim. *Farwell Babylon: Coming of Age in Jewish Baghdad.* Toronto: McCleland and Stewart, 1976.

_____. *Farewell Babylon: Coming of Age in Jewish Baghdad*. London: Souvenir Press, 2007.

Kedourie, Elie. *The Chatham House Version and other Middle – Eastern Studies*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1970.

_____. «The Jews of Baghdad in 1910.» *Middle Eastern Studies*, vol. 7, no. 3 (October 1971), pp. 355–361.

______. «The Sack of Basra and the *Farhud* in Baghdad.» In *Arabic Political Memoirs and other Studies*. London: Frank Cass, 1974.

______. «Wavell and Iraq: April – May 1941.» In *Arabic Political Memoirs and other Studies*. London: Frank Cass, 1974.

_____. «The Break between Muslims and Jews in Iraq.» In *Jews Among Arabs: Contacts and Boundaries*. Edited by Mark R. Cohen and Abraham L. Udovitch. Princeton, New Jersey: Dorsey Press, 1989.

Kenwood, A.G. *The Growth of the International Economy: 1820–1960*. London: Allen and Unwin, 1971.

Khadduri, Majid. *Independent Iraq, 1932–1958: A Study in Iraqi Politics*. London: Oxford University Press, 1960.

Khadduri, Walid. «The Jews of Iraq in the Nineteenth Century: A Case Study of Social Harmony.» In *Zionism, Imperialism and Racism*. Edited by Abdul-Wahab Kayyali. London: Croom Helm, 1979.

Khalidi, Walid. «Why Did the Palestinians Leave?» *Middle East Forum*, vol. 24 (July 1959).

_____, ed. *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestinian Problem Until 1948*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1971.

Kimche, Jon and David. *The Secret Roads: The «Illegal» Migration of a People, 1938–1948*. Westport, Connecticut: Hyperion Press, 1976.

Kojaman, Yeheskel. *The Maqam Music, Tradition of Iraq*. London: published by the author, 2001.

Landau, Jacob M. *Jews in Nineteenth – Century Egypt*. New York: New York University Press, 1969.

Landshut, Siegfried. *Jewish Communities in the Muslim Countries of the Middle*

East. London: Jewish Chronicle, 1950.

Léon, Abraham. *The Jewish Question: A Marxist Interpretation.* New York: Pathfinder Press, 1970.

Lilienthal, Alfred. *The Other Side of the Coin.* New York: Devin Adair, 1965.

Littman, David. «Jews Under Muslim Rule – II: Morocco, 1903–1912.» *The Wiener Library Bulletin*, vol. xxix, new series nos. 37/38 (1976).

Luks, Harold Paul. «Iraqi Jews during World War II.» *The Wiener Library Bulletin*, vol. xxx (1977).

Lutsky, Vladimir Borisovich. *The Modern History of the Arab Countries.* Moscow: Progress Publishers, 1969.

Mardor, Munya M. *Strictly Illegal.* Foreword by David Ben–Gurion. London: Robert Hale, 1964.

Masalha, Nureldeen. *A Land without a People: Israel, Transfer and the Palestinians, 1949–1996.* London: Faber and Faber, 1997.

_____. *The Politics of Denial: Israel and the Palestinian Refugee Problem.* London: Pluto Press, 2003.

Mearsheimer, John J. and Stephen M. Walt. *The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy.* London: Allen Lane, 2007.

Me'ir, Yusof. *Beyond the Desert: Underground Activities in Iraq, 1941–1945.* Tel Aviv: Ministry of Defense, 1973 (Hebrew).

Meir–Glitzenstein, Esther. *Zionism in an Arab Country: Jews in Iraq in the Early 1940s*. London: Routledge, 2004.

Memmi, Albert. *The Colonizer and the Colonized.* Boston: Beacon Press, 1967.

Michael, Sami. *Victoria.* London: McMillan, 1995.

Moreh, Shemu'el and Yehuda Tzvi, eds. *Jewish Farhud in Iraq.* Or Yehuda: Merkaz moreshet yahadut Bavel, 1992 (Hebrew).

_____. *The Tree and the Branch:Modern Arab Literature and the Contribution of Iraqi Jews.* Jerusalem: Magnes, 1997 (Hebrew).

Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem (1947–1949).* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

_____. «Revisiting the Palestinian Exodus of 1948.» In *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948.* Edited by Eugene Rogan and Avi Shlaim. New York: Cambridge University Press, 2001, pp. 37–59.

_____. *1948: A History of the First Arab – Israeli War.* New Haven, Connecticut: Yale University Press, 2008.

Nathansohn, Regev and Abbas Shiblak. «Haifa *Um al–Gharib*: Historical Notes and Memory of Inter – Communal Relations.» In *Haifa Before and After*

1948: Narratives of A Mixed City. Edited by Mahmud Yazbak and Yfaat Weiss. Dordrecht: Institute for Historical Justice and Reconciliation and Republic of letters Publishing, 2011, vol. 6, pp. 149–181.

Nusseibeh, Sari with Anthony David. *Once Upon A Country: A Palestinian Life*. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2007.

Rejwan, Nissim. *The Jews of Iraq: 3000 Years of History and Culture*. Boulder, Colorado: Westview Press, 1985.

_____. *The Last Jews in Baghdad: Remembering a Lost Homeland*. Austin: University of Texas Press, 2004.

Rodinson, Maxime. *Cult, Ghetto, and State: The Persistence of the Jewish Question*. Translated by Jon Rothschild. London: Saqi Books, 1983.

Rose, Jacqueline. *The Last Resistance*. London: Verso, 2007.

Roth, Cecil. *The Sassoon Dynasty*. London: R. Hale, 1941.

Said, Edward. *Orientalism*. New York: Vintage Books, 1978.

Sassoon, David Solomon. *A History of the Jews in Baghdad*. London: The Penguin Press, 1950.

Sassoon, Joseph. *Economic Policy in Iraq, 1932–1950*. London: Frank Cass, 1987.

Schechtman, Joseph B. *On Wings of Eagles: The Plight, Exodus, and Homecoming of Oriental Jewry*. New York: T. Yoseloff [1961].

Shabi, Rachel. *Not the Enemy: Israel's Jews from Arab Lands*. New Haven, Connecticut: Yale University Press, 2009.

Shamash, Violette. *Memories of Eden: A Journey Through Jewish Baghdad*. Edited by Mira and Tony Rocca. London: Forum Books, 2008.

Shapiro, O. *Rural Settlements of New Immigrants in Israel*. Rehovot: Rehovot Settlement's Study Centre, 1971.

Shapiro, Raphael. «Zionism and its Oriental Subjects: The Oriental Jews in Zionism's Dialectical Contradictions.» *Khamasin*, no. 5 (1978), pp. 5–27. Reprinted in: *Forbidden Agendas*. London: Saqi Books, 1984.

Al-Shawaf, Rayyan. Book review of Shiblak's *Iraqi Jews: A History of Mass Exodus* (London: Saqi Books, 2005) and Gat's *The Jewish Exodus from Iraq: 1948–1951* (London: Frank Cass, 1997). In Democratiya website, Edge Hill University, 2006, www.Democratiya.com

Shenhav, Yehouda. «The Jews of Iraq, Zionist Ideology, and the Property of the Palestinian Refugees of 1948: An Anomaly of National Accounting.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 31, no. 4 (November 1999), pp. 605–630.

_____. «Jews from Arab Countries and the Palestinian Right for Return: An

Ethnic Community in Realms of National Memory.» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 29, no. 1 (2002a), pp. 27–56.

_____. «The Phenomenology of Colonialism and the Politics of 'Difference': European Zionist Emissaries and Arab–Jews in Colonial Abadan.» *Social Identities: Journal for the Study of Race, Nation and Culture*, vol. 8, no. 4 (2002b), pp. 522–545.

_____. *The Arab Jews: A Postcolonial Reading of Nationalism, Religion, and Ethnicity*. Stanford, California: Stanford University Press, 2006.

Shiblak, Abbas. «Passport For What Price? Statelessness among Palestinian Refugees.» In *Palestinian Refugees: Identity, Space and Place in the Levant*. Edited by Are Knudsen and Sari Hanafi. London; New York: Routledge, 2011.

Shiloah, Amnon et al. *Jewish Communities from Central, Southern and Eastern Asia in Israel: A Compilation of Data*. Jerusalem: Hebrew University, 1976.

Shlaim, Avi. *Collusion Across the Jordan: King Abdullah, the Zionist Movement and the Partition of Palestine*. Oxford: Clarendon Press, 1988.

_____. *The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists and Palestine, 1921–1951*. New York: Columbia University Press, 1990.

_____. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: Norton, 2001.

Shohat, Ella. «Sephardim in Israel: Zionism from the Standpoint of Its Jewish Victims.» *Social Text*, nos. 19/20 (1988), pp. 1–35.

_____. «The Invention of the Mizrahim.» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXIX, no. 1 (Autumn 1999), pp. 5–20.

_____. *Taboo Memories: Diasporic Voices*. Durham: Duke University Press, 2006.

_____. *Israeli Cinema: East/West and the Politics of Representation*. London: I. B. Tauris, 2010.

Sicron, Moshe. *Immigration to Israel, 1948–1953, Statistical Supplement*. Jerusalem: Falk Project for Economic Research in Israel and Central Bureau of Statistics, 1957.

Slouschz, Nahum. *The Jews in North Africa*. Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1944.

Sluglett, Peter. *Britain in Iraq: 1914–1932*. London: Ithaca Press, 1976.

Smooha, Sammy. *Israel: Pluralism and Conflict*. London: Routledge and Kegan Paul, 1978.

Snir, Reuven. «Till Spring Comes: Arabic and Hebrew Literary Debates Among Iraqi–Jews in Israel (1950–2000).» *Shofar: An Interdisciplinary Journal of*

Jewish Studies, vol. 24, no. 2 (Winter 2006), pp. 92–123.

Somekh, Sasson. *Baghdad, Yesterday: The Making of an Arab Jew.* Jerusalem: Ibis editions, 2007.

Stark, Freya. *East is West.* London: John Murray, 1945.

Stillman, Norman A. *The Jews of Arab Lands: A History and Source Book.* Philadelphia: Jewish Publication Society of America, 1979.

Tripp, Charles. *A History of Iraq.* New York: Cambridge University Press, 2007.

_____. *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East.* New York: Cambridge University Press, 2013.

Twena, Abraham Hayim, ed. *Jewry of Iraq: Dispersion and Liberation, Part v, Jewish Education in Baghdad, 1832–1951.* Ramla: Geoula Synagogue, 1975 (Hebrew).

_____. *Jewry of Iraq: Dispersion and Liberation, Part vi, The Pogrom in Baghdad.* Ramla: Geoula Synagogue, 1977 (Hebrew).

Van Der Linden, Neil. «The Classical Iraqi *Maqam* and its Survival.» In *Colors of Enchantment: Theater, Dance, Music, and the Visual Arts of the Middle East.* Edited by Sherifa Zuhur. Cairo: The American University of Cairo Press, 2001, pp. 321–335.

Vernon, Ivy. *Baghdad Memories.* United Kingdom: In Tune Publications, 2008.

Weizmann, Chaim. *Trial and Error: The Autobiography of Chaim Weizmann.* London: Hamish Hamilton, 1949.

Wellsted, James Raymond. *Travels to the City of Caliphs.* vol. I. London: H. Colburn, 1840.

Wilson, Arnold. *Mesopotamia, 1917–1920: A Clash of Loyalties; A Personal and Historical Record.* London: Oxford University Press; H. Milford, 1931.

Woolfson, Marion. *Prophets in Babylon: Jews in the Arab World.* London: Faber and Faber, 1980.

Zadok, M. *Jews of Yemen.* Tel Aviv: Va'ad Kehilot, 1966 (Hebrew).

Zenner, Walter P., ed. *Jewish Societies in the Middle East: Community, Culture and Authority.* Lanham, Maryland: University Press of America, 1982.

Zubeida, Sami. «Being an Iraqi and a Jew.» In *A Time to Speak Out: Independent Jewish Voices on Israel, Zionism and Jewish Identity.* Edited by Anne Karpf, Jacqueline Rose, Brian Klug and Barbara Rosenbaum. London: Verso, 2008.

فِهرست

(ب)

(ت)

(ث)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

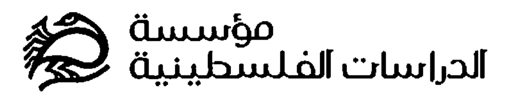
(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)



مؤسسة عربية مستقلة لا تتوخى الربح تأسست في بيروت عام ١٩٦٣ غايتها التوثيق والبحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

إنتاج المؤسسة ونشاطاتها

أ ـ الإدارة العامة

يشرف على إدارة المؤسسة مجلس أمناء يتألف من أربعين شخصية من معظم الأقطار العربية، يجتمع مرة في السنة، ويتولى رسم السياسة العامة للمؤسسة، وتخطيط برامجها البحثية والنشرية، وتأمين الموارد المالية، والمصادقة على موازنة المؤسسة السنوية. ينتخب المجلس لجنة تنفيذية تشرف على أعمال المؤسسة ما بين اجتماعاته، ويعاونها المدير العام ومديرو المكاتب ولجان أهمها اللجنة المالية ولجنة الأبحاث ولجنة الموارد المالية.

ب ـ المكاتب

مكتب بيروت: مقر المؤسسة، ومركز المعلومات والتوثيق، وإنتاج منشورات المؤسسة بالعربية. مكتب واشنطن: أنشئ عام ١٩٧٦ ويصدر مجلة وكتباً بالإنكليزية. ممثل في باريس: يعنى بنشر كتب تصدرها المؤسسة بالفرنسية. مكتب القدس: أنشئ عام ١٩٩٥ في القدس الشرقية باسم: مؤسسة الدراسات المقدسية. يعمل حالياً في رام الله ويصدر مجلتين وكتباً ويشكل حلقة الوصل مع الداخل الفلسطيني.

ج ـ الدوريات

(١) «مجلة الدراسات الفلسطينية» (١٩٩٠ ـ): فصلية تصدر عن مكتبي بيروت والقدس وتوزع في البلاد العربية والعالم. (٢) *Journal of Palestine Studies* (١٩٧١ ـ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في واشنطن وتنشرها وتوزعها University of California Press. (٣) *Jerusalem Quarterly* (١٩٩٨ ـ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، متخصصة بشؤون المدينة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. (٤) «حوليات القدس» (٢٠٠٣ ـ): دورية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، وتعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها. (أصدرت المؤسسة في باريس عام ١٩٨١ مجلة *Revue d'études palestiniennes* وتوقفت عن الصدور عام ٢٠٠٨).

د ـ الكتب

تقر لجنة الأبحاث في اجتماعاتها الدورية برنامجاً نشرياً سنوياً. وقد أصدرت المؤسسة أكثر من ٦٠٠ كتاب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، معظمها ذو طابع مرجعي بحثي وتوثيقي، ويصدر بعضها بالإنكليزية بالاشتراك مع جامعة كولومبيا في نيويورك وأكسفورد في بريطانيا وغيرهما، وبالعربية بالاشتراك مع جامعات ومراكز أبحاث في فلسطين والبلاد العربية.

هـ ـ المحاضرات والندوات

(١) محاضرة قسطنطين زريق السنوية في بيروت بالعربية أو الإنكليزية وتتناول قضايا عربية أساسية. (٢) ندوة برهان الدجاني السنوية في بيروت أو عمّان وتعالج موضوعاً عربياً رئيسياً في السياسة أو الاقتصاد. (٣) ندوة ينظمها مكتب واشنطن في إطار مؤتمر MESA الذي يعقد سنوياً في الولايات المتحدة. (٤) ندوات عامة ومغلقة تنظمها لجنة الأبحاث وتعالج قضايا راهنة تتصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

و ـ مركز المعلومات والتوثيق

يتألف المركز من مكتبة قسطنطين زريق في بيروت وموقع المؤسسة على الإنترنت (www.palestine-studies.org). وتعتبر المكتبة أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني وبالشؤون اليهودية والصهيونية في الوطن العربي. وتحتوي على أكثر من سبعين ألف مجلد ومئات الدوريات والصحف بلغات متعددة. ويرتادها الباحثون والإعلاميون وغيرهم، وخدماتها متاحة في موقع المؤسسة على الإنترنت. ويحتوي الموقع أيضاً على تعريف بالمؤسسة وفروعها ونشاطاتها وإنتاجها، ويتيح الاطلاع على محتويات مكتبتها ومقالات مجلاتها، كما يتيح شراء منشوراتها بطريقة سهلة وآمنة.

ز ـ مالية المؤسسة

تقوم الموازنة السنوية للمؤسسة على إيرادات مبيع منشوراتها والتبرعات غير المشروطة وريع وقفيتها.

ح ـ الحصول على منشورات المؤسسة

تُطلب منشورات المؤسسة من مقرها ومكاتبها ووكلاء التوزيع والمكتبات في لبنان والبلاد العربية والعالم ومن موقعها على الإنترنت.

عنوان المؤسسة في بيروت: شارع أنيس النصولي، متفرع من فردان، ص. ب: ٧١٦٤-١١، الرمز البريدي ٢٢٣٠ ١١٠٧ - بيروت، لبنان، هاتف: ٨٠٤٩٥٩-١-٩٦١-٠٠، فاكس: ٨١٤١٩٣-١-٩٦١-٠٠، Email: sales@palestine-studies.org